



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية



الرقم التسلسلي: 232

رقم التسجيل: 05/PG/D/PSY/13

عنوان الأطروحة

التغير الاجتماعي وإنعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب
الجامعة - دراسة ميدانية في بعض الجامعات الجزائرية

أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: علم النفس
التخصص: علم النفس الاجتماعي

إشراف الأستاذ(ة):
عيسى قبوق

إعداد الطالب:
الجموعي مومن بكوش

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نور الدين تاويريريت	أستاذ	بسكرة	رئيسا
عيسى قبوق	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
لعيس إسماعيل	أستاذ	الوادي	عضوا مناقشا
فتيحة بن زروال	أستاذ	أم البواقي	عضوا مناقشا
إلهام قشي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
إبريغم سامية	أستاذ محاضر (أ)	أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

شكر وتقدير

قال الله تعالى { وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }

أولا الشكر لله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل ، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد { ﷺ } عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

أخص بالشكر الجزيل كافة أساتذة علم النفس وخاصة أستاذي العزيز :

أ . د / قبقيب عيسى ، على تحمله معي مشقة البحث و التوجيه والنصح ، راجيا من المولى عز وجل أن يديم عليه نعمة الصحة والعافية وطول العمر .

كما لا أنسى أن أتقدم بشكري الخالص لكافة الطاقم البيداغوجي و الإداري بجامعتنا : محمد خيضر بسكرة .

دمتم ودمنا في خدمة العلم والمعرفة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لكل طالب علم تعثر في خطاه ولكنه ماض نحو هدفه

أهدي أجر هذا الجهد إلى روح أخي الطاهرة المرحوم " محمد " ، كما أهديه إلى أغلى ما
في الوجود أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما وأطال عمرهما ، إلى فلذات كبدي محمد أنس
هبة الرحمان ، تقى ، أحمد ربيع ، وإلى من تكبدت معي مشقة وعناء طيلة هذه السنوات
زوجتي الغالية .

كما أهديه إلى إخوتي وأخواتي وكافة العائلة ، إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل : وإلى
كافة الأصدقاء ، مصطفى ، رشيد ، عبد الكريم ، علي ، وإلى كافة زملائي وزميلاتي ، وإلى
كافة الطاقم البيداغوجي و الإداري .

ملخص باللغة العربية :

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيسي إلى التعرف على طبيعة انعكاس التغيير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة على القيم الاجتماعية ، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

ما طبيعة التغيير الاجتماعي الحادث في مجتمعنا الجزائري ؟ وهل يمكن التنبؤ بانعكاسه على سلوكيات أفراد المجتمع ؟ هل يؤدي ذلك إلى تغيير في قيمهم الاجتماعية ؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف المسح و جمع البيانات وتحليل العلاقة بين التغيير الاجتماعي والقيم الاجتماعية بمختلف أبعاد كلا المتغيرين .

شملت عينة الدراسة 542 طالبا وطالبة جامعية تم اختيارهم بأسلوب العينة الحصصية من بعض الجامعات الجزائرية الست ، مقسمة على ثلاث نواحي جزائرية تم المقارنة بينها ، ناحية الشرق الجزائري ممثلة من خلال جامعتي الوادي وقسنطينة 2 ، ناحية الغرب الجزائري ممثلة من خلال جامعتي سعيدة ومعسكر ، ناحية الوسط الجزائري ممثلة من خلال جامعتي المسيلة وخميس مليانة لجمع البيانات تم الاعتماد على كل من مقياس التغيير ومقياس القيم الاجتماعية من إعداد الباحث ، حيث تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية spss₂₁ ، أسفرت الدراسة على النتائج التالية :

1 - شهد المجتمع الجزائري تغيرا اجتماعيا عميقا وواسع النطاق تمثل في : تغيير في المجال التكنولوجي ، تغيير في المجال الاقتصادي ، تغيير في المجال السياسي تغيير في المجال الأسري والقرايبي ، تغيير في المجال التربوي والتعليمي ، تغيير في المجال الثقافي ، تغيير في المجال الاجتماعي ، تغيير في المجال النفسي .

2 - يمكننا التنبؤ بانعكاس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة ، والذي أدى إلى تغيير في قيمهم الاجتماعية (تغيير منظومة القيم) .

3 - انعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما أدى إلى تغيير في قيمهم الاقتصادية .

- 4 - انعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما أدى إلى تغيير في قيمهم الدينية .
- 5 - انعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما أدى إلى تغيير في قيمهم السياسية .
- 6 - انعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما أدى إلى تغيير في قيمهم النظرية .
- 7 - انعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما أدى إلى تغيير في قيمهم الجمالية .
- 8 - انعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما أدى إلى تغيير في قيمهم الاجتماعية .

The Summary

The present study aims mainly to figure out the nature of social change which Algerian Society has witnessed . the university students help to answer these questions.

What is the nature of social change that happened in our society ? Can we predict its effects on the behavior of individuals? And can these changes lead to changing their social values? This study attempted the descriptive-analytical methodology for the sake of surveying and collecting data to find out the relationship between social change and social values with all different angles of the two variables.

The sample population contained 542 both male and female university students: they were chosen Quota sample from six different universities and different regions: from the East we chose Eloued and Constantine and from the west we took Mascara and Saida and then the middle we chose Msila and KhemisMaliana.

For data collection we depended on the standard of change and social values. Then ,we treat and analyse the data collected the SPSS software and the results as follows:

- 1 The Algerian society has witnessed a profound change:technologically,economically,politically and the level of families and relationships.Educational and learning levels,psychological ,sociological and cultural changes have also happened.
- 2 We can trace and predict the effects of social change on the students and it is apparently clear from their values and attitudes.
- 3 The social change has led students to change their views and attitudes which has Impacted their economic life.
- 4 The social change has lead students to change their religious and moral values.
- 5 this trend of change let the students crystalise new political ideas and their awareness raised.
- 6 this dramatic social change led the students to be full of theoretical values.
- 7 this change also help them to shape a new aesthetic vision of life.
- 8 this change reflected on studentsbehaviour and leads to social change.

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتويات

	شكر وإهداء.....
	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....
	فهرس المحتويات.....
	فهرس الجداول.....
	فهرس الأشكال.....
أ	المقدمة.....
	الجانب النظري
	الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
5	1- إشكالية الدراسة.....
8	2- فرضيات الدراسة.....
9	3- الضبط الإجرائي لمتغيرات الدراسة.....
14	4- أهداف الدراسة.....
15	5- أهمية الدراسة.....
16	6- حدود الدراسة.....
17	7- الدراسات السابقة.....
52	8 - مناقشة الدراسات السابقة.....
56	- ملخص الفصل.....
	الفصل الثاني: التغير الإجتماعي
58	تمهيد.....
58	1- مفهوم التغير الإجتماعي.....
63	2- بعض المفاهيم المتعلقة بالتغير الإجتماعي.....
67	3- عوامل التغير الإجتماعي.....
76	4- نظريات التغير الإجتماعي.....
89	5 - أنواع التغير الإجتماعي.....
90	6- أشكال التغير الإجتماعي.....

91	7 . مراحل التغير الإجتماعي
92	8 . معوقات التغير الإجتماعي
96	9 . بعض مظاهر وإفرازات التغير الإجتماعي بالمجتمع الجزائري
102	- ملخص الفصل
	الفصل الثالث: القيم الإجتماعية
104	تمهيد
104	1- تعريف القيم
117	2- علاقة القيم ببعض المفاهيم النفسية والاجتماعية
126	3- مكونات القيم ومصادرها
130	4- وظائف القيم
131	5- خصائص القيم
133	6- نسق القيم
136	7- تصنيفات القيم
141	8- النظريات المفسرة للقيم
148	9- أساليب قياس القيم
155	ملخص الفصل
	الجانب الميداني
	الفصل الرابع: الإجراءات الميدانية للدراسة
158	تمهيد
158	1 . المنهج المتبع في الدراسة
159	2 . الدراسة الاستطلاعية
160	3 . وصف أدوات القياس المستخدمة
167	4 . الخصائص السيكومترية لأدوات القياس
176	5 . إجراءات تطبيق الدراسة الأساسية
177	6 . عينة الدراسة
189	7 . الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
191	ملخص الفصل

الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج مقياس التغير الإجتماعي

193	تمهيد
193	1- عرض وتحليل نتائج بعد التغير التكنولوجي
208	2- عرض وتحليل نتائج بعد التغير الاقتصادي
226	3- عرض وتحليل نتائج بعد التغير الاجتماعي
246	4- عرض وتحليل نتائج بعد التغير التربوي والتعليمي
263	5- عرض وتحليل نتائج بعد التغير الثقافي
282	6- عرض وتحليل نتائج بعد التغير الأسري والقرابي
298	7- عرض وتحليل نتائج بعد التغير السياسي
313	8- عرض وتحليل نتائج بعد التغير النفسي
329	ملخص الفصل

الفصل السادس: عرض ومناقشة النتائج

331	تمهيد
331	1. عرض النتائج
331	1-1. عرض نتائج الفرضية الأولى
333	1. 2. عرض نتائج الفرضية الثانية
333	1. 3. عرض نتائج الفرضية الثالثة
334	1. 4. عرض نتائج الفرضية الرابعة
335	1. 5. عرض نتائج الفرضية الخامسة
335	1. 6. عرض نتائج الفرضية السادسة
336	1. 7. عرض نتائج الفرضية السابعة
337	2. مناقشة النتائج
337	2. 1. مناقشة نتائج الفرضية الأولى
341	2. 2. مناقشة نتائج الفرضية الثانية
351	2. 3. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة
361	2. 4. مناقشة نتائج الفرضية الرابعة
368	2. 5. مناقشة نتائج الفرضية الخامسة

378 6 . 2 . مناقشة نتائج الفرضية السادسة
387 7 . 2 . مناقشة نتائج الفرضية السابعة
397 خاتمة
400 توصيات واقتراحات
402 قائمة المراجع
417 ملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
140	تصنيف القيم	01
162	توزيع بنود مقياس التغير الإجتماعي على أبعاده	02
166	توزيع بنود مقياس القيم الإجتماعية على أبعاده	03
168	صدق التمييز لمقياس التغير الإجتماعي	04
169	صدق المحتوى لمقياس التغير الإجتماعي	05
170	صدق التمييز لمقياس القيم الإجتماعية	06
171	صدق المحتوى لمقياس القيم الإجتماعية	07
173	التناسق الداخلي للبنود ألفا كرونباخ لمقياس التغير الإجتماعي	08
174	ثبات التغير الإجتماعي بطريقة التجزئة النصفية	09
175	التناسق الداخلي لمقياس القيم الإجتماعية ألفا كرونباخ	10
176	ثبات القيم الإجتماعية بطريقة التجزئة النصفية	11
179	توزيع العينة حسب الجامعات	12
180	توزيع العينة حسب الجنس	13
181	توزيع العينة حسب السكن	14
182	توزيع العينة حسب الحالة العائلية	15
184	توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية	16
186	توزيع العينة حسب مستوى التعليمي للأب	17
188	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للأم	18
194	مقارنة التغير التكنولوجي بين الذكور والإناث والقرى والمدن	19
195	مقارنة التغير التكنولوجي بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط)	20
209	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في التغير الاقتصادي	21
210	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في التغير الاقتصادي	22
227	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في التغير الإجتماعي	23
228	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في التغير الإجتماعي	24

247	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في التغير التربوي والتعليمي	25
248	مقارنة بين النواحي (شرق غرب وسط) في التغير التربوي والتعليمي	26
264	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في التغير الثقافي	27
265	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في التغير الثقافي	28
283	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في التغير الأسري والقرابي	29
284	مقارنة بين النواحي (شرق غرب وسط) في التغير الأسري والقرابي	30
299	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في التغير السياسي	31
300	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في التغير السياسي	32
314	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في التغير النفسي	33
315	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في التغير النفسي	34
332	الدلالة لقيمة التنبؤ بمدى انعكاس التغير الإجتماعي على القيم الإجتماعية	35
333	قيمة r ودلالاتها لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم الاقتصادية	36
334	قيمة r ودلالاتها لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم الدينية	37
334	قيمة r ودلالاتها لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم السياسية	38
335	قيمة r ودلالاتها لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم النظرية	39
336	قيمة r ودلالاتها لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم الجمالية	40
336	قيمة r ودلالاتها لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم الإجتماعية	41
338	قيمة r ودلالاتها الإحصائية لمعامل الارتباط لتحديد منظومة القيم	42
343	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في القيم الاقتصادية	43
344	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في القيم الاقتصادية	44
352	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في القيم الدينية	45
353	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في القيم الدينية	46
362	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في القيم السياسية	47
363	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في القيم السياسية	48
369	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في القيم النظرية	49

370	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في القيم النظرية	50
380	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في القيم الجمالية	51
381	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في القيم الجمالية	52
389	مقارنة بين الذكور والإناث والقرية والمدينة في القيم الاجتماعية	53
390	مقارنة بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط) في القيم الاجتماعية	54

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النسق الإجماعي في بعديه الثقافي والاجتماعي	62
02	علاقة القيم بالاتجاهات	121
03	علاقة القيمة بالسلوك	123
04	تمثيل العينة حسب حصة الجامعة	179
05	تمثيل العينة حسب الجنس	180
06	تمثيل العينة حسب مكان الإقامة	182
07	تمثيل العينة حسب الحالة العائلية	183
08	تمثيل العينة حسب الحالة الإجتماعية للأسرة	184
09	تمثيل العينة حسب المستوى التعليمي للأب	186
10	تمثيل العينة حسب المستوى التعليمي للأم	188
11	الفروق حول تطور وسائل النقل بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	196
12	الفروق حول في الإنارة الكهربائية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	198
13	الفروق في مخترعات التبريد والتدفئة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	199
14	الفروق في تطور وسائل اللعب والترفيه بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	201
15	الفروق في استخدام وسائل الاتصال الحديثة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	202
16	الفروق في استخدام الآلات التكنولوجية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	204
17	الفروق في اعتماد الوسائل التكنولوجية في المعرفة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	205
18	الفروق حول انتشار المنتجات الإلكترونية للحجم الصغير بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	207
19	الفروق حول ازدياد عدد المهن والحرف بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	211
20	الفروق حول ازدياد عدد المهن والحرف بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	213
21	الفروق في الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	214

216	الفروق في تفشي ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	22
217	الفروق في انتشار الأسواق كالأسواق اليومية والأسبوعية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	23
219	الفروق حول الفوارق المالية في الأجور بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	24
220	الفروق حول استنزاف الموارد الطبيعية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	25
222	الفروق حول استنزاف الموارد الطبيعية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	26
223	الفروق حول إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيحية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	27
225	الفروق حول ظهور الثراء الفاحش بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	28
230	الفروق حول الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	29
231	الفروق حول تحسين الأوضاع المعيشية للناس بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	30
233	الفروق حول ظهور التفاوت الطبقي بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	31
234	الفروق حول مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	32
236	الفروق حول طغيان النظرة الفردية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية	33
237	الفروق حول طغيان الجانب المادي بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	34
239	الفروق حول انتشار المجاملة في المعاملة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	35
240	الفروق حول تغير النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	36
242	الفروق حول تغير الإقتداء بالأشخاص بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	37
244	الفروق حول تضاؤل كرم الضيافة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	38
245	الفروق انتشار الأمراض الإجتماعية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	39
250	الفروق حول تدني نسبة الأمية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	40
251	الفروق حول تعميم التعليم في كافة التراب الوطني بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	41
253	الفروق حول توسع فرص التعليم أمام المرأة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	42
254	الفروق حول المساواة بين المرأة والرجل في التعليم بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	43
256	الفروق حول كثرة حاملي الشهادات العلمية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	44

257	الفروق في مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادة العلمية الذكور والإناث والسكن والنواحي	45
259	الفروق حول المعلومات في الجانب العلمي بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية	46
260	الفروق حول زوال الفروق العلمية بين الرجال والنساء بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	47
262	الفروق حول امتلاك الأبناء لتعليم أكثر من والديهم بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	48
267	الفروق حول ازدياد الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	49
268	الفروق حول انتشار المساكن العصرية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	50
270	تمثيل الفروق حول تنوع وكثرة الألبسة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	51
272	الفروق حول ظهور أذواق خاصة في مجال الترفيه بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	52
273	الفروق حول تغير النظرة لتعليم الفتاة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	53
275	الفروق حول زيادة الاختلافات الدينية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية	54
276	الفروق حول التخلي عن العادات والتقاليد بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية	55
278	الفروق حول توفر أماكن اللعب والترفيه بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	56
281	الفروق حول تغير المصطلحات في لهجات المجتمع بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	57
285	الفروق حول ضعف الروابط العشائرية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية	58
287	الفروق حول تأخر سن الزواج بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	59
288	الفروق حول نقص الزواج من الأقارب بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	60
289	الفروق حول انتشار الأسر النوواة بدلا من الأسر الممتدة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	61
291	الفروق حول تغير طرق تربية الأبناء ومعاملتهم بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	62
292	الفروق حول تزايد النساء العاملات وخروج المرأة للعمل بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	63
294	الفروق حول وجود مجال حرية اختيار شريك الحياة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	64
295	الفروق حول ضعف سلطة كبار السن بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	65
297	الفروق حول تزايد نسبة التحكم في الإنجاب بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	66
301	الفروق حول انتقال كثير من العشيرة إلى الدولة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	67

303	الفروق حول استبدال العرف بالقانون في الخصومات بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	68
304	الفروق حول ظهور النقابات للمطالبة بالحقوق بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	69
306	الفروق حول دخول المرأة في المجالات السياسية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	70
307	الفروق حول انتشار ثقافة السلام على الساحة الدولية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	71
309	الفروق حول ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	72
310	الفروق حول تغيير القوانين واللوائح بصفة مستمرة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	73
312	الفروق حول ازدياد وعي الإنسان بحقوقه بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	74
317	الفروق حول نقص نقص التعصب القبلي بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	75
318	الفروق حول انتشار المرونة إزاء حرية المرأة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	76
320	الفروق حول انتشار الاستقلالية الذاتية بدلا من الأهل بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	77
321	الفروق حول انتشار الأمراض النفسية والعصبية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	78
323	الفروق حول اتساع معدلات الانحرافات كالجرائم بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	79
324	الفروق حول سهولة التكيف مع الأشياء بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	80
326	الفروق حول عدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	81
327	الفروق حول تفشي القلق والتوتر بين الأفراد بين الذكور والإناث والسكن والنواحي	82

مقدمة:

نظرا لما يشهده العصر الحديث من تحولات متسارعة في جميع المجالات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية والتعليمية والنفسية ، تلك التحولات أثرت على حياة الأفراد وعلى منظومة قيمهم بصفة عامة ، بات ذلك جليا من خلال العديد من المظاهر التي تبدو في العديد من المواقف بالغريبة ، انطلاقا من هذا الواقع الذي غابت فيه الكثير من تدخلات المختصين النفسانيين الاجتماعيين ، كان من الضروري الوقوف على حقيقة الأمر ، و إجراء مسح شامل لتشخيص مدى تأثير أبعاد التغيير الاجتماعي على القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، وتحليل الأجزاء المتأثرة في منظومة القيم عامة وتحليل منفصل لبقية الأجزاء المكونة لتلك المنظومة كل على حدا .

لذا جاءت هذه الدراسة من أجل معرفة مدى انعكاس التغيير الاجتماعي على القيم الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري ممثلا من خلال طلاب الجامعة ، من خلال دراسة تحليلية بين هذين المتغيرين ، حيث تضمنت الدراسة جانبين نظري وآخر ميداني .

الجانب النظري:

جاء هذا الجانب بقصد تكوين نظرة شاملة حول موضوع الدراسة وفق لمتغيرات الدراسة واشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول: شمل مشكلة الدراسة وفرضياتها ، وأهمية وأهداف الدراسة ، ومختلف المفاهيم الإجرائية لمتغيرات الدراسة ، وعرض للدراسات السابقة ومناقشتها .

الفصل الثاني: تناول متغير الدراسة الأول التغيير الاجتماعي حيث تضمن تعريف التغيير الاجتماعي وعلاقته ببعض المفاهيم التي تتعلق به ، ثم عوامله ، ثم مختلف النظريات التي فسرت التغيير الاجتماعي ، ثم أنواعه وأشكاله ومراحلها ، ثم مختلف المعوقات التي تقف في وجه التغيير الاجتماعي ، ثم بعض المظاهر والإفرازات له في المجتمع الجزائري .

الفصل الثالث: : تناول متغير الدراسة الثاني وهو القيم الاجتماعية ، حيث تضمن تعريف القيم وعلاقتها ببعض المفاهيم النفسية والاجتماعية وكذا مكونات ووظائف وخصائص القيم ثم نسق القيم و تصنيفاتها ثم مختلف النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة لها ، ثم أساليب قياسها .

الجانب الميداني:

الفصل الرابع: تضمن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ، بدءا بالمنهج المتبع خلال الدراسة ، ثم الدراسة الاستطلاعية ، ثم وصف أدوات القياس المستخدمة في جمع البيانات ثم التأكد من الخصائص السيكومترية للأدوات ، ثم تليها إجراءات تطبيق الدراسة الأساسية ثم عينة الدراسة ووصفا وخصائصها ، ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة .

الفصل الخامس: تم تخصيصه لعرض وتحليل نتائج التغيير الاجتماعي بالمجتمع الجزائري من خلال أبعاد المقياس المعد لقياس التغيير الاجتماعي ، بدءا بعرض وتحليل نتائج التغيير التكنولوجي ، ثم عرض وتحليل نتائج التغيير الاقتصادي ، ثم عرض وتحليل نتائج التغيير الاجتماعي ، ثم عرض وتحليل نتائج التغيير التربوي والتعليمي ، ثم عرض وتحليل نتائج التغيير الثقافي ، ثم عرض وتحليل نتائج التغيير الأسري والقرابي ، ثم عرض وتحليل نتائج التغيير السياسي ، ثم عرض وتحليل نتائج التغيير النفسي .

الفصل السادس: تم تخصيصه لعرض نتائج فرضيات الدراسة ، مرورا بالفرضية الأولى ثم الفرضية الثانية ، ثم الفرضية الثالثة ، ثم الفرضية الرابعة ، ثم الفرضية الخامسة ، ثم الفرضية السادسة ، ثم الفرضية السابعة ، ثم التعليق على النتائج المتوصل ، ثم مناقشتها وتفسيرها ، ثم خاتمة الدراسة وعرض جملة من الاقتراحات والتوصيات .

الْحَائِب

النَّظْرِي

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

- 1 - إشكالية الدراسة .
- 2 - فرضيات الدراسة .
- 3 - الضبط الإجرائي لمتغيرات الدراسة .
- 4 - أهداف الدراسة .
- 5 أهمية الدراسة .
- 6 - حدود الدراسة .
- 7 - الدراسات السابقة .
- 8 - مناقشة الدراسات السابقة .
- ملخص الفصل .

1 - إشكالية الدراسة :

يعتبر التغيير الاجتماعي ظاهرة شائعة في كافة المجتمعات الإنسانية والمتتبع لتاريخ البشرية يستشف أن التغيير الاجتماعي سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر لدرجة أصبح هذا التغيير أساسيا في حياة البشرية ، لكن تأثير هذه الظاهرة يختلف من مجتمع إلى آخر بحسب انجذاب وتقبل أفراده لمختلف العوامل الداخلية والخارجية لهذا التغيير ، وفي وقتنا الحالي أصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص منا أن يواكب التغيرات التي تحدث في مجتمعنا يوما بعد يوم نتيجة سرعة التغيير الذي يفرض وجوده وتغلغلته إفرزاته في جميع مجالات حياة الأفراد والمجتمعات ككل لدرجة أصبحنا نحس أنه يتوجب علينا بذل مجهود كبير ومستمر لمواكبة التطورات الحاصلة في جميع الأصعدة ونتمكن من فهم ما يدور حولنا من موضوعات ومعارف وحقائق.

إن وجهة نظر المختصين لهذه الظاهرة تختلف عن نظرة العاميين لها ولا يمكن فهم ما يحدث لهذا المجتمع من تحول وتبدل بصورة صحيحة وجليّة للعيان إلا من خلال الاستناد إلى الدراسات العلمية المنظمة التي تتبع مناهج علمية متخصصة وتستخدم وسائل وتقنيات دقيقة تمكن من تفسير وتحليل ظاهرة التغيير الاجتماعي ، ومن ثم التنبؤ بعمقه ونتائجه ومآله ، بغية محاولة ضبطه والتحكم فيه وهذا ما يعنى به المنشغلون بالمسائل النفسية والاجتماعية ، حيث يمكن إخضاع هذه التغيرات لتوجيه يسهم في تحقيق التقدم والنماء وإشباع حاجات الأفراد في هذا المجتمع ، و الحفاظ النسبي على شكل البناء الاجتماعي بدرجة مقبولة تضمن للمجتمع الحركة و التقدم نحو وجهة معروفة تحافظ على التناسق والتفاعل بين مختلف أنساق أنظمتها الاجتماعية وتضمن ديمومة العلاقات بين أفرادها من خلال التفاعل الإيجابي بينهم من جهة والابتعاد عن التعصب مع باقي المجتمعات العالمية الأخرى ، وهذا ما أكدته الدراسات المختلفة أن المجتمعات برمتها سواء الغربية أو العربية حدثت لها تغيرات مختلفة في شتى المجالات والنظم .

و المجتمع الجزائري لا يختلف عن بقية المجتمعات الأخرى الذي كان عرضة لهذا التغير و شمل جميع أنظمتها السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأسرية و التعليمية و غيرها من النظم الأخرى ، هذه التغيرات الحادثة نتج عنها تغيرات في مختلف جوانب حياة الفرد الجزائري وسلوكياته وأنماط تفكيره وطرق عيشه ونظراته للحياة في جميع المجالات كالأسرة والعمل والحياة الاجتماعية والجانب التربوي والدراسي ، إذ ظهرت في مجتمعنا الجزائري جملة من المظاهر التي لم تكن موجودة سابقا تجلت في العديد من السلوكيات والأنماط كتغير نوعية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع الواحد وبين الفرد وأسرته ، وتغير أدوار الأسرة و تفكك الروابط الأسرية وتفاقم المشكلات الاجتماعية ، وارتفاع معدلات القلق و الاضطرابات النفسية ، وتفشي الانحرافات السلوكية لدى الأفراد ، كما انعكس هذا التغير بصورة مباشرة على الجانب القيمي للأفراد ، حيث طغى الجانب المادي على تفكيرهم ، و اختفت كثير من القيم الإيجابية كحب الناس والتعاطف والإيثار والشجاعة في مواجهة الحق وغيرها وظهرت قيم جديدة غريبة عن مجتمعنا الجزائري كالرياء والنفعية والمظهرية وأصبح الفرد الجزائري يقلد شخصيات غريبة في جميع سلوكياته كالأكل واللباس والموضة والفن ، و تأخر سن الزواج عند الأبناء وتأجل إلى حين إتمام دراستهم والحصول على وظيفة وسكن ، كما أصبحت القيمة الاجتماعية اليوم للشباب الجزائري تتوقف على ما يحصله الواحد منهم من علم وشهادات وما يملكه من رصيد بنكي ، فأصبح الأفراد يقيمون بعضهم البعض على أساس حجم ثروتهم وممتلكاتهم المادية وعليه فنوع اللباس والسيارة وقيمة المنزل وتأثيره باعتبارها معايير مهمة لكسب مركز محترم في أعين الآخرين (طبال ، 2012 ص 421) .

إن هذا التغير الواسع الذي حدث في مجتمعنا الجزائري و ما صاحبه من تمييع لكثير من القيم والمثل التي كان الأفراد لا يتخلون عنها إلا في الحالات الشاذة الشيء الذي جعل الكثير منا يحس بأننا أمام أزمة قيم حقيقية ، فالقيم تعتبر

عنصرا ثقافيا ذو فاعلية في ضبط سلوك الأفراد بمختلف شرائحهم ، والتي ورثوها من الأجيال السالفة إلى الأجيال الحاضرة عن طريق التنشئة الإجتماعية إذ تقوم القيم بربط الحاضر بالماضي دون قطيعة أو فجوة بينهما (العمر، 2004 ص 24)

و القيم تعتبر من المفاهيم الأساسية في جميع مجالات الحياة وكافة جوانب النشاط الإنساني وهي ضرورة اجتماعية باعتبارها معايير وأهداف نجدها في المجتمعات باختلاف مستوياتها الحضارية ، لذا يعد غرس القيم في النشء أحد الأهداف الرئيسية التي يجب أن تعنى بها التربية ذلك أن الفرد الذي يفقد قيمه يفقد اتزانه ، فالقيم بالنسبة للمجتمع كأعمدة البناء التي تحمل البنية فغرس القيم ضرورة فردية و اجتماعية .

والفرد الجزائري مثله مثل بقية أفراد المجتمعات اكتسب قيمه من خلال عدة وسائط ، كالأسرة ثم المدرسة وجماعة الأقران ووسائل الإعلام والجامعة والمهنة و وسائط فرعية أخرى ، وكل هذه الوسائط تستقي قيمها من ثقافة المجتمع الذي تتحدد إيديولوجيته أو فلسفته العامة من خلال دراسة القيم فالقيم الاجتماعية ما هي إلا انعكاس للأسلوب الذي يفكر به الأشخاص في ثقافة معينة وفي فترة زمنية محددة وهي التي توجه سلوكهم وأحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير (خليفة ومعتز، 1978 ، ص 14) .

انطلاقا مما سبق ولغرض التقصي جاءت الدراسة الحالية لمعرفة مدى انعكاس التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية لدى الفرد الجزائري ، من خلال تبني مقاربة نفسية اجتماعية ، بناء على تساؤل الدراسة التالي :

– ما طبيعة التغير الاجتماعي الحادث في مجتمعنا الجزائري ؟ وهل يمكن التنبؤ بانعكاسه على سلوكيات أفراد المجتمع ؟ هل يؤدي ذلك إلى تغير في القيم الاجتماعية لأفراد المجتمع ؟ .

2 - فرضيات الدراسة :

2-1 - الفرضية الأولى :

– يمكن التنبؤ بانعكاس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاجتماعية (منظومة القيم) .

2-2 - الفرضية الثانية :

– ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاقتصادية .

2-3 - الفرضية الثالثة :

– ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الدينية .

2-4 - الفرضية الرابعة :

– ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم السياسية .

2-5 - الفرضية الخامسة :

– ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم النظرية .

2-6 - الفرضية السادسة :

– ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الجمالية .

2-7 - الفرضية السابعة :

– ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاجتماعية .

3 - الضبط الإجرائي لمتغيرات الدراسة :

3-1 - التغير الاجتماعي :

وهو التبدل والتغير من حالة إلى حالة أخرى في أنظمة المجتمع الجزائري التكنولوجية والاقتصادية والأسرية و القرابية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية والسياسية وحتى النفسية .

ويعرفه الباحث إجرائيا : هو ما يقيسه المقياس المطبق في هذه الدراسة والمعد من طرف الباحث ، حيث يتضمن الأبعاد التالية (التغير التكنولوجي ، التغير الاقتصادي ، التغير الأسري والقرابي ، التغير الاجتماعي ، التغير الثقافي ، التغير التربوي والتعليمي ، التغير السياسي ، التغير النفسي)

3-1-1 - التغير في المجال التكنولوجي :

ويعني استبدال عناصر الثقافة المادية التقليدية ، بعناصر جديدة تتمخض عنها المخترعات الحديثة أو تعدل لتنسجم مع ما تفرضه الظروف المستجدة .

3-1-2 - التغير المجال الاقتصادي :

ويعني التغير في مستويات الإنتاج والاستهلاك ونمو التباين في مستويات المعيشة التي كانت متقاربة وتكوين البناء الطبقي .

3-1-3 - التغير في المجال الأسري والقرابي :

ويعني التغير في حياة الأسرة والوحدات القرابية الأخرى الممتدة .

3-1-4 - التغير في المجال الاجتماعي:

ويرتبط بالفئات والجماعات الاجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الاجتماعي وكذا تغطية شبكات العلاقات الاجتماعية وما تنظمه من أنشطة يتشارك فيها الناس من خلال الأدوار المرسومة .

3-1-5 - التغير في المجال الثقافي :

ويعني التحول أو التخلي عن التقاليد والممارسات الموروثة بما تنطوي عليه من معايير وفلسفات ومعارف ومهارات فنية وذوقية وجمالية وما يطرأ عليها من تبدل.

3-1-6- التغيير في المجال التربوي والتعليمي :

ويعني النهضة التربوية والتعليمية الواسعة للمجتمع وتجلي الصورة القائمة لوضع التعليم .

3-1-7- التغيير في المجال السياسي :

ويضم كل التحولات البنوية الأساسية المرتبطة بجانب مؤسسات الضبط والسلطة والقانون في المجتمع .

3-1-8- التغيير في المجال النفسي :

ويعني التحولات الفكرية والعاطفية والانفعالية والمعرفية داخل الشخصية التي تمثل النموذج الإنساني العام في مجتمع محدد .

3-2- القيم الإجتماعية :

هي أحكام يصدرها الفرد على عالمه الإنساني والاجتماعي والمادي الذي يحيط به .

يحددها الباحث إجرائيا : هي مجموع الدرجات التي يحصل عليها المفحوص على مقياس القيم الاجتماعية المعد من قبل الباحث ، و يتضمن الأبعاد التالية : (القيم النظرية ، القيم الاقتصادية ، القيم الدينية ، القيم الاجتماعية ، القيم السياسية القيم الجمالية) .

3-2-1- القيم الدينية :

وتعني حرص الفرد على أداء العبادات والحفاظ على الأمانة والرغبة في الإلمام بالمعلومات الدينية و الالتزام بالمبادئ الدينية . وتتضمن القيم الدينية التالية :

3-2-1-1- القيم التعبدية :

وتعني الحرص على أداء الصلاة وإيتاء الزكاة والصيام والرغبة في أداء الحج والعمرة .

3-2-1-2- القيم المعاملاتية :

تعني صدق الأفعال والأقوال مع النفس والآخرين والحفاظ على الأمانة.

3-2-1-3 - قيم الثقافة الدينية :

تعني الرغبة في التزود بالمعلومات الدينية .

3-2-1-4 - قيم الالتزام بالمبادئ الدينية

وتعني التزام الفرد بالمبادئ الدينية عن رضا واقتناع .

3-2-2-2 - القيم الاقتصادية :

وتعبر عن مدى الاهتمام والميل لكل ما هو نافع بما يتضمنه ذلك من ترشيد للاستهلاك والرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي والادخار والاهتمام ببعض الموضوعات والمشكلات الاقتصادية وتتضمن القيم الاقتصادية التالية :

3-2-2-1 - قيم الاعتدال في الاستهلاك :

تعني ترشيد الشراء والاستهلاك وطرق الصرف واتجاهاته .

3-2-2-2 - قيم الرغبة في تحسين المعيشة :

تعني الاهتمام والتفكير في ارتفاع معدل الدخل و رفع مستوى المعيشة .

3-2-2-3 - قيم الادخار :

يعني ميل الفرد للاحتفاظ بجزء من دخله ومحاولة استثماره والاستفادة منه .

3-2-2-4 - قيم الاهتمام بالثقافة الاقتصادية :

تعني الميل إلى التزود بالمعلومات عن المشروعات والمشكلات التجارية والاقتصادية، و الرغبة في معرفة ما تحققه من تقدم وإنجاز .

3-2-3 - القيم السياسية :

ويعبر عنها بالاهتمام بالنشاط السياسي بما يتضمنه من مساهمة في خدمة الوطن وقدرة على القيادة ، وتتضمن القيم السياسية التالية :

3-2-3-1 - القيم الوطنية :

وتعني التشبع بالروح الوطنية والدفاع عن كل ما له علاقة بالوطن واستقراره .

3-2-3-2 - قيم المشاركة السياسية :

وتعني الميل للممارسة والمشاركة في الأنشطة السياسية .

3-2-4 - القيم الاجتماعية :

تعبّر عن مدى اهتمام الفرد بنفسه وبغيره من الناس وميله إلى مساعدتهم وتكوين علاقات طيبة معهم قائمة على احترام أفكارهم وآرائهم وتبادل مواقع المسؤولية معهم ، إضافة إلى الرغبة في تحقيق النجاح والتقدم واستثمار الفرص المحققة لذلك وتتضمن القيم الاجتماعية التالية :

3-2-4-1 - قيم العلاقات الاجتماعية :

تعني الحرص على إقامة علاقات طيبة مع الأفراد (أسرة ، جماعة) و تقييمها .

3-2-4-2 - قيم المسؤولية الاجتماعية :

تعني المسؤولية عن الذات وعن أعضاء الجماعة وغيرهم من الأفراد .

3-2-4-3 - القيم القيادية :

نعني بها الاهتمام والميل لشغل مراكز قيادية هامة ، والقدرة على تقبل تبادل مواقع المسؤولية وتحقيق النجاح المتواصل .

3-2-5 - القيم النظرية :

وتعني اهتمام الفرد بالعلم والمعرفة والسعي وراء القوانين واكتشاف أسباب حدوث الظواهر قصد معرفتها والتحكم فيها ، وتتضمن القيم النظرية التالية :

3-2-5-1 - القيم المعرفية :

الميل والاهتمام بالمطالعة والبحث لتنمية الأفكار والرصيد العلمي والمعرفي .

3-2-5-2 - القيم التنظيمية :

ويعبر عنها بالسعي وراء القوانين والقواعد التي تنظم وتتحكم في الأشياء .

3-2-5-3 - القيم الموضوعية :

يعبر عنها بالابتعاد عن التحيز والأهواء والآراء الشخصية .

3-2-5-4 - القيم النقدية :

يعبر عنها بالقدرة على تقديم أفكار وآراء ذات خلفية مرجعية علمية .

3-2-6 - القيم الجمالية :

يعبر عنها باهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو جميل من ناحية الشكل والتوافق والتناسق ، وتميز الفرد بالفن والابتكار وتذوق الجمال ، وتتضمن القيم الجمالية التالية :

3-2-6-1 - قيم الانسجام والتناسق :

ويعبر عنها بالاهتمام بالشكل والتناسق

3-2-6-2 - قيم التذوق الجمالي :

وتعني النظرة التقديرية إلى العالم المحيط مع القدرة على تذوق الجمال والفن .

3-2-6-3 - قيم الإبداع :

ويعبر عنها بالقدرة على الإنتاج الفني الجديد في مختلف المجالات .

3-3 - طلاب الجامعة :

هم أولئك الصفوة الأكثر وعيا ونضجا من حيث التبادل العلمي والمعرفي ويتلقون تكويننا جامعيا يؤثر في شخصيتهم وصقل قيمهم ويتأثرون به ، وهم الطلاب التابعين للجامعات الجزائرية التالية (جامعة الوادي ، جامعة قسنطينة 2 جامعة المسيلة ، جامعة خميس مليانة ، جامعة معسكر ، جامعة سعيدة)

3-4 - الانعكاس :

يقصد بالانعكاس من الناحية الإجرائية في هذه الدراسة هو محاولة الوقوف والتعرف على مختلف الأسباب التي أفرزها أو مهَّد لها التغيير الاجتماعي في الجزائر ، وترك بصمته ابتداء من تفاعل الأفراد في المجتمع الجزائري التي تفضي إلى علاقات اجتماعية بين أفرادهم تتجسد في مختلف أنظمتها الاجتماعية بأنساقها ، ليستقر ذلك في شكل البناء الاجتماعي وصورته الحالية .

وعليه فالانعكاس يقاس من خلال النتائج الملاحظة مقارنة بين الحالة القديمة والحالة الجديدة للمجتمع الجزائري في شتى المجالات ، و الانعكاس قد يكون عموديا أي عميقا وقد يكون أفقيا أي سطحيا ، وهو بذلك يترك أثرا بدرجة ما وهو بذلك الناتج الملاحظ لمتغير ما على متغير آخر والذي يوجد له صلة بالنتائج .

4 - أهداف الدراسة :

ترتكز هذه الدراسة بشكل رئيسي على الوقوف على انعكاس التغيير الاجتماعي على القيم الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري (المتمثل في عينة طلاب الجامعة) بهدف استكشاف ما طرأ للقيم الاجتماعية التي تمثل أهمية في بناء منظومة القيم للمجتمع الجزائري والأبعاد التي تنتظم من خلالها هذه القيم في ظل التغيير الاجتماعي .

– استكشاف الأشكال والمظاهر التي تتبلور من خلالها القيم والتغيير الذي يطرأ عليها في ظل التغيير الاجتماعي بشكل يفصح عن مسار نموها وتغيرها .

وتحاول الدراسة الحالية تحقيق هذه الأهداف من خلال الخطوات الآتية :

– التنبؤ بمدى انعكاس التغيير الاجتماعي على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري (متمثلاً في طلاب الجامعة) وهل أدى إلى تغيير في قيمهم الاجتماعية .

– معرفة مدى انعكاس التغيير الاجتماعي على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري (متمثلاً في طلاب الجامعة) وهل أدى إلى تغيير في قيمهم الاقتصادية .

– معرفة مدى انعكاس التغيير الاجتماعي على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري (متمثلاً في طلاب الجامعة) وهل أدى إلى تغيير في قيمهم الدينية والأخلاقية .

– معرفة مدى انعكاس التغيير الاجتماعي على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري (متمثلاً في طلاب الجامعة) وهل أدى إلى تغيير في قيمهم السياسية .

– معرفة مدى انعكاس التغيير الاجتماعي على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري (متمثلاً في طلاب الجامعة) وهل أدى إلى تغيير في قيمهم النظرية .

– معرفة مدى انعكاس التغيير الاجتماعي على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري (متمثلاً في طلاب الجامعة) وهل أدى إلى تغيير في قيمهم الجمالية .

– معرفة مدى انعكاس التغيير الاجتماعي على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري (متمثلاً في طلاب الجامعة) وهل أدى إلى تغيير في قيمهم الاجتماعية .

- التأكد من صحة الفروض والإجابة عن تساؤلات البحث

- التأكد من مدى ملاءمة أدوات الدراسة للعينة المختارة

- القدرة على التحكم في تقنيات البحث العلمي .

5 - أهمية الدراسة :

إن دراسة التغير الاجتماعي و القيم من أهم الدراسات في العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس الاجتماعي الذي يعنى بدراسة القيم من الناحية النفسية الاجتماعية ، باعتبار القيم إحدى المحددات الهامة للسلوك الفردي و الاجتماعي على السواء ذلك أن القيم جزء لا يتجزأ من الإطار الحضاري والثقافي للمجتمع ومعرفتنا بقيم مجتمع ما تجعلنا نتعرف على الإيديولوجيات والفلسفة العامة لهذا المجتمع لأن القيم ما هي إلا انعكاس للأسلوب الذي يفكر به الأشخاص في ثقافة معينة وفي فترة زمنية معينة .

– إن معرفتنا لانعكاس مختلف الظواهر على القيم ، وخاصة منها انعكاس التغير الاجتماعي على قيم المجتمع تفيد بالنسبة للتربية والتعليم في وضع برامج تربوية أخرى للحفاظ على موروثنا الثقافي القيمي ، وتغييرها في حالة تعلم قيم غير مرغوبة ونتوقع كذلك القيم التي سيعلمها المعلمون لتلاميذهم من خلال أدائهم العملية التعليمية .

– إن التغير الاجتماعي يؤثر على حياة الأفراد بشكل أكثر عنفا والكثير من التغيرات تتضمن القيم بشكل سريع ، فمعرفتنا لانعكاس التغير الاجتماعي على قيم المجتمع يجعلنا نتنبأ بالقيم التي سينشئ عليها الأبناء أبناءهم والميول و التفضيلات و الالتزامات التي ستوجه سلوك الأبناء في المجتمع .

– إن الشباب الذين لم يعودوا صغارا ولكنهم لم يصبحوا بعد كبارا يعتبرون أكثر الأفراد تأثرا بالتغير الاجتماعي في المجتمع ، وبهذا تعتبر القيم ذات أهمية بالغة بالنسبة للفرد والمجتمع فهي دعامة أساسية تسهم في تكوين شخصيات متكاملة ومتميزة ومتوافقة مع مختلف التغيرات ومهيأة لذلك ، كما تزود أفراد المجتمع بمعنى الحفاظ على الحياة وبمعنى الوحدة ومن ثم الرقي بمجتمعهم .

– من خلال الملاحظات الميدانية يظهر جليا أن القيم الاجتماعية للأفراد تغيرت بشكل ملفت للانتباه في المجتمع العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة عما كانت عليه في السابق .

– يعد هذا الموضوع من المواضيع النفسية و الاجتماعية وبالتالي فهو يمثل على أقل تقدير إثراء للبحث العلمي لا سيما لعلم النفس الاجتماعي الذي يعد تخصصا فنيا في الجامعة الجزائرية .

– أهمية الشريحة الاجتماعية التي تناولتها الدراسة ألا وهي طلاب الجامعة وهي شريحة تنتمي إلى فئة الشباب وهي تعكس صورة ناضجة لمتغيرات الدراسة في هذه المرحلة العمرية وخاصة صراع القيم جراء التغير الاجتماعي الذي حدث ، كون هذا القطاع الشباني يحمل على عاتقه مسؤولية التنمية والنهوض بالبلاد في الحاضر والمستقبل إذا تم تهيئته نفسيا وإمداده بالمعرفة الصحيحة والتنشئة السليمة.

– تبرز أهمية هذه الدراسة كذلك فيما تسفر عليه من نتائج تساهم في معرفة مدى انعكاس التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية ، قد تفيد في نواح عديدة يستفيد منها المجتمع بمختلف مؤسساته وهيئاته وصولا إلى تحقيق حراك اجتماعي مضبوط .

6 - حدود الدراسة :

6 - 1 - حد موضوعي :

تقتصر الدراسة على معرفة مدى انعكاس التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري المتمثل في طلاب الجامعة .

6 - 2 - حد زمني :

طبقت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2016/02/01 إلى 2016/04/30 للسنة الجامعية 2015/2016 .

6 - 3 - حد مكاني :

ينتمي مجتمع الدراسة للجامعة الجزائرية ، وهو مكون من طلاب بعض الجامعات الجزائرية (جامعة الوادي ، جامعة قسنطينة 2، جامعة المسيلة ، جامعة خميس مليانة ، جامعة معسكر ، جامعة سعيدة) .

6 - 4 - حد بشري :

تشمل الدراسة الطلبة من الجنسين الذين يزاولون دراستهم في الجامعة الجزائرية (جامعة الوادي ، جامعة قسنطينة 2، جامعة المسيلة ، جامعة خميس مليانة ، جامعة معسكر ، جامعة سعيدة) ، كما تتحدد الدراسة بالأدوات المستخدمة فيها والمتمثلة في : مقياس التغير الاجتماعي ، ومقياس القيم الاجتماعية من إعداد الباحث .

7 - الدراسات السابقة :

تمثل الدراسات السابقة سجلا حافلا بالمعلومات التي يمكن من خلالها رصد وتحديد موقعها من التراث النظري من حيث الاهتمام بها كما تمثل الدراسات والبحوث السابقة نقطة انطلاق للعديد من الدراسات والأبحاث التي تليها ، أين تم إحصاء كثير من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة التي تم قراءتها ومراجعتها بإسهاب من أجل تحليلها والتعليق الجيد على محتواها ومنهجيتها ونتائجها كما وكيفا ، وفيما يلي نستعرض هذه الدراسات وفقا لتسلسلها التاريخي بدءا بالدراسات الغربية ثم الدراسات العربية ثم الدراسات الجزائرية :

7 - 1 - دراسات غربية :

دراسة ماكينون ولوك (1995) :

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى ثبات واستقرار الاتجاهات الشخصية نحو بعض القيم والهويات الاجتماعية ، وتفسير ذلك في ضوء التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمع الكندي ، وهي دراسة طولية امتدت بين عامي 1981- 1995 ، حيث أجرى الباحثان دراستين مسحيتين في هذين العامين على عينة واسعة تجاوزت 800 شخصا من طلاب جامعة أنتاريو ، لتحديد أثر التغير الاجتماعي والثقافي

للمجتمع الكندي في تلك الفترة على اتجاهات طلاب الجامعة ، مع مراعاة بعض المتغيرات كالجنس ومكان النشأة ، حيث استخدم الباحثان اختبار وهو مقياس يتكون من عشر صفحات تتضمن وصفا لمجموعة واسعة من القيم EPA والهويات الإجتماعية ، منها الهويات الدينية والسياسية والتعليمية والقرايبية والعرقية ، مقاسة على ثلاثة أبعاد وهي التقييم والفاعلية والفعالية ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– بشكل عام ثبات واتزان اتجاهات الطلاب نحو القيم الإجتماعية ، باستثناء بعض التغير الذي أرجعه الباحثان إلى عدد من العوامل على سبيل المثال تناقص الدور القوي والفعال للدين على حياة الشباب الكندي ، ويعود ذلك إلى تخلي المؤسسات الرسمية الدينية عن أداء دورها كما في الماضي .

– تناقص الإتجاه نحو القيم السياسية بسبب تحرر الشباب الكندي من التأثير السحري للنظام السياسي على حياتهم (بوعظي ، 2012 ، ص 51) .

دراسة " بنش و سكوبي " :

حول ارتقاء نسق القيم لتلاميذ من سن 11 ، 13 ، 15 ، 17 سنة على عينة مكونة من 739 مراهقا من الجنسين باستخدام مقياس روكيش للقيم وتوصلت إلى أن هناك تشابه بين الإناث في مختلف السنوات وكذلك بين الذكور في ترتيب بعض القيم ، فقد حضيت قيم الحرية والسلام العالمي والأمانة والحب بأهمية كبيرة بين الجنسين أما القيم التي كان الاهتمام ضئيلا بها لدى الجنسين فهي النجاة والخلود في الحياة الآخرة والمنطقية والتخيلية وأرجع الباحثان ذلك إلى نظام التعليم المتبع في المدارس الذي لا يشجع على الابتكار واستخدام المنطق والخيال وأن هناك تغيرات في الأنساق القيمية فعند الذكور تتزايد أهمية القيم الغائية كالحكمة وتقدير الذات والإنجاز وتتزايد أهمية القيم الوسيالية كالمسؤولية والطموح وتتضاءل أهمية بعض القيم الغائية كالسلام العالمي والجمال والأمن الأسري وتناقص أهمية التسامح والمساعدة والطاعة كقيم وسيالية مع زيادة العمر ، وبالنسبة للبنات فتتزايد القيم الغائية كالإنجاز والمساواة والتناسق الداخلي وتقدير الذات والاعتراف الإجتماعي كما تتزايد أهمية الطموح وسعة الأفق والاستقلال والمسؤولية كقيم

وسيلية في مقابل ذلك تقل أهمية قمة الحياة المريحة والحياة المثيرة والسعادة والمرح أو البهجة كلما تزايد العمر.

دراسة لين كال وآخرون :

بعنوان التغير في القيم الإجتماعية في أمريكا خلال العقد الأخير ، حيث استخدمت مقياس القيم لـ : " روكيتش " تكونت عينة الدراسة من 1987 مبحوثا من خلال مقابلات شخصية ، على أن يختاروا أول وثاني أهم قيمتين من ضمن قائمة تضم تسع قيم تم اختيارها من قائمة " روكيتش " وتضم القيم التالية : (احترام الذات الشعور بالإنجاز ، احترام الفرد بواسطة الآخرين ، الأمان ، العلاقات الودية ، مع الآخرين ، الشعور بالانتماء ، المرح والمتعة ، تحقيق الذات ، الإثارة) ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك بعض الثبات النسبي العام في أهمية بعض القيم للأمريكيين ، ولكن حدث بعض التغير في ترتيب القيم حسب أهميتها ، فمثلا في السبعينات كانت المرأة الأمريكية تعطي أهمية أكبر لقيمتين هما الأمان ، واحترام الذات ، لكن في الثمانينات من القرن الماضي ومع خروج المرأة إلى العمل وتحقيق المرأة لهاتين القيمتين ، أصبحت تعطي أهمية أكبر للعلاقات الإجتماعية مع الآخرين .

- أما بالنسبة للرجال فقد زادت أهمية قيمة الشعور بالإنجاز فأصبحت تمثل المركز الأول وذلك كأول اختيار في القائمة للشباب في العقد الأخير ، كما تراجعت قيم الانتماء والأمن إلى آخر القائمة بعد ظهور قوانين العمل والمعاشات ويؤكد هذا البحث على التغير المستمر في الإطار القيمي للمجتمع تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها ، كما يؤكد أيضا على أهمية هذا التغير (تالي ، 2015 ، ص 41) .

7 - 2 - دراسات عربية :

* دراسة عبد الباسط حسن (1966) :

بعنوان التغير الإجتماعي في المجتمعات المحلية الصناعية ، حيث قام بالإشراف على دراسة ميدانية في شركة الغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى ، وكان الهدف

من هذه الدراسة التعرف على التغيير الإجتماعي الذي طرأ على العمال في العمل الصناعي على عينة مقدارها 300 عامل موزعين على أقسام الشركة المختلفة وأسفرت الدراسة على النتائج التالية :

– وجود حراك جغرافي يتمثل في هجرة العمال الريفيين نحو المدن ، حيث بلغت نسبتهم 73 % من أفراد العينة .

– أن سبب الهجرة يرجع إلى توافر الفرص العديدة للعمل في المدن أي أن العامل الاقتصادي هو الأساس في الهجرة وليس مغريات المدينة بملاهيها .

– يتضح أن نسبة 19 % من العمال أميون وأن 81 % يعرفون القراءة والكتابة أي أن الأمية بين العمال محدودة النطاق .

– بينت الدراسة أن توجه العمال كان ضعيفا نحو الأخذ بوسائل تنظيم النسل حيث بلغت نسبة 23 % ، أما الغالبية العظمى كانت تمتنع عن استعمال تلك الوسائل لأسباب دينية واجتماعية أخرى ، بمعنى أن الصناعة لم تؤدي إلى أي تغيير يذكر في هذا المجال .

– بوجه عام يلاحظ من نتائج الدراسة أن الصناعة لم تحدث تغييرات مهمة لدى أفراد العينة لأن الدراسة بطبيعتها لم تحاول أن تتعرض إلى متغيرات كبرى وإنما اكتفت بالوصف من الخارج لبعض التغييرات الإجتماعية (إستراتيجية ، مرجع سابق ص 292)

دراسة الدسوقي عبده إبراهيم (1970) :

بعنوان أثر التغيير الإجتماعي على الوعي الطبقي في القرية المصرية خلال فترة السبعينات ، انطلقا من التساؤلات التالية : هل الوعي الطبقي تأثر بهذا التغيير الإجتماعي أم لا ؟ وما هي العوامل والأسباب التي ساهمت في ذلك ؟ والنتائج المترتبة عليها ؟ وعلاقة ذلك ببعض قضايا الإنتاج والعمل والاستثمار والاستهلاك ، والعلاقات الإجتماعية المرتبطة بها ، وأثر ذلك على النظام الأسري في القرية في العيديد من النواحي (البناء الإجتماعي للأسرة ، حجم الأسرة ، ووظائفها المتعددة ، وعلاقتها الداخلية والخارجية وغيرها من النواحي الأخرى ذات الصلة

بالسلوك والقيم والعادات والمعتقدات السائدة) ، وذلك من خلال التغيرات التي حدثت في المجالات التالية (المجال الاقتصادي ، المجال العلمي والثقافي ، المجال السياسي ، المجال الأسري) ، اعتمد الباحث على المنهج التاريخي في دراسته كما اعتمد في جمع البيانات الميدانية على بعض المقابلات مع بعض أفراد القرية في مختلف الأعمار وخاصة كبار السن ، كما استعان الباحث في جمع البيانات على الدراسات الميدانية والبحوث السابقة والوثائق والسجلات التاريخية ، كما اعتمد على الملاحظة والمقابلة واختبار المواقف ، شملت الدراسة إحدى قرى محافظة الغربية وهي (قرية خرسيت) التابعة لمركز طنطا من الناحية الإدارية و بعد إحصاء مجتمع الدراسة من أرباب الأسر البالغ عددها 1515 أسرة تقريبا تم سحب عينة تمثلت في اختيار 151 أسرة بنسبة 10 % من جملة أرباب الأسر في القرية ليمثلوا عينة الدراسة ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تدني نسبة الأمية لدى الذكور والإناث في القرية خلال فترة الدراسة عن الفترات السابقة ، وارتفاع نسبة التعليم في القرية وإقبال أولياء الأمور على تعليم الأبناء .
- أدى ارتفاع نسبة التعليم إلى تحسين الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية والسياسية
- أدت التغيرات التي حدثت في هذا المجال العلمي والثقافي في القرية خلال تلك الفترة إلى حدوث بعض التغيرات في النظام الأسري والوعي الأسري .
- اتجهت كثير من الأسر في القرية خلال فترة الدراسة إلى تحديد عدد أطفالها خاصة بعد انتشار التعليم وارتفاع نسبة مستواه والرغبة في الحفاظ على مستوى معيشي ملائم وارتفاع نفقات المعيشة وغيرها من العوامل الأخرى .
- تعرض البناء الأسري إلى تغيرات أدت إلى انتشار الأسرة النوواة خلال فترة الدراسة ، وإصرار الابن على المعيشة هو وزوجته بعيدا عن أبيه ، وهذا يرجع إلى رغبة الابن في مستوى معيشة أفضل وتكوين مستقبل لأسرتهم الجديدة .
- تغير قيم الاختيار بالنسبة للزواج من القرية نتيجة التغيرات التي حدثت ، وتغير بعض الاعتبارات المرتبطة بالزواج مثل اسم الأسرة ومكانة العائلة والمستوى الاقتصادي... إلخ عن الاعتبارات القديمة مما يشير إلى انتشار مبدأ حرية الاختيار

– تأثرت العلاقات الداخلية للأسرة في القرية بالتغيرات الإجتماعية والتكنولوجية التي حدثت خلال فترة الدراسة ، بالنسبة للأبناء أو علاقة الزوج بزوجته أو بمركز الأب في الأسرة والرئاسة فيها .

– مساهمة المرأة في تدبير ميزانية الأسرة بخروجها للعمل ورغبتها في زيادة الدخل على الرغم من المشاكل المصاحبة لذلك .

- ضعف العلاقات القرابية وعلاقة الجوار أيضا

– تغير وظيفة الأسرة اقتصاديا وانتقال الإنتاج منها وأصبح تشرف عليه بعض المؤسسات والهيئات الحكومية وأصبحت الأسرة تنتج لغيرها ، أي تحولت من الإنتاج إلى الاستهلاك ، وهذا أدى إلى تغير بعض القيم التقليدية المرتبطة بالناحية الاقتصادية ، جعلها تترك القرية وتهاجر إلى المدينة .

– ازدياد الإقبال على التعليم واتساع مجالاته ، وتغيرت وظائف الأسرة التربوية والتعليمية نتيجة اهتمام الدولة بنظام التربية والتعليم التي كانت تقوم بها الأسرة .

– أدت التغيرات الإجتماعية التي حدثت في القرية خلال فترة الدراسة وحتى الآن إلى تغير بناء الأسرة من حيث الحجم ، حيث صغر حجم الأسرة نتيجة انتشار الأسرة النواة واختفاء الأسرة الممتدة نوعا ما في القرية .

– تعرضت الحياة الدينية في القرية إلى بعض التغيرات الإجتماعية التي أدت إلى رفض بعض المعتقدات القديمة ، وأصبحوا لا يؤمنون بها وخاصة الأحبة .

– تعرضت الحياة الدينية للعديد من التغيرات الإجتماعية التي جاءت مصاحبة للتقدم التكنولوجي والعلمي ، وأن هذه التغيرات أثرت في مظاهر الحياة الدينية في القرية (الدسوقي ، 2004 ، ص 290) .

*** دراسة أحمد النكلاوي (1970) :**

بعنوان التغير والبناء الإجتماعي ، دراسة نظرية ميدانية ، أجريت هذه الدراسة في ثلاثة مصانع في منطقة القاهرة الكبرى من أجل التعرف على التغير الإجتماعي المصاحب للصناعة ، تم اختيار تلك المصانع لاعتبارات معينة منها كثرة عدد العمال فيها وتموقعها الجغرافي المتباعد ، وقد طبق استمارة البحث على 300

عامل من مجموع 15953 عاملا وقت إجراء الدراسة ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تبين أن عينة البحث عينة شابة في مجملها ، وأن نسبة الأمية لا تتجاوز 7 % .
- تصل نسبة العمال المهاجرين إلى 55 % وهي متغيرات لها تأثيرها في عملية التغير الاجتماعي بوجه عام .
- إدراك العمال لأهمية دورهم في المجتمع .

هناك تحول نحو اعتزاز العامل بانتمائه لطبقة العمال حيث وصلت النسبة إلى 95 % وهو تغير ملحوظ في القيم إذا علمنا أن العمل الصناعي لم يكن يحض بكل هذا التقدير حتى من قبل العامل نفسه ، وقد ترجم هذا الاعتزاز بقيام العامل بممارسة مسؤوليات جديدة تخرج عن نطاق دوره التقليدي المحصور داخل مصنعه إلى الاهتمام بزيادة الإنتاج والمحافظة على العمل والمشاركة في النشاطات الاجتماعية المختلفة .

- ظهر بوضوح الإتجاه الوظيفي الجديد وتركزه في أهم العناصر اللازمة للتقدم والنمو الصناعي من خلال المساهمة في إدارة المصنع والإحساس بالمسؤولية مع مضاعفة الجهد المبذول في العمل وتنمية المهارة العملية ، وهو تغير إيجابي في مجال الفهم الوظيفي لحدود وأبعاد الدور العمالي الجديد ، وكذا دليل على التطلع نحو تحقيق الرفاهية والرخاء و يترسخ ذلك بإشباع قاعدة للتعليم من العمال .

- تنامي الإحساس بالمسؤولية باعتبارها ترجمة للمكاسب العمالية ، حيث حصل العامل على سائر حقوقه في ظل النظام الاشتراكي وفي الحقوق التي حرم فيها من قبل ، وقد بلغت نسبة الإحساس بالمسؤولية لدى أفراد العينة 80 % فتوسع إدراكهم للحقوق والواجبات من خلال الوعي والممارسة وهي تغيرات اجتماعية مهمة لدى العمال الصناعيين .

- إشعار العامل للغيرية وذوبان الفردية بالتعاون بين العمال والتوجيه والنصح لتجنب السلوك المنحرف واحترام المسؤوليات والاحترام المتبادل بينهم ، وهذا يعتبر ترجمة لتكامل نسيج الحياة في المجتمع وصياغة جديدة لطبيعة العلاقات التي

تربط بين أفرادها ، وهي انعكاس صادق لمحاولة تذويب الفوارق والتناقض الاجتماعي بين الطبقات .

– كشفت الدراسة على تغير في القيم العمالية بخصوص عمل المرأة ، إذ أيد انخراط المرأة في العمل ما بنسبة 80 % من أفراد العينة ، بينما عارض ذلك الأميون وذو الأصول القروية ، وفي هذا ما يدل على ديمقراطية الفهم التربوي بشأن عمل المرأة والاعتراف بشخصيتها ودورها الوظيفي .

– كما بينت الدراسة أن نسبة العمال القرويين كانت أعلى من غيرهم في عدم منح الفتاة فرصة اختيار الزوج وحرية الانتخاب مقارنة بالعمال الحضريين .

– كما دلت الدراسة على وجود تغير في بعض القيم المتعلقة بظاهرة الأخذ بالتأثر وتنظيم النسل ، فقد تبين أن 76 % من أفراد العينة للظاهرتين يرفضون عادة الأخذ بالتأثر كما يؤيدون تحديد النسل .

– بوجه عام أكدت الدراسة على أن هناك تغيرات اجتماعية مهمة لدى العمال الصناعيين من بينها التغير الإيجابي نحو تأييد حق المرأة في العمل والانتخاب والاعتراف بدورها الوظيفي بوجه عام والتوجه نحو تنظيم النسل والتخلي عن عادة الأخذ بالتأثر مما يدل على الاعتراف بدور الحكومة في هذا الجانب .

* دراسة عبد الكريم النصار (1977) :

بعنوان التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التغيرات الاجتماعية التي حدثت نتيجة لعملية التصنيع وقد اختار الباحث ثلاثة مصانع بمدينة بغداد من أجل الدراسة واختيرت هذه المصانع من أصل 209 مصنع كانت قائمة آنذاك إبان القيام بتلك الدراسة ، وقد تم اختيار 300 عاملا كعينة ممثلة للمصانع الثلاثة السابقة موزعة على النحو التالي :

150 عاملا من شركة القطاع الاشتراكي ، 100 عاملا من شركة القطاع المشترك ، 50 عاملا من شركة القطاع الخاص .

– وقد تم هذا التقسيم لاعتبارات منهجية وعلمية حسب رأي الباحث ، وقد طبق استمارة بحث مؤلفة من 77 سؤالاً وظيفياً ، إضافة إلى أسئلة البيانات الأولية مقسمة حسب الفروض التي وضعها الباحث من أجل الكشف عن التغيرات الإجتماعية التي طرأت على العمال نتيجة العمل الصناعي في مجال القيم العمالية والتنظيم البيروقراطي وفي المجالات الاقتصادية المختلفة وغير ذلك ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– توصل الباحث في البداية إلى أن الفروق الفردية والظروف الإجتماعية والثقافية والاقتصادية تؤثر على حياة العامل وما يقدمه للمجتمع ، وأن التغير التكنولوجي قد أثر بشكل فعال في حياة المجتمع حسب درجة التطور الصناعي فيه .

– ومن استقراء البيانات الإحصائية تبين أن المرأة نتيجة للتصنيع أخذت تشارك بفعالية في النشاط الاقتصادي والتنمية الإجتماعية عامة ، كما دلت الدراسة أن نسبة كبيرة من العمال هم من الشباب الذين كان لهم الدور الكبير في عملية التغير الإجتماعي ، ومواكبة هذا التغير والأخذ بعكس الفئات الكبيرة السن التي تقف عقبة أمام التغير الإجتماعي .

– اتضح أن نسبة 58.3% من عينة البحث قد قدمت من خارج المدينة بغداد وهذا يدل بدون شك على أثر التصنيع في زيادة عدد المهاجرين نحو المدن من أجل العمل في المصانع ، وكانت نسبة الشباب من فئة 18 – 25 سنة قد بلغت 41.7% من المهاجرين مقابل 5 للذين تتراوح أعمارهم ما بين 42 – 57 سنة من نفس العينة .

– تبين أن 69.1% من عمال العينة قد هاجروا بسبب إنخفاض مستوى المعيشة مما يدل على أن التصنيع يسهم في ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد بصورة ملحوظة ، ويؤدي إلى الهجرة الكثيفة نحو المدن .

– وقد بدأ تحول وتغير بعض القيم الريفية نحو الأخذ ببعض القيم الحضرية كالعادات والتقاليد المتعلقة بالثأر والزواج وغير ذلك ، فقد تبين أن نسبة 65% غير راضين عن تلك العادات ، ما يعكس أثر التصنيع في تغير القيم .

– وتؤكد الدراسة أن الأمية مازالت مرتفعة لدى العمال الصناعيين حيث وصلت إلى 32% وقد كانت رغبتهم شديدة في تعليم أبنائهم نتيجة معاشتهم للواقع الحضري .

– قد لاحظ الباحث أن هناك تغير في أنماط الحياة والظواهر الاجتماعية داخل المصنع وفي مجال العلاقات الاجتماعية والتنظيم البيروقراطي ، فقد أكد 34% من أفراد العينة وجود مشاكل مع الإدارة وبين العمال أنفسهم نتيجة لعدم تحقيق العدالة في تسيير شؤون العمل من قبل إدارة المصنع ، وبقاء بعض الرواسب مثل المحاباة والإقليمية وغير ذلك ، وعموما تعتبر النسبة الباقية أن العمل إيجابي بمختلف المقاييس الأخرى ، وقد أخذت القيم الصناعية تتضح لدى العمال الذين مضى على عملهم أكثر من أربع سنوات وكانت نسبتهم 51.5%

– هناك تغيرات إيجابية أخرى نحو النظرة إلى مشاركة المرأة في الرأي وخروجها إلى العمل فقد بلغت النسبة 92% و 78.7% على التوالي وهي نتائج تعكس مدى التأثير الواسع للتصنيع على الحياة الاجتماعية للعمل وهي مؤشر من المؤشرات المهمة نحو التحضر ، وقد أبدى 83% من عينة البحث موافقة على الأنماط الحضرية السائدة .

– وقد تبين أن 55% من أفراد العينة تأثروا بالعلاقات الإنتاجية ، وقد انعكس هذا التأثير في توجيهاتهم السلوكية والممارسات الاجتماعية التي تفتقر إلى القانون في حل المشكلات الاجتماعية والاهتمام الواسع بالصحة والتعليم والترفيه ، وهذا يشكل جزءا من التغيرات الاجتماعية لدى العمال الصناعيين .

– لقد توصلت الدراسة القيمة إلى أن هناك توافقا لدى العمال مع متطلبات التحضر نتيجة لتأثير الصناعة وإلى تغيرات اجتماعية إيجابية ندعو إلى الاعتزاز بها وتدعيمها (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 287) .

*** دراسة عفاف عبد العليم ناصر :**

بعنوان التنمية الثقافية وتأثيرها على التغيرات الثقافية في الأسرة من حيث البناء والوظائف والأدوار في بعض مجتمعات البحر المتوسط ، دراسة مقارنة بين

الريف والحضر بين بعض الأسر المصرية بقرية الكتوم الأخضر بقرى محافظة البحيرة كنموذج للمجتمع الريفي ، ومدينة الإسكندرية كنموذج للمجتمع الحضري ركزت الباحثة في دراستها على بحث العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين على افتراض أنهما يحددان بشكل كبير طابع الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في مجتمعات حوض البحر المتوسط ، وعليه فموضوع هذا البحث يقوم على فرضيتين أساسيتين هما : الفرض الأول توجد علاقة بين التنمية الثقافية والمتغيرات في الأسرة من حيث حجم الأسرة ، الوعي بالتنمية والوعي الثقافي بناء الأسرة السلوك الإيجابي ، وأساليب تربية الأطفال ، وتغير الأدوار والمشاكل الأسرية وأساسيات الدولة نحو الأسرة والفرض الثاني لا توجد فروق إحصائية بين محل الإقامة في الريف والحضر وبين فئات محاور الدراسة وذلك بارتباطها ببعض المتغيرات الأساسية مثل التعليم والنوع والسن ، تم اختيار عينة حصرية (بالحصص) بطريقة عمدية (غير احتمالية) تكونت من 400 حالة 200 حالة من السكان الريفيين و 200 حالة من سكان المدن من أرباب الأسر ولديهم أطفال حيث روعي أن تكون ممثلة للمستويات العمرية والجنسية والتعليمية مع التركيز على مجموعة المدينة أن تكون من السكان الأصليين للمدينة أو الذين أقاموا بها لمدة عشر سنوات على الأقل ، استخدمت الباحثة طريقة تحليل المضمون للوثائق والبحوث والدراسات العالمية والقومية الخاصة بالتغيرات النظامية الأسرية في حوض البحر المتوسط ، كذلك التراث العالمي عن التنمية الثقافية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة عن الأسرة ، كما تم الاستعانة بأسلوب مسح الخبرة عن طريق عقد العديد من المقابلات المفتوحة مع بعض العاملين في المجال الاجتماعي في مجال الأسرة في المجتمعين الريفي والحضري ، كما اعتمدت الباحثة استمارة المقابلة المقننة واحتوت على 152 سؤالاً موزعة على سبعة بنود رئيسية ثم أعيد تقسيمها من أجل التحليل إلى تسعة محاور أساسية : (حجم الأسرة ، الوعي بالتنمية ، الوعي الثقافي ، بناء الأسرة المتغير ، السلوك الإيجابي وتنظيم الأسرة ، الأساليب المتغيرة في تربية الأسرة ، تغير

الأدوار ، المشاكل الأسرية وأساليب مواجهتها ، سياسات الدولة نحو الأسرة)
توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– تأكيد صحة الفرض الأول كما أكدت الدراسة باستثناء محوري حجم الأسرة
والوعي الثقافي اللذين لم يظهر فيهما فروق ذات دلالة إحصائية ، فحجم الأسرة
في الريف بدأ يتغير ويتقلص لتقارب حجم الأسرة المدينة ، كما كان للتعليم وما
صحبه من مفاهيم متعلقة بتحديد السلوك الإيجابي للأسرة .

– أكدت الدراسة أن التغيرات التي أصابت العالم كان لها صداها على الأسرة في
حوض البحر المتوسط ، وظهر واضحا أن هذه التغيرات ما هي إلا نتيجة للقيم
الثقافية الجديدة والتي تدعوا إلى الاستقلالية والتحرر والتجريب والمساواة وغيرها
من القيم الجديدة ، ونظرا للتواصل السريع بين أطراف العالم فإن هذه القيم الثقافية
الجديدة قد حملت رياح التغير لمجتمعات البحر المتوسط .

– كشفت الدراسة أن الأسرة قد تقطعت أوصالها وتفككت مقوماتها وأن نموذج
الأسرة الزوجية مهدد في مشكله وجوهره وذلك بسبب تغير القيم الثقافية والتقدم
العلمي والتغيرات السكانية والمتغيرات الدولية والسياسية .

– أن أهم تغير في القيم الثقافية المتعلقة بالأسرة كان متمثلا في زيادة عدد الأطفال
غير الشرعيين ، وزيادة عدد العلاقات بين الجنسين بشكل فيه رضاء للطرفين
بروز العلاقة الجديدة بين الرجل والمرأة والتي أخذت بعدا جديدا يتجاوز مسألة
التحرير السياسي و الإجتماعي و الاقتصادي للمرأة .

– أوضحت الدراسة أنه لا يوجد فروق دالة إحصائية في الوعي الثقافي بنين
الريف والحضر في مستوى الوعي الثقافي .

– كان لتأثير وسائل الإعلام خاصة المرئية دورا في وجود حالات من الاستقلالية
في السكن والرغبة في تكوين أسرة صغيرة بعيدة عن الأسرة الكبيرة .

– أوضحت الدراسة أن الذكور سواء في المدينة أو الريف لهم القرار في عملية
تنظيم الأسرة وذلك لتحملهم جزء كبير من المسؤولية الاقتصادية .

– ارتبط تغير أساليب التربية للأطفال بمستوى ودرجة تعلم الفرد أكثر من
ارتباطه بمتغيرات أخرى فالمتعلمون يرغبون في أن يكون أبنائهم أفضل منهم

ويحاولون زيادة طموحاتهم ، كذلك يحاول الشخص المتعلم مشاركة الأم في تحمل مسؤولية الأبناء ومتابعة الدرس (بيومي و ناصر، ص 218).

* دراسة محمد أحمد محمد بيومي وآخرون :

بعنوان العلاقة بين تدفق الثروة النفطية وتغير القيم الإجتماعية لدى العمالة المهاجرة في الدول النفطية بأكبر المحافظات حجما وكذا محافظات الوجه القبلي وتمثلت في ستة محافظات وهي : القليوبية ، الإسكندرية ، الدقهلية ، دمياط (بعد استبعاد السويس وبورسعيد والإسماعيلية) ، المنيا ، أسوان ، على افتراض أن المتغيرين يحددان إلى حد كبير طابع الحياة الإجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في الدول العربية ، فموضوع هذا البحث يقوم على افتراض أن تدفق الثروة النفطية أدى إلى تغيرات واضحة في ترتيب القيم نتيجة لتغير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وطرق إشباعها وأساليب السلوك المعبر عنها ، هناك تراجع بالنسبة لقيم العمل وهناك تصاعد في القيم الاستهلاكية وظهور القيم المتعلقة بالادخار والاستثمار الفردي ، اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج التجريبي البعدي ، ففي المجموعة الأولى 500 حالة من العمال الذين حققوا نوعا من الادخار وكسبوا قيما ثقافية جديدة وعادوا واستقر بهم الأمر بعد خمس سنوات وفي المجموعة الثانية الضابطة 500 حالة من المقيمين في المجتمع المصري ويشترط فيها عدم السفر وفي المجموعة الثالثة 500 حالة من المصريين العائدين مباشرة من الدول النفطية المستوردة للعمالة وذلك حتى يمكن المقارنة في ضوء النتائج ، إذا ما كان التغير القيمي مرجعه إلى عوامل داخلية أو خارجية ، اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استمارتين ، حيث اشتملت الاستمارة الأولى الخاصة بالعمال المهاجرين على 113 سؤالا مقسمة على سبعة محاور ، أما الاستمارة الثانية الخاصة العمال الذين لم يسافروا احتوت على 74 سؤالا ، كما استخدمت الدراسة دليل المقابلة وكذا دراسة الحالة للتعمق في فهم مجموعة من الحالات النموذجية التي تلقي الضوء على البيانات الكمية ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– هناك أثر تدفق الثروة النفطية على بناء القيم المصرية من حيث ظهور القيم المرتبطة بالهجرة للعمل في الدول النفطية وما تركه ذلك من آثار على البناء الإجتماعي والاقتصادي والمهني لتلك الدول المصدرة للعمال ، كذلك تأثرت القيم المرتبطة بالنفط وعائدها على الموجهات السلوكية للعمال المهاجرة في الدول النفطية والعودة بها إلى المجتمع الأم حيث التفاعل والصراع أو التكامل مع القيم المركزية للمجتمع .

– التغيير الذي حدث في المجتمع المصري يفسر أساسا بالرجوع إلى مكونات النظام الإجتماعي وما طرأ عليه من تغيرات أدت في فترة السبعينات إلى تغيرات أساسية في السلم القيمي المصري ، فطغيان القيم المادية والاقتصادية على السطح و احتلالها المرتبة الأولى في سلم القيم وهو المسؤول الأول والأخير عن بعض المتغيرات القيمية السلوكية التي ظهرت في المجتمع المصري ، ولقد ساعد تدفق الثروة النفطية على انتشار هذه التغيرات في قطاعات وشرائح أخرى في الحياة الإجتماعية .

– أن أنساق القيم الإجتماعية في المجتمع المصري إن كانت قد تعرضت لبعض التغيرات في أولوياتها فإن هذا راجع إلى التغيير الأساسي الذي حدث في القيم المركزية المحددة لهوية المجتمع المصري في فترة السبعينات .

– أما بالنسبة للفرض الثاني فإن التغيرات التي أصابت البناء الأسري المصري ووظائفه فإنها راجعة أساسا إلى التغيرات البنائية التي طرأت على الأسرة المصرية من حيث حجمها وتقسيم العمل بها وعمل المرأة .

– كما تؤكد الدراسة الراهنة على تغير في شكل الأسرة وانشطارها إلى قسمين وظهور ظاهرة تأنيث الأسرة .

– تقلص دور الأب وخاصة في رعاية الأبناء وصاحب ذلك زيادة دور الأم وخاصة أقارب الزوجة والمدرس الخصوصي وبصفة خاصة في المناطق الريفية (بيومي وناصر، مرجع سابق، ص 408) .

* دراسة السيد الحسين وجهينة العيس (1981)

بعنوان تغير قيم الزواج لدى الشباب القطري ، حيث أكدت الدراسة أن أنساق تميل إلى التغير في طريق التخلص من القيم التقليدية واكتساب القيم الحديثة ، كما دلت أن هناك اتجاهات قويا نحو إحداث تحول هام في معايير الزواج بالنسبة للمجتمع القطري الذي تحتل فيه العائلة أو القبيلة مكانة بارزة داخل البناء الإجتماعي الأمر الذي يعني توقع بعيد المدى على مستوى الاتجاهات نحو قضية الزواج من الالتزامات القبلية بدرجة كبيرة وتأكيد البعد الفردي أو الشخصي في عملية الاختيار للزواج فضلا عن توسيع مدى الاختيار والميل نحو وجود نظرية ليبرالية لدى أفراد الجنسين نحو بعضهما البعض .

* دراسة جهينة العيس (1982):

بعنوان التغير في بناء الأسرة القطرية المعاصرة ، حيث بينت الدراسة حدوث تغير في نمط الأسرة من الشكل الكبير الممتد إلى الشكل الصغير المستقل ، الأمر الذي ترتب عليه تغير دور الزوج ومسؤولياته ودور الزوجة ومسؤولياتها وضعف دور الجيل الأكبر (من الأجداد والأعمام والجندات والعمات والخالات) وتغير دور الأبناء مع اكتسابهم مزيدا من التعليم فأصبحوا أكثر حرية في قراراتهم كما ضعف نسق السلطة التقليدية .

* دراسة فاروق أمين (1983)

بعنوان الأسرة في البحرين ، حيث أكدت أن مجتمع ما قبل النفط كانت الأسرة فيه وحدة إنتاجية ، وكان التقسيم العشائري هو الأغلب ، ولذلك فقد كانت الأسرة الممتدة أوسع انتشارا ، حيث أدى التغير الذي أصاب المجتمع بعد النفط وما ترتب عليه من انتقال الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث إلى التحلل من أهمية الانتساب إلى العائلات الكبيرة ، الأمر الذي أفسح المجال أمام نمو وازدهار الأسر النووية كما صاحب ذلك تغير في نمط السلطة داخل الأسرة فتحوّلت من سلطة مطلقة ومتمركز كلها في يد الجد أو الأب إلى سلطة متسامحة تتوزع فيها المسؤوليات على أفرادها كل حسب أهميته (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 279)

* دراسة أمينة الكاظم (1985) :

بعنوان نسق القيم في المجتمع القطري ، كشفت أن أهم عوامل التغير في التعليم وتحلل القيم القرابية تدريجيا في ظهور وانتشار الأسرة النووية ، كما تغيرت قيم الزواج فأصبح الاختيار على أساس فردي ووفقا لمعايير خارجة عن نطاق القرابة كما تغيرت القيم المتصلة بالسلوك الإنجابي ، فظهر اتجاه نحو إنخفاض معدل الإنجاب (متمثلا في عدد الأطفال) خاصة بين المتعلمين .

كما أضافت الدراسة بعدا آخر لتغير نسق القيم في المجتمع القطري يرتبط بالإخلال التدريجي لمعايير التفرقة الطبيعية محل المعايير القبلية (حيث اتضحت في أذهان عينة الدراسة معايير التمييز الطبيعي المتصلة بالدخل والمهنة وغيرها من مؤشرات الطبقة الإجتماعية (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 278)

* دراسة فهد الثاقب (1986)

بعنوان الأسرة في المجتمع الكويتي ، هدفت إلى تبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة ووظائفها ، حيث أكدت هذه الدراسة على أن هناك اتجاها قويا لدى الأسرة الكويتية نحو التحول إلى الأسرة النووية (أكثر من نصف الأسر نووية بالفعل كما أن معظمها يفضل هذا النوع من الأسرة)

– كما لوحظ أن حجم الأسرة ينخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة وكذلك كثافة العلاقات القرابية من أهل الزوجة أو الزوج مع وجود هذا الإتجاه القوي نحو التغير في الأسرة (من حيث الشكل وطبيعة العلاقات) .

– إلا أن هناك مؤشرات قوية تدل على استمرار الروابط التقليدية داخل الأسرة الكويتية .

– حيث تظهر أشكال من الاتصال وتبادل المساعدات بحيث لم يؤثر التحضر والتحديث كثيرا على تفكك الروابط القرابية ، وهكذا فإن تحديث بناء الأسرة لا يمنع استمرار الروابط التقليدية طالما أن المجتمع يعيش فترة انتقالية .

* دراسة أحمد صبيح (1988) :

بعنوان تطور مكانة وتعليم المرأة في دول الخليج العربي ، دراسة عن التعليم وبصفة خاصة تعليم البنات في دول الخليج مع التركيز على دول الإمارات العربية المتحدة دون الاهتمام بتغيير وضع المرأة ومكانتها ، ولعل السبب في ذلك هو الاعتقاد الضمني بأن تغيير المستوى التعليمي للمرأة يعني بالضرورة تغيير وضعها ومكانتها أو أن وضع المرأة يتغير بنفس القدر الذي يتغير به مستواها التعليمي توصلت الدراسة إلى النتائج التالي :

– التعليم أدى إلى تغيير وضع المرأة الخليجية وأحدث نقلة نوعية في مكانتها رغم مواجهتها العديد من المصاعب والعراقيل بسبب القيم الموروثة السائدة .
– يعتبر هذا التغيير الذي أحرزه المرأة الخليجية هو مجرد بواذر تغيير في المركز الإجتماعي والسياسي لا أكثر . (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 276).

* دراسة هشام الشرابي (1991) :

بعنوان النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، سعى هذا البحث إلى تحليل النظام الأبوي (المستحدث) كنظام اجتماعي من خلال نظام السلطة القائمة فيه وفي بناء المختلفة (من العائلة إل الدولة) ، توصلت الدراسة إلى :

– أنه حدث تغيير كبير في المجتمع العربي من جراء اصطدامه بالحضارة الغربية الحديثة ، إلا أن هذا التغيير لم يؤدي إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد بل فقط إلى تحديث القديم دون تغييره جذريا ، فانبثق عنه النظام الأبوي المستحدث وحضارته المخضرمة التي يعيش في ظلها ، يدعى هذا النظام الفريد من نوعيه التراث والحداثة معا واللذان يشكلان المقولتين التحليليتين الرئيسيتين لواقع التخلف العربي ونظامه الأبوي المستحدث .

– كما يرى الشرابي أن حجر الزاوية في النظام الأبوي والأبوي المستحدث يقوم على استعباد المرأة ونفي وجودها الإجتماعي كإنسان والوقوف بوجه عام على كل محاولة لتحريرها وأنه ليس للأنوثة من وظيفة فيه إلا تأكيد تفوق الذكر وتثبيت هيمنته .

*** دراسة عبد الباسط عبد المعطي (1994) :**

تحت عنوان التغير الاجتماعي في قرية ليبيا ، دراسة ميدانية لقرية البردي التابعة لمدينة طبرق ، حيث اهتمت بدراسة التغير في النظام الاجتماعي الذي ركز على ملامح التغير من خلال خمسة وجوه : التنشئة الاجتماعية ، نظام التعليم ، الزواج العلاقات الاجتماعية ، مشكلات الصراع ، وعلاقات التعامل .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك تغيرا في نظام الزواج الذي فضل الزواج الخارجي على الزواج الداخلي بعد أن كانت القرية تنتمي إلى المجتمع الريفي والصحراوي والقبلي الذي يفضل نظام الزواج الداخلي .

- كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقات اجتماعية موجهة كالتعاون وهناك علاقات اجتماعية مفرقة كالصراع (إستيتية ، 2004 ، ص 266)

*** دراسة نعيمة عبد الله حسين (1994) :**

بعنوان التغير الاجتماعي والتباين القيمي ، دراسة ميدانية ، حيث أظهرت هذه الدراسة دور التعليم في إحداث عملية التغير ،

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- 59.5 % من أفراد العينة أكدوا أن التعليم يساعد الشباب على تحمل المسؤولية .

- تليها نسبة من أكدوا أن التعليم يوفر الكوادر الوطنية للمجتمع حيث بلغت نسبتهم 48 % .

- 42.9 % أكدوا أن التعليم يساعد على تطوير الوعي عند الشباب .

كما أن الفوائد السابقة أكد عليها أفراد العينة بنسب عالية وهذا يدل على إدراكهم لأهمية التعليم ودوره في إحداث تغير إيجابي في المجتمع

- 37.7 % من أفراد العينة أكدوا أن التعليم ساعد الشباب على الإبداع والابتكار .

- 36.9 % أكدوا أن التعليم ساعد الشباب على شق طريقه في الحياة .

- 27 % من أفراد العينة أكدوا أن التعليم قادر على تغيير المجتمع وتحديثه.

دراسة ناشر الجابري (2002) :

بعنوان التحولات الإجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها في بعض القيم الإجتماعية في المجتمع السعودي ، دراسة تطبيقية على عينة من الأسر السعودية بمدينة جدة هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة التحولات الإجتماعية والاقتصادية خاصة التي حدثت بعد عام 1990 إلى الوقت الحالي ، سواء ما كان منها عالميا أم إقليميا أم محليا ومدى تأثيراتها في بعض القيم الإجتماعية في المجتمع السعودي والكشف عن التأثيرات التي أحدثتها التحولات الإجتماعية والاقتصادية في قيم التنشئة الإجتماعية (إيجابية سلبية في الأسرة السعودية) ، والتعرف على التأثيرات التي حدثت نتيجة التحولات الإجتماعية والاقتصادية في قيم الإنفاق والادخار في مجتمع البحث ، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي والمسح الإجتماعي ، وأستخدم كذلك الاستبيان كأداة لجمع البيانات ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- هناك قيم حديثة ذات أهمية كبيرة لدى الأسرة السعودية .
- هناك انحدار في بعض القيم الأساسية واللازمة لبناء الإنسان .
- ظهور بعض القيم السلبية مثل قيم المظهرية والأنانية والتواكل وعدم تقبل الآخرين .
- أن الأسرة السعودية مازالت تحرص على تربية أبنائها على طاعة الوالدين وتعلم أمور الدين والالتزام بها .
- أكدت الدراسة تأثير وجود الخدم والمربيات على تنشئة الأطفال في كثير من العادات مثل فقدان الاعتماد على النفس واكتساب العادات والسلوكيات الغذائية والصحية المميزة لثقافة الخادمة .

* دراسة راشد بن سعد الباز (2004) :

بعنوان أزمة الشباب الخليجي وإستراتيجية المواجهة ، حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوثائقي من خلال مراجعة مجموعة من الدراسات في موضوع الشباب وقضاياهم التي تخدم مسار الدراسة ، وكذا من خلال تركيز

الباحث في دراسته على دراسة المشكلات الأساسية المشتركة بين شباب دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بمراجعة عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وكذلك رأي عدد من المسؤولين من قطاع الشباب ومقابلة الشباب والطلبة كونه أستاذًا باحثًا ، حيث انطلق الباحث في دراسته بعرض إشكالية مضمونها أن المجتمعات الخليجية تغيرها من تغير المجتمعات العربية و العالمية مرت وتمر بتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة غيرت في الكثير من أبنيتها وتشكلاتها الإجتماعية والاقتصادية مست جميع الفئات العمرية خاصة فئة الشباب ، حيث توصف تلك التغيرات بالسرعة الشديدة .، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– سوء التكيف الإجتماعي ومن مظاهره حس الباحث وجود دراسات كثيرة إلى سوء انسجام بعض الشباب مع المجتمع ومعطيائه وتشكيك أو سيادة نزعة الشك عند الشباب في النظم والتقاليد والموروث الحضاري والاجتماعي ، وفي مواقف أخرى النقمة على القيم والمبادئ الدينية وعلى أنظمة الحكم .

– افتقاد الجدية من خلال استقراء الباحث لبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الشباب ، لاحظ بروز بعض الصفات أو المميزات الجديدة لدى شباب الجيل الحالي أهمها اتصاف تفكير العديد من الشباب بالسطحية وعليه النزعة العاطفية على العقل ، وافتقاد البعض منهم للإصرار أو المثابرة في تحقيق الأهداف وظهور نزعة الخوف من الفشل والسعي للحلول السهلة حتى لو كانت غير مشروعة .

الانحراف وتعدد أشكاله حسب ما توصلت إليه الدراسة وهما الانحراف السلوكي والانحراف الفكري ، ومن أخطر الانحراف السلوكي لدى الشباب هو استخدام وإدمان المخدرات كما تسببه من نتائج اجتماعية واقتصادية مكلفة ومشكلات أخلاقية ، أما الانحراف الفكري فيظهر حسب الدراسة في الأعمال الإرهابية باسم الدين وتكفير الآخرين والتستر في الدين لتبرير أعمال مضرّة بالآخرين .

– مشكلة العنف والانتحار حيث ظهرت مشكلة العنف والانتحار بين الشباب الخليجي بشكل يدعو إلى دراسة الظاهرتين والوقوف على أسبابها التي هي بالأساس امتداد للمشكلات السابقة الذكر .

— الأمراض النفسية والاضطرابات الإجتماعية ، إذ يؤكد الكثير من الأطباء النفسانيين حسب نتائج الدراسة زيادة حالات المرض من الشباب المترددين على العيادات والمستشفيات النفسية في الآونة الأخيرة ، ويعد الاكتئاب من أكثر الأمراض النفسية انتشارا بل يحتل المرتبة الرابعة .

— ومن خلال احتكاك صاحب الدراسة بالطلبة الجامعيين على اعتباره أستاذا في الجامعة لاحظ الفرق الواضح الذي حدث على سلوك الطلاب وتصرفاتهم خلال العشر سنوات الماضية ، فمظاهر العنف والاكتئاب والشرد والتخيلات والتحدث مع النفس أصبحت نمطا شائعا بين الطلاب في الوقت الحاضر (عباس ، 2015 ص 41).

* دراسة أحمد فاروق أحمد حسن :

بعنوان تحليل سوسيولوجي لأزمة القيم الأخلاقية بين الشباب المصري ، دراسة ميدانية ، حيث انطلقت الدراسة من توصيف التغيرات التي مر بها المجتمع المصري في الفترة الحالية والتي انعكست على سلوكيات الشباب وأحدثت أزمة أخلاقية فيما بينهم من جهة ، وبين المجتمع من جهة أخرى ، ومحاولة تشخيص هذه الوضعية والوصول إلى قراءة وفهم سوسيولوجي للظاهرة ، انطلاقا من التساؤلات التالية ما هي أهم مظاهر أزمة القيم بين الشباب؟ وما هي العوامل الداخلية التي ساعدت على حدوث أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب؟ وما هي العوامل الاقتصادية التي طرأت على المجتمع المصري التي ساعدت على حدوث أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب؟ وما هي العوامل السياسية التي طرأت على المجتمع المصري التي ساعدت على حدوث أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب؟ وما هي أهم العوامل الخارجية (آليات العولمة) التي ساعدت على حدوث أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب؟ هل أدى سوء استخدام الكمبيوتر والانترنت إلى حدوث أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب؟ هل أدى سوء استخدام البث والقنوات الفضائية إلى حدوث أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب؟ هل أدى سوء استخدام الهاتف المحمول إلى حدوث أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب؟ ، حيث اعتمد الباحث في

دراسته على منهجين أساسيين هما المسح الإجتماعي بالعينة ومنهج المسح بالمقارنة ، كما اعتمد الباحث على ثلاثة مقاييس من إعداده ، مقياس لقياس أزمة القيم الأخلاقية بين الشباب في المجتمع المصري ، مقياس لقياس درجة المشاركة السياسية بين الشباب (العوامل السياسية) ، مقياس لقياس مدى استخدام الشباب لآليات ومفاعيل العولمة (الكمبيوتر ، الانترنت ، البث التلفزيوني ، المحمول) وكذا أداة الاستبيان بالمقابلة لقياس العوامل الاقتصادية والعوامل الإجتماعية التي أدت إلى الاختلال أو التأزم في منظومة القيم بين الشباب داخل المجتمع المصري.

— كما بلغت عينة الدراسة 450 فردا من ثلاث فئات من الشباب الموظفين والشباب الجامعي ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

— بينت الدراسة أن نسبة 98.2 % من أفراد العينة لديهم شعور بوجود أزمة قيم أخلاقية في المجتمع المصري ، وهذا من خلال الواقع الإجتماعي الذي يميزه .

— انتشار جرائم الاختلاس والرشوة وانتشار الفساد بكل صورته وأشكاله ولجوء الشباب إلى السلوكيات المنحرفة وإدمانهم للمخدرات والاعتصام والتحرش الجنسي وانتشار مشاعر السلبية واللامبالاة وفقدان الثقة في الهيئات والقيادة الحكومية .

— كما كشفت الدراسة أن أهم مظاهر أزمة القيم الأخلاقية انتشار الفساد بأشكاله لمختلفة (الرشوة ، النفاق ، الخداع ، التزوير) الانتهازية والأنانية ، والكسب السريع واللجوء إلى السلوكيات المنحرفة (البلطجية ، العنف) ، الزواج العرفي الوساطة ، المحسوبة ، عدم الالتزام بالقانون ، الهجرة غير الشرعية إلى الخارج وجاءت النسب متفاوتة بين 85.7 % و 74 % .

— كما بينت الدراسة أن 90.4 % من مفردات العينة يرون أن هناك تفاوتاً طبقياً بين الناس داخل المجتمع المصري في الفترة الحالية ومرد ذلك حسب مفردات البحث إلى الانفتاح الاقتصادي وإشباع سياسة النظام الرأس مالي .

– أكدت الدراسة أن العوامل الاقتصادية من العوامل الرئيسية التي كان لها أثر هاماً في حدوث أزمة القيم الأخلاقية عند الشباب وكانت النسب بين 85.3% و 75.8% .

– أوضحت الدراسة أن العوامل الخارجية المؤثرة على قيم الشباب سلبيًا والمتمثلة في آليات العولمة من مؤثرات سوء استخدام الإنترنت والكمبيوتر ومشاهدة القنوات الفضائية وسوء استعمال الهاتف النقال ساعد على حدوث الأزمة الأخلاقية عند الشباب .

– أظهرت الدراسة أن العوامل السياسية من أهم العوامل التي ساهمت وتساهم في أزمة القيم الأخلاقية عند الشباب حيث تمثلت هذه العوامل في عدم الاهتمام بالأمور السياسية ، وتدني نسبة مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية وتدني نسبة التصويت في الانتخابات (عباس ، 2016 ، ص 54) .

7 - 3 - دراسات جزائرية :

* دراسة معينة الأزرق (1978) :

بعنوان نشوء الطبقات في الجزائر ، حيث بدأت الدراسة بخلفية تاريخية عن البنية الاجتماعية الجزائرية خلال الحكم التركي ثم التطور الذي طرأ على البنية الاجتماعية في فترة السيطرة الفرنسية وتدمير نظام الملكية التقليدية ، وقد أخذ الاستعمار الفرنسي شكلا استيطانياً لذلك تبلورت الطبقات الاجتماعية .

– ثم يعالج التاريخ المعاصر والقضايا المعاصرة مثل التسيير الذاتي ومفهوم الحزب الواحد وطبيعة البيروقراطية الجزائرية .

– كما تقوم الدراسة على استنتاج هو أن ديناميات الاستعمار قد بدأت إلى ظهور نمط جديد من التطور البنيوي الاجتماعي رغم تباين طريقة السيطرة الاستعمارية المحددة من مجتمع إلى آخر ولكنها تشترك في الافتراضات المتعلقة بتفوق القيم الغربية والالتزامات الأخلاقية لفرض جزء على الأقل من هذه القيم على إفريقيا (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 284).

دراسة عبد الحفيظ مقدم (1987) :

بعنوان المجتمع الجزائري دراسة مسحية ، حيث قم الباحث بإجراء هذه الدراسة على عينة من العمال اختيروا من عدة مؤسسات إنتاجية تتمثل في كل من (وحدتي الشراكة ودلس لصناعة الأحذية ، وحدات باب الوادي و بريكة و بجاية و بويرة لصناعة النسيج ، وحدتي البليدة والشلف لصناعة المصبرات) ، حيث قام الباحث باختيار عينة تضم 338 مفردة وكان تركيبها وفقا إلى الجنس ، تبلغ نسبة الذكور 66 % في حين تبلغ نسبة الإناث 34 % ووفقا للفئات المهنية ، كانت كالاتي : فئة المسيرين يمثلون 18 % وفئة المشرفين يمثلون 55,5 % .

أما بالنسبة للمقياس الذي اعتمده الباحث في هذه الدراسة هو مقياس روكيتش بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات التي تتماشى مع البيئة الجزائرية ، حيث يضم المقياس قائمتين من القيم ، تتضمن القيم الغائية والقيم الوسييلية ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– احتلت القيم الغائية المراتب الثلاثة الأولى (قيم ضمان المستقبل ، قيم الاحترام الذاتي وقيم الحرية) ، وأرجع الباحث ذلك أن هذه القيم الثلاث حقيقة تعبر عن احتياجات الأفراد ومن ثم فهي تعبر عن اهتمام الجزائريين بالحاجة إلى مثل هذه القيم ، كما تعبر عن الوضعية السياسية التي كان الفرد الجزائري يشعر بها آنذاك .

– كما توصلت الدراسة إلى أن القيم تعتبر مؤشرات هامة لظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، بحيث أن الأغلبية من أفراد العينة مازالوا يكافحون من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية الأولية .

– توصلت الدراسة إلى وجود بعض التناقضات والمتمثلة خاصة في قيم (الإخلاص ، الطاعة ، الأنماط السلوكية الممارسة في الحياة اليومية) ، فبينما تعتبر أخلاقيا ودينيا صفة حسنة في كل الأوقات والمناسبات يلاحظ العكس في الحياة الواقعية ، أي عدم الوفاء بالعهد والإخلاص وانتشار الكذب والخداع ، وهي تعد من أهم المظاهر التي تميز الحياة في مجتمعنا وفي الدول النامية ككل .

– كما خلصت الدراسة إلى أن دراسة القيم في المجتمع الجزائري تعتبر مؤشرات اجتماعية هامة للظروف المعيشية في المجتمع (بوشلوش ، مرجع سابق ، ص 94) .

دراسة طاهر محمد بوشلوش (2002) :

بعنوان التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري ، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي انطلاقا من جملة من التساؤلات التالية : ما طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمع الجزائري خلال الفترة (1967 ، 1999) وما هي التأثيرات التي أحدثتها تلك التحولات على النسق القيمي في المجتمع الجزائري بصفة عامة ولدى الشباب الجامعي بصفة خاصة ؟ وما هي القيم السائدة والقيم المستحدثة ؟ وهل تتباين القيم لدى الشباب لدى الشباب الجامعي بتباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والجغرافية ؟ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيم والاتجاهات بين الطلبة والطالبات ؟ ، استنادا لذلك تم صياغة ستة فرضيات على النحو التالي :

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الأسرية وتتحد هذه التغيرات في بعض القيم .

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم التعليمية لدى أفراد المجتمع .

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الاقتصادية لدى أفراد المجتمع .

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الدينية لدى أفراد المجتمع .

– إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية ستؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم السياسية لدى أفراد المجتمع .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيم بين الطلبة والطالبات من حيث الأهمية والترتيب .

أجريت الدراسة على أربع جامعات جزائرية وهي (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1 ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، جامعة السبينا وهران ، جامعة محمد خيضر بسكرة) ، سنة 2002 إلى غاية 2005 ، قدر مجتمع البحث بـ 3400 طالب وطالبة من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية التابعة للجامعات السالفة الذكر، بلغت عينة الدراسة 510 طالبا وطالبة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة بنسبة 15 % ، لجمع البيانات الميدانية استخدم الباحث كل من المقابلة وكذا صحيفة الاستبيان الذي يحتوي على محورين رئيسيين ، احتوى المحور الأول على 13 سؤالاً مغلق النهاية ويتضمن بيانات سوسيوديموغرافية أما المحور الثاني يتضمن 16 سؤالاً مغلق النهاية وهو يشمل على بيانات تتعلق بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرة المبحوث .

كذلك استخدم الباحث مقياس القيم الذي قام ببنائه وفقا لخصوصيات المجتمع الجزائري ويقس خمس أنواع من القيم (الأسرية ، التعليمية ، الاقتصادية الدينية ، السياسية) ، مستخدما المنهج التاريخي للتعرف على ماهية التغيرات التي حدثت خلال بداية ونهاية الفترتين التاريخيتين المذكورتين ، وكذا المنهج الوصفي لدراسة طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومدى تأثيرها على النسق القيمي ، وكذا المنهج الكمي التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات الإحصائية المستخلصة من الدراسة الميدانية ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك آثار واضحة وملموسة تعرض لها النسق القيمي في المجتمع الجزائري ممثلا في العينة وذلك نتيجة للعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع خلال ثلاثة عقود ، حيث كان لها أعمق الأثر على النسق القيمي وتغيره وبخاصة في المجال الأسري والتعليمي والاقتصادي والديني والسياسي

وهي عبارة عن أنساق فرعية متفاعلة ومتبادلة التأثير مع الأنساق الإجتماعية الأخرى .

- تؤكد الدراسة الميدانية على تغيرات في النسق القيمي لدى الأسرة الجزائرية وتتحدد تلك التغيرات التي أفصحت عن نفسها في بعض القضايا والمواقف المتعلقة بالأسرة والمتمثلة أساسا في تبني الشباب الجامعي لبعض القيم الإيجابية الجديدة التي تختلف عن القيم التقليدية التي كانت سائدة لدى الأسرة الجزائرية من قبل وفي نفس الوقت بقي محافظا على قيم الطاعة والإحسان إلى الوالدين .

- اتضح أن التعليم الجامعي ما يزال يتصدر الإهتمامات والتطلعات المستقبلية للشباب الجامعي ليس له فحسب بل ولأبنائه مستقبلا ، ويبقى التعليم الجامعي يبقى في صدارة اهتمامات الشباب الجامعي .

- هناك ميلا قويا اتجاه القيم الدينية من قبل الشباب الجامعي .

- معظم الشباب الجامعي يؤيد عمل المرأة في مهن في شتى المجالات ويرفض أن يقتصر دور المرأة في مهن معينة وهذا بمثابة مظهر من مظاهر التغير في النسق القيمي في المجتمع بصفة عامة ولدى الشباب الجامعي بصفة خاصة .

- أغلب الطلبة محافظون على القيم الدينية والروحية ، ورغم من تمسكهم بالقيم الدينية والأخلاقية إلا أنه ما يزال يشعر بنقص في الثقافة الدينية .

عزوف الشباب الجامعي الجزائري عن المشاركة في السياسية (بوشلوش 2008 ، ص 509).

- دراسة طاهر بوشلوش :

بعنوان صراع القيم لدى العمال الصناعيين من أصل ريفي ، حيث كن الباحث يسعى وراء ذلك التعرف على أهم مظاهر التغيرات والتحويلات التي طرأت على القيم والمفاهيم وأنماط السلوك والاتجاهات السائدة لدى هؤلاء العمال القادمين من بيئة ريفية زراعية إلى بيئة حضرية صناعية ، وكذا التعرف على أهم مظاهر الصراع القيمي لدى هؤلاء العمال وأين تتجلى أكثر ، وكذا التعرف على أهم القيم التي يوليها هؤلاء العمال أهمية أكثر من غيرها ، سواء كانت قيم إجتماعية أم

اقتصادية أم دينية ، وذلك لكون الفرد يتأثر بمجموعة من القيم التي تعمل على توجيه سلوكه وتحديد نشاطه .

– اعتمد الباحث في دراسته على صحيفة الاستبيان مع ضبط محاور خاصة تتضمن مجموعة من الأسئلة ، جمل مجتمع البحث 1235 عاملا من مختلف الفئات العمالية المهنية ذات الأصل الريفي ، وتمثلت عينة البحث في 120 عاملا تم اختيارها بطريقة عشوائية بنسبة 10 % من مجتمع البحث ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– هناك بعض مظاهر صراع القيم لدى هؤلاء العمال تتركز بصفة خاصة في تباين الآراء والاتجاهات بين الآباء والأبناء لا سيما الذكور منهم ، حيث احتل سبب عدم طاعة الأبناء لأبائهم المرتبة الأولى ضمن قائمة الأسباب المؤدية إلى النزاعات بين الآباء والأبناء وهذا وفقا لنظرة آبائهم ، كما برزت مظاهر أخرى للصراع نتيجة اختلاف الأصول الثقافية والبيئة الجغرافية ، ولا سيما فيما يتعلق بالزواج وقيمه ، كما اتضح من الدراسة أن القيم الأكثر انتشارا عند هؤلاء العمال هي القيمة الدينية إذ تصدر سلم القيم الأخرى ، ثم تليها القيمة الإجتماعية ثم القيمة الاقتصادية ثم القيمة التعليمية .

– كما كشفت الدراسة بالنسبة للزواج وقيمه أن هناك تغيرا طرأ على نظرة هؤلاء العمال حول الزواج التقليدي وخاصة فيما يتعلق بالزواج القرابي والمحلي وطرقه حيث اتضح أن أكبر نسبة من أفراد العينة تفضل زواج أبنائها من فئات اجتماعية أخرى لا تربطهم بالضرورة روابط الدم والقرابة ، ونفس الملاحظة بالنسبة إلى طرقه ، فقد رافق انتشار أسلوب الزواج الخارجي طرقا أخرى في اختيار شريكة الحياة ، حيث لم يعد محصورا على الأسلوب الوالدي ، بل أصبح الأمر مرهونا بالفتى والفتاة والأخذ برأيهما ، وهذا ما أكدته إجابات هؤلاء العمال .

- دراسة أحمد حويتي (2002) :

بعنوان العصرية والقيم التقليدية في المجتمع الجزائري ، شملت عشر ولايات كعينة عشوائية ممثلة لمختلف ولايات الوطن بنسبة 30 % من مجموع السكان

بلغ حجم العينة 1282 مبحوث ، 50 % ذكور ، و 50% إناث ، كما شملت الدراسة مختلف الفئات الإجتماعية للمجتمع الجزائري ، كما جاء السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي : هل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ أربعة عقود (1962 ، 2002) تسير نحو إرساء الحداثة أو العصرية في المجتمع الجزائري ؟ أم هذا التغير جاء للتأكيد على القيم التقليدية السائدة في المجتمع ، حيث كان أغلب المبحوثين من الفئات الشابة ولديهم مستوى تعليمي جيد ودخل منخفض وينتمون إلى الطبقة الوسطى والدنيا ، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

– وجود نوعين من القيم الإجتماعية قيم اجتماعية تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والصناعية والسياسية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري عبر الأربع عقود المذكورة سابقا ، وهي (العدد المثالي للأبناء ، تعدد الزوجات ، عمل المرأة الطلاق ، طاعة الزوجة للزوج ، واجبات الأبناء نحو الآباء ، الثقة بالآخرين استغلال الآخرين) ، وقيم اجتماعية أخرى لم تتأثر ومازالت تقاوم هذا التغير وهي (أهمية الأسرة ، احترام الوالدين ، قضاء بعض الوقت مع الآباء و الأقارب ارتداء الحجاب ، علاقة الرجل بالمرأة ، التهرب من دفع الضرائب ، تقبل الرشوة في العمل ، شرب الخمر ، الدعارة ، الإجهاض ، الانتحار).

– أما فيما يتعلق بالقيم الدينية ، فقد اتضح أن المجتمع الجزائري مازال يؤمن إيمانا قويا بالقيم الدينية والروحية ، كما أن القيم الدينية لم تتغير وأن هذا التغير لا يأتي بسهولة وإنما قد يأتي عبر العديد من الأجيال (بوشلوش، مرجع سابق ، ص 99)

دراسة أحمد بن الشين (2007) :

بعنوان التغير الإجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر ، دراسة ميدانية لعينة من الأحداث الجانحين ، انطلقا من المجتمع فالأسرة ثم مؤسسات التنشئة الإجتماعية كالمدرسة ووسائل الإعلام ، ويقول بأن لكل مجتمع قيمه ومثله التي يسعى للمحافظة عليها ويعمل على تثبيتها عند الناشئة ويحاسب من يخالفها ، وما

انحراف الأحداث ما هو إلا هجوم على هذه القيم في ظل التغيير الإجتماعي ، حيث صاغ الباحث جملة من الفرضيات التي جاءت كما يلي :

– أثرت التغييرات الإجتماعية المختلفة التي عرفها المجتمع الجزائري على زيادة ظاهرة الجنوح في الجزائر ، يؤدي تصدع الأسرة إلى جنوح الأحداث ، تؤدي وسائل الإعلام وبخاصة التلفزة دورا كبيرا في شيوع واتساع ظاهرة جنوح الأحداث لما لها من ميزات تميزها عن مؤسسات التنشئة الإجتماعية الأخرى ازدياد نسبة الرسوب والتسرب المدرسي لدليل على ترك المدرسة مبكرا وبالتالي عدم الحصول على التنشئة الإجتماعية كاملة ، مما يدفع الأطفال إلى الجنوح وأن الوقت الذي يقضيه خارج المدرسة وزملائه في قاعات الدرس سيكون عرضة لارتكاب أفعال منحرفة .

– اعتمد البحث في دراسته على المنهج الوصفي ، كما قام الباحث بزيارات استطلاعية لبعض المراكز الوطنية المتخصصة في الجنوح وكذا مديرية النشاط الإجتماعي بالوطن وإجراء مقابلات ومناقشات مع المختصين النفسانيين المتعاملين مع هذه الفئة ، وكذا الاحتكاك مع المصالح الأمنية ، والإطلاع على الإحصائيات في هذا المجال ، وكذا إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .

استخدم البحث الاستمارة لجمع البيانات وتبويبها ، حيث احتوت الاستمارة على أنواع مختلفة من الأسئلة المفتوحة والمتعددة والاختيارية والأسئلة المغلقة .

تكونت عينة الدراسة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 09 سنوات إلى 18 سنوات والجرائم التي تصل إلى حد القتل ، حيث بلغت عينة الدراسة 116 مبحوثا مقسمة على خمسة مناطق بالوطن الشرق الجزائري ممثلا في ولاية باتنة ، أما الشمال ممثلا في ولاية الجزائر العاصمة أما الغرب ممثلا في ولاية تيارت أما الوسط ممثلا في ولايتي الجلفة والأغواط أما الجنوب ممثلا في ولاية ورقلة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– المستوى التعليمي للأب وكذلك الأم عامل غير مؤثر في دخول الطفل الجانح إلى مركز رعاية الجانحين ، بمعنى هناك عوامل أخرى مؤدية لذلك أقرها العصر أو طغيان مؤسسات اجتماعية أخرى .

– التغيير الإجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري أثر على الأسرة في البنية وكذلك في الوظيفة ، ومن أهم مظاهر ذلك اضمحلال سلطة الأب واستقلال الأبناء بعد زواجهم أو حتى قبل الزواج .

– تضاول احترام الشباب للكبار بصفة عامة وخاصة إذا تصادمت المصالح أو القيم أو قل مباشرة الاصطدام بالمصالح الشخصية .

– شيوع الفردانية وزيادة مكانة المرأة في المجتمع ، وخروج المرأة للعمل أدى إلى تهديد أساسيات التنشئة الإجتماعية وهي المسؤولة عن بعض الانحرافات .

المجتمع أصبح ينادي بقيم جديدة كالاستقلالية والديمقراطية .

– الاضطرابات داخل الجو الأسري لها سلبيات عديدة فعلا وهي آتية من التغييرات التي حدثت في ظروف الحياة العامة ، وطغيان القيم المادية على المعنوية وبروز روح الفردانية و الاستهلاك وكلها قيم عرفتھا المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري – حدثت تغييرات سريعة مست تقریبا جميع مناحي الحياة الإجتماعية وكانت آثار التغيير واضحة على بعض القطاعات ، بل عملت على إبراز العديد من الظواهر وخاصة ظاهرة جنوح الأحداث .

– تغيرت وظيفة الأسرة المعاصرة وانحصرت في الإنجاب ومسؤوليات لها طابع مادي أكثر منه تربوي واجتماعي ، وبدأ يغلب طغيان عوامل آتية من البيئة الخارجية (بن الشين ، 2008 ، ص 187) .

دراسة ليلي زروال (2010) :

بعنوان أثر تكنولوجيا الانترنت على القيم ، دراسة ميدانية في مقاهي الانترنت بمدينة باتنة حيث انطلق الباحثة من الفرضيات التالية : كلما كان استخدام الانترنت لوقت طويل كلما كان لذلك الاستخدام أثر على قيم مستخدميها من أفراد المجتمع الجزائري ، كلما كان استخدام الانترنت لساعات طويلة كلما كان لذلك الاستخدام أثر على القيم الاجتماعية ، كلما

كان استخدام الانترنت لساعات طويلة كلما كان لذلك الاستخدام أثر على قيمة العضوية في الأسرة ، كلما كان استخدام الانترنت لساعات أطول كلما كان لذلك الاستخدام أثر على قيمة العضوية في جماعة الأصدقاء ، كلما كان استخدام الانترنت لساعات طويلة كلما كان لذلك الاستخدام أثر على القيم الدينية و بشكل خاص العبادات ، كلما كان استخدام الانترنت لساعات طويلة كلما كان لذلك الاستخدام أثر على أداء الصلاة كلما كان استخدام الانترنت لساعات طويلة كلما أثر ذلك الاستخدام على الاهتمام بقراءة القرآن الكريم ، كلما كان استخدام الانترنت بشكل سلبي كلما أثر ذلك على القيم الأخلاقية لمستخدمي الانترنت كلما كثر الدخول على المواقع الإباحية كلما أثر ذلك على حياء مستخدمي الانترنت ، كلما كانت المعلومات المعطاة على الإنترنت كاذبة كلما كان لذلك أثر على قيمة الصدق لدى مستخدمي الانترنت .

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي في دراستها ، كما استخدمت الملاحظة والمقابلة و الإستان من إعدادها لجمع البيانات الميدانية والذي احتوى على خمس محاور أساسية (البيانات الشخصية ، بيانات حول الانترنت ، بيانات حول القيم الإجتماعية والانترنت ، القيم الدينية والانترنت ، القيم الأخلاقية والانترنت) ، كما تم اختيار العينة بطريقة عمدية وتكونت من 200 مفردة من الشباب مستخدمي الانترنت تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 30 سنة ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– أدت الانترنت إلى انسيابية القيم الإجتماعية داخل المجتمع وخاصة التي تتعلق بالعضوية في جماعة .

- يؤكد أفراد العينة أنهم يمتلكون جهاز الحاسب الآلي وهذا بنسبة 76 % .

– يؤكد أفراد العينة أنهم يجيدون استخدام الحاسب الآلي والتفاعل مع شبكة الانترنت وهذا بنسبة 65 % .

– تبين أن 75 % من أفراد العينة يترددون بانتظام على مقاهي الانترنت وبشكل دائم .

– الهروب من الالتزامات الأسرية أحد أهم الأسباب التي تدفع بأفراد العينة إلى الذهاب إلى مقهى الانترنت وهذا بنسبة 45 % .

– يرى حوالي 37.5% من أفراد العينة المترددين على مقاهي الانترنت أن علاقتهم بأعضاء الأسرة سيئة سواء تعلق ذلك بالوالدين أو الإخوة .

– تؤكد أغلب أفراد العينة أنهم لا يؤدون واجباتهم بشكل كامل اتجاه أفراد الأسرة وهذا بنسبة 60.5 % .

– يؤكد 77% من أفراد العينة أن امتثالهم لطلبات وأوامر الوالدين أو أحد أعضاء الأسرة يرتبط بالظروف التي يمكن أن تعطي فيها أي حسب الظروف ، بينما 10.5% يمثلون بشكل كلي لأنهم يعتقدون أن ذلك واجب .

– يؤكد 71.5% من أفراد العينة أن الوقت المخصص للأسرة غير كاف ، وهم على وعي بأنهم مقصرين جدا اتجاه أسرهم بسبب الانشغالات اليومية المعقدة التي تحول دون ذلك .

– هناك تقصير في الممارسات التعبدية من جانب عينة الدراسة ، لا سيما فيما يتعلق بركن إقامة الدين والفريضة والالتزامات الدينية .

- أغلب عينة الدراسة يؤكدون بأنهم معتادون على الصلاة في غير أوقاتها .

– أن أغلب مفردات العينة لا يقرؤون القرآن الكريم باستمرار وذلك بسبب الانشغال بالانترنت .

– يؤكد نسبة 90% من أفراد العينة أنهم لا يلتزمون بالقيم الدينية عند التعامل مع الانترنت (زروال ، 2010 ، ص 250) .

دراسة حمودة سليمة (2013) :

بعنوان التغيرات الإجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية ، دراسة ميدانية على طلاب الجامعة بجامعة بسكرة ، من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي :ما هي انعكاسات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية ؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، تكونت عينة الدراسة

من 410 طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من المجتمع الأصلي المقدر بـ 7803 أي بنسبة 8% من المجتمع الأصلي ، ومن أجل جمع البيانات قامت الباحثة ببناء استمارة ، وكذا الاعتماد على مقياس مجدي بيومي خليل (2000) ، مع إجراء بعض التعديلات على بعض البنود ، أسفرت الدراسة على النتائج التالية :

- شهدت الأسرة الجزائرية تغيرات تمثلت في :
 - تغير في البنية التركيبية للأسرة، تغير في السكن والإقامة، انتقال الأسرة من النمط التقليدي الممتد إلى النمط العصري النووي.
 - ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين ، خروج المرأة إلى العمل ، ارتفاع الدخل الأسري .
 - تغير في الوضعية المهنية للوالدين .
 - امتلاك الأسرة لأدوات منزلية ووسائل تكنولوجية حديثة .
 - ظهور مشكلات اقتصادية وصحية.
 - هناك أبعاد للسلطة الوالدية سائدة في الأسرة الجزائرية كما يدركها الأبناء وفقا للترتيب التالي: الحياة الروحية ، الأمان الأسري ، إشباع الحاجات ، توزيع الأدوار ، التضحية ، الضبط .
 - النمط التربوي هو النمط السائد في الأسرة الجزائرية كما يدركه الأبناء.
 - هناك فروق ذات دلالة إحصائية في بعدي الأمان الأسري والضبط كما يدركها الأبناء تعزى إلى المستوى التعليمي للأم.
 - هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد (الأمان الأسري، الضبط والتضحية) كما يدركها الأبناء تعزى إلى المستوى التعليمي للأب.
 - هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد السلطة الوالدية (الأمان الأسري الضبط، التضحية ، توزيع الأدوار، إشباع الحاجات، الحياة الروحية) تعزى إلى الدخل الأسري .
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد السلطة الوالدية تعزى إلى الإقامة نوع الأسرة ، خروج المرأة للعمل ، مهنة الأم ، مهنة الأب.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أنماط السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء تعزى إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية (الإقامة ، نوع الأسرة، المستوى التعليمي للام ، المستوى التعليمي للأب، خروج المرأة للعمل ، مهنة الأم، مهنة الأب ، الدخل الأسري)

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في إدراك كل من أبعاد وأنماط السلطة الوالدية (حمودة ، 2013 ، ص 177).

دراسة يزيد عباس (2015) :

بعنوان مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر ، دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الجامعيين ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن آثار وانعكاسات التغيرات الاجتماعية الراهنة التي يمر بها المجتمع الجزائري على واقع مشكلات الشباب ذات الأبعاد المختلفة من خلال صياغة جملة من الفرضيات كما يلي : أثرت التحولات في البناء الأسري إلى حد كبير في زيادة مشكلات الشباب على المستوى الأسري ، ساهمت التحولات الاقتصادية والسياسية التي يعرفها المجتمع الجزائري في استمرارية بعض مشكلات الشباب وظهور مشكلات لم تكن مألوفة من قبل ، أثر الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات في ظهور مشكلات لم تكن مألوفة من قبل لدى الشباب التمكين الاجتماعي للشباب في المرحلة الراهنة في المجتمع الجزائري هو الإستراتيجية المناسبة لتفعيل دور الشباب في التنمية .

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، أما عينة الدراسة تم سحبها من مجتمع البحث المتكون من 12290 طالب وطالبة من جامعة محمد الصديق بن يحي بولاية جيجل بطريقة عشوائية بسيطة ، حيث بلغت العينة 372 فردا ، حيث قام الباحث بتصميم استمارة بحث مكونة من 176 عبارة موزعة على أربعة محاور رئيسة حسب فرضيات الدراسة ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك تغيرات حقيقية وملموسة على صعيد الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري أثرت وتؤثر فعليا في استمرارية العديد من المشكلات التي يواجهها الشباب .

– كما أن هذه التغيرات ساهمت بشكل مباشر وسريع في ظهور مشكلات شبابية مست الجيل الجديد من الشباب ، كما انعكست آثارها على الجوانب السلوكية والثقافية والتربوية والمهنية والسياسية لدى هاته الفئة .

– أثر التغير الإجتماعي بصورة كبيرة في جميع جزئيات المجتمع ككل (عباس مرجع سابق ، ص 55) .

8 - مناقشة الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة سجلا حافلا بالمعلومات والأفكار التي تم التوصل إليها كثمرة مجهود العديد من الباحثين والمتخصصين ، ومن خلال الدراسات التي تم الإطلاع عليها بغية إثراء الخلفية النظرية للدراسة الحالية ، حيث دعمت حاجة الباحث إلى القيام بهذه الدراسة الجديدة بالنسبة لتلك ، حيث قام الباحث بالتعرف على ما تم بحثه من علاقة بين المتغيرات وفروق بين المجموعات في هذا المجال لتجنب التكرار من جهة ، والفهم العميق لجوانب الدراسة من جهة أخرى ، إضافة لذلك أكدت عزمنا في تحديد مشكلة الدراسة الحالية ووضع الفروض واختيار المنهج الملائم لطبيعة الدراسة ، واختيار أدوات الدراسة الحالية ومن ثم تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لها ، حتى نتمكن من مناقشة النتائج على ضوءها ونعطي صورة واضحة للدراسة والانتقال من المجرى إلى الملموس وإضافة ثمرة نتائج هذه الدراسة إلى سجل المعلومات السابقة وتحقيق التراكمية العلمية .

كما يتبين من الدراسات السابقة التي تم عرضها ، أغلبها كانت متنوعة من حيث العينة المدروسة (عمال المصانع ، الأسر وأرباب الأسر ، طلاب الجامعة الشاب المراهقين) والدراسة الحالية تشترك مع تلك الدراسات في العينة ، وهم طلاب الجامعة إذ يعتبرون محل اهتمام العديد من الباحثين كعينة بحثية لأنهم من جيل الشباب ولأن الأدبيات تشير إلى أن هذا الجيل يمثل أرضية خصبة و أكثر عرضة للصراع والتأثير والتأثر بمختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تتجسد من خلال ظاهرة التغير الإجتماعي ومدى انعكاسه على قيمهم الإجتماعية باعتبارهم الأكثر وعيا ونضجا وتجاوبا مع تلك التغيرات الحاصلة وتكون استجاباتهم

ناضجة تعكس شخصيتهم من خلال خلفية المجتمع الأصغر ومن ثم المجتمع الأكبر ألا وهي القيم .

ونود في البداية تحديد العينات وأدوات القياس وأهداف البحث ومتغيراته في الدراسات السابقة العربية :

ففي الدراسات الجزائرية و العربية تراوحت العينات بين (151) أسرة في دراسة **الدسوقي** ، و (400) رب أسرة في دراسة **عفاف عبد الحليم** و (300) عامل في دراسة **النصار** و (300) عامل في دراسة **المنكلوي** و (300) عامل في دراسة **عبد الباسط حسن** ، و (450) بين الشباب والطلاب في دراسة **أحمد حسين** ، و (372) طالب جامعي في دراسة **يزيد عباس** و (116) طفل في دراسة **بن الشين** ، و (510) طالب في دراسة **بوشلوش** وكذا (120) عاملا في دراسته الثانية على العمل ، و (338) عاملا في دراسة **عبد الحفيظ مقدم** و (410) طالبا في دراسة **حمودة سليمة** و (200) شاب في دراسة **زروال** .

ويلاحظ أن عينة الدراسة الحالية تتساوى مع متوسط عينات الدراسات العربية والجزائرية المذكورة أعلاه والمتعلقة بطلبة الجامعة ، باستثناء دراسة **أحمد حويتي** (1282) مبحوث من مختلف شرائح المجتمع ودراسة **محمد أحمد بيومي** (1500) حالة لكل مجموعة .

حيث تألفت عينة الدراسة الحالية من (542) طالبا وطالبة من المجتمع الأصلي وكان عدد الطلبة الذكور (208) طالبا وعدد الطالبات (344) طالبة .

وفيما يخص أدوات البحث فإن الباحثين تباينوا في الأدوات المستعملة لجمع البيانات ، فمنهم من قام بإعداد أدوات قياس بحثية كالاستمارة في دراسته (**ناصر الجابري** ، **عفاف عبد الحليم ناصر** ، **محمد أحمد بيومي** ، **عبد الكريم النصار أحمد المنكلوي** ، **يزيد عباس** ، **طاهر بوشلوش** ، **حمودة سليمة** ، **زروال**) وهناك من قام ببناء مقياس لجمع البيانات في دراسته (**طاهر بوشلوش** ، **أحمد فاروق أحمد حسن**) ، وهناك من استعان بمقاييس أجنبية أو عربية جاهزة تم

التأكد من خصائصها السيكومترية (عبد الحفيظ مقدم ، حمودة سليمة) وهناك من الباحثين من اعتمد في دراسته لجمع البيانات على البحوث الميدانية السابقة والوثائق والسجلات التاريخية (الدسوقي عبدة إبراهيم ، راشد بن سعد البار) .

أما في هذه الدراسة قام الباحث بإعداد مقياسين لقياس متغيرات الدراسة وجمع البيانات الميدانية : الأول لقياس التغير الإجتماعي والثاني لقياس القيم الإجتماعية من خلال إحصاء مختلف المقاييس والاستمارات العربية والغربية والمعلومات النظرية في هذا المجال .

كما تباينت أهداف الدراسات ومتغيرات البحث ، فمنها من سعى إلى التعرف على التغير الإجتماعي ، ومنها من سعى إلى معرفة مختلف التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع ، و ما نتج عن ذلك من تغيرات مصاحبة وخاصة القيم الإجتماعية ، هناك من ركز عليها بصورة خاصة ومنها من تناولها من خلال جوانب معينة ، ومنها من تناولها بصورة عامة كنتاج لتلك التغيرات والتحولات التي مست جميع المجالات ، و تباينت كذلك في المتغيرات الوسيطة مثل الجنس والتخصص وسنوات الدراسة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتدين ... إلخ .

أما الدراسة الحالية فإنه تهدف إلى قياس انعكاس التغير الإجتماعي على القيم الإجتماعية لدى المجتمع الجزائري كعينة متمثلة في طلاب الجامعة الدارسين بالجامعات الجزائرية (جامعة الوادي ، جامعة قسنطينة 2، جامعة المسيلة ، جامعة خميس مليانة ، جامعة معسكر ، جامعة سعيدة) .

أما فيما يخص نتائج الدراسات ، اتفقت مع الدراسة الحالية في كثير من الجوانب كانعكاس التغيرات والتحولات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها على القيم الإجتماعية بصورة عامة ، كما أشارت إلى أن عينات الدراسة وبخاصة التي تناولت طلاب الجامعة وأكدت على تأثر قيمهم الإجتماعية ولكن بدرجات متفاوتة وتباينت في بعض الجزئيات .

وفيما يخص الدراسات الأجنبية فإنه يلاحظ عليها استخدامها لعينات مختلفة مثلها مثل الدراسات العربية والجزائرية كدراسة كل من **لين كال** (1987) شاب و **بتش سكوي** (739) مراهقا ، ودراسة كل من **ماكينون ولو**ك (800) طالب ، واعتمد بعضها على أدوات بحث من إعداد باحثيها والبعض الآخر اعتمد أدوات بحثية جاهزة في حين تتفق نتائجها مع الدراسة الحالية في كثير من الجوانب وتباين معها في جزئيات معينة ، وهذا هو الهدف الجوهرى من استعراض تلك الدراسات .

ملخص الفصل :

خلال هذا الفصل تم تحديد إشكالية الدراسة ، ومن ثم طرح تساؤلات عامة التي تدور حولها الدراسة الحالية ، ثم انتقلنا إلى صياغة فرضيات الدراسة التي تعتبر بمثابة حلول مؤقتة تم صياغتها بدقة ، حيث تم صياغة سبع فرضيات خلال الدراسة الحالية ، ثم انتقلنا إلى ضبط متغيرات الدراسة إجرائيا (التغيير الإجتماعي بأبعاده القيم الإجتماعية بأبعادهها ، الطالب الجامعي) ، ليتم بعدها توضيح الأهداف العامة للدراسة وأهميها ، ثم تطرقنا إلى حدود الدراسة الحالية ، كون أي دراسة لا بد أن تحدد بأطر تجرى في إطار ، حد زماني وحد مكاني وحد بشري في حين تم عرض مختلف الدراسات السابقة التي تم إحصاؤها من التراث النظري والتي تناولت متغيري الدراسة ، وذلك حتى نتمكن من تكوين صورة شاملة حول متغيرات الدراسة الحالية وعلاقتها بمختلف المتغير الأخرى التي تؤثر وتتأثر بها ومن ثم تمكّنا من تفسير النتائج المتوصل إليها في ضوءها ، إضافة لذلك تم مناقشة مختلف تلك الدراسات السابقة من أجل معرفة وضعية الدراسة الحالية مع تلك الدراسات من ناحية المنهج أو العينات أو الأدوات المستخدمة لجمع البيانات والنتائج المتوصل إليها .

الفصل الثاني

التغير الإجتماعي

- تمهيد

- 1 - مفهوم التغير الإجتماعي .
- 2 - بعض المفاهيم المتعلقة بالتغير الإجتماعي .
- 3 - عوامل التغير الإجتماعي .
- 4 - نظريات التغير الإجتماعي .
- 5 - أنواع التغير الإجتماعي .
- 6 - أشكال التغير الإجتماعي .
- 7 - مراحل التغير الإجتماعي .
- 8 - معوقات التغير الإجتماعي .
- 9 - بعض مظاهر التغير الإجتماعي بالمجتمع الجزائري

- ملخص الفصل .

- تمهيد :

يعد الاهتمام بموضوع التغيير الاجتماعي في تاريخ الفكر الاجتماعي قديما نوعا ما ، فقد كرس كثير من الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين القدامى وخاصة الفلاسفة اليونانيين قدرا لا يستهان به من تفكيرهم وتأملاتهم لمحاولات فهم ظاهرة التغيير الاجتماعي ، من خلال ما تعرضت له مختلف المجتمعات الإنسانية من سكون وحركة ، وانهيارات وتطورات خلال الأزمنة المتعاقبة ، حيث في كثير من الأحيان يتم الخلط في استعمالات هذا المصطلح كالتطور ، والنمو الذين في معناهما يحملان معنى التقدم دون إعطاء التسمية العلمية المعاصرة والمتعارف عليها اليوم ، وكانت نظرتهم للتغيير الاجتماعي عامة ومعرفة قاصرة آنذاك ولم تتوصل إلى القوانين التي تحكم هذه الظاهرة ، لكن هذا المصطلح يعتبر حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية وإخضاعه للدراسة العلمية ، والتي تعود إلى البدايات الأولى في علم الاجتماع ، و التقدم العلمي والدراسات المعاصرة التي تناولته خلال القرن الثامن والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، بسبب تطور الأدوات والوسائل العلمية النظرية والميدانية للبحث في ميكانيزمات هذه الظاهرة وتحليلها وتفسيرها ، و بعد الحربين العالميتين أخذت جهود المختصين من خلا الدراسات العلمية تتجه نحو التغيير المخطط من أجل التنمية والتحكم والضبط لهذه الظاهرة وتنظيمها ، ومعظم الأفراد في وقتنا الحالي يرحبون بأي تغيير أو تحسن في حياتهم ، لذا من خلال هذا الفصل سنتناول من خلاله التغيير الاجتماعي من منظور نفسي اجتماعي كون هذا الأخير يتعلق بالأفراد والمجتمعات وعلاقة التأثير المتبادلة بينهم .

1 - مفهوم التغيير الاجتماعي :Changement Social

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى التغيير الاجتماعي تحديدا دقيقا وشاملا ، لما لهذا المصطلح من شيوخ و استعمالات كثيرة ومتداخلة في الحياة اليومية ، شملت جميع المجالات والتخصصات ، لذا تم تعريفه من عدة زوايا نتيجة تعدد مقاربات المختصين الذين درسوه .

1.1 - التعريف اللغوي للتغيير الاجتماعي :

التغيير في اللغة تغيير الشيء عن حاله : تحول وغير : حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان . (ابن منظور ، ص 40) .

يعني التبدل أو التحول وهذا يعني تغير الشيء وتحوله أو تبدله .
أما في اللغة الإنجليزية Change يعني الاختلاف الذي يحدث في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة (الدسوقي ، 2004 ، ص 24) .
وبهذا يكون المعنى اللغوي للتغير الانتقال والتبدل والتحول من حالة إلى حالة أخرى خلال فترة زمنية معينة .

ويقصد بكلمة اجتماعي **Social** : تلك العلاقة القائمة بين الفرد والآخرين ، أي الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين (سلامة ، 2007 ، ص 18) .
وبهذا يكون مصطلح التغير الاجتماعي **Changement Social** لغويا : يشير إلى الانتقال والتبدل والتحول في العلاقات القائمة بين الفرد والآخر خلال فترة زمنية معينة .

1 - 2 - التعريف الفلسفي :

إن النظرة إلى الواقع وما يجري فيه من عمليات الثبات والتغير تمتد جذورها إلى فجر الفكر الفلسفي اليوناني ، و لقد أكد الكثير من الفلاسفة اليونانيون حقيقة ظاهرة التغير والنمو ولقد وصل الجدل ذروته بين كل من **هيرقليطس** باعتباره الممثل الأجدر لفلسفة الحركة والتغير ، و بين **بارمنيديس** باعتباره المدافع العنيد عن فلسفة الثبات .

جاء قول **بارمنيديس** على عكس قول **هيرقليطس** :

" الوجود موجود و لا يمكن إلا أن يكون موجودا هذا الوجود لا يزول و لا يتغير وهو ثابت ساكن " (وحيد ، 2001 ، ص 239) .

- **هيرقليطس** : " إن الأشياء في تغير متصل ومستمر بحيث أن المرء لا يستطيع أن يسبح بذات النهر مرتين لأن مياهها جديدة تجري من حوله أبدا " .

- **أرسطو** : التغير الاجتماعي " ظاهرة تعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها . (بدوي ، 1982،ص29) .

هاتين المقولتين الفلسفتين تنطبقان على طبيعة المجتمع الإنساني لأنه يتغير باستمرار بدون توقفات وإن وجدت فهي مرحلية ، كذلك الحال بالنسبة لسلوك الإنسان إضافة إلى قواعد وقيم الجماعة والنظم والأنساق والأنماط النسقية والأنساق البنائية الثقافية ، أي أن المجتمع الإنساني يتغير باستمرار (العمر ، مرجع سابق ، ص 24) .

وعليه نجد من الناحية الفلسفية التغيير الإجتماعي يعني كل إرادة أو فعل والفعل بطبيعة الحال يؤدي إلى الحركة وكل حركة تنطوي على تغيير (مدبولي ، 1979 ، ص 139). وكانت نظرة العلماء آنذاك للتغيير الإجتماعي حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل ، وأن الحالة القديمة للمجتمعات أفضل من الحالة الراهنة عكس نظرة العلماء المعاصرين .

1 - 3 - التعريف السوسيولوجي للتغيير الإجتماعي :

تعددت تعريفات التغيير الإجتماعي من الناحية السوسيولوجية نذكر أهمها :

- **جنزبيرج** : التغيير الإجتماعي " هو كل تغيير يطرأ على البناء الإجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الإجتماعي ، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن " (النكلوي ، 1968 ، ص 8) .

- **غي روشي Guy Rocher** : التغيير الإجتماعي بأنه " كل تحول في البناء الإجتماعي يلاحظ في الزمن لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها " (Rocher , 1968 , p19)

- **ماكيونس Macionis** : التغيير الإجتماعي بأنه " التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن .

- **روجرز Rogers** : يرى بأن التغيير الإجتماعي يشير إلى العملية التي تحدث من خلالها تعديلات في بناء ووظيفة النسق الإجتماعي ويتكون البناء من مختلف المكانات لدى الأفراد والجماعات الذين يشكلون هذا البناء ، أما العنصر الوظيفي من البناء فهو الدور أو السلوك الفعلي للفرد في مكانة معينة .

لذا فإن التغيير لدى روجرز عملية وليست حالة ، ولكونه عملية فليس له بداية أو نهاية وهو مستمر عبر الزمن . (الصالح ، 2002 ، ص 51) .

- **ريتزر Ritzer** : يقول إن التغيير الإجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد والجماعات والتنظيمات والثقافات والمجتمعات .

- **فارلي Fareley** : التغيير الإجتماعي بأنه التبدل في أنماط السلوك والعلاقات الإجتماعية والنظم والبناء الإجتماعي (عثمان ، 2009 ، ص 7) .

- ذكر (بدوي ، مرجع سابق ، 382) بأن التغيير الإجتماعي " كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة " .

- يشير (غيث، 1966، ص 25) أن التغيير الإجتماعي " تلك التغييرات التي تحدث في

التنظيم الإجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة "

إذا أمعن النظر فيما سبق من التعريفات السوسولوجية نجد أن التغيير الإجتماعي ذلك التحول والتبدل والتغير الملاحظ الذي يحدث للبنية المورفولوجية للبناء الإجتماعي من حيث شكله ووظائفه نتيجة للتغيرات التي تعرضت لها مختلف الأنظمة الإجتماعية المكونة للمجتمع (الإجتماعية والسياسية و الاقتصادية ، والدينية والأسرية ...إلخ ، مما يحدث طفرة في أنساق تلك النظم المختلفة ، بسبب تغير مختلف أنماط العلاقات الإجتماعية السائدة بين مختلف أفرادها خلال فترة زمنية معينة .

وحتى نتوصل إلى مفهوم أدق وأشمل لعمليات التغيير ، لا بد أن ننظر إلى العناصر الأساسية التي تدخل في تشكل المجتمع ، حتى يمكننا تتبع مكان وسبب حدوث التغييرات المتمثلة في أربعة عناصر باعتبارها أساس ربط المجتمع وهي :

- الأفكار وهي المسؤولة عن الوعي الإجتماعي متمثلة في (المعتقدات والتصورات والمعاني) .

- القواعد التنظيمية من خلال النظم الإجتماعية متمثلة في (المعايير والقيم والمثل) .

- الأفعال من خلال التفاعل والعمليات الإجتماعية متمثلة في العلاقات والتنظيم الإجتماعي.

- المصالح متدرجة بحسب حاجات الأفراد متمثلة في (فرص الحياة ، فرص المورد فرص عامة) .

وكل منها يتكون من مجموعة أجزاء ، وكل جزء وظيفته التي يؤديها في البناء الإجتماعي العام ، بعضها ثقافي وبعضها الآخر اجتماعي متداخلة ومتشابكة فيما بينها مشكلة ما يسمى بالنسق ثقافي اجتماعي ، يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي :

شكل البناء الإجتماعي الكلي ، هذا التغير قد يكون طفيفا وقد يكون بليغا بحسب تأثيره في بقية المستويات .

من خلال التحليل الجزئي لتشكيل البناء الإجتماعي السابق نجد أن التغير الإجتماعي الحادث الذي طرأ على البناء الإجتماعي ، إنما هو نتاج لسلوكيات أفراده في مختلف العمليات العقلية والمعرفية والوجدانية التي تتجلى في المجال السلوكي ، من خلال التفاعل بين الجانب النفسي للأفراد كوحدة ، والجانب الإجتماعي بمختلف نظمه ومؤسساته ، أي من خلال علاقة التأثير والتأثير بين الفرد والمجتمع ، وهذا هو مجال عالم النفس الإجتماعي وهو بالضبط مجال دراستنا الحالية التي نود من خلالها تجسيد مقاربة نفسية اجتماعية لأن البعد السلوكي لظاهرة التغير الإجتماعي هو البعد الذي يحدد بصورة فعالة حدوث التغير الإجتماعي المصحوب بتغير في القيم والاتجاهات والعادات بما يتوافق مع النسق الإجتماعي الجديد .

2 - بعض المفاهيم المتعلقة بالتغير الإجتماعي :

لا بد من التنبيه إلى ظهور مفاهيم ومصطلحات مختلفة ارتبطت بوصف عملية التغير الإجتماعي في المجتمع أو أجزائه ، لكن مفهوم التغير هو الأعم ، لذا يجب توضيح الرؤية ومحاولة فهم كل مصطلح على حدة ، ومن أهم هذه المفاهيم نذكر :

2 - 1 - التقدم الإجتماعي Progrès social :

التقدم يعني حركة تسيير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة ، أو الأهداف الموضوعية التي تنشأ خيرا أو تنتهي إلى نفع (الدقس ، مرجع سابق ، ص 23) .

من الناحية التاريخية فإن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة ، وأول من استعمل هذا المصطلح هو لوكريتش **Lucretius** عام 60 ق . م ، إلا أن نظريات التقدم الإجتماعي لم تصبح موضوعا من موضوعات البحث الإجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر على يد **Bacon** و **Descartes** ، وتزامن ذلك مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور فلسفة التقدم بوجه عام ، وتطور المفهوم في القرن التاسع عشر خاصة لدى رواد علم الإجتماع الذين غيروا النظرة التشاؤمية التي كانت سائدة من قبل إلى النظرة التفاؤلية إلى تطور الإنسان (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 33) .

وعليه فالتقدم يعني التغيير المستمر نحو الأفضل والأحسن والسير نحو الأمام ، بمعنى أن حالة المجتمع وأوضاعه القادمة تكون أفضل من حالته السابقة ، وأي تقدم يحدث في المجتمع يمر بمراحل متعاقبة ومكاملة لبعضها البعض رغم اختلاف خصوصيات كل مرحلة وفقا لظروفها وطبيعتها ، لكن يجب أن تكون المرحلة التي تلي سابقتها أفضل منها وأكثر ازدهارا وانتعاشا ، وبهذا يؤدي التقدم إلى رفاهية وتحسن أوضاع أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة ، أي يعني حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع (العمر ، مرجع سابق ، ص 51) .

- والتقدم قانون إنساني بمعنى أنه يرتبط بالمجتمع الإنساني ، ذلك أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم أو يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى (الطنوبي ، 1996 ، 107) .

ومن أمثلة التقدم تطور وسائل النقل عبر مراحل التاريخ ، حيث تطورت وسائل النقل من الحيوان إلى العربة والسيارة والطائرة للتنقل من مكان إلى مكان آخر ، وساعدت الإنسان في اختصار الوقت والزمن والجهد ، وتقريب المسافات البعيدة كل ذلك انعكس تدريجيا على حياة الأفراد أدى إلى تحقيق الرفاهية والانتعاش نحو الأفضل والأحسن . لكن أحيانا نجد أن التقدم في المجتمع يكون عكسيا ويؤدي إلى نتائج سلبية كحالات التفكك والانحلال ، يعود ذلك إلى أن مفهوم التقدم يكون بعيدا عن الواقع الاجتماعي وغير مرتبط به .

رغم الصلة بين مفهوم التقدم والتغيير الاجتماعي لأن كلا المفهومين يؤثر في البناء الاجتماعي العام للمجتمع مما يؤدي إلى حدوث بعض التغييرات الاجتماعية المصاحبة في مختلف أنساق هذا البناء ، لأن معظم أحوال التقدم يصاحبها العديد من التغييرات الاجتماعية كما أن هناك بعض التغييرات التي تهدف إلى حدوث نوع من التقدم الاجتماعي ، وخاصة العمليات المصاحبة لعمليات التنمية الشاملة (الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 32) .

مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين التقدم الاجتماعي والتغيير الاجتماعي ، إذ أن التقدم الاجتماعي يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام أي أنه يسير في خط متصاعد ، في حين أن التغيير الاجتماعي قد يكون تقدما أو تخلفا . (غنيم ، 2008

ص 24) ، وبالتالي يكون مصطلح التغيير الإجتماعي أكثر علمية لأنه يتوافق وواقع المجتمعات (إستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 34) .

2 - 2 - التنمية الإجتماعية :

يعرف (أحمد زكي بدوي ، مرجع سابق ، ص 384) التنمية أنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قوة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة على أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو المطلوب ، وهذا ما يطلق عليه بالتغيير الإجتماعي المخطط الذي يجعل المجتمع يتغير وفق الأهداف المرسومة له .

وهي عبارة عن التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والاقتصادية من خلال إيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المطلوب والانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليها (الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 33) .

أي أن التنمية هي جانب من التغيير الإجتماعي المقصود أي غير التلقائي ، الذي يتمشى مع مبدأ تدخل الدولة في تنظيم وبرمجة شؤون المجتمع وذلك من أجل تحقيق الصالح العام (الحسن ، 2005 ، ص 310) .

2 - 3 - التطور الإجتماعي :

نجد أن العلوم الإجتماعية تأثرت في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وخاصة علم الأحياء من خلال نظرية داروين Darwin عن تطور الكائنات الحية ، ومن ثم فقد شبه المجتمع الإنساني بالكائن الحي في نموه وتطوره وهذا ما يعرف بالمماثلة العضوية التي من خلالها يتم تشبيه التطور في الحياة الإجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية .

ومن هنا أصبح مفهوم التطور يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء ، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا (إستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 35) .

إذا فالتطور الإجتماعي يشمل النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة ، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة (الدقس مرجع سابق ، ص 28) .

ويشير (Mitchel ، 1968 ، ص 70) في معجم علم الاجتماع ، بأن التطور الاجتماعي هو تلك العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نموا مستمرا مرورا بمراحل متلاحقة مترابطة .

- مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين التطور الاجتماعي والتغير الاجتماعي فالتغير الاجتماعي أشمل وأعم وأكثر علمية وواقعية لتشخيص حالة المجتمعات من التطور الاجتماعي ، لأنه يتناول كلا الجانبين من حيث أنه قد يحدث للمجتمع تطورا اجتماعيا كما يمكن أن يحدث له تخلفا اجتماعيا ، بينما التطور الاجتماعي يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة كمية ونوعية متزايدة التعقيد مع حذف واستبدال البنى القديمة دون الاهتمام بالجانب الثاني في تغير المجتمع وهو التخلف الاجتماعي ، فمن غير المعقول لغويا وعلميا أن نقول بأن التطور يحمل في طياته التخلف.

2 - 4 - النمو الاجتماعي Croissance Social :

يعني مصطلح النمو Croissance بأنه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ، ويتضمن تغيرا كميًا وكيفيًا والغاية من النمو هو النمو ذاته (بدوي ، مرجع سابق ، ص 187) .

والنمو الاجتماعي يعني النمو الذي يتعلق بالمجتمع ، ويعني نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة والبيئة الاجتماعية من ناحية عامة (الدقس ، مرجع سابق ص 32) .

وعادة ما يستخدم مصطلح النمو في مجالات محددة ، ويعني الزيادة الثابتة والمستمرة نسبيا في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية ، كالزيادة السكانية ، كما أنه يتضمن معنى الزيادة الطبيعية . (عثمان وقبس ، مرجع سابق ، ص 9) .

- مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي ، فالنمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا وتكون تدريجية وبطيئة ومستمرة في أحد جوانب الحياة وخاصة المادية منها يغلب عليها الجانب الكمي وتكون هذه الزيادة تلقائية لا دخل للإنسان فيها ، وهو بذلك لا يعبر إلا عن جزء من التغير الذي يشير إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام ، أما التغير فيشير إلى التحول السريع

الكيفية نحو الأمام أو إلى الخلف ويؤثر على شكل البناء العام ، وعليه فالتغيير الإجتماعي أشمل وأعم من النمو وأكثر علمية وواقعية .

2 - 5 - التحديث Modernisation:

لقد شاع استخدام مفهوم التحديث في الآونة الأخيرة وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، والذي يعني التغييرات التي تحدث في المجتمع من خلال انتقاله من المجتمع التقليدي إلى مجتمع نامي أو حديث ، وخاصة في النواحي الديموغرافية والأسرية والثقافية والتعليمية والقوى الإجتماعية والطبقية والاقتصادية والدينية .

ويرى وليوت مور **W. Moore** ، أن التحديث يشير إلى التحول الشامل في نمط المجتمع التقليدي إلى نمط المجتمع الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا ويشهد نوعا من الاستقرار السياسي (الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 38) .

كما يرتبط مفهوم التحديث Modernisation بمفهوم التنمية ، حيث يعني التحديث التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط أكثر تطورا تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا . ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الإجتماعية فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية .
فالتحديث والتنمية يحدثان تغييرا اجتماعيا ، ولكن المفهومين ليسا بديلين لمفهوم التغيير الإجتماعي لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية وحديثة ، أما التغيير فهو مفهوم أشمل وله أبعاد أكثر اتساعا . (إستيتية ، 2004 ص 42) .

3 - عوامل التغيير الإجتماعي :

هناك جدل كبير لا يزال قائما بين العلماء في تحديد العوامل والأسباب الموضوعية للتغيير الإجتماعي ، وذلك بسبب اختلافهم في نشأته وكذا تأثيرهم بمختلف النظريات التي تناولت هذه الظاهرة ، إضافة إلى التوجه الإيديولوجي وطبيعة كل مجتمع من المجتمعات ، تجعل من الصعب تحديد مختلف تلك العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض في إحداث التغيير الإجتماعي ، وبهذا كانت الآراء متعددة حول تحديد وتصنيف مختلف العوامل التي تقف وراء ظاهرة التغيير الإجتماعي لكنها في نهاية المطاف تمكننا من إعطاء تصور علمي

و تكوين نظرة شاملة نستند إليها أثناء عمليات التشخيص والمفارقات بصفة عامة ، ومن هذا المنطلق نستعرض مختلف الاجتهادات في عوامل وأسباب التغير الإجتماعي :

3 - 1 - العوامل الخارجية :

ويقصد بها مجموعة العوامل التي تحدث التغير الإجتماعي دون تدخل الإنسان في ذلك أي أن التغير الإجتماعي يحدث من خلالها تلقائيا دون تدخل الأفراد ، كالعوامل البيئية الفيزيائية ، والتغيرات الديموغرافية ، والاتصال الثقافي .

3 - 1 - 1 - العوامل الإيكولوجية (البيئية الفيزيائية) :

وتستعمل كلمة إيكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية و هناك من يطلق عليها العوامل الطبيعية أو البئية أو الفيزيائية ، والدراسات الإيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة (الدقس مرجع سابق ، ص 130)

وبهذا تشتمل هذه العوامل على كل ما يحيط بالإنسان من موقع جغرافي وتضاريس وتربة ومناخ وطاقت كامنة ومواد أولية ونباتات وجماد وكوارث بيئية وأوبئة وأمراض ... إلخ تؤثر على الإنسان ويتأثر بها .

والمجتمع جزء من العالم المادي ، وهو في تطوره إنما يتبادل التأثير والتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الناس ولوجود المجتمع وتطوره .

وتجدر الإشارة هنا إلى قول كينيث بولدينج **K . Boulding** في كتابه العلوم الإجتماعية وأثرها في المجتمع " يتألف النظام الإجتماعي من جميع الكائنات البشرية ويلتصق هذا النظام الإجتماعي بسطح الأرض ، بحيث تصبح تسميته بالمحيط الإجتماعي ، وهكذا فإن المحيط الإجتماعي يحتل مكانا جنبا إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة الأرضية وهو ذو علاقة متينة تتشابه بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها ، والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة من دونها ، ولكنه مع ذلك يتمتع بحيوية خاصة به وباستقلال ذاتي (قنوص ، 2001 ، ص 239) .

وثمة علاقة وطيدة ومتلاصقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها تؤثر فيه ويتأثر بها وتضفي عليه طابعا وتحدث أثرا كبيرا في تطور الحياة الإجتماعية ونظمها ، وهذا ما أكده ابن خلدون في أكثر من موضع في كتابه المعروف بالمقدمة ويفسر كثرة العمران وزيادة

السكان بالظروف المناخية ، وفي مواضع أخرى بين أثر الهواء في أخلاق البشر ، ويتبين من ذلك أن ابن خلدون يؤكد على تأثير المناخ على طبيعة الظواهر الإجتماعية والنفسية للسكان وتعتبر البيئة الطبيعية لديه العامل الأساسي في تشكيل نشاط الإنسان كما بين مونتسكيو Montesquieu أثر المناخ على المعيشة البشرية مبينا أن العوامل الجغرافية و لا سيما المناخ هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الفيزيكية والثقافية للمجتمعات المتباينة وعن طريق تلك العوامل نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة وبذلك نستطيع أن نحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب .

وفي منتصف القرن العشرين قدم دولي دونكان D.Donkan عام 1959 نظريته حول الإيكولوجيا الإنسانية واضعا البيئة الطبيعية في الاعتبار بجانب السكان والتنظيم الإجتماعي والتكنولوجيا في تأثيرها على التفاعلات الإجتماعية ، ويتبين من تلك الآراء أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واضح في عملية التغير الإجتماعي وأن مظاهر عديدة في الثقافة يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الإجتماعية (الدقس ، مرجع سابق ، ص 134) .

3 - 1 - 2 . العوامل الديموغرافية :

يقصد بالعوامل الديموغرافية الآثار المترتبة عن الوضع السكاني من حيث الزيادة والنقصان ومعدلات النمو والهجرة والخصوبة والوفيات إلى غير ذلك من العوامل والمؤشرات الأخرى ، كل هذه العوامل لها تأثير على الحياة الإجتماعية بصورة عامة من حيث مستوى المعيشة الذي ينعكس على باقي النواحي الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية ...إلخ ، فالأمراض والأوبئة تؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات في المجتمع ، و التقدم في مختلف المستويات الصحية من حملات صحية وتطعيم ضد مختلف الأمراض والفيروسات أدى إلى التقليل من معدلات الوفاة وأمكن من التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة ، مما ساعد على حدوث طفرة سكانية ، لهذا يعتبر النمو السكاني وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى التغير الإجتماعي .

3 - 1 - 3 . العوامل الثقافية :

لقد ركز العديد من العلماء الاجتماعيين ومن بينهم : وليام أجرين و سوركين ، على العامل الثقافي واعتبروا الثقافة من أهم العوامل في إحداث التغير (مدبولي ، مرجع

سابق ، ص 173) ، كما يرى أنصار هذا العامل أن الثقافة أساس أي تغير أو تطور اجتماعي ، فعندما يحدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواء أكان ذلك التغير ماديا أو معنويا تحدث تغيرات اجتماعية فتتغير بعض العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي كليا (جودت ، 2004 ، ص 161) .

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية إلى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية وفلسفة الثورة الفرنسية ، وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية . فالأفكار والقيم والأيدولوجيا وغيرها تعتبر من ميكانيزمات التغير الاجتماعي ، ولما كانت الثقافة تنتشر لذا تعتبر سببا في تغير مجالات عديدة في المجتمع الواحد وفي غيره من المجتمعات الأخرى ، فحينما يتبنى مجتمع قيما معينة فإنها تؤثر في نظر أفرادة نحو العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم وفي اتجاهاتهم بشكل عام (الدقس ، مرجع سابق ، ص 146) .

كما تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات ، ومعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار الثقافي ، وبهذا تكون المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات أكثر عرضة للتغير السريع ، فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية ، من حيث الأفكار والمعتقدات السياسية و الجوانب الدينية وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 50) .

ومن مظاهر تأثير العامل الثقافي تطور المجتمعات المنعزلة وتطوير أنظمة وآليات التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي والتطلع إلى الثقافات الأخرى والسعي وراء الإبداعات الحديثة والتي لها تأثير على المجتمع كونها إضافة جديدة على الحياة الاجتماعية في كيفية استخدامها والأثر الذي تتركه وتحديثه في بقية مجالات الحياة .

ولقد أكد لويس مفورد في مؤلفه **الطريقة الفنية والحضارة** بأن التقدم التقني والآلي الذي ظهر في أوروبا عقب الثورة الصناعية جاء نتيجة للتقدم الذي حدث على مستوى العوامل الثقافية ، ومن ثم أدى إلى تغيرات اجتماعية جوهرية في بعض النظم الاجتماعية وظهور الطبقات . (بن الشين ، مرجع سابق ، ص 32) .

3-1-4- العوامل الاقتصادية :

يقصد بالعوامل الاقتصادية أنماط الإنتاج السائدة في المجتمع وأشكال التوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة والتصنيع ، أي جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع أو ما يسمى بالبناء الاقتصادي للمجتمع وتأثيره على العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، وأي تغير في أحد الأجزاء للبناء الاقتصادي ينجم عنه تحول وتغير شكل البناء الاقتصادي ككل ، كما أن البناء الاقتصادي يعتبر مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الإجتماعي في المجتمع إضافة إلى أنه مسؤول عن التنظيم السياسي والقانوني والديني والفلسفة والأخلاق في المجتمع (جودت ، مرجع سابق (161) .

لذا فإن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الإجتماعية ، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي ثقافته عموماً (الدقس ، مرجع سابق ، 137) .

وهذا ما يؤكد أنصار النظرية الاقتصادية أمثال **ماركس** و **إنجلز** و **لينين** أن العامل الاقتصادي وراء كل التغيرات الإجتماعية التي تحدث في المجتمع .

3-2- العوامل الداخلية :

وتعني العوامل التي يكون مصدرها من داخل المجتمع وتتضمن العوامل النظامية إشارة إلى الدور المنوط بالنظام السياسي في إحداث عملية التغير ، وكذا العوامل المرتبطة بالأفراد من خلال تأثيرهم في بعضهم البعض من خلال تفاعلاتهم وعلاقاتهم ونفوذهم .

3-2-1- العوامل التكنولوجية :

لقد حظي مفهوم التكنولوجيا **Technologie** على اهتمام العديد من الباحثين ، وتشير هذه الكلمة إلى معاني متعددة ، ويقصد بها في مجال التصنيع تقنية **Technification** أي وسائل الإنتاج وجعلها فنية تكنولوجية ، إلا أن هذا المفهوم أوسع مجالاً وتأثيراً من مجرد اختزاله في عملية التقنية ، حيث يشير إلى المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات والعمليات الصناعية التي تتم تطبيقاً لهذه المبادئ والنظريات والاكتشافات العلمية التي تتضمنها ثقافة المجتمع ، وهي عملية مستمرة ، ومن ثم يتضمن هذا المصطلح العمليات التطبيقية للأسس العلمية في الصناعة والزراعة والخدمات والإدارة

وأسلوب الإنسان في تطوير وترقية أدوات وأساليب الإنتاج (غنيم ، رجع سابق ، ص 43) .

وبهذا تشير العوامل التكنولوجية إلى التطبيقات العملية ذات الجذور العلمية والمعلوماتية . كما تعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيوفيزيقي ، ويرى وليام أوجبرن بأنه دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية ، أي أنها تشمل الجواب المادية للثقافة (الدقس ، مرجع سابق ص 113) .

وللتقدم التكنولوجي أثر كبير على المجتمعات ، حيث كان للاختراعات الحديثة أثرها في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية ، مما جعل كثير من العلماء يرون أن للتكنولوجيا السبب الأساسي في إحداث التغيير الاجتماعي ، كما يرى شneider أن معظم التغييرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغيير في العمل أو في الدولة ولكن نتيجة للتغييرات التكنولوجية ، كما يقول أيضا أنه باستمرار التغيير التكنولوجي يستمر التغيير الاجتماعي وأن أي اختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي للمدينة ويوزع آلاف العمال (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 58) .

لذلك فقد أدت الاستخدامات المتعددة للتكنولوجيا في المجال الصناعي إلى ضخامة الإنتاج كما وكيفا ونوعا وجودة ، كما ساعدت العاملين على اختصار الجهد والوقت ، كما ظهرت تخصصات دقيقة ونوعية في كثير من المجالات تتوقف أحيانا على استعمال تلك الآلات والمعدات بدلا من الإنسان ، لذا نجد أن التكنولوجيا ترتبط بالمجتمع ارتباطا وثيقا ، فهي انعكاس لثقافة المجتمع المادية والفكرية ، وتعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري وبالتالي فإن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية وعليه فإن جوهر التكنولوجيا اجتماعي ، وهذا ما يراه أنصار هذا الإتجاه أن التكنولوجيا هي علة التغيير في المجتمع ، وترجع كل التغييرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية ، لأن التكنولوجيا تأتي استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم بأقل جهد ممكن وبأقل التكاليف وتتيح للإنسان ظروف مناسبة من أجل راحته وسعادته (الدقس ، مرجع سابق ، ص 117) .

3 - 2 - 2 - العوامل الإجتماعية :

ويقصد بها مجموعة التغيرات التي تطرأ على البنى والهيكل التركيبية للمجتمع ، فالمجتمع كما يخبرنا كيرث و ملز مكون من مؤسسات بنوية لها وظائفها وأهداف محددة كالمؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية والعائلية والتربوية والعسكرية وهذه المؤسسات متصلة بعضها البعض ومكملة الواحدة للأخرى فأى تغير يطرأ على إحداها لا بد أن يترك آثاره وانعكاساته على بقية المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى تحويل التركيب الإجتماعي من شكل لآخر . (الحسن ، مرجع سابق ، ص 213)

فإذا ما تحولت المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات تعتمد على الصناعة والتجارة أكثر من اعتمادها على الزراعة وتحولت معها أساليب الإنتاج من أساليب بدائية إلى أساليب حديثة وتكنولوجية ، فهذا التحول لا بد أن يترك آثاره على نظام العائلة ونظام الثقافة والتربية وبقية النظم الأخرى الموجودة في المجتمع (الحسن و عدنان ، ص 281) . وبهذا يتعدى هذا التغير إلى مختلف الفئات والجماعات الاجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الإجتماعي وكذا تغطية شبكات العلاقات الإجتماعية وما تنظمه من أنشطة يتشارك فيها الأفراد من خلال مختلف الأدوار المرسومة ، فيؤدي إلى تحول العائلة من عائلة ممتدة إلى عائلة زواجية أو نووية ، ونظام التربية في المجتمع يتحول من نظام يعتمد الطرق الميكانيكية في التعليم إلى نظام يعتمد الطرق التأملية والعقلانية ونظام القيم الإجتماعية يتحول من نظام القبلية والعشيرة والأعمال البدوية والعصبية القبلية والأنانية والكرم والشرف وهذه القيم والمثل بنوعها الرديء والجيد كانت تتماشى مع طبيعة البيئة الإجتماعية والتي يدعمها النظام الإجتماعي ويعتبرها وسائل تساعد على التوازن والاستقرار والمحافظة على الظروف المادية والمعطيات الموضوعية والذاتية ، وبعد التحول تظهر القيم الجديدة التي تتلاءم مع الظروف الإجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الجديد ، تبدو هذه القيم متناقضة ومتضاربة مع القيم التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع ويتصرف بموجبها ، هذا التناقض بين القيم الجديدة والقيم القديمة يؤدي إلى نوع من الصراع القيمي .

3 - 2 - 3 - العوامل السياسية :

إن العامل السياسي يلعب دورا في المجتمعات البسيطة ، ولم يكن لتحقق هذه المجتمعات درجة من الاستقلال والتحرر تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، كما كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات ستاتيكية بطيئة التغير ، ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الإجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني ، وأصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير وتحاول جاهدة تعبئة طاقات المجتمع لتنفيذ هذه البرامج السياسية (إستراتيجية ، مرجع سابق ص 56) ، ويظهر جليا هذا العامل من خلال التحولات البنيوية بمؤسسات الضبط والسلطة والقانون في المجتمع .

3 - 2 - 4 - العوامل الأيديولوجية (الفكرية) :

تعتبر الأيديولوجية قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الإجتماعية الراقية طبقا لسياسة تكاملية ووسائل هادفة وتساندها في ذلك تبريرات ونظريات فلسفية .

وبالتالي تشمل الأيديولوجية النظام الفكري والعاطفي الذي يعبر عن مواقف الأفراد في العالم والمجتمع ، وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الأفكار والعواطف والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته (بن الشين مرجع ساق ، ص 39) .

وتعد الأيديولوجيا حركة فكر هادفة تؤثر على سلوكيات وعلاقات وأنماط حياة الأفراد ولها فاعليتها في التأثير على البناء الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية ، و كثيرا ما تكون هذه العملية مقنعة أي تهدف لخدمة أغراض النظام أو الطبقة الحاكمة ، من خلال محاولة السلطة الحاكمة المتواجدة على رأس هرم السلطة من خلال موقعها السياسي فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل من خلال وسائل الإعلام المختلفة من أجل إحداث التغير الإجتماعي في البيئة الإجتماعية وفي العلاقات الإجتماعية ، ويرى أنصار هذا العامل أن وجود أو ظهور مذاهب فكرية متعددة في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراد وفي عملية التغير الإجتماعي فيه ، فالأيديولوجية الدينية أو الرأس مالية أو الاشتراكية مثلا تؤثر في

توجيه نشاط الأفراد والجماعات أو تشكيل أنماط معيشية من التفاعل والعلاقات (جودت مرجع سابق ،ص 61) .

وترتبط العوامل الأيديولوجية بالمذهب والعقائد الفكرية السائدة في المجتمع ، وهذه المذاهب والعقائد الفكرية عرضة للتغير نتيجة ارتباطها بالتيارات والعوامل الثقافية والتكنولوجية ، لذا فإنها تتأثر بها وتجعلها تتغير من حين لآخر لارتباطها بتطور المجتمع فضلا عن ارتباطها بالعادات والتقاليد والقيم وأي تغير فيها يؤدي إلى تغير هذه العادات والتقاليد والقيم تبعا لذلك ، إضافة لسرعة اتسامها بالانتشار الذي أصبحت تساهم وسائل الإعلام والاتصال فيه ، لذا يمكن اعتبار الأيديولوجية من العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث التغير الاجتماعي (الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 50).

3 - 2 - 5 - العوامل الدينية :

إن من بين الذين شددوا على أهمية الدين في التغير الاجتماعي المؤرخ الفرنسي **فوستيل دي كولانج** في كتابه المدينة العتيقة ، وقد جاءت تأكيدات **بنيامين كيد** الفيلسوف الإنجليزي داعمة ومطورة لرأي **كولانج** ، حيث ذهب لإلى أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم ، فالنظام الديني هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات ، وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى ، كما يرى **كيد** أن الدين وحده هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي وتغير مستمرين . (جودت ، مرجع سابق ، ص 161) .

لهذا ومن خلال تأثيرات مختلف الوسائل الحديثة في نشر الوعي الديني والثقافة الدينية في مختلف المجتمعات ، كل ذلك انعكس على مختلف شرائح المجتمع و مختلف المؤسسات المجتمعية ، جعل الأفراد يعيشون نوعا من الصحوة ويتخلون عن بعض العادات والتقاليد التي كانوا يتشبثون خلال مرور الزمن ، وبعد توفر المعرفة الصحيحة و الحقيقية أصبح هناك نوع من النضج في النظام الديني وهذا بدوره انعكس على باقي النظم الاجتماعية وعليه فالعوامل الدينية ليست أقل أهمية من بقية العوامل المذكور سابقا في إحداث التغير الاجتماعي .

3- 2 - 6 - العوامل البيولوجية :

ويشمل هذا العامل كل الاستعدادات التي تعين الفرد على الحياة ويعمل على الحياة وتعمل تحت تأثير ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية من عادات وتقاليد ومعتقدات ولغة

وأساليب عمل... إلخ ، ويشدد العالم الفرنسي آرثر جريبينو (صاحب النظرية العنصرية في علم الاجتماع) على عدم تكافؤ الأجناس الإنسانية ، وهذا يفسر اختلاف خصائص الأجيال المتتالية ، فهل نحن مثلا مثل أجدادنا تماما من الناحية البيولوجية (جودت مرجع سابق ، ص 160)

4 - نظريات التغير الإجتماعي :

تعد النظرية بمثابة نموذج تصوري لتفسير ظاهرة التغير الإجتماعي ، كما تهدف إلى معرفة التغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمعات عبر مراحل التطور التاريخي ولتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين المجتمعات القديمة و المعاصرة وصلتها بحركة التاريخ والأحداث التاريخية .

كما أن التغير الإجتماعي يحدث وفق قوانين معينة وليس بصورة عشوائية ، نتيجة لذلك ظهرت العديد من المحاولات التي تولي أهمية لتفسير تلك الظاهرة مع تعاقب الأزمنة ورصد مختلف التغيرات التي تحدث للمجتمعات من حركة وسكون وتأثرها بمختلف العوامل والتيارات والاتجاهات والثقافات ، لذا نجد أن مختلف النظريات التي تناولت ظاهرة التغير الإجتماعي كثيرة ومتباينة في تفسيرها لهاته الظاهرة ، منها من تركز على عامل واحد يعود إليه الفضل في التغير ومنها من ركزت على ، وعلى هذا الأساس وجب استعراض مختلف النظريات في هذا الإطار وعدم التحيز إلى نظرية معينة ، وذلك من أجل تكوين صورة شاملة حول ظاهرة التغير الإجتماعي واستنباط مختلف القوانين التي تتحكم في تغيير المجتمعات بتنوع ثقافتها وتعدد مقوماتها ، ويمكن توضيح أهم النظريات التي فسرت ظاهرة التغير الإجتماعي فيما يلي :

4 - 1 - النظريات الحتمية Determinant :

ويقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي ركزت في تفسيرها للتغير الإجتماعي على عامل واحد كالاقتصاد أو المناخ ، على اعتبار أن هذا العامل الوحيد الذي يحرك بقية العوامل الأخرى .

وبهذا توصف هذه النظريات بأنها نظريات إختزالية Reductionism أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد ، وتعتبر أن هذا العامل وحده الذي يقف وراء حدوث التغير ويمكن هذا المعنى في مفهوم الحتمية Determinism ، وهذا المفهوم مشتق من الكلمة

اللاتينية **Determinant** ، ومعناها يحدد ، وبهذا فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفا ، وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الإجتماعي أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد الأصل ، الكامن خلف حدوث كل الظواهر (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 119) . وانتشرت الحتميات في كافة فروع العلم السياسي والاجتماعي في المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم ، وجاءت في معظمها متأثرة بعلم أخرى حسب تخصصات الباحثين ، فنجد العديد من التسميات حسب تخصصات هؤلاء الباحثين ، فنجد الحتمية الجغرافية والحتمية البيولوجية والحتمية الاقتصادية والحتمية التطورية والحتمية المادية .

4 - 1 - 2 . الحتمية الاقتصادية :

وتأثر أصحاب هذه النظرية بدور العامل الاقتصادي ، وهي تتخذ من الثقافة المادية عاملا متحركا تتوقف عليه تغيرات الجوانب الأخرى من الحياة ، ويشير ماركس صاحب هذه النظرية أن الظروف الاقتصادية تؤلف أساس البناء الإجتماعي وتؤثر تأثيرا عميقا في جميع الجوانب الأخرى للنشاط البشري ، وقد أكد أن أسلوب الإنتاج في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليات الإجتماعية والسياسية والروحية للحياة (جودت ، مرجع سابق ص 158) .

4 - 1 - 1 . الحتمية البيولوجية :

تأثر أصحاب هذه النظرية بالعلوم البيولوجية ونظرية التطور البيولوجي ، كما أن بعضهم من البيولوجيين ، ويركز هذا الإتجاه على افتراض ساد في المجتمعات القديمة منذ القدم وهي أن الأفراد في المجتمع الإنساني ينقسمون إلى أجناس وسلالات وجماعات يصنفون في أصناف على أساس ما يملكونه من نواح بيولوجية وعلى أساس تفاوتهم في هذه النواحي ، من خلال ذلك يشكلون طبقات داخل المجتمع ، كما أن نوعية الحياة لدى جماعات معينة أو شعب تتوقف على جملة من المؤشرات تكمن من خلال قدراته وإمكاناته البيولوجية ، إضافة إلى أن الأجناس البشرية تختلف من حيث قدراتها على تطوير الحياة الإجتماعية وتنميتها .

وبهذا فالحتمية البيولوجية تأسست على افتراض العامل البيولوجي الذي يؤدي إلى تفوق طبقات داخل المجتمع الواحد على حساب طبقات أخرى ، وارتباط هذا العامل بالخصائص البيولوجية التي تميز تلك الطبقات، وهي متغيرات بيولوجية حتمية تؤثر في التغيير

الإجتماعي كالتفاوت في الجوانب الوراثية والتفاوت في الذكاء والقدرات الجسمية والنفسية للأفراد (الزغبى، مرجع سابق ، ص 56)

وقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة كالحضارة اليونانية التي ساد فيها الاعتقاد بأن هناك أناسا ولدوا ليحكموا ، والبعض الآخر ولدوا كرعية .
كما لعب دي جوبيون De Gobineau دورا في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية.

4 - 1 - 2 - الحتمية التطورية :

وترى أن التغيير الإجتماعي يتحدد بنتائج وغايات نهائية وأن التغيير يحدث نتيجة لأسباب معينة وتنتهي هذه الأسباب بتحقيق الغايات والنتائج النهائية أمثال هيجل الذي يرى أن التغيير يهدف إلى تحقيق الدولة الكاملة (جودت ، مرجع سابق ، ص 158).

4 - 1 - 2 - الحتمية الجغرافية :

ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الإنسان تربطه علاقة بطبيعة الطقس الذي يعيش فيه من حيث إعتداله أو درجة البرودة أو الحرارة ، وهذا الأخير يؤثر على استجابات هذا الإنسان في مختلف المواقف من حيث المزاج و الانبساط و الانطواء وسرعة الحركة والتهيج وغيرها من السمات الشخصية الأخرى التي تظهر كنتاج لتأثير الطبيعة .

رغم أن فكرة الحتمية الجغرافية قديمة قدم الزمان ، إلا أنها شاعت من خلال استخدام الكثير من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها ، ومن أشهرهم الجغرافي الأمريكي هنتنجتون Huntington الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية في تفسير تغير المجتمعات ، في قوله " إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم ، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية " كما قدم هنتنجتون شواهد من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية ، وهذا من أجل إثبات صحة نظريته (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 120) .

4 - 1 - 2 - الحتمية المادية :

وتقول بأن المجتمع يسير ويتحرك من البساطة إلى التعقيد نتيجة التنوع التدريجي والتعقيد المتزايد في الحياة المادية (جودت ، مرجع سابق ، ص 158).

4 - 2 - النظرية التطورية :

سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسولوجي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية ، وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة ، وتعد أهم النظريات المبكرة التي تناولت موضوع التغيير الاجتماعي ، ولكن منذ عام 1920 بدأ الاهتمام بالتحليل المنظم للأنساق الاجتماعية ، وكذا اختبار الاتجاهات الاجتماعية الديموغرافية ، إضافة إلى الفحوص التي أخذت عن المحددات الاجتماعية للسلوك (غنيم ، مرجع سابق ، ص 59) .

انطلقت النظريات التطورية من افتراض أساسي مفاده أن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها ، بمعنى أن كل المجتمعات تتغير من الشكل البسيط Simple إلى أشكال أخرى أكثر تعقيدا More Complex عبر مراحل يمكن التعرف عليها ، ويتفق التطوريين على هذه القضية ، لكنهم يختلفون حول ثلاث قضايا جوهرية :

الأولى : تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي .
الثانية : حول العامل الرئيسي المحرك للتطور ، هل يظهر التطور نتيجة لتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة للتغير في التكنولوجيا والعناصر المادية ؟
الثالثة : تتصل بوجهة التطور ، هل التطور يسير في مسلك خطي تقدمي أم يسير في مسلك دائري بحيث يعود من حيث بدأ ؟ . (إستيتية ، مرجع سابق ، ص 26) .

ووفقا لهذا الإشكال المطروح ومن أجل الابتعاد عن الخلط والتداخل لمختلف النظريات بين عوامل التغير والنظريات المفسرة للتغير ، سوف نتبع الخطة المنتهجة من قبل الباحثة الأستاذة الدكتورة دلال ملحسن إستيتية في كتابها التغير الاجتماعي والثقافي والتي ركزت على البعد الثالث وهو المتصل بوجه التطور والذي قسمت في ضوءه نظريات التطور إلى نوعين وهما : نظريات التطور الخطي ، ونظريات التطور الدائري .

4 - 2 - 1 - النظريات الخطية :

وتوصف بأنها نظريات تهتم بالتحويلات التقليدية المستمرة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد ، ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة .

وتنطلق هذه النظريات من افتراض أساسي وهو أن كل المجتمعات تتغير من الشكل البسيط إلى الأشكال الأكثر تعقيدا في خط مستقيم من التطور، حيث عكست هذه النظريات إدعاءات أو افتراضات هذا الوقت وبخاصة القرن الثامن عشر والتي تؤكد على أن كل مرحلة متعاقبة تكون أفضل من سابقتها ، وأنت نظريات التطور في إطار النظريات غير السوسولوجية في نظرتها إلى التغير الإجتماعي ، لأنها تشبه المجتمع بالكائن العضوي في تطوره .

وتعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وتسلمت هذه الفكرة من ميدان البيولوجيا إلى الدراسات السوسولوجية ، من خلال تطبيق المفهوم الدارويني من طرف بعض علماء الإجتماع وتطبيقها وإسقاطها على الظواهر والنظم الإجتماعية أي تشبيه التطور البيولوجي بالتطور الإجتماعي (الدقس ، مرجع سابق ، ص 99) .

كما اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية بدراسة التطور الطبيعي للإنسان والمجتمعات ونتائج توصل إليها الرحالة والمكتشفون الذين اتصلوا بالشعوب البدائية وأكدتها الدراسات الأنثروبولوجية ، كما تزايد الاهتمام بدراسة الأجناس وخصائصها في ضوء فكرة وحدة النوع البشري ، وكان لنتائج هذه الدراسات الأثر الواسع في تقدم الفكر التطوري البيولوجي والسوسولوجي .

فبعد أن نشر داروين **Darwin** نظريته عن أصل الأنواع عام 1958، هذا الأخير اهتم بأصل الإنسان وتاريخه كما فعل كل من **Huxley** و **ألفرد ولاس Alfred Wallace** ، أخذت الأفكار التي تنادي بها تلك النظرية كالصراع من أجل البقاء والانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح تنتشر إلى المجتمعات الإنسانية كطريقة لتفسير التغير الإجتماعي .

إلا أن النظرية التطورية لم تتوقف على نظرية دارون ، بالمقابل نجد أعمال **كونت** و **سبنسر** و **مورجان** في الميدان الإجتماعي ، بمعنى أن دارون اهتم بجسم الإنسان ، أما **سبنسر** فقد اهتم بعقل الإنسان .

حيث أكد كل من **أوجست كونت** و **هربرت سبنسر** و **هنري مورجان** أن كل المجتمعات تمر بمراحل معينة ومتنوعة من التطور الإجتماعي (**أبو طاحون** ، 1977 ، ص 38) .

حيث نجد أن **أوجست كونت** يفترض أن مراحل التقدم التي صاغها في قانونه الذي سماه بقانون الحالات الثلاث ليوضح لنا المراحل التي مر بها الفكر الإنساني حتى بلغ تلك المرحلة الراهنة ، حيث تشير هذه المراحل إلى تقدم أو تطور تدريجي يوضح التغيير الاجتماعي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية وهذه المراحل هي : المرحلة اللاهوتية والعسكرية ثم المرحلة الميتافيزيقية والشرعية وتليها المرحلة العلمية والصناعية ، ويرى كونت أن هذه المراحل الثلاث من التغيير تتبع منها الأخرى كما أن المرحلة اللاحقة تصح أخطاء إلا أن المرحلة الأخيرة نهائية وحتمية أي تمثل النقطة النهائية للتطور أو التغيير الاجتماعي حيث تمثل الطبيعة أهم الأسباب المفسرة لكل الظواهر (**مصطفى و السيد وغنيم ، 2002 ، ص 92**).

أما **سبنسر** حول تفسير التغيير الاجتماعي في ضوء التطور البيولوجي وذلك من خلال محاولته تطبيق قوانين العلوم البيولوجية على مظاهر النشاط الإنساني والتحول في البناء الاجتماعي ، حيث قال أنه مثل بين المجتمع والكائن الحي وقال في هذا الصدد أن المجتمع شأنه شأن الكائن الحي متجانس في استعداده ثم يميل شيئاً فشيئاً إلى التغيير والانتقال من التجانس إلى اللاتجانس مما يجعله عرضة للتغيير أثناء مراحل تغيره ، ودعم **سبنسر** آراءه السابقة في التغيير معتمداً على ثلاث نقاط رئيسية هي التباين المتكامل والانحلال والفاء (**الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 66**) .

أما **هنري مورجان H.Morgan** يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، كما استنتج على أساس من المعطيات التاريخية أن الثقافة تتطور في مراحل متتابعة كما تؤكد نظريته على أن كل الثقافات تنشأ بطرق متشابهة وبناتج محتومة من خلال ما أطلق عليه الوحدة النفسية للإنسان ، حيث وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي المرحلة البدائية أو الوحشية ثم المرحلة البربرية ثم المرحلة الحضارية أو المدنية ، كما قسم المرحلة البدائية إلى ثلاثة أقسام مرحلة دنيا ومرحلة وسطى ومرحلة عليا ، كما قسم المرحلة البربرية إلى ثلاثة أقسام مرحلة دنيا ومرحلة وسطى ومرحلة عليا .

4 - 2 - 2 - النظريات الدائرية :

النظريات الدائرية هي النظريات التي يطلق عليها نظريات الارتقاء والانحدار ، لذا يرى أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة ، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة ، وهي ترى أن الحياة تسير في حركة منتظمة ، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودوراته نمو الكائن الحي ونهايته ، ويربط القائلون بهذه النظرية بين التغير الاجتماعي ودورة الحياة للكائنات العضوية ، ومع وجود تطابق بين دورة حياة الفرد ودورة حياة الجماعة أو الدولة أو الحضارة ، من الميلاد فالنمو ثم الرشد وأخيرا الشيخوخة والموت .

وقد جاءت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال **إبن خلدون** و **شبنجلر Oswald Spengler** الذي يعد من أشهر أصحاب تلك النظرية ويظهر ذلك بوضوح في كتابه سقوط العالم الغربي ، و **فيكو Vico** و **أرنولد توينبي Arnold Toynbee** وبخاصة في دراسته لإحدى وعشرون حضارة ، و **بترم سوروكين Pitirim Sorokin** الذي أكد أن معظم المجتمعات والثقافات الغربية تتردد بين شكلين أساسيين وهما الحسية والتصورية ، وتوجد بين هذين الشكلين شكل ثالث يطلق عليه المثالية وهو مركب من الشكلين السابقين .

وتقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعودا وهبوطا تبدأ من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها . (الدقس ، مرجع سابق ، ص 87)

وتنقسم النظريات الدائرية إلى أنواع ، بعضها يفسر جانبا محدودا من جوانب الحياة الاجتماعية أو شرح ظاهرة أو نظاما اجتماعيا واحدا وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ ، متناولا جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظاما بذاته .

4 - 2 - 1 - النظرية الدائرية العامة :

والتي ترى بأن الثقافة لكل مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة وتعود مرة أخرى للرقى والتقدم ، وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها ، ويمثل هذه النظرية **عبد الرحمان إبن خلدون** الذي توصل من دراسته للمجتمع إلى قانون الأطوار الثلاثة : طور النشأة والتكوين ، طور النضج والاكتمال طور

الهرم والشيخوخة ، وفي خلال هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بخمس مراحل وهي مرحلة البداوة ، مرحلة الملك ، مرحلة الترف والنعيم ، مرحلة الضعف والاستكانة ثم الفناء .

4 - 2 - 2 - النظرية الدائرية الجزئية :

التي تعنى بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع وذلك لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري ومنتهية إلى النقطة التي بدأت منها ، فالملكية مثلا بدأت بملكية القبيلة للأراضي الزراعية وهي تعود الآن إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية ، ومشاريع لإنتاج كما هو سائد في المجتمعات الاشتراكية ، ويمثل هذا الإتجاه المفكر سبنجلر الذي اهتم بشرح حقيقة الدولة وتطورها التاريخي من ناحية الثقافة وانصهار تجربة المجتمع فيها ، وبين أن الثقافة خاصة للمجتمعات وأن لكل مجتمع ثقافته الخاصة يتغير وفقها ، وشبه تطور الثقافة بالكائن الحي في نموه ، وفق مراحل متعاقبة ، طفولة وشباب ونضج ثم شيخوخة ويشبهها أحيانا بفصول السنة ربيع وصيف وخريف وشتاء ثم تصل الحضارة إلى الفناء .

4 - 2 - 2 - النظرية الدائرية اللولبية:

التي ترى أن الظواهر الإجتماعية تسير على شكل دائري ولكن في إطار لولبي ، بحيث لا تعود إلى النقطة نفسها التي كانت قد بدأت منها ، وإنما إلى نقطة قريبة منها ، يمثل هذا الإتجاه المفكر الإيطالي فيكو (الدقس ، مرجع سابق ، ص 88) ، صاحب نظرية التقدم الدائري اللولبي ، يرى أن التطور الإجتماعي لا يسير في شكل خط مستقيم وإنما يسير في شكل لولبي بحيث كل دورة تعلق الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافيا وفق قانون النكوص .

وقد اهتمت بدراسة فقه اللغة لما للغة من أهمية في الكشف عن تطور النظم والمؤسسات الإجتماعية .

وقسم تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية إلى ثلاث مراحل أساسية متعاقبة وهي المرحلة الدينية ومرحلة البطولة والمرحلة الإنسانية ، وينتهي قانون التقدم بعد ذلك إلى النكوص وتتكرر هذه المراحل باستمرار في دورات ثلاث من خلال ارتفاع تدريجي للثقافة الإنسانية بعد اكتمال الدورة أي في المراحل القادمة .

4 - 3 - نظرية التخلف الثقافي :

وقع علم الاجتماع الأمريكي في عام 1920 تحت تأثير قوى للوضع العلمية ، التي أكدت على البحث من خلال المعلومات المتاحة للإدراك الحسي والقابلة للقياس والتحليلات الكمية ويعد وليم أوجبرن **Ogburn** من أبرز الناطقين بالوضع خلال تلك الفترة بل طبق هذا المدخل في نظريته عن التغيير الاجتماعي .

اقتترنت هذه النظرية عن طريق الخطأ بالماركسية ، لأنها استخدمت تارة لتفسير التشابه القائم بين المجتمعات الصناعية الاشتراكية وغير الاشتراكية ، وتارة أخرى لتحليل عمليات التغيير الاجتماعي والتنبؤ بنتائجها في المجتمعات النامية .

لقد ذهب أوجبرن إلى القول بأن تاريخ الاختراعات قد أدى إلى تراكم الثقافة المادية ، وأن الثقافة المادية تميزها خاصية التراكم ، هذه الخاصية لم تطبق علميا في الأجزاء الأخرى للثقافة مثل الدين والفن والقانون والعرف التي تميل كل منها إلى البقاء منفردة دون التأثير في بعضها البعض خلال التطور الحاصل في كل منها ، ومن ثم يضع أوجبرن إفتراضاته الأساسية عن نظرية التخلف الثقافي التي تقرر أن التغييرات في الثقافة المادية تسير بمعدلات سريعة عن التغييرات في الثقافة الكيفية كالعرف والمعتقدات والفلسفات والحكومات ، مما يترتب عليه تخلف ثقافي بين هذين النمطين واستمرار الأمراض الاجتماعية بينهما (غنيم ، مرجع سابق ، ص 67) .

4 - 3 - النظرية البنائية الوظيفية :

هي تلك النظريات التي تدعى بنظريات التوازن ، حيث حاول بعض أنصار هذه النظرية تعريف التغيير الاجتماعي بأنه شيء استثنائي أو عارض وخاصة في الآراء التي تنادي بالثبات والاستقرار أو الآراء المحافظة لأنها تعارض أفكار التغيير التي تؤثر في الأنساق الاجتماعية ، رغم ذلك حاول بعضهم تفسير التغيير وتحليل بعض مظاهره واعتبروا الصراع القائم بين المجتمعات من أجل التقدم أحد أسباب التغيير .

حيث بدأت الوظيفية في تحليل مفهوم التغيير الثقافي بصورة جلية في بداية القرن العشرين ، عندما حاولت الوظيفية فهم الثقافات في ضوء كيف تسهم الأجزاء المختلفة في المحافظة على النسق الكلي ، وتنطلق هذه النظرية من عدة افتراضات أساسية أهمها :

- استقرار وتنظيم المجتمع يرجع إلى قيمته الوظيفية ، وبهذا فإن أي نمط اجتماعي لا يمكن فهمه بصورة سليمة وصحيحة إلا في ضوء نتائجه ووظائفه التي يقدمها للمجتمع .

- يتكون المجتمع من مجموعة من الأجزاء يعتمد بعضها على بعض وتكون ضرورية لأداء وظائفها .

- تغير أي جزء من هذه الأجزاء في النسق المجتمعي يؤدي إلى تغيرات في كل الأجزاء الأخرى ، إلا أنها في نهاية المطاف تتكامل ككل أو كوحدة واحدة ، وكل المجتمعات تسير نحو المحافظة على التوازن .

وتحتل الوظيفية أهمية كبيرة في فهم التغير الاجتماعي حيث تساعد على توضيح لماذا لا تستمر العادات ، ما لم تكن عادات جديدة تستطيع خدمة نفس الوظائف .

وترى الوظيفية أن التغير يحدث نتيجة لعاملين أساسيين :

يتعلق الأول بالعوامل الداخلية والتي تكون داخل النسق ناتجة عن الاختلافات الفردية .
والعامل الثاني يتعلق بالعوامل الخارجية بحيث تستطيع القوى الخارجية غرس أفكار جديدة من خلال محاصرتها للناس أو المنافسة مع جماعات أخرى للسيطرة على الأرض والموارد أو أزمة الحرب .

لقد استخدمت النظريات الوظيفية العديد من نماذج التحليل المختلفة ، فأحيانا تنظر للمجتمع في ضوء مصطلح البنائية الوظيفية كدافع للتوازن وهذا ما نجده عند **بارسونز Parsons** وأحيانا في ضوء اقتراح آلية تأثير الإدارة وهذا ما نجده عند **ولبرت مور (غنيم ، مرجع سابق ، ص 70)**.

ومن ناحية أخرى أشار **بوتومور** في بعض مؤلفاته إلى أن **بارسونز** حاول تفسير التغير الاجتماعي من خلال تحليله لمظاهره وحاول ربطها بمظاهر العقل الاجتماعي الممارس من جانب الجماعات ، كما قال أن **بارسونز** اهتم بالتغيرات التي أدت إلى التباين الذي حدث بين مظاهر التغير في المجتمع بالنسبة للنظم الاجتماعية ، والتغيرات المصاحبة لعملية تكيف أو تلاؤم هذه النظم مع هذه التغيرات الجديدة ، واهتم **بارسونز** بتوضيح الصلة بين عوامل التغير الاجتماعي الداخلية والخارجية من حيث تأثيرها على النسق الاجتماعي والقيم الاجتماعية (**الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 72**) .

كما حاول **فريمان Freeman** تفسير بعض التغيرات التي حدثت في النظم الاجتماعية لتوطيد العلاقة بين هذه النظم ومختلف الأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع من خلال تحليله لبعض التغيرات في النظام الأسري والديني .

كما حاول **لندبرج Lundberg** تحليل بعض التغيرات الاجتماعية التي ساهمت في تباين واختلاف السلوك من طبقة لأخرى للتغيرات المصاحبة للثورات والنواحي الثقافية المصاحبة للتقدم التكنولوجي خلال تلك الفترة .

ويعتبر **كنجولي ديفيز Hingler Devis** من أهم أنصار النظرية البنائية الوظيفية الذين اهتموا بتفسير التغير الاجتماعي الذي جاء مصاحبا للتقدم الحضاري والثقافي حيث قال أن التغير الاجتماعي يرتبط بالتقدم الحضاري ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به .

كما اهتم **سان سيون** بتفسير التغير الاجتماعي من خلال تحليله لبعض أحوال الصراع المستمر بين الأفكار القديمة والحديثة ، أو بين عوامل الهدم وعوامل البناء ، وأشار إلى أهمية دور التقدم في إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية التي أثرت في مختلف النظم الاجتماعية في المجتمع .

واعتمد **باريتو** في تحليله للتغير الاجتماعي من خلال نظريته المعروفة بالصفوة كما جاء في كتابه العقل والمجتمع على الصراع المستمر بين الجماعات والطبقات للوصول إلى مناصب السلطة أو القوة السياسية في المجتمع ، وما يصاحب ذلك من تغيرات اجتماعية وخاصة في المجال السياسي والذي يصبح تأثيره واضحا على بقية المجالات الأخرى حيث اعتمد في تحليله على أهمية دور القادة أو الزعامة السياسية في إحداث التغيرات في المجتمع كما استطاع تحليل بعض التغيرات المصاحبة للثورات الإصلاحية والتقويمية التي حدثت في بعض المجتمعات (**الدسوقي** ، مرجع سابق ، ص 72) .

4.4 - نظريات الصراع :

يؤكد نموذج الصراع بضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركب من جماعة ضد جماعة ويذخر بتعارض المصالح وكفاح القوى المتناقضة إما للحفاظ على القوة أو التمسك بها من هذا الكفاح يأتي التغير ، والذي يكون محتوما بل ومستحقا ، ويكون المجتمع في ظل الصراع ديناميا ، ويؤدي كفاح القوى إلى إعادة توزيع هذه القوى التي تعد بمثابة أفضل

انعكاس لمصالح أعضاء المجتمع ، ولكن يضل هذا الكفاح مستمرا ومع كل القوة يتغير المجتمع (غنيم ، مرجع سابق ، ص 82) .

ومن أبرز الممثلين لنظرية الصراع نجد كارل ماركس **Karl Marx** والذي يرجع الصراع في المجتمع إلى التوازن غير العادل لوسائل الإنتاج ويظهر الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، وكذا عالم الاجتماع الألماني رالف داهرندوف **Ralf Dahrendorf** . الذي وجه العديد من الانتقادات لأصحاب النظرية البنائية الوظيفية والذي يؤكد في معظم أعماله أن الصراع يرجع إلى التوزيع غير العادل للقوة في المجتمع ، حيث يريد الذين يملكون القوة والسلطة الاحتفاظ بها ، ويريد الذين يعيشون تحت هذا الضبط تغيير علاقات القوة ومن هنا يأتي الصراع الذي يؤدي إلى التغيير في المجتمع .

من هذا المنطلق بنا داهرندوف تحليله للصراع على مستويين : الأول شدة الصراع وحدته وترجع إلى مدى الطاقة المرتبطة به والعواطف التي يثيرها والأهمية المرتبطة به بالنصر أو الهزيمة ، والثاني العنف وهو ينبع من الوسائل المستخدمة والذي يراه لا يحقق في ذاته تغيرا راديكاليا في البناء لأن مثل هذا التغيير يعتمد في نهاية الأمر على مبلغ شدة الصراع وحدته (غنيم ، مرجع سابق ، 95) .

4 - 5 . النظريات الاجتماعية والنفسية :

وتنشأ هذه النظريات على فكرة أن المجتمع يتكون من أفراد ، وهؤلاء الأفراد هم الذين يقومون بالتغيير في المجتمعات المتغيرة ، ويقوم هذا الإتجاه على افتراض أساسه : أن المجتمعات تتطور كنتيجة لفعل عوامل سيكولوجية معينة ، وعندما تتوافر هذه العوامل فإن التغيير سوف يأخذ طريقه ، وعندما تغيب هذه العوامل سوف يسود الثبات (أبو طاحون مرجع سابق ، ص 61) .

ويركز هذا الإتجاه على الأفراد الذين يتمتعون بسمات شخصية فريدة وعلى المحددات السيكولوجية النفسية التي تدفع الأفراد وتحفزهم على العمل أكثر ، وعلى الاختراع والإبداع والاكتشافات ، في حين هناك اتجاهات أخرى تركز على العوامل البيئية والتكنولوجية والأيدولوجية وغيرها .

ومن أبرز العلماء الذين تبنوا هذا الإتجاه نجد كل من ماكس فيبر **Max Weber** و ألفرت هاجن **Alfred Hagen** و دافيد ماكلياند **David Mackliland** .

فوجد **ماكس فيبر** يرجع فكرة تطور الرأسمالية الصناعية الحديثة إلى الظروف السيكولوجية التي حدثت بعد القرن السادس عشر ، وهذا ما نجده في دراسته عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، لما تتميز به هذه النزعة من عقلانية في التفكير ، بحيث أصبحت العقلانية أساس تقوم عليه الحياة الإجتماعية .

للإشارة تمكنت البروتستانتية بمضمونها القيمي والفكري أن تضع مبادئ روح الرأسمالية وبهذا فروح الرأسمالية في أخلاقياتها العملية التي تسعى إلى الربح الدائم والمتجدد عن طريق الاستثمار والمشروعات تتوافق إلى حد بعيد مع روح البروتستانتية من تقديس للعمل واحترامه ، وبهذا فإن المذهب الديني البروتستانتية من خلال اهتمامه بتنشئة الأفراد تنشئة عقلية وتمنح العمل قداسته وجعله نوع من طقوس العبادة ، مهّد المناخ الأنسب لانتشار الروح الرأسمالية .

أما **هاجن** في نظريته أن كل المجتمعات التقليدية وحتى الحديثة هي نتاج نوع مختلف من مميزات الشخصية ، وركزت على نموذج الشخصية المجددة في إحداث وتفعيل التغيير الإجتماعي ، حيث كانت نظريته اتجاه المجتمعات التقليدية نظرة سلبية ووصفها بالجمود والسكون وتحكمها علاقات تسلطية واستبدادية غير خلاقية تفنقر إلى الإبداع والدافعية للتجديد وهذه المجتمعات لم تشهد تغيرا اجتماعية لقرون طويلة ، وهذا بدوره ينعكس على نماذج الشخصيات السائدة في تلك المجتمعات ، يجعلهم يتميزون بعدم القدرة على التجديد وفقدان القدرة على الضبط والتحكم في الواقع الذي يعيشون فيه ، لأن الشخصيات في حد ذاتها وحتى نمط حياتهم لم يحدث فيه تغيير .

في حين أن المجتمعات الحديثة هي مجتمعات متغيرة لأن الشخصيات التي تعيش فيها تمتاز بالابتكارية والإبداعية وحب الاستطلاع ، ومثل هؤلاء الأفراد ربما كان إحساسهم بالقلق هو الذي يدفعهم إلى الابتكار والإنجاز و حل المشاكل التي تواجههم ، كونهم يتميزون بثقة عالية في الذات .

من هذا المنطلق جاء افتراض **هاجن** الأساسي ، وهو وجود علاقة قوية بين طبيعة البناء الإجتماعي وبين نمط الشخصية . حيث يمكن القول أن البناء الإجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية (إستيتية ، مرجع سابق ، ص151) .

ويرى هاجن أن تربية الطفل وتنشئته اجتماعيا عامل حاسم في تغير المجتمعات ، حيث يؤكد على مرحلة الطفولة لأن من خلالها يتحدد مستقبل الأفراد وإمكانية تفاعلهم مع الأحداث والوقائع ، كما أن الشخصية الابتكارية التي تتميز بالخيار الخلاق تشكل من خبرات الطفولة ومن خلال رعاية الوالدين في الطفولة المبكرة .

أما ماكلياند اعنتى بأشكال التغير والتطور الاقتصادي وركز على ما أسماه الدوافع التي تتغير نتيجة الحاجة إلى الإنجاز والذي بزيادته يرتفع مستوى التطور الاقتصادي ، حيث أكد أن التنمية الاقتصادية سواء كانت في المجتمعات التقليدية أو الحديثة تكون نتاجا لظهور متغير سابق لها وهو الحاجة للإنجاز ، وبهذا فالمجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون بإمكانه التغير لتمييز أفراده بالإبداع و الدافعية القوية للإنجاز .

طور ماكلياند طرقا وأساليب للتحليل وقياس الحاجة للإنجاز في المجتمعات القديمة والحديثة ، وقادت نتائج دراساته إلى أن المجتمعات ذات المستويات العليا للحاجة للإنجاز سوف تحقق تطورا اقتصاديا أسرع ، وبهذا يؤكد على أن الاستثمار يكون في البشر وليس في الخطط فقط ، ويؤكد على ذلك في شعاره الذي تبناه وهو " استثمار في صناعة رجل و لا تستثمر في صناعة طائرة " .

5 - أنواع التغير الاجتماعي :

ميّز ريتشارد لابير في كتابه التغير الاجتماعي بين نوعين من التغير الاجتماعي وهما :

5 - 1- التغيرات الكمية :

ويقصد بها لابير الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبته ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية وفي الطاقة وعدد المسافرين في العام الواحد وعدد رحلات الطيران وعدد المدارس التي تم فتحها حديثا وعدد القاعات الدراسية والمستشفيات والمراكز الصحية وعدد الأسر التي تقطن في الضواحي ، وعدد الموظفين وسواها .

معنى ذلك التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها .

وبهذا تكون التغيرات الكمية تلك التغيرات الاجتماعية الواسعة المستوى والتي تتميز بقوى اجتماعية فاعلة وناشطة لها قدرة على تعديل أو تبديل النظام البيئي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية للمجتمع بكامله ، وبذلك يصبح السكان

متحضرين وتتوسع المدن ، ويزداد الطلب على موارد الطاقة والغذاء وشبكة المواصلات والوسائل العامة ومصادر المعلوماتية إعلاميا وإلكترونيا ، تقوم جميعها ببلورة رغبة أكيدة وملحة على تطوير تقنيات جيدة و مؤسسات وتحديد معالم الطبقات الإجتماعية من خلال تنشئتهم بشكل متشرب في الأنساق الجديدة ، وبهذا كلما زاد المجتمع تعقيدا في حجمه وتنظيماته وفناته كلما أصبحت واجبات الحكومة أكثر تخصصا ومواجهة لصراعات متعددة ومتنوعة (العمر ، مرجع سابق ، ص 104)

5 - 2 - التغيرات النوعية :

ويقصد ها التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم التي تنتقل من الغير الرسمية إلى الرسمية ذات الصفة المجهولة والترابط المبني على أساس مواقفهم المتدرجة بشكل هرمي والخاضعة لنظام التنظيمات الداخلي .
كذلك التحول في التزامهم بوسائل الضبط الإجتماعية الرسمية أكثر من خضوعهم لمعايير ضبط وضعتها الأجيال القديمة ، وتبلور مفاهيم أخلاقية وأدبية تحترم مشاعر وأذواق وقيم الآخر ، وهذا النوع يكون في ثلاثة مستويات :

التغير قريب المدى ويتضمن التحولات التي تحدث في مجال السلوك الفردي من خلال تفاعلاته الجديدة وتجمعاته الصغيرة الحجم والتي بدورها تقوم ببلورة معايير جديدة تساعده على ترشيد مختلف الأدوار الإجتماعية بشكل ينسجم مع المستجدات الجديدة ومن ثم مع مختلف الجماعات الإجتماعية بإخلاف أنواعها وحجمها وطبيعتها .

التغير متوسط المدى ويضم التحولات التي تصيب المجتمعات المحلية والتنظيمات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية وفروعها بشكل عام .

التغير الإجتماعي النوعي المؤقت ، وينطوي ذلك على تأثير شريحة اجتماعية بمؤثر يظهر بسرعة ويفعل فعلته للتغير لفترة قصيرة من الزمن ثم يختفي بعد ظهور مؤثر آخر يتأثر به لناس و لا يبقى سائدا في سلوكهم و لا يترك بصماته على قواعد النسق الإجتماعي (العمر مرجع سابق ، ص 106) .

6 - أشكال التغير :

يأخذ التغير عدة أشكال بحسب درجة تأثير هذه العملية في مختلف عناصر البناء الإجتماعي ، وكذا حسب صمود وثبات هاته العناصر أمام عملية التغير مقابل تميعها

ودرجة تغييرها ، و لا يمكن أن يكون هناك مجتمع ثابت لأن المجتمع الثابت هو المجتمع الجامد ، ولكن المجتمعات تتفاوت في أشكال تغييرها .

6 - 1 - التغير البطيء :

ويكون التغير في هذه الحالة بطيئا جدا كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المجتمعات المتأخرة حضاريا ، وتكاد تكون في حالة شبه جامدة ، منغلقة على نفسها ولا تتبادل الثقافات مع بقية المجتمعات ، بحيث تحافظ على مقوماتها في دورة روتينية دون وجود تجديد أو حداثة أو تطور ، وكذا تكون مبتعدة عن التفاعل مع بقية الحضارات والثقافات الأخرى ونجد مثل هذا النوع في المجتمعات البدائية من خلال الدراسات الأنثروبولوجية التي تركز دراستها أساسا على مثل هذه المجتمعات كما يقول **مالينوفسكي** سارعوا إلى دراسة المجتمعات فإنها في طور الانقراض ، في حين أنه لا يوجد مجتمع استاتيكي ثابت ثباتا مطلقا دون حركة أو دينامية .

6 - 2 - التغير المتدرج :

وهو تغير مرحلي يكون نتيجة تراكمات جزئية متنوعة لا نستطيع إدراكها خلال زمن قصير، إلا أنها مستمرة وتحدث بانتظام وتسارع ، وهي في الغالب تغيرات كمية لا تؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ، تلك التغيرات الكمية تكون بالتدرج ولكنها مع ذلك تؤثر في المدى البعيد في الكيفية ، أي تأثيرها يتعدى إلى طريقة العيش والحياة ولكن ذلك لا يمكن ملاحظته بوضوح إلا من طرف المتخصصين أو القائمين على هذا المجال .

6 - 3 - التغير السريع :

هو التغير الذي يسير بسرعة كبيرة ومن السهل مراقبة وملاحظة هذا التغير ، وأن نلمسه في الحياة اليومية دون عناء أو جهد ، وهذا النوع يختزل بعض مراحل التغير ، ومثل هذا النوع يحدث في المجتمعات المتقدمة بدرجة كبيرة كالمجتمعات الغربية الأمريكية والأوروبية والإتحاد السوفياتي (**جودت** ، مرجع سابق ، ص 163) .

7 - مراحل التغير الإجتماعي :

إن التغير الإجتماعي لا يقع فجأة بين عشية وضحاها وإنما يتم تدريجيا عبر عدة مراحل مختلفة :

7 - 1 - مرحلة التحدي :

وهي تعتبر بمثابة نقطة بداية في عملية التطور من قبل المجتمع التقليدي ، حيث كلما زاد تمسك المجتمع ومحافظة على منظومة القيم السائدة ، كلما زاد التحدي والصراع لمقاومة التغيير ورفضه ، لذلك نجد أن قوة التحدي لدى المجتمعات الزراعية تكون أكثر من المجتمعات الصناعية وهكذا .

7 - 2 - مرحلة الانتقال :

وتتم هذه العملية بالتدرج ، إذ تنتقل الحالة من أيدي التقليديين إلى أيدي التقدميين ، وفي بعض الأحيان يكون بعض التقليديين مشاركي للتقدميين في بعض الأفكار ، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة ، وهنا يكون الصراع دائرا بين القديم والحديث وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل على الأفكار الجديدة لأنها قد تنحرف إلى أفكار هدامة .

7 - 3 - مرحلة التحويل :

وهي المرحلة التي يتم فيها إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه المختلفة والتي تدخل في تشكيله .

7 - 4 - المرحلة المتطورة :

وفي هذه المرحلة يتم تطبيق الأفكار الجديدة ، وتفضي إلى الحالة الجديدة التي وصل إليها التغيير ، وهي إقامة التنظيم على أسس جديدة نابعة من عملية التغيير الحادث (جودت مرجع سابق ، ص 162) .

8 - معوقات التغيير الإجتماعي :

تختلف المجتمعات في مدى استجابتها لعملية التغيير الإجتماعي ، كما أن عوامل التغيير ليست على درجة واحدة في التأثير، لهذا نجد أن هناك اختلاف بين المجتمعات في مدى تقبل عملية التغيير الإجتماعي ، وهذا لاختلاف يعود إلى وجود مجموعة عوائق مختلفة تختلف باختلاف المجتمعات ومدى قابليتها لعملية التغيير الإجتماعي :

8 - 1 - العوائق الإجتماعية :

ويقصد بالعوائق الإجتماعية مقاومة التغيير من طرف أفراد أو جماعات أو مجتمعات تخشى من فقدان السلطة أو الثروة أو النفوذ أو تميع في القيم أو تخشى من الجديد

(فوبيا التغيير) أو نتيجة للعزلة التي يعيشها المجتمع أحيانا يفرضها المجتمع على نفسه أو يفرضها الاستعمار عليه ، وتظهر المقاومة بشكل أوسع حينما يتعلق التغيير بالقيم والمعتقدات التقليدية .

ونجد في بعض المجتمعات العربية ، هناك اختلاف في النظرة إلى القيم السائدة ، فقد بين **محمد الزميحي** أن اختلاف النظرة إلى القيم في الكويت بين المواطنين من شأنها أن تعيق عملية التغيير والتنمية الإجتماعية عموما .

كما أن لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر في قبول أو رفض التغيير الإجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الإجتماعية يعيق عملية التغيير الإجتماعي لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة للانغلاق الطبقي .

كما أن الميل للمحافظة على الامتيازات يحد من عملية التغيير الإجتماعي ، لأن الأفراد الذين يقومون بالمعارضة لأنهم يخشون على زوال مصالحهم التي قد تكون في المكانة الإجتماعية أو الاقتصادية وغيرها ، تجعلهم يشعرون بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة التجديد .

غالبا ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة ، والخوف على المصالح المستقرة (**الدقس** ، مرجع سابق ، ص 225) .

كما أن عدم تكامل المجتمع وتجانس تركيبته العرقية أو الطبقية مما يؤدي إلى حدوث انقسامات في المجتمع تجعل بعض الجماعات تؤيد التغيير وبعض الجماعات الأخرى تقاوم التغيير .

كذلك انعدام الروح الإبتكارية والتجديد لدى أفراد المجتمع وسيادة روح اللامبالاة قد تكون عاملا من معوقات التغيير أو إضعافه (**جودت** ، مرجع سابق ، ص 165) .

كما أن العزلة الإجتماعية أو الانغلاق وعدم الانفتاح على ما يحدث في الساحة العالمية أو الإقليمية ينجم عنه ضعف الاحتكاك وضعف التبادل الثقافي بسبب الموقع الجغرافي أو الحصار من طرف الاستعمار أو النظام السياسي السائد كل ذلك من شأنه مقاومة التغيير

8 - 2 - العوائق الاقتصادية :

تأتي مقاومة التغيير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة ، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذ العوامل ، وعليه تختلف درجة التغيير الإجتماعي ، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة تؤدي إلى التغيير السريع كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة . كما أن ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد قد يعود إلى إنخفاض المستوى العلمي والمستوى الإجتماعي بوجه عام ، وعدم وجود الحاجة الدافعة إلى الاختراع ، أو عدم توفر المناخ الثقافي الملائم لكي يصبح الاختراع ممكنا . كما أن عدم توفر القدرات العقلية والمعرفية التي تحفز الحاجة للاختراع ، وتؤدي إلى استغلال جميع الإمكانيات والقدرات اللازمة لتوليد الاختراع ، كما أن عدم توفر مناخ اجتماعي مناسب وملائم انتشار الاختراعات و الاكتشافات الجديدة كل ذلك بإمكانه إعاقة التغيير في المجتمع .

كما أن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ورعايتهم وتوجيههم توجيهها يؤدي إلى تحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية وتشجيع البحث العلمي مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجتمع .

كما أن نقص أو محدودية الإمكانيات والموارد الاقتصادية اللازمة لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق من تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية التغيير الإجتماعي .

كما أن للتكلفة المالية المرتفعة في كثير من الحالات التي تجعل الأفراد الذين يرغبون في امتلاك المخترعات التكنولوجية يحول دون تحقيق ذلك ، وبالتالي توفر الرغبة لا يكفي لوحده ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بذلك (الدقس ، مرجع سابق ، ص 230) .

كما أن عدم تشجيع الباحثين سواء من الناحية المادية أو المعنوية ، أو عدم احترام الحقوق التعاقدية للمخترعين وعد تقييم براءة الاختراع مما يضعف الوازع إلى الاختراع (جودت مرجع سابق ، ص 166) .

8 - 3 - العوائق البيئية :

إن تأثير البيئة الطبيعية عن المجتمعات واضح سواء أكان إيجابيا أم سلبيا ، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وأنهار وبحار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات ، كما أن شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغيير الاجتماعي ، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة

إحاطتها بالصحراء أو الجبال الوعرة المسالك أو المناطق القاحلة من شأنها أن تفرض العزلة على المجتمع مما يقلل من قدرته على الاتصال مع المجتمعات والثقافات المختلفة وبالتالي يحدث الانغلاق الطبقي ومن ثم استاتيكية العادات والتقاليد ، وركود حركة الاختراعات والتجديد كل ذلك من شأنه أن يعيق عملية التغير الإجتماعي قد تكون بطيئة وغير واعية (الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 232) .

8 - 4 - العوائق السياسية :

تعتبر طبيعة أنماط السلطة في المجتمع م أهم العوامل التي تؤثر في التغير ، وبالرغم من ذلك فإن أنماط السلطة والقيادة في كثير من المجتمعات التي تظهر كمؤسسة لم تتم بعد بصورة كافية لكي تقود قرارات الجماعات وتوجيهها من أجل القيام بتغييرات ضخمة (الخولي ، 2006 ، ص 144) .

حيث نجد أن المجتمعات تعيش أوضاعا سياسية متباينة ، كما تؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الإجتماعي إيجابا وسلبا . نتيجة للعوائق السياسية الداخلية والخارجية .

فالعوائق السياسية الداخلية من ضعف للأيديولوجية التنموية التي تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة وفق الأيديولوجية التي تتبناها قد تكون غير واضحة فإن ذلك سينعكس على المنهج التنموي القائم ، وبدوره يؤدي إلى قصور في خطط التنمية وبالتالي لن تلبي حاجات المجتمع المختلفة وهذا ما يؤدي إلى بطئ التغير الإجتماعي .

كما أن اتجاهات بعض المسؤولين الذين لا يرغبون في إحداث التغير قد يكون نتيجة قصور إدراكهم لعملية التنمية أو لعدم وضوح الأيديولوجية التنموية لديهم قد يكون عائقا في وجه التغير الإجتماعي .

كما أن تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع غالبا ما تقف أمام التغير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع .

كما أن عدم الاستقرار السياسي من شأنه أن يحد من عملية التغير ويعيقه ، من خلال أن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن وتنمية المجتمع ، إضافة إلى هجرة الأدمغة مما يحد من فاعلية المجتمع في عملية التغير .

أما العوائق السياسية الخارجية وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج كالسياسة الامبريالية التي تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة من أجل فرض الثقافة و السياسة التي تتلاءم مع وجودها .

- كذلك الحال بالنسبة للحروب الخارجية التي تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع في حاجة إليها من أجل إحداث التنمية ، إضافة إلى فرض سيطرتها في جميع المجالات مما جعل معظم المجتمعات النامية بعد استرجاعها لاستقلالها تتنازع فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير الإجتماعي (الدقس ، مرجع سابق ، ص 235) .

9 - بعض مظاهر وإفرازات التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري :

إن إفرازات التغير الإجتماعي في مجملها تكمن في تحول وتبدل السلوك البشري وفي المواقف الذهنية والنفسية للأفراد ، أحيانا لا يمكن رؤيتها بصورة عيانية ، لكن يمكن ملاحظة ورؤية ما يجري من حولنا من أحداث تتعلق بحياتنا الخاصة أو العامة ، من هذه الزاوية يمكن تناول بعض آثار ومفرزات التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري ، الذي انعكس على مختلف مجالات وجوانب حياة أفراد المجتمع الجزائري ، ونورد جملة من هذه التغيرات والإفرازات الملاحظة حسب المجالات الآتية :

9 - 1 - المظاهر في المجال التكنولوجي :

يبدو هذا الأثر ملموسا وواضحا على أفراد المجتمع الجزائري وتسهل ملاحظته والإحساس بآثاره ونتائجه في الحياة اليومية ، حيث دخلت مختلف المخترعات الآلية الحديثة بأنواعها في حياة الفرد الجزائري ومختلف مجالات العمل والصناعة والتربية والتعليم والصحة وحتى الزراعة والأسرة والمجال العسكري والأمني ولم يسلم منها أي مجال من مجالات الحياة ، وهذا مواكبة للعصرنة والحدثة وإلا يوصف ذلك المجال بالتخلف من قبل أفراد المجتمع ويكون عرضة للسخرية .

فأصبح الواقع يفرض على كل المسؤولين القائمين على تسيير شؤون تلك المجالات النهوض بقطاعه من خلال اقتناء أحدث الوسائل التكنولوجية دون النظر إلى تكلفتها أو ما يمكن أن يتجر عليها من تأثيرات على بقية المجالات الأخرى أو ما تحدثه على النسق الإجتماعي ، والدليل على ذلك انتشار سوء التكيف مع المعدات الجديدة في كثير من القطاعات أدى إلى الفوضى والبيروقراطية وغيرها من المشكلات التنظيمية في العديد من

القطاعات ، كما أن التبعية لتلك الآلات التي بدورها ترتبط بوجود الكهرباء أو الاتصال بشبكة الانترنت أو التحيين لأنظمتها المختلفة أدى في كثير من الأحيان إلى تفاقم المشكلات الإجتماعية والسلوكية وانتشار اللامبالاة وتسبب المسؤولية والضغوطات المهنية وغيرها فمثلا استخدامات أجهزة الكمبيوتر المتعددة والغير محدودة ، وكاميرات المراقبة ، والكشف بالأشعة والهاتف النقال وغيرها من الوسائل التقنية الدقيقة والمتخصصة في شتى المجالات أثر بدرجة كبيرة وعميقة على حياة الأفراد والأسر والمجتمع الجزائري ككل بشكل لم يسبق له مثيل ، وما يجري في مجتمعنا الجزائري من تحولات ضخمة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والاتصالية ، كل ذلك يوضح أهمية الجانب التكنولوجي في إحداث التغيير الإجتماعي .

كما أن التطور في وسائل النقل والمواصلات كالسيارات والطائرات والقطارات والزوارق والبواخر، تبعه إقبال الفرد الجزائري على استيراد جميع الأنواع المتوفرة في السوق العالمية من تلك المخترعات من سيارات ووسائل نقل حديثة وغيرها من الوسائل الأخرى التي تستخدم في جميع مجالات الحياة ، بل نجدهم يتسابقون من أجل اقتناء هذه المنتجات دون استثناء ، في كافة التراب الوطني ، كما تم الاستغناء على مختلف الوسائل القديمة التي أصبحت تعيق الأفراد على أداء عملهم بجودة وأقل وقت وجهد لأن عامل الجودة والنوعية أصبح مطلباً ضرورياً فرضته العصرية ، وإلا يوصف بالتخلف والرداءة وتتعطل مصالحه وتبور سلعته ، كما أن اقتناء المواطنين للمنتجات أصبح مرهونا بنوعية وثمن تلك الآلات رغم غلائها وندرته في كثير من الأحيان .

كما أدى انتشار الهواتف الذكية والمتطورة بمختلف أنواعها والذي انتشر بدرجة رهيبية ومخيفة في كافة أنحاء قطر الوطن نتيجة كثرة الطلب عليه وكثرة تسويقه ، بحيث لم يعد حكرًا على منطقة معينة ، أين كثرت في الجنوب والشمال والشرق والغرب دون استثناء محلات البيع لمختلف تلك الأجهزة ، وكذا إقبال جميع شرائح المجتمع لاقتنائها من طرف جميع الشرائح والأصناف صغارا وكبارا ذكورا وإناثا ، بل أصبح الواحد منا يملك أكثر من جهاز نقال وأكثر من شريحة ، ويجري مختلف الاتصالات في وقت وجيز متى شاء وكيف ما شاء وفي أي مكان سواء أكانت الاتصال محليا أو دوليا دون وجود حدود جغرافية أو طبيعية ، بل تعدى ذلك إلى البحث عن استخدام مختلف البرامج المتطورة التي

يمكن أن تشغلها تلك الأجهزة في مجالات الاتصال ، من فيسبوك وتويتر و يوتوب ...إلخ كل ذلك جعل حياة الفرد الجزائري في تبعية تامة لتلك الأجهزة وما تقدمه من خدمات لتصل في كثير من الأحيان إلى درجة الإدمان .

كذلك بالنسبة لمخترعات التبريد والتجمد والتدفئة والفاكس وما إلى ذلك من الوسائل والمخترعات التكنولوجية التي دخلت في حياة الأفراد والأسر والمؤسسات بصفة عامة وأصبح لا يمكن الاستغناء عنها ، في حين عند تعطلها تنشل حياة الأفراد ككل ، بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك عند تعطلها عن أداء وظيفتها يصاب الفرد بالإحباط والضيق والكدر وقد يؤدي في كثير من الأحيان إلى التغيب عن العمل أو ما شابه ذلك ، وتسود الفوضى في نظام الفرد نتيجة الحاجة الملحة التي تؤذيها تلك الآلات من وظائف في حياتنا اليومية .

كما أصبح جميع أفراد المجتمع الجزائري يملك تلك المخترعات دون استثناء ، ولم تعد حكرًا على الأغنياء أو المثقفين فقط ، بل أصبح الغني والفقير والمثقف وغير المثقف يتنافسون على اقتناء أجود وأعلى الأنواع ، بل أصبح أفراد المجتمع الجزائري ككل يبحثون عن كل جديد في هذا المجال دون اعتراض أو تحفظ أو النظر إلى مختلف الجوانب السلبية التي يمكن أن تحدثها هذه المنتجات التكنولوجية في حياتهم أو على ثقافتهم ويصرون على اقتنائها حتى وإن كانت لا تتماشى مع ثقافة المجتمع الجزائري ، المهم أنها تقدم خدمة معينة وتيسر حياتهم اليومية ، رغم أن الكثير من برامج التشغيل لتلك الأجهزة ذات معايير عالمية تابعة لملكية شركات عالمية وتتطلب التحديث لبرامجها من حين لآخر وما يتبعه من تنصت وقرصنة ، لكن رغم ذلك نجد أن الأفراد متمسكين بخياراتهم الذاتية من أجل إشباع حاجاتهم المختلفة .

لذا نجد أن التكنولوجيا غيرت حياتنا المادية والترويحية والاجتماعية بدرجة تصل إلى أبعد الحدود بل أثرت في مبادئنا الأخلاقية والروحية والقيمية .

9 - 2 - الإفرازات في المجال الاقتصادي :

هذا الجانب وثيق الارتباط بالحياة المادية مما يجعله شديد التأثير بالتغيير التكنولوجي حيث نلاحظ في المجتمع الجزائري أن أصحاب الحرف يسخرون الآلات المتخصصة لإنجاز أعمالهم ومشاريعهم المختلفة ، كما نجد أن هناك تغيير في مستوى الإنتاج كما وكيفا ، كما ظهر التباين في مستوى المعيشة التي كانت متقاربة منذ زمن قريب وخاصة

في القرى والأرياف ، كما تغيرت ثقافة الاستهلاك للفرد الجزائري نتيجة تحسن الدخل المادي ، كما أسهم التغيير الاقتصادي في تكوين البناء الطبقي نتيجة اتساع التباين الاقتصادي الذي ساعد بدوره على ازدياد التفاوت الإجتماعي .

كما أن فرص العمل اتسعت وخاصة في المدينة ، كما زاد عدد الحرف والمهن بتنوع تخصصاتها ، كما نتج عن ذلك هجرة الكثير من سكان الريف إلى المدينة من أجل الحصول على فرص العمل رغم سياسة الدولة الواسعة في مجال التنمية للمناطق الريفية . كما نجد أن هناك تباينا في المداخل بين أفراد المجتمع ، وانتشار الثراء الفاحش لدى بعض الطبقات وكثرة الأموال ، نتج عنه انتشار البيوت الفخمة والسيارات وكثرة الألبسة وتنوعها كما أصبح هناك نوع من البذخ والترف قد يصل في الكثير من الحالات إلى التبذير والتباهي والاستهلاك المظهري ، أحيانا أصبح وسيلة للنفوذ من خلال تلك الإمكانيات المالية ، كل هذه المظاهر الاقتصادية التي نلاحظها في المجتمع الجزائري دون استثناء وفي جميع المناطق الحضرية والريفية .

9 - 3 - الإفرازات في المجال التعليمي :

من خلال هذا المجال نلاحظ انتشار التعليم في مختلف المستويات والأطوار وفي جميع أقطار الوطن من خلال انتشار المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز التكوين والتمهين وغيرها ، كما اقترن ذلك بالثورة المعلوماتية الواسعة وتوفر المعلومة الجاهزة من خلال ربط جميع مناطق البلاد بتدفق الانترنت ، ولا ننسى دور وسائل الإعلام في الجانب التربوي والتعليمي الذي يعمل بالموازاة مع تلك المؤسسات الرسمية في مد المواطنين بالمعلومات المتخصصة ، بل إن تأثير هذه الأخيرة يعد أكثر وأعمق لأنه يلقي صدى وقبولا نتيجة تنوعه وتماشيه مع مختلف حاجيات ومتطلبات أفراد المجتمع ، كل حسب رغبته وميوله ، و المجال التعليمي يتصدر بقية المجالات الأخرى من خلال توظيف بعض نتائج البحوث العلمية المتوصل إليها عالميا أو محليا في تحريك عجلة التنمية ، مما أدى إلى تغيير البناء الإجتماعي والوسائل والأساليب التكنولوجية ورفع مستوى السيطرة والاستثمار للبيئة الطبيعية في كثير من الجوانب ، كما نجم عن ذلك إيجاد حلول لبعض المشكلات الإجتماعية والاقتصادية التقليدية ، وساعد على تطوير قدرات الناس الفكرية والتحليلية ، وأصبحوا يعتمدون على أنفسهم في تحديد حاجياتهم وأفضل الطرق لإشباعها

كما أصبحت مختلف الأسر الجزائرية تولي أهمية قصوى للشهادة العلمية التي يحصل عليها أبنائها وأصبحت كبديل للحسب والنسب في كثير من الأحيان ، كما أصبحت تلك الشهادة شرط أساسي للتوظيف والترقية من قبل مؤسسات الدولة بالموازاة مع مختلف المؤهلات الأخرى ، كما أصبحت مختلف الأسر تراقب أبنائها وتحرص على تكوينهم في شتى المجالات وبشتى الطرق وتحصيل زاد علمي يؤهلهم للتغلب والخروج من الأزمات التي يواجهونها في حياتهم والصمود أمام العقبات ، لأنهم يؤمنون جيدا بأن التعليم أساسي وضروري لمستقبلهم ، كما تجاهلت الأسرة الجزائرية الفرق بين الجنسين في التعليم وفي كثير من الاختصاصات ، لذلك أصبحت الفتاة تتصدر مشعل التعليم وأثبتت جدارتها في جميع المستويات دون أن تجد عوائق في ذلك ، مقارنة بالسابق حيث كانت العديد من الأسر الجزائرية لا تولي أهمية لتعليم بناتها الذي بات في الكثير من الأحيان محدودا وحكرا على جانب معين .

9-4 . الإفرازات في المجال الإجتماعي :

نلاحظ أن شبكة العلاقات الإجتماعية وما تضمه من أنشطة يتشارك فيها أفراد المجتمع الأدوار المتوقعة منهم ، حيث سادت الحياة المدنية في أغلب ربوع المناطق الجزائرية نتيجة لسياسات التنمية المنتهجة من قبل الدولة ، وأصبحت الحياة الحضرية مبنية على علاقات من خلال النفع والتبادل التجاري والاقتصادي بدلا من علاقات النسب أو الدم وأصبح هذا النمط هو السائد في علاقات المجتمع الجزائري لدى كثير من الأفراد حتى وإن لم تتحول العلاقات الدموية جذريا ، وأصبحت تلك العلاقات ثانوية وظرفية مؤقتة قد تنتهي بانتهاء المصلحة أو المنفعة قد لا تتعدى تلك العلاقات الأيام أو الشهور مقارنة بالسابق .

كما نلاحظ تحسنا في الإمكانيات الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع الجزائري تعليميا واقتصاديا واجتماعيا إلى حد كبير نتيجة استفادتهم من فرص الحراك الإجتماعي .

كذلك توسع المنافسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها وظهور الفوارق الطبقة كما أصبحت مكانة الأفراد تعتمد المنجزات الشخصية والمالية والتعليمية والسياسية بدلا من السابق .

9 - 5 - الإفرازات في المجال الأسري والقرابي :

إن معرفة الوحدات والتحويلات البنيوية التي تعرض لها المجتمع الجزائري تكشف لنا الجانب الأسري والقرابي للتغير الإجتماعي ، ونجد من أهم مؤشرات هذا الجانب ما حدث من تفكك وتحلل للروابط العشائرية نتيجة الهجرة إلى المدن ، ومن بين الأسباب البحث عن فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة والدخل ، كما أن ذلك أدى إلى تبني قيم المدينة ومعاييرها والتخلي عن كثير من التقاليد العشائرية والقبلية ، كما نلاحظ تدني ونقص التضامن بين أفراد المجتمع الجزائري في مختلف المناسبات والأزمات التي تتطلب ذلك كما نلاحظ ازدياد التخلي عن الالتزام بقاعدة الزواج من الأقارب وخاصة زواج أبناء العمومة ، كما انتشرت ظاهرة الزواج من غير الأقارب والأجانب .

كذلك في الجانب الأسري نلاحظ ظهور النزعة الفردية وسيادة اتجاه الأبناء نحو انشطار الأسرة الممتدة والاستقلال عن سلطة الوالدين وانتقالهم إلى بيوت مستقلة لتكوين أسر خاصة بهم ، أيضا هناك إنخفاض في معدلات الخصوبة ، وهذا كله حصيلة عملية التغير الإجتماعي بكل عوامله ، كما ظهرت وتفاقت العديد من المشكلات الإجتماعية التي لم تكن موجودة سابقا في المجتمع الجزائري كالقتل واختطاف الأطفال وانتشار تعاطي المخدرات بين جميع الفئات حتى لدى الأطفال وغيرها من المشكلات الإجتماعية التي باتت تهدد استقرار المجتمع (عثمان و قبس ، مرجع سابق ، ص 68) .

ملخص الفصل :

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا خلاله التغيير الإجتماعي ، بدءا بمختلف التعريفات التي عرفت هذا المفهوم لغويا واصطلاحيا ، وكذا التعريفات الفلسفية و السوسيولوجية ، ومن ثم التطرق إلى مختلف المصطلحات التي تتداخل مع مفهوم التغيير الإجتماعي والتي في الكثير من الأحيان يتم الخلط بينها وبين التغيير الإجتماعي نتيجة التشابه بينهما ، ثم تطرقنا إلى مختلف العوامل المؤدية للتغيير الإجتماعي ، ثم مجمل النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من طرف العديد من الرواد والمنظرين ، ثم انتقلنا إلى توضيح أنواع وأشكال التغيير الإجتماعي ومراحله ، ثم مختلف المعوقات التي تقف حائلا في وجه التغيير الإجتماعي ، مع ذكر بعض المظاهر والإفرازات للتغيير الإجتماعي في المجتمع الجزائري بصفة عامة .

الفصل الثالث

القيم الإجتماعية

- تمهيد

1 - تعريف القيم .

2 - علاقة القيم ببعض المصطلحات النفسية والاجتماعية .

3 - مكونات القيم ومصادرها .

4 - وظائف القيم .

5 - خصائص القيم .

6 - نسق القيم .

7 - تصنيفات القيم .

8 - النظريات المفسرة للقيم .

9 - أساليب قياس القيم .

- ملخص الفصل .

تمهيد :

تعتبر القيم خاصية من خصائص المجتمع الإنساني ، وبما أن الإنسان هو موضوع القيم فهي تقتصر على الجنس البشري ، و عموما تشتق أهميتها ووظائفها من طبيعة وجوده في المجتمع فلا وجود للمجتمع الإنساني دون قيم ، وبهذا كان موضوع القيم ولا يزال مجالاً خصبا للدراسات النفسية والفلسفية والاجتماعية التي تقوم على التجريد ، لأن نظريات القيمة لا تظهر إلا في اللحظات التي يقل فيها الشعور بالقيمة ، فهي عوامل أو قوى حقيقية تشكل المعايير التي بدورها نحكم على التصرف بالصواب أو الخطأ ، كما تدعم الأنظمة الاجتماعية وتحدد وتحفظ بالبناء الاجتماعي من خلال ما تحدثه من تماسك وانتظام والقيم نتاج للتفاعل بين الفرد ومجتمعه فهي بهذا عملية اجتماعية ، كما أنها في الغالب تشكل البروفيل النفسي الاجتماعي للمجتمع وتعمل على تكوين الفرد ونسقه المعرفي كما تشكل الطابع القومي وتحافظ على وحدة الهوية الاجتماعية وتماسكها ، إذ يرى ولبرت مور **W. Moor** أن تغير القيم شرط ضروري من شروط التغير الاجتماعي و الاقتصادي ومن أجل الفهم أكثر لهذا المفهوم الجوهرى والمحورى تم تخصيص هذا الفصل لنتناول من خلاله القيم الاجتماعية .

1 - تعريف القيم :

يعد مفهوم القيم من المفاهيم التي عني بها كثير من الباحثين في مجالات مختلفة كالفلسفة والتربية والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع وغير ذلك من التخصصات العلمية الأخرى وقد ترتب على ذلك كثير من الخلط والغموض في استخدامات هذا المفهوم من تخصص لآخر بل أصبح له استخدامات متعددة داخل التخصص الواحد (زيدان ، 1979 ، ص 193) ، واختلاف العلماء والمنظرين في تحديد معنى المفهوم يعود في جوهره إلى ما تتسم به القضية القيمية من عمق فكري و معرفي وثقافي وأيديولوجي ، لأن الحقيقة عندما نتحدث عن القيم يجعلنا ذلك ننطلق من ثقافة معينة تنتظم القيم في سلكها وتدور في دوائرها فالتعاليم الدينية والرؤى الفلسفية والتربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية تعد كلها أصولاً فكرية تحكم تفاعلنا مع القضية القيمية .

كما تذكر الكتابات في العلوم الإنسانية حول القيم أن أول من استخدموا لفظة **القيمة** بالمعنى الفلسفي وعملوا على نشره هم الألمان وخاصة **لوتز Lotze** ، وعالم الدين

ريتشل **Ritchel** ، وعلماء الاقتصاد النمساويون ، واستمرت الكتابات وشاعت حول مفهوم القيم في أوروبا خاصة بعد نجاح كتابات الفيلسوف الألماني **فريدريك نيتشه F. Nietzsche** (معمرية ، 2004 ، ص 43) ، وعلى هذا الأساس فإن القيم أشبه ما تكون بشكل هندسي متعدد الأضلاع يمكن رؤيته من زوايا مختلفة وفي أشكال مختلفة حيث أن المتخصص في علم النفس الاجتماعي تكون له رؤية خاصة ، والمتخصص في علم الاجتماع له رؤية ثانية ، والمتخصص في علم الإنسان له رؤية ثالثة ، والفيلسوف له رؤية رابعة ، والمتخصص في القانون له رؤية أخرى وهكذا (السيد و سعد ، 1999 ص 47) ، وفيما يلي نستعرض مختلف التعريفات بحسب كل مجال لمفهوم القيمة :

1 - 1 - 1 - التعريف اللغوي للقيمة :

يشير الأدباء على أن القيمة مصطلح حديث ظهر في اللغة العربية في أواخر القرن التاسع عشر ، ثم شاع استعماله في القرن العشرين ، واستخدم في البداية للدلالة على المقابل المادي المقدر ثمنًا لشيء ، وأعطت المعاجم الحديثة للقيمة بعدا جديدا عندما أوضحت أن الشيء قد يكون له قيمة معنوية ، فأصل المصطلح مرتبط بالأشياء المادية ثم تطور المعنى لتصبح القيمة ذات دلالات معنوية .

إذ تورد المعاجم اللغوية مجموعة من الدلالات لكلمة **قيَمَةٌ** وجمعها **قِيَمٌ** ، كما تظهر الأصول اللغوية أن كلمة القيمة مشتقة من الفعل **قَوَّمَ** والذي تتعدد موارده ومعانيه (الجلال ، 2005 ص 19) .

- وردت القيمة بمعنى التقدير من **قَوَّمَ** ، وقام المتاع بكذا أي تعدلت قيمته به ، والجمع **قَوَّمَ** و **قِيَمَ** السلعة واستقامها قدرها ، والاستقامة التقويم لقول أهل مكة استقامت المتاع أي قومته وفي الحديث " قالوا يا رسول الله لو قومت لنا ، فقال الله هو المقوم " أي لو سعرت لنا وهو من قيمة الشيء أي حددت لنا قيمتها . (سعيد ، 2008 ن ص 10) .

وبهذا وردت القيمة لمعرفة قيمة الشيء فقيمة الشيء قدره ، وقيمة المتاع ثمنه ، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم ، وفي المعجم الوسيط **قِيَمَ** الشيء تقييما أي قدره .

- كما وردت القيمة أيضا للدلالة على النظام والعماد وقوام الأمر بكسر القاف ، أي عماده ونظامه (مجمع اللغة العربية ، 1972 ، ص 797) ، قال أبو عبيدة هو قوام أهل بيته

وقيام أهل بيته وهو الذي يقيم شأنهم ، من قوله تعالى : { وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا } (النساء آية 5) ، ويقال هذا قوام الأمر وملاكه الذي يقوم به .

- كما وردت القيمة بمعنى الاستقامة و الاعتدال فقد قيل قام الأمر أي اعتدل واستقام وقام الحق أي ظهر واستقام .

- كما وردت القيمة بمعنى التعديل والاستقامة ، وقوم الأعوج أي عدله وأزال اعوجاجه قال تعالى { ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ... } (سورة التوبة آية 36) ، أي المستقيم والمقوم لأمر الناس وقال تعالى { يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً فِيهَا كُتِبَ قِيَمَةٌ } (سورة البينة ، آية 2 ، 3) أي ذات قيمة رفيعة ، وقال تعالى { قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قَيِّمًا } (سورة الأنعام آية 161) ، أي الدين المستقيم الذي لا اعوج فيه .

- كما وردت القيمة بمعنى العدل حيث : القوام بفتح القاف يعني العدل ، قال تعالى { وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا } (سورة الفرقان ، آية 67) .

- من منظور آخر نجد أن القيمة تحمل معنى مختلفا تماما ألا وهو القوة فالقيمة **FALEUR** مشتقة من الأصل اللاتيني **Voléo** التي تعني أصلا أنني قوى ، وبهذا المعنى فالقيمة تحمل أيضا معنى المقاومة والصلابة (النقيب ، 2002 ، ص 13) .

وفيما بعد أصبح هذا المصطلح يشير إلى فكرة أن يكون الإنسان بالفعل مفيدا أو متكيفا .
- كما جاء في قاموس علم الاجتماع ، أن القيمة تعتبر مرادفا لكلمة المصلحة على أساس أن المصلحة هي كل ما يثير اهتمام الجماعة وما تعتبره مربحا لها . (الزلباني ، 1973 ص 8) .

من خلال ما ورد سابقا لاستعمالات هذا المصطلح من الناحية اللغوية ، نجد أن المفهوم عند علماء الدين يتحدّد من حيث الاستقامة و الاعتدال والثبات على الأمر ، أما معاني المفهوم في اللغة العربية يتحدد من خلال معان عديدة منها التصميم والمحافظة والديمومة والثبات والسياسة والرعاية والإصلاح والعدل والاستقامة والتمن أو السعر ، أما في اللغة اللاتينية القيمة تتحدد من حيث القوة والصلابة والمقاومة ليصبح مفيدا ومتكيفا ، أما لدى علماء الاجتماع فالقيمة تتحدد من حيث المصلحة .

1 - 2 - التعريف الفلسفي للقيمة :

القيمة من المفاهيم الفلسفية التي كانت ومازالت إلى حد كبير محور خلافات أساسية بين المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة ، كما تتفاوت الآراء حول هذا المفهوم ، حيث ظهر مفهوم القيمة في الدراسات الفلسفية القديمة والحديثة ، كما عرفت باتجاهها المثالي العقلي في تفصي أمور الوجود والتدليل على صورته المبنية على المنطق العقلي إذ أن الفلاسفة الذين تناولوا القيم يعتبرونها جزءا من الأخلاق والمنطق والفلسفة والسياسة وعلم الجمال وقد حاولت المذاهب الفلسفية على اختلافها الإجابة بشكل أو بآخر على أسئلة ومشكلات فلسفية ترتبط بالقيم (غيث ، 1989 ، ص 504).

لذلك يشمل مبحث القيم البحث في ثلاث مثل عليا أو قيم مطلقة رئيسية وتتمثل في الخير والحق والجمال ، وقد تطور البحث في هذه القيم الثلاث ليصبح ثلاث مباحث فرعية شبه مستقلة هي مبحث الأخلاق أو فلسفة الأخلاق وفلسفة المنطق وفلسفة الجمال وهي جميعا من عرف الميتافيزيقيا تعتبر علوما معيارية تبحث في ما ينبغي أن يكون وليست علوما وضعية تقتصر دراستها على البحث فيما هو كائن (الشيباني ، 1990 ، ص 96) وانطلاقا من هذا الفهم تتحدد معاني هذه القيم في النقاط التالية :

1 - 2 - 1 - مفهوم القيمة الأخلاقية :

هي مفهوم مركب يشمل القيمة من ناحية والأخلاق من ناحية أخرى ، والقيمة في أبسط معانيها تعني الانتقاء أو الاختيار كما هو مفضل ومرغوب فيه ، أما الأخلاق بصورة عامة هو علم يوضح معنى الخير والشر ويبين ما ينبغي أن تكون عليه معاملة الناس بعضهم بعضا ويشرح الغاية التي ينبغي أن يصدها الناس في أعمالهم وينير السبيل لعمل ما ينبغي ومن ثم فالقيمة الأخلاقية هي حاصل الجمع بين المفهومين .

1 - 2 - 2 - مفهوم القيمة المنطقية :

المنطق مثل الأخلاق ، علم معياري ينطوي على أخلاقية التفكير ، لذلك يعرف المنطق في الفلسفة على أنه علم القواعد التي تجنب الإنسان الخطأ في التفكير وترشده إلى الصواب فموضوعه أفعال العقل من حيث الصحة والفساد ، فالمنطق بهذا المفهوم يبحث عن الغاية التي تكون عليها قيمة الحقيقة ، والحقيقة في عرف المنطق ليس لها معنى واحد بل معاني

متعددة يظهر هذا الاستعمال وهي ذات علاقة بالأفعال والأشياء والأقوال وغيرها أي لها علاقة بالموجودات كلها .

1 - 2 - 3 مفهوم القيمة الجمالية :

إن الجمالية تفكير فلسفي في الفن وإظهارا لمعنى قيمته الخاصة التي هي الجمال ، وينبثق من هذه الجمالية الفن ، والجمال متعلق على الدوام بالقيم وهذا راجع إلى أن الوقائع التي يبحثها الجمال هي إما قيم وإما وثيقة الصلة بالقيم فالخلق الفني والتذوق الفني مشحونان بالقيم ، والفني والجمالي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالاستمتاع الإنساني وهذا ما نجده في لغتنا في اللفظ التقويمي " الفني الجميل " ، إذا فالقيمة الجمالية تعني إحساس أو اهتمام الفرد بالنواحي الجمالية سواء من حيث الشكل أو الألوان وتناسقها (بوركي، 2003، ص 36) . وقد انقسم الفلاسفة بصفة عامة إلى قسمين حول هذا الموضوع ، يتمثل الأول في اتجاه الفلسفات المثالية أو العقلية حيث يرى أفلاطون أن الناس لا يعون مصادر الإلزام في حياتهم ومع ذلك فهم يدركون مثلا عليا ويتحدثون عن الحق والجمال ويرى أنه لا بد أن يكون هناك مصدر استقى منه الناس هذه المعتقدات التي تؤدي بهم إلى هذا اللون من التفكير أو الحديث أو السلوك . حيث يقول أفلاطون " لا بد أن يكون مصدر الإحساسات والأفكار السامية عالما آخر غير هذا العالم الذي نعيش فيه ، عالم توجد فيه الأشياء كاملة كما يجب أن تكون ، وهو عالم الحق والخير والجمال " (معتز وعبد اللطيف ، 2001 ص 252) .

إذ نجد أن مفهوم القيمة لدى الفلاسفة في ضوء الفكر المثالي تتحدد من خلال عالمين مادي ومعنوي (سماوي) ، حيث يستمد الإنسان قيمه من عالم السماء والتي تكون مطلقة مثل الحق والخير والجمال ، في حين يراها الفكر الواقعي بأنها تعتمد على فكرة أنها حقيقة موجودة في عالمنا المادي ، وأن كل شيء فيه قيمته .

أما الفكر البرجماتي فلا يؤمن بوجود قيم مطلقة ، لأن الأحكام حول القيم قابلة للتغير لهذا فالقيم والأخلاق عموما نسبية (سعيد ، مرجع سابق ، ص 19) .

1 - 3 - التعريف الاقتصادي للقيمة :

إن كلمة قيمة في الاقتصاد لها معنيين :

المعنى الأول صلاحية شيء لإشباع حاجة ، ويعني هذا المعنى مصطلح قيمة المنفعة .
المعنى الثاني ما يساويه متاع حين يستبدل به غيره في السوق ، وهذا ما يعبر عنه
بمصطلح قيمة المبادلة .

وقيمة المنفعة لمتاع ما هي تقدير الشخص بالذات بهذا المتاع ، أما قيمة المبادلة فهي
تقديره عند الجماعة التي يتداول بين أفرادها ، بذلك فإن قيمة المنفعة مفهوم فردي اعتباري
وقيمة المبادلة مفهوم جماعي موضوعي .

نجد أن مفهوم القيمة لدى علماء الاقتصاد يرتبط بالقيمة أو الثمن لأنه سواء قلنا قيمة أو قلنا
ثمن فإن قولنا يبقى مجرد تعبير عن علاقة بين أشياء مطروحة في السوق للمبادلة ، ولا
يمكن بأية حال أن يكون تعبيراً عن معايير كمية تقبل الجمع والطرح ، بحيث يستطيع
القول مثلاً أن بلداً ما قد زاد ما ينتجه من قيم بمعنى زادت رفاهية أهلها ذلك لأن أي زيادة
تكلفته وإن رفعت من مقدار القيم المنتجة فإنها لا يمكن بحال أن تعتبر رفعاً من مستوى
الرفاهية ، وقد أستخدم مفهوم القيمة بمعان مختلفة في المذاهب الاقتصادية المختلفة (معتر
مرجع سابق ، ص 351) .

1 - 4 - التعريف الأنثروبولوجي للقيمة :

يعرف الأنثروبولوجيون القيمة بأنها :

- برونسلاف مالينوفسكي Bronislaw Malinofski :

وقد كان له إسهامه الأنثروبولوجي في مصطلح القيمة ، إذ أنه وضع للقيمة دوراً مهماً في
تصوره للبناء الاجتماعي ، ويأتي هذا الدور من أن القيمة هي التي تعطي المعنى
للضرورات أو الحاجات البيولوجية للإنسان ، ذلك أن للإنسان ضرورات أساسية مثله مثل
الكائنات الحيوانية ، غير أنه يتميز عن تلك الكائنات بالقيم ، وهي دوافع وبواعث تتلاءم
في إشباعها مع الخصائص والحتميات الثقافية التي توارثها المجتمع .

- رالف لنتون Ralph Lenton :

القيمة تعني أي شيء يكون موضعاً لأي اهتمام ، وهي بهذا المدلول تشمل الاهتمام
الثقافي غير أن ميدان الاهتمام الثقافي ينحصر في الأشياء التي يشترك الناس في الاهتمام

بها ، فمهما تعددت أو اشتدت صلة أي فرد بشيء معين فإن ذلك الشيء لا يصبح موضع اهتمام ثقافي طالما أن هذه الصلة تقتصر كلياً على فرد واحد .

- كلايد كلوكهون Clyde Kluckohn :

القيمة هي تصور ظاهر أو مضمّر يميز الفرد أو الجماعة لما هو مرغوب يؤثر في الاختيار بين الوسائل والغايات المتاحة للسلوك (بوراكي ، مرجع سابق ، ص 45).

- شاكراً مصطفى سليم :

القيمة هي معيار عام ضمني أو صريح فردي أو جماعي ، تتخذ وفقاً له القرارات من قبل الأفراد أو الجماعة للحكم على السلوك الاجتماعي قبولاً أو رفضاً ، فالقيم مقاييس اجتماعية خلقية أو جماعية تقررها الثقافة التي ينتمي إليها أفراد المجتمع وفقاً لتقاليد المجتمع واحتياجاته وأهدافه في الحياة (شاكراً ، 1981 ، ص 113).

نجد أن مفهوم القيمة في الدراسات الأنثروبولوجية لا يخرج عن البناء الثقافي و الاجتماعي بوجوده المادي والمعنوي أو الروحي وأنماطه المتعددة التي تعكسها نظم حياة الجماعات أو المجتمعات البشرية ، أي أن لكل ثقافة مجموعة من القيم تكون مدعومة بعواطف الناس الذين يتقبلونها ويتقيدون بها ، وتكون هذه القيم من مركبات الشخصية عند الإنسان ، كما أنها تحدد أهداف تلك الثقافة وتقوم بحفز الناس للسعي نحو تحقيق تلك الأهداف .

1 - 5 - التعريف السوسولوجي للقيمة :

من بين التعاريف السوسولوجية الشائعة للقيم نورد النماذج التالية :

- المعجم التربوي :

القيم بأنها القواعد والمعايير الخاصة بكل جماعة للحكم على أفعال الأفراد فيها وخروج هؤلاء الأفراد يعد انحرافاً عن قيم هذه الجماعة (حامد ، 2000 ، ص 158) .

- إميل دوركايم Emille Durkheim :

يرى أن القيم هي مجموعة الأفكار و الإهتمامات التي كونها الفرد من خلال تجاربه المتنوعة والعملية في المجتمع ، آخذة صفة المعيارية لتصرفاته ، ولها الصفة الإيجابية الشرعية للحكم في تصرفاته وسلوكه في المجتمع .

بمعنى أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نظاماً أخلاقياً يمثل حقيقة اجتماعية ، وقد لعب هذا النظام الأخلاقي دوراً في نظام تقسيم العمل ، كما أن القاعدة الأخلاقية لا تنبثق

عن الفرد ولكن المجتمع هو لسان القيم ومصدر القيم العليا وأنها نتاج اجتماعي لعوامل اجتماعية ، ويعتمد النظام الأخلاقي على البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يوجد في إطاره وليس هناك نظام أخلاقي واحد لكل المجتمعات ولكن لكل مجتمع نظامه الأخلاقي الذي يحتاجه والذي يتحدد من خلال ما هو مرغوب فيه اجتماعيا .

- ماركس فيبر Max Weber :

القيم هي الموجهات التي تفرض نمط أو شكل السلوك وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم سلوك الإنسان بطريقة ضاغطة أو قد تخضع هذه القيم بعض المطالب التي قد يضطر الإنسان إلى القيام بها .

- غي روشيه Guy Rocher :

يعني بالقيمة طريقة في الوجود أو في السلوك يعترف بها شخص أو جماعة على أنها مثال يحتذى به ، وتجعل هذه الطريقة من التصرفات أو من الأفراد الذين تنسب إليهم أمرا مرغوبا فيه أو شأنا مقدرا خير تقدير (بوراكي ، مرجع سابق ، ص 43).

- تالكوت بارسونز Talcott Parsons :

القيم عنصر في نسق رمزي مشترك تعتبر معيارا أو مستوى للإختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف (الزيود ، 2006 ، ص 22) .
أي أن القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية مصدرها البناء الثقافي الذي يتكون من نسق الأفكار وأنساق الرموز .

- جابلن Chaplin :

يرى أن القيمة غاية أو هدف اجتماعي يكون تحصيله مرغوب فيه .

- سمير محمد فريد :

القيم تتضمن التفضيلات الإنسانية ، وقد تتكون القيم من حالات واقعية وإدراكية توجه السلوك ، كما أنها قد تكون مكتسبة يتعلمها الفرد من خلال عمليات التطبيع الاجتماعي .

- محمد قاسم القريوني :

يربط القيم بالمعتقدات ويشير إلى أنها المعتقدات التي يعتقد أصحابها بقيمتها ويلتزمون بعضها منها فهي تحدد السلوك المقبول والمرفوض والصواب والخطأ .

- محمد إبراهيم كاظم :

ربط القيم بالأهداف ويعرفها بأنها أهداف يسعى إليها الفرد بغية تحقيقها وهي في وقوفها كأهداف تمثل مرجع حكم للأفراد على سلوكهم ، كما تتمدد من خلال أهدافهم في ميادين كثيرة من الحياة .

- فؤاد بهي السيد :

ربط القيم بالمعايير في تعريفه لها ويشير إلى أنها معايير اجتماعية ذات صبغة انفعالية قوية وعامة تتصل من قريب بالمستويات الخلقية التي تقدمها الجماعة ويمتصها الفرد من بيئته الاجتماعية وقيم منها موازين يزن بها أفعاله .

من خلال ما تقدم من التعريفات السوسولوجية للقيمة نجد أن هناك عناصر مشتركة لدى علماء الاجتماع (الإتجاه الاجتماعي) في تناول القيم ، حيث يرون بأن القيم بمثابة عمليات للتقييم يستمدها الفرد من الجماعة التي ينتمي إليها وبهذا فالتقييم عملية تقربنا أكثر من فهم معنى القيمة لأن التقييم لا يوجد في معناه أي غموض أو أسرار كامنة .

والتقييم عبارة عن أحكام تتضمن اختيارات و تفضيلات لها ما يبررها سواء على الأشياء أو الأفكار أو السلوك ، كما يظهر التقييم في مجال التعبير اللفظي ، وكذا مجال السلوك و الاختيار . (بوغازي ، 2010 ، 97) .

كما يرى العديد من علماء الاجتماع مستوى أو معيار الانتقاء من بين بدائل أو إمكانات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي .

وبهذا فالمستوى أو المعيار يعني وجود مقياس يقيس به الشخص ويميز من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها في تحقيق مصالحه ، وهذا المقياس الذي يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعي ، وإدراكه للأمور ، وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية و اقتصادية تحيط بالشخص أو بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها وبالمجتمع أو ما يعايشه من ظروف تاريخية و اقتصادية و اجتماعية (معترز ، مرجع سابق ، ص 354) .

وبهذا يرون أن القيم تعبر عن المرغوب فيه اجتماعيا ، كما يوجهون عنايتهم بما يمكن أن تسببه هذه القيمة في بناء النظم الاجتماعية ووظيفتها ، ويهتمون بأنواع السلوك التي تصدر عن جماعات أو فئات من الأشخاص في علاقتها فقط بنظم اجتماعية أخرى وتحلل مختلف

الأحداث السلوكية مثل الشراء والبيع والانتخاب والتردد . التي تصنف أنواع معينة من النشاط لدى الأفراد .

لذلك يركزون على مجموعة من الإهتمامات و الاتجاهات المفضلة لدى الفرد التي أكتسبها من مجتمعه ، وبذلك فالقيمة تعبر عن مجموعة المبادئ التي وضعها المجتمع كنتاج اجتماعي ، كما تختلف القيمة من مجتمع إلى آخر ، أي أنها ليست ثابتة و تتغير بحسب تغير المجتمع نتيجة للمؤثرات والتغيرات الداخلية والخارجية .

1 - 6 - التعريف السيكولوجي للقيمة :

تختلف نظرة علماء علم النفس الإجتماعي لمفهوم القيمة عن علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبوجيا ، إذ يعود الفضل في دراسة القيم سيكولوجيا إلى اثنين من علماء النفس الأول هو السيكولوجي الألماني : إدوارد سبرانجر E.Spranger ، في كتابه أنماط الرجال عام 1928 ، والثاني هو السيكولوجي الأمريكي : لويس ليون ثرستون L.L.Thurstone الذي نشر مقالا عام 1954 بعنوان قياس القيم من منظور سيكولوجي ثم توالى دراسة القيم بعد ذلك ، وخاصة ضمن موضوعات علم النفس الإجتماعي (معمرية مرجع سابق ، ص 43) ، وفيما يلي نستعرض أهم التعريفات السيكولوجية للقيم :

- روكيتش Rokeach :

يرى أن القيمة عبارة عن اعتقاد دائم نحو طبيعة تصرفات الفرد وأفعاله وغاياته . كما يؤكد روكيتش على انه يتم تعلم القيمة ، وتنسم بعد تعلمها بنوع من الاستقرار وإن كانت تقبل التغير .

ويرجع رسوخ القيمة وبقاءها واستمرارها ناتج عن تعلمها في البداية بمعزل عن القيم الأخرى (كامل ، 1996 ، ص 178) .

- سميث :

القيمة بالمعنى الإجتماعي على اتخاذ قرار أو حكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة إزاء موضوع ما ، ويتم ذلك بناء على نظام معقد من المعايير والمبادئ (العتوم ، 2009 ، ص 217) .

- **ليبيت :**

القيمة معيار للحكم يستخدمه الفرد أو الجماعة من بين عدة بدائل في مواقف تتطلب قرارا أو سلوكا معيناً (جابر ، 2006، ص 161) .

- **ثورندايك :**

القيمة بأنها تفضيلات وتكمن في اللذة أو الألم الذي يشعر به الإنسان (المعاينة ، 2007 ص 179) .

- **نيوكمب :**

عبارة عن الإطارات المرجعية العامة أو السائرة التي تربط اتجاهات الفرد فيما بينها وتعمل كدلائل تستخدم في تقويم الخبرة والسلوك من حيث اتفاقها أو خروجها عن الأهداف الأساسية للحياة (كامل ، مرجع سابق ، ص 177) .

- **جون ديوي :**

القيمة ما نراه ونميل إليه مما ينتج عن النشاط الموجه ، وبذلك يرتبط الميل والرغبة إليه بتلك التي توافق الحكم عليه بعد فحص العلاقة التي يعتمد عليها الشيء المحبوب ، أما المحبة العابرة فهي تحدث دون علم عالم أي كيف حدثت ولأي غرض تهدف

- **حامد زهران :**

القيمة عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية و انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط (زهران ، 2003، ص 9) .

- **حسن الساعاتي :**

القيم هي الأفكار الإعتقادية المتعلقة بفائدة كل شيء في المجتمع ، وقد تكون الفائدة صحة جسمية أو توقدا في الذكاء أو نشوة و لذة أو بسطة في الرزق أو حسن سمعة أو غير ذلك من المنافع الشخصية (عبد الحميد ، 2010، ص 137) .

- **أبو النبيل :**

القيم أنها نظام معقد يتضمن أحكاما تقويمية إيجابية أو سلبية تبدأ من القبول إلى الرفض وذات طابع فكري ومزاجي نحو الموضوعات والأشخاص والمواقف الإجتماعية (العتوم مرجع سابق، ص 218) .

- شروخ :

القيمة كل ما يتمسك به فرد أو مجتمع أو فئة اجتماعية أو ما يبدو أنه مرغوب فيه أو مستحب أو مقبول وملائم في مجتمع محدد أو مجموعة بعينها (شروخ ، 2010 ص 238) .

مع تباين التعريفات السابقة للقيمة في مختلف المجالات يتبين أن علماء النفس يركزون اهتمامهم على دراسة قيم الفرد ومحدداتها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية بينما علماء الاجتماع تكون بؤرة اهتمامهم الجماعة على عكس علم النفس الذي تكون بؤرة اهتمامه هي الفرد .

كما نجد مجموعة محاولات لتصنيف التعريفات التي تناولت القيم :

- تصنيف برتافريدمان **Berta . B . Friedman** :

حيث قامت بتصنيف تعريفات القيم في ثلاث فئات أو اتجاهات كبرى حسب ما أوردته في كتابها عن أسس قيام القيم ، حيث قامت بتصنيف هذه التعاريف على أسس واتجاهات :
الإتجاه الأول : القيم على اعتبارها مشاعر أو اتجاهات أو استعداد أو تهيو أو نشاط أو سلوك أو نهاية لسلوك ما أو تفضي أو تقويم .

الإتجاه الثاني : القيم كعلاقات بين الإنسان والموضوعات التي يرى أن لها قيمة ، وجاء هذا الإتجاه نتيجة للمحاولات التي بذلها **جون ديوي J.Dewy** و **لي Lee** وغيرهما عندما أكدوا أن الإنسان الميتافيزيقي للقيم قد تحول من اعتبارها قيمة ذاتية إلى اعتبارها علاقات تقوم بين الإنسان والموضوعات التي يرى أن لها قيمة ، وأن هذه العلاقات تتضمن نوعا من الرأي في شيء أو شخص أو معنى .

الإتجاه الثالث : القيم كشعور أو اتجاهات و تفضيلات ، لأنها قد تتضمن شعورا واتجاها نحو شخص أو موضوع معين أو شخص أو معنى وتفضيلا له (**الزبيدي** ، 2004 ص 138) .

- تصنيف ماجد زكي الجلاذ :

الإتجاه الأول : القيم باعتبارها مجموعة المعايير والمقاييس التي يحكم بها على الأشياء من حيث الحسن والقبح .

ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن القيم عبارة عن معايير محددة يمكن من خلالها إصدار حكم على الأشياء والتصرفات من حيث كونها جيدة أو سيئة ، ومقبولة أو مرفوضة ، وحسنة أو قبيحة .

الإتجاه الثاني : القيم تفضيلات يختارها الفرد

وينظر هذا الإتجاه إلى القيم نظرة فيها درجة كبيرة من العمومية من حيث ربط بعض الباحثين بين القيم و التفضيلات التي يختارها الفرد .

الإتجاه الثالث : القيم حاجات ودوافع و اهتمامات و اتجاهات ومعتقدات ترتبط بالفرد .

يمثل هذا الإتجاه نظرة علماء النفس للقيم وبالخصوص علماء النفس الإجتماعي الذين يحددون نظرتهم للقيم في سمات الفرد واستعداداته واستجاباته فيما يتصل بالآخرين .

ومثل هذين التصورين للقيم يعبر بوضوح عن مدى التعقيد في طبيعتها ، كما يتبين أنها جزء من التنظيم الذي يسيطر على سلوكنا ويعكس حاجتنا واهتماماتنا وأهدافنا ، بالإضافة إلى أنها تعكس بصورة مختلفة وبدرجات متباينة للنظام الإجتماعي الذي نعيش فيه والتراث الثقافي الذي ننشأ في أحضانه .

وتأتي نظرة علماء علم النفس الإجتماعي ، حيث نجدهم يهتمون بكل جانب من جوانب سلوك الفرد في المجتمع و لا يتحدد بإطار محدد لنظام أو نسق معين ، فهم يركزون اهتمامهم على دراسة قيم الفرد ومحدداتها سواء أكانت نفسية أو اجتماعية : من سمات واستعدادات ، و استجابة فيما يتصل بعلاقته بالآخرين .

كون أن علم النفس الإجتماعي يمثل نسق بين علمي علم الإجتماع وعلم النفس ، وما يؤكد ذلك تلك التعريفات السابقة التي نلمس في كثير منها تفسر القيم من جانبيين مهمين :

الجانب الشخصي : والذي يتمثل في علاقة الفرد بكل ما من شأنه أن يعطي دفقا وحيوية لحياته أي قيمه .

الجانب الإجتماعي : والذي تمثله ثقافة المجتمع المثيرة للفرد لدوافع الامتثال للقيم الإجتماعية .

انطلاقا من ذلك يمكن استعراض تعريف :

دولانشير Delandsheere :

يعرف القيمة بأنها تنظيم لمعتقدات وأفكار مرتبطة بأحكام مرجعية تجريدية ، أو مبادئ ناتجة عن معايير أو نماذج سلوكية غائية .

فهي تعبير عن أحكام أخلاقية إلزامية أو تفضيلية من أجل معايير ونماذج سلوكية .

وبهذا إن كل ما نعطيه أفضلية معنى لحياتنا يسمى قيمة (بوغازي ، 2010 ، ص 29)
وعليه فإن علماء النفس الإجتماعي ينظرون إلى القيم على أنها اتجاهات شاملة وهي محصلة لتطور الكثير من عمليات الانتقاء والتعميم التي تنتج اتساقا طويل المدى وتنظيما في سلوك الفرد بوصفها إطارا مرجعيا ، ينتظم نطاقا أوسع مدى من الإتجاه في تأثيره على السلوك (معمريه ، 2001 ، ص 8) .

2 - علاقة القيم ببعض المفاهيم النفسية والاجتماعية :

من خلال ما سبق من التعريفات نجد أن مفهوم القيمة يتداخل مع مجموعة من المفاهيم النفسية التي تربطها علاقة مع القيم كالحاجة و الاهتمام والاتجاه و الدافع و المعتقد والسلوك والمعيار، مما يجعلنا نخرج على تلك المفاهيم ونبين مدلولاتها وتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف بينها وبين القيم .

2-1 - القيمة والحاجة :

الحاجة هي إحساس الفرد عندما يفتقر أو ينقصه شيء ما وغالبا ما يكون هذا الشيء ذا أهمية كبيرة بالنسبة له ، قد تكون تلك الحاجة داخلية أو خارجية وينشأ عنها بواعث معينة ترتبط بموضوع الهدف (الحافز) ، لأن الدافع له وجهان وجه داخلي يسمى الحافز ووجه خارجي يسمى الهدف ، وينشط الدافع نتيجة الحاجة إلى شيء ما ، وتؤدي الاستجابة لموضوع الهدف إلى خفض الحاجة وتأخذ هذه الأهداف والحاجات شكلا متدرجا ومرتبيا حسب الأهمية بالنسبة للفرد .

وقد اعتبر بعض العلماء من أمثال **Maslow** أن مفهوم القيمة مكافئ لمفهوم الحاجة ، كما تصور بعضهم أن للقيمة أساسا بيولوجيا يقوم على الحاجات الأساسية للفرد إذ لا يمكن أن توجد قيمة لدى الفرد إلا إذا كانت لديه حاجة معينة يسعى إلى تحقيقها أو إشباعها ، لذا نجد أن الحاجات الأساسية لدى الفرد هي التي تحدد اختياراته ومن ثم فهي

قيم بيولوجية أولية تنمو وتتحول فيما بعد مع نمو الفرد إلى قيم اجتماعية (الجلال ، مرجع سابق ، ص 24) .

وفي مقابل ذلك نجد بعض العلماء أمثال روكيتش Rokeach ، الذي يرى أن هناك اختلافا بين المفهومين ، فالقيم من وجهة نظره عبارة عن تمثيلات معرفية لحاجات الفرد أو المجتمع ن وأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكنه عمل مثل هذه التمثيلات ، إما الحاجات توجد لدى جميع الكائنات ، في حين أن القيم يقتصر وجوده على الإنسان (معتز مرجع سابق ، ص 357) .

ويشير أغلب الباحثين على أن القيمة أسمى من الحاجة وأرقى منها ، كالصيام فهناك حاجة لدى الصائم إلى الطعام ، ولكنه يحبس نفسه عن الطعام طواعية لقيمة سامية تتشكل في الطاعة لله تعالى ، وبالتالي فهي أسمى وأرفع من الحاجة .

كما يرى بعض الباحثين اختلافا بين المفهومين ، كون أن الحاجة تتحول في دماغ الإنسان إلى حاجة روحية أو إلى نوع من التمثل المعرفي لكي تتحول إلى درجة القيم ، ومن هنا فقد تكون الحاجة أحد مصادر تولد القيم ، ولكنها لن تكون عين القيمة وليست المصدر الوحيد ، بل أن المصدر الأهم في توليد القيم هو إحساس الإنسان بالكرامة (سعيد ، مرجع سابق ، ص 25) .

2-2 - القيمة والدافع :

كثيرا ما يخلط الباحثون في استخدام مفهوم القيم ومفهوم الدوافع ، وهناك من العلماء من يعتبرهما مرادفين كما نجد ذلك لدى العالم فيذر Feather (طارق،2005، ص 221) و الدافع حالة شعورية تدفع الكائن الحي نحو هدف معين وهو أحد المحددات الأساسية للسلوك ، وعلى هذا الأساس يمكن المقارنة بين القيمة والدافع باعتبار نوع الهدف في كل منهما ، حيث أن الهدف في القيمة من النوع المطلق ويتسم بالوجوب والالتزام به ، بينما الهدف في الدافع لا يكون كذلك ، لأن الشخص في القيمة مثلا يقول يجب علي أن أعمل بصدق ، بينما في الدافع يقول أريد أن أعمل بإتقان.

ويفرق بين القيمة والدافع في أن القيم ليست كالدافع أو البواعث ، لأن القيم ليست مجرد ضغوط لتوجيه السلوك بإعطائه التبرير المناسب والمعنى الملائم ، بينما الدافع هو حالة استعداد داخلي لدى الفرد يسهم في توجيه السلوك نحو غاية أو هدف معين (خياط ، 1996

ص 44) ، بل تعني القيم نظاما من الضغوط لتوجيه السلوك ومن الأفكار والتصورات لتأويل هذا السلوك بإعطائه معنى وتبريرا معينا (معتز ، مرجع سابق ، 358) ، كما أن القيمة تسبق الدافع فهي الأساس التي تتشكل في إطارها الدوافع ، فالدافع يتولد عن قيمة معينة تمثل نظاما لتوجيه السلوك وإعطائه معنى وتبريرا معينا ، وفي حالة عدم وجود القيمة لا يتولد الدافع ، فمثلا ما الذي يدفع الإنسان للإلتقان ويوجه سلوكه نحوه ؟ إنها منظومة القيم الفاعلة التي توظف السلوك وتعطيه التبريرات والتصورات التي توجهه نحو سلوك قيمي محدد يتسم بالإلتقان ، وبهذا فالقيمة هي التصورات القائمة خلف الدافع .

2 - 3 - القيمة والاهتمام :

يرى بعض الباحثين أن مفهوم القيمة يعتبر أي موضوع نهتم به أو نميل إليه وذلك يتطابق مع مفهوم الاهتمام ، وبذلك فمفهوم القيمة هو نفسه مفهوم الاهتمام ، ومن أنصار هذا الإتجاه الفيلسوف الإجتماعي بييري R . Perry ، فإذا كان الشيء موضع اهتمام فإنه حتما يكتسب قيمة ، وبذلك أهمل بييري النظريات الموضوعية التي تتعامل مع القيمة على أنها كامنة في الموضوع ، ورجح نظريته العامة في القيم والتي تقوم على أساس التعامل مع القيم على أنها تنبع من الخبرة الشخصية ، فوجد السبيل لذلك هو الاهتمام على الرغم من تسليمه بوجود اختلاف بين القيمة والاهتمام ، إلا أن الاهتمام يعد في رأيه السمة المميزة والخاصية الدائمة في القيم جميعها ، لذا تنشأ القيمة نتيجة وجود اهتمام بشيء معين فالشيء له قيمة عندما يكون موضوعا للاهتمام ، ومن هنا صاغ بييري معادلته الشهيرة قيمة الشيء تساوي الاهتمام الذي يحظى به ، ويتسق ذلك مع تصور فرونديزي Frondizi للقيم بأنها مكافئة لما تفضله أو ترغبه ، حيث تأثر كل منهم بمنظور ألبرت و فيرنون في تعريفهما للقيم وقياسها من خلال الإهتمامات .

مقابل ذلك فرق بعض العلماء بين هذين المفهومين القيمة والاهتمام واعتبروهما شيئين مختلفين تماما وذلك للفروق الجوهرية بين كليهما : فيرى آيزنك Eysenck أن الاهتمام عبارة عن الميل نحو أشياء يشعر الفرد نحوها بجاذبية خاصة ، في حين تمثل القيم والاتجاهات آراء و تفضيلات تتصل بموضوعات اجتماعية .

كما يفرق تشايلد بين الاهتمام والقيمة ، الاهتمام يتعلق بالتفضيلات المهنية غالبا ، بينما تشير القيمة على الموضوعات الإجتماعية والسياسية والدينية والأخلاقية (معترز ، مرجع سابق ، ص 359) .

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المفهومين فيما يلي :

- الاهتمام عبارة عن ميل نحو أشياء يشعر الفرد اتجاهها بجاذبية خاصة في حين تمثل القيم آراء و تفضيلات تتصل بموضوعات اجتماعية .
- الاهتمام يتعلق غالبا بالتفضيلات المهنية في حين تشير القيمة إلى الموضوعات الإجتماعية والسياسية والدينية والأخلاقية .
- الاهتمام هو أحد مظاهر القيمة ، وعليه يكون مفهومه أضيق من مفهوم القيمة ، كما أنه لا يتضمن نوعا من أنواع السلوك المثالية أو لا يشكل غاية من الغايات ، و لا يمثل معيارا له صفة الوجوب كما في القيمة . (الجلال ، مرجع سابق ، ص 26)

2 - 4 - القيمة والاتجاه :

ليس من السهل تقديم تعريف متفق عليه بين العلماء لكلمة الإتجاه ، فحالاته مشابهة لحالة القيمة ، و تأثر استخدام هذين المفهومين بأهداف البحث ونوع التصميمات المستخدمة والمرحلة المنهجية أو التقدم المنهجي الذي لحق بهما ، فهناك تنوع واختلاف بين الباحثين في الميدان لاستخدامهما وذلك نتيجة اختلاف الإطار النظري لهؤلاء الباحثين من حيث التعامل مع المفهومين بمسميات مختلفة وبالتالي إتباع أساليب قياس وتصميمات مختلفة .

إذ يعتبر الإتجاه حالة استعداد عقلي انفعالي للسلوك نحو موقف أو شخص أو شيء بطريقة مطابقة لنموذج معين من الاستجابة سبق أن نظمت أو اقترنت بهذا المثير ، بينما القيم تعتبر عقيدة توجيه السلوك بناء على رغبة الفرد وهي بهذا معرفية و حركية فضلا عن أنها ميل عميق مناسب ، بهذا فالقيمة أعم و أكثر شمولاً من الإتجاه ، وقد تساعد على تفسير عمل كثير من الاتجاهات النوعية والخاصة (رضوان ، 2008 ، ص 151)

كما نجد سوييف يرى أن القيم تقدم المضمون للاتجاهات ، فالاتجاهات تمثل شكلا أقرب إلى الطابع التجريدي ، حيث تحدد القيم لهذا الشكل مضمونه وفحواه .

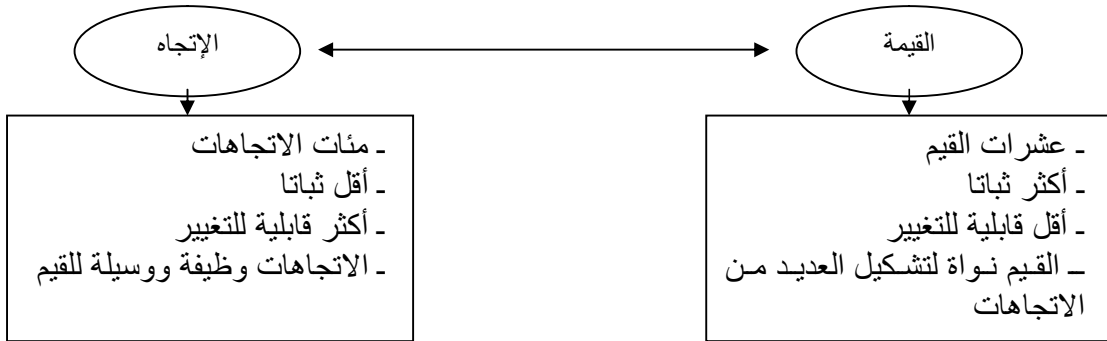
فالقيم لا يمكن أن تكون اتجاهها مع أن الاتجاهات (التقويم الإيجابي أو السلبي للأشياء أو الأشخاص أو المواقف) يمكن أن تكون وظيفة للقيم أو وسيلة للتعبير عنها ، ويمكن أن

تكون للفرد الواحد مئات الاتجاهات ولكن لا يزيد عدد القيم عن العشرات لديه ، كذلك القيم أكثر ثباتا واستقرارا من الإتجاه ، كما أن تغيير الإتجاه عادة يكون أسهل من تغيير منظومة القيم .

وهناك من الباحثين من يتناول الفرق بين القيمة والاتجاه في ظل محاور أخرى على النحو التالي :

الإتجاه منظومة من القيم في موضوع واحد ، كما تتركز القيمة على الأشياء والمواقف بينما يتركز الإتجاه حول موقف أو موضوع محدد ، وتعد القيمة معيارا بينما الإتجاه ليس كذلك لأن الإتجاه حركة بينما القيمة فهي معيار للحركة ، كما أن عدد القيم أقل من عدد الاتجاهات لأن مصدر القيم عقائد الشخص التي تتصل بغايات السلوك بينما مصدر الإتجاه التعامل مع الأشياء والمواقف ، كما أن القيم تؤثر أكثر من الإتجاه في النسق المعرفي للشخص وفي المركزية ، كما يعد مفهوم القيم أكثر ديناميكية من الإتجاه حيث ترتبط بالدافعية بصورة مباشرة ، إضافة إلى أن القيمة ترتبط بتحقيق الذات أكثر من الإتجاه (سعيد ، مرجع سابق ، ص 24) .

ويمكن توضيح الفرق بينهما بالمخطط التالي :



شكل رقم 2 " علاقة القيم بالاتجاهات (العتوم ، مرجع سابق ، 219)

- القيمة والمعتقد :

ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار القيمة مجموعة من المعتقدات يتمسك بها الأفراد والمجتمع ويحكمون من خلالها على الأشياء بالقبح أو الحسن ، وتنقسم المعتقدات إلى ثلاثة أنواع المعتقدات الوصفية وهي التي توصف بالصحة أو الخطأ ، والمعتقدات التقييمية أي أن الشيء يوصف على أساسها موضوع الاعتقاد بالحسن أو القبح ، المعتقدات الأمر

أو الناهية حيث يحكم الفرد بمقتضاها على بعض الوسائل أو الغايات بجدارة الرغبة أو عدم الجدارة (دويدار ، مرجع سابق ، ص 221).

حيث يرى روكيتش أن القيمة معتقد من النوع الثالث ، أي الأمر أو الناهي ، كما يعرفها بأنها معتقد ثابت نسبيا ويحمل في فحواه تفضيلا شخصيا أو اجتماعيا لغاية من غايات الوجود أو لشكل من أشكال السلوك الموصلة على هذه الغاية ، كما تشترك القيم لديه مع المعتقد كونها تحتوي على ثلاثة عاصر مثلها مثل المعتقد ، معرفية ، وجدانية ، سلوكية (معتز ، مرجع سابق ، ص 360) .

في ضوء ذلك تبين أن القيم تتمثل في مجموعة من المعتقدات الشائعة بين أعضاء المجتمع الواحد وخاصة فيما يتعلق بما هو حسن أو قبيح ، بما هو مرغوب أو غير مرغوب .
كما يفرق بعض الباحثين بين القيم والمعتقد كما يلي :

- القيم تشير إلى الحسن مقابل السيئ ، أما المعتقدات تشير إلى الحقيقة مقابل الزيف .
- المعارف في القيم تتميز عن باقي المعارف الأخرى بالخاصية التقييمية ، حيث يختار الفرد في ضوء تقويمه ما هو مفضل أو غير مفضل بالنسبة له ، فهي بهذا ليست مرادفة للمعتقدات وإنما تدور حول المعتقدات التي يتبناها الفرد (الجلال ، مرجع سابق ، ص 30)
لذا يمكن تصورهما في ضوء متصل المقبول - المرفوض .

- ويرى بعض الباحثين أن القيم معتقد يتعلق بما هو جدير بالرغبة ، ذلك المعتقد يملئ على الفرد مجموعة من الاتجاهات المعبرة عن هذه القيمة (عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 139) .

2- 5 - القيمة والسلوك :

هناك من الباحثين من تناول القيم من خلال السلوك ، على اعتبار أن القيم هي محددات لسلوك الفرد وأفعاله ، أما العلاقة بين القيمة والسلوك يمكن تحديدها من خلال تعريف السلوك وهو مجمل مواقف الإنسان واتجاهاته وتجليات شخصيته العملية ، وخلاف في أهمية القيم بالنسبة للسلوك ، باعتبار أن القيم تؤثر في السلوك ، لذا قسمت القيم إلى ثلاث فئات رئيسية :

القيم العاملة : حيث تؤثر على نوع من السلوك التفضيلي ، أي السلوك الذي يرغب فيه الإنسان ويختاره بين مجموعة من الفرص المتاحة .

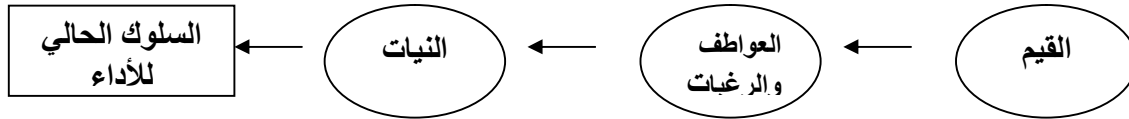
القيم المتصورة أو الرمزية : وهي التي تتبين وتتكشف من خلال التصورات المثالية
القيم الموضوعية : وتظهر في المواقف اتجاه الأشياء واتجاه الأشخاص (سعيد ، مرجع
سابق ، ص 28) .

حيث يتعامل أدلر مع القيم على أنها مكافئة للسلوك أو الفعل ، وهو في ذلك يقترب مع ما
أطلق عليه موريس القيم العاملة ، وهناك من يرى أن القيمة مفهوم أو تصور للأشياء
المرغوبة ، ويشعر الفرد من خلاله بالالتزام أو الدافع لاختيار مهنة معينة دون أخرى فهي
معايير لإصدار أحكام الفرد على مدى مناسبة السلوك . كما أنها تحدد توجهات الفرد نحو
الفعل ، وقد تكون واضحة يستدل عليها من خلال التعبير اللفظي للفرد ، وقد تكون ضمنية
أو كامنة يستدل عليها من خلال سلوك الفرد وأفعاله ، من هنا ارتبطت دراسة القيم بدراسة
السلوك باعتبار أن السلوك يكشف عن قيم الفرد .

لكن البعض قد أخذ على هذه النظرية بأن السلوك لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن القيم ، لأنها ينظر
إليها على أنها بناء افتراضي تؤثر في السلوك فتجعله متنسقا أو غير متنسق مع القيمة التي
يتبناها ، كما أن الإنسان قد يسلك طريقاً يرى أنه مخالف لقيمه التي تبناها ويؤمن بها بسبب
الضغط أو بسبب الإهمال أو بأي سبب آخر .

وبهذا فالقيم تعد أكثر تجريداً من السلوك فهي ليست مجرد سلوك انتقائي كما يرى شارلز
موريس ، بل تتضمن المعايير التي يحدث التفضيل على أساسها ، فالاتجاهات والسلوك هما
محصلة للتوجهات القيمية .

كما يرى لوك أن السلوك يتحدد بالقيم والأهداف ، كما هو مبين في الشكل التالي :



شكل 3 " علاقة القيمة بالسلوك "

2 - 6 - القيم و التفضيلات :

ذهب عدد من الباحثين إلى أن القيم هي تفضيلات ورغبات ، فحن عندما نقوم بالحكم على
شيء ما حسنا كان أم قبيحا نحكم عليه حسب ما لدينا من تفضيلات ، ويقول الجراد في
وصفه للقيم بأنها علم السلوك التفضيلي ، إذ أن أي سلوك للفرد يمثل تفضيلا لمسلك على

الأخر ، لهذا يجب أن ننتبه لاختيارات الطلبة و تفضيلاتهم ونعمل على إشباع ما هو إيجابي منها وترك ما هو سلبي ومعالجته حتى نصل بالطالب إلى تنمية القيم الإيجابية لديه من منطلق التفضيلات (عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 144) .

2 - 7 - القيمة والمعيار :

تشير كلمة معيار في المعجم الوسيط للغة العربية بأنه ما يستعمل كمرجع للحكم على الأشياء وتقييمها ، وبهذا يعد المعيار مقياس نسبي تتفق عليه جماعة معينة في موقف معين لتحكم به على صحة سلوك أي فرد من أفرادها في هذا الموقف بالذات ، وكثيرا ما يستعمل الباحثون مصطلح المعيار مرادفا لمصطلح القيمة ، ولتوضيح معنى المعيار أكثر نقول أن سلوك تناول الطعام ليس خطأ على وجه العموم ولكن تناول الطعام أثناء المحاضرة أو الدرس يعتبر خطأ في هذا الموقف ، والمعايير في جميع الحالات تكتسب قوتها وفعاليتها من كثرة استخدامها ، والمعايير عندا تشتد وتقوى وتكتسب قدرا معيناً من الثبات والاستقرار فإنها تتحول إلى قيم وتصبح ذات مكان في نسق القيم (السيد ، مرجع سابق ص 49) .

لكن السؤال المطروح هنا ما هو المعيار الأمثل الذي يمكننا من الحكم على الأشياء وهل هناك معيار ثابت أم نسبي ، للإجابة على ذلك ، نجد النظرية المعيارية والتي يرى أصحابها بوجود معيار للقيمة يحدد ما يجب أن يكون عليه الموضوع ، كما يرى بعض أصحاب هذا الإتجاه أن على النظرية المعيارية أن تبين لنا ما هو خير وما هو شر وما هو مفضل وما هو الأفضل والصائب والخاطئ وما هو ملزم بمعنى أن تضع هذه النظرية المعايير التي تحدد ما هو خير فحسب ، وهناك النظرية ما بعد المعيارية والتي يرى أصحابها أنه لا ضرورة لوجود معيار للقيم ، وما يهم هو التحليل لمعرفة طبيعة الخير والفضيلة ومعانيهما فالقيمة حسب أصحاب هذا الإتجاه تشير إلى سمات وخصائص و كفاءات محددة موجودة في موضوع الوصف فنحن أمام موقف تحليلي وليس موقف معياري (العتوم ، مرجع سابق ص 222) .

وهناك من يفرق بين المصطلحين مصطلح القيم ومصطلح المعيار من خلال ثلاثة أوجه رئيسية :

- القيم معايير مثالية ، فهي توجه السلوك من داخل الفرد أي أن في جوهرها شخصية في حين أن المعايير تمثل قواعد أو توقعات من الجماعة لسلوك أو إتجاه معين أي مصدرها جماعة خارج الفرد .

- تعمل القيم على إرشاد السلوك إلى الغايات النهائية للحياة ، على حين أن المعايير الإجتماعية ترشد الشخص إلى أنواع من السلوك في المواقف النوعية المحدد في الزمان والمكان والأشخاص .

- تحدد المعايير الإجتماعية ما هو مقبول من الجماعة في موقف معين وما هو غير مقبول أي سلطة خارجية ، على حين أن أهم ما يميز نسق القيم لدى أفراد أنه بترتيب فئات السلوك المقبول حسب أفضليته أي من نابعة من سلطة الفرد الداخلية أو الذاتية .

وبهذا فالمعيار يمثل سلطة خارجية على عكس القيم التي تمثل سلطة داخلية ، كما أن المعيار يكون أكثر نسبية من القيم وأقل ثباتا منها .

2 - 8 - القيمة والأعراف والتقاليد :

العرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدي وعريق ومتوارث وملزم إلا أنه يختلف عنها في درجة إلزامه وانتشاره وشموله وعموميته ، حيث تعتبر العادات الإجتماعية نمط من أنماط السلوك الفردي الذي يكتسب صفة الشيوع والانتشار ، وبالتالي ينتقل في تكوينات الجماعة المختلفة محدثا نوعا من التناسق الذي ينشأ عن التقليد والمحاكاة ، والعادات عندما تقوى وتشتد نتيجة تكرار الممارسة وشدة الشيوع تتحول إلى تقاليد ، كما تعتبر التقاليد مجموعة من الأنماط السلوكية الجمعية الموروثة والتي تنتقل من جيل إلى جيل ، وهي مصدر أساسي بجانب القيم من مصادر الإلزام والتشريع في الجماعة فهي أساس للقاعدة والقانون والحكم على السلوك بالصحة أو السوء أو الشذوذ والتجريم والعلاقة بين القيم والتقاليد علاقة تبادلية يقوى كل منها بالآخر في وجود الدين والعقيدة كأساس لكل منهما (السيد ، مرجع سابق ، ص 21) .

فالتقاليد عادات تهم جماعة أو فئة أو طبقة فهي عادات ضيقة النطاق نسبيا ، أما العرف فهو يهدف إلى حفظ كيانات الجماعات كلها متمثلا في وحدة واحدة هي وحدة المجتمع(ذياب 1980، ص186) .

ولأنه انبثق في الثقافة ليسهم في سعادة المجتمع كله وفي استقراره وأمنه ومصالحته العامة وهو يتوافق بدوره مع القانون والقانون يتوافق بدوره مع العرف يختلف عن التقاليد ويختلف عن القيم لأنها قد تكون معايير مثالية وهي تختلف من منطقة إلى أخرى وأيضاً سريعة التشكيل بخلاف القيم ، فالقيم قد ترتبط بالعرف والتقاليد لأن العرف والتقاليد عادة اجتماعية تتعلق بالماضي وكثيراً ما تمتد جذورها إلى أغواره البعيدة ، ولذلك فإن القيم المرتبطة بها يكون لها غالب الأحيان صفة القداسة والإلزام .

2 - 9 - - القيمة والمثل :

نستطيع القول أنه هناك تقارب قوي بين القيم والمثل ، فالمثل تمثل الحوافز الطويلة الأمد أو الغايات التي نسعى لتحقيقها ، ويمكن أن ننظر إلى القيمة على أنها اهتمام أو اختيار أو تفضيل أو حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة من المبادئ أو المعايير التي وصفها وحددها المجتمع الذي نعيش فيه والذي يحدد المرغوب والمرغوب عنه من السلوك (جابر ، مرجع سابق ، ص 164) .

2 - 10 - القيمة والنموذج :

يشير مفهوم النموذج إلى نمط سلوك فكري أو شعور مشترك لدى جماعة محددة ، والذي ينتقل بفعل التربية أو يكتسب نتيجة الانتماء المطول لها والتي تقره أو تقبله مثل كيفية اللباس أو التحية أو الصمت في مواقف معينة ، كما قد يشير هذا المفهوم أيضاً إلى أي نسق تفسيري معين في أي فرع علمي ، حيث يختلف مفهوم النموذج على مفهوم القيمة على الأرجح بأن استخدام عبارة النموذج يكون في إطار أكثر شمولية واستاتيكية في حين أن مفهوم القيمة له آثار ديناميكية على السلوك وكذلك فيما يتعلق بتكونه وتحوله مستقبلاً (بوخريسة ، 2006 ، ص 4) .

3 - مكونات القيم ومصادرها :

3 - 1 - مكونات القيم :

3 - 1 - 1 - المكون المعرفي :

ومعياره الاختيار الشعوري أي انتقاء القيمة من بدائل مختلفة بحرية كاملة بحيث ينظر الفرد في عواقب انتقاء كل بديل ويتحمل مسؤولية انتقائه بكاملها ، وهذا يعني أن الاختيار اللاشعوري لا يشكل اختياراً يرتبط بالقيم ، حيث يعتبر الاختيار المستوى الأول لسلم

الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من ثلاث خطوات متتالية هي : استكشاف البدائل الممكنة ، النظر في عواقب كل بديل ، ثم الاختيار الحر.

3-1-2 - المكون الوجداني :

معياره التقدير الذي ينعكس في التعلق بالقيمة والاعتزاز بها والشعور بالسعادة لاختيارها والرغبة في إعلانها على الملأ ، ويعتبر التقدير المستوى الثاني في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من خطوتين متتاليتين هما : الشعور بالسعادة لاختيار القيمة ، ثم إعلان التمسك بالقيمة على الملأ .

3-1-3 - المكون السلوكي :

ومعياره الممارسة والعمل أو الفعل ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة أو الممارسة على نحو يتسق مع القيمة المنتقاة على أن تتكرر الممارسة بصورة مستمرة في أوضاع مختلفة كلما سمحت الفرصة لذلك، وتتكون الممارسة من خطوتين هما :

ترجمة القيمة إلى ممارسة ، وبناء نمط قيمى . (العاجز ، 1999 ، ص 9) .

وعليه نجد أن للقيم ثلاث مستويات رئيسية :

المستوى المعرفى والمستوى الوجداني والمستوى السلوكي ، مرتبطة بمعايير تتحكم بمناهجها وعملياتها وهي الاختيار والتقدير والفعل .

3-2-3 - مصادر القيم :

توجد العديد من المصادر التي ينتقى الفرد منها قيمه نذكر منها :

3-2-1 - الأسرة :

هي البيئة الأولى التي تحتضن الفرد ، كما أن طبيعة الخصائص التي تميزها تجعلها أكثر المؤسسات الاجتماعية تأثيرا في عملية التنشئة الاجتماعية (معوض ، 1999 ، ص 242) إذ أنها تعلم الفرد مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك الإجتماعي وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات (رشوان ، 2002 ، ص 177) .

3-2-2 - المدرسة :

هي مؤسسة اجتماعية تربوية حضيت بالاهتمام والدراسة منذ زمن طويل ، وذلك نظرا لثقل المهمة الموكلة إليها من قبل المجتمع ولعظم التوقعات المنتظرة منها ابتداء من دخول الطفل إليها إلى أن يتخرج إطارا كبيرا (عامر ، 2002 ، ص 85) .

وتلعب المدرسة دورا في إغناء وتهذيب القيم التي تلقاها الفرد في الأسرة وتضيف عليها قيم أخرى ، ويعتبر دورها دورا مكملا للأسرة ، حيث تقوم بتدعيم الكثير من المعتقدات والاتجاهات والقيم الحميدة التي تكونت لدى الطفل في البيت ، فهو يأتي إلى المدرسة وهو قادر على التحدث بلغة بلده ويسلك سلوكيات وفقا لقيم اجتماعية ودينية معينة ومع ذلك ينقصه الشيء الكثير الذي ستقوم المدرسة بتزويده به (رشوان ، مرجع سابق ، ص 81)

3 - 2 - 3 . المسجد :

يعد الدين مصدر المثل للمجتمع التي تمثل وازعا للسلوك ، لذلك يعتبر أحد أهم مصادر القيم إذ أن القيم الدينية هي في الغالب الأساس الذي يستند عليه الناس في تقييمهم لسلوكهم من ناحية القبول أو الرفض ، حيث يرى دوركايم أن الدين هو مصدر كل ما نعرف من ثقافة عليا ، وأنه منبع كل الأشكال الثقافية المثالية ، فالأديان عموما هي عبارة عن مجموعة من القيم تحدد سلوك الفرد وتوجهه بمجموعة من الأوامر والنواهي ، تضبط بها سلوكه من خلال العقوبات التي تنجر عن ذلك ، والمسجد يعتبر من بين المؤسسات الاجتماعية الهامة التي تتولى إيصال هذه القيم الاجتماعية إلى الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية ، تلك العملية المستمرة مدى الحياة .

3 - 2 - 4 . جماعة الرفاق :

تؤدي جماعة الرفاق دورا بالغ الأهمية والحساسية في التأثير على أفرادها ، كونها وسط يحوي مرحلة حاسمة من مراحل نمو الطفل أين يكون الطفل يبحث عن ذاته خارج الأسرة وإشباع الحاجات والدوافع الاجتماعية التي تلقى كبحا من قبل محيط الأسرة ، فتكون جماعة الرفاق البديل المناسب لاحتضان الطفل وتمكينه من إرادته ، بذلك تساهم جماعة الرفاق بشكل أساسي في صياغة شخصية الطفل وقيمه واتجاهاته ، وعن طريق التأثير بسلوك الرفاق يتبنى الطفل كثير من أشكال السلوك شعوريا أو لا شعوريا ، بل يجد نفسه يتصرف بشكل تلقائي وفق نموذج سلوكي معين ، وتؤدي عملية النمذجة والملاحظة دورا كبيرا في تعلم هذه القيم والاتجاهات والآراء والميول باعتبار أن جماعة الرفاق لا تملك سلطة قهرية على أفرادها وبالتالي يكون تأثيرها بشكل تلقائي وغير رسمي (نعيمة ، 2002 ، ص 29)

3 - 2 - 5 - وسائل الإعلام :

تؤثر وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفزيون وسينما وانترنت وصحف ومجلات وكتب وإعلانات ...، فيما تنشره وما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار ووقائع وأفكار وآراء لتحيط الناس علما بموضوعات معينة من السلوك ، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن النمو العقلي والانفعالي والاجتماعي للأطفال والمراهقين يتأثر إلى درجة كبيرة بما يتلقونه من مواد تقدمها وسائل الإعلام المختلفة (درويش ، 1999 ، ص 59) .

وفي الوقت الحاضر أصبحت التلفاز تلعب دورا هاما وأساسيا بين وسائل الإعلام الأخرى حيث صار ينافس الأسرة في عملية تنشئة الأطفال وتطبيعهم بسلوكيات معينة نظرا لكونه غزى كل البيوت ، ومن جهة أخرى ما يقدمه للأطفال من برامج مسلية ومغرية في نفس الوقت (زعيبي ، 2004 ، 183) ، ولم يعد دوره مقتصرًا على الأطفال فقط بل أوسع من ذلك ، نجده لدى الكبار من أمهات وآباء ، و بالتالي أصبح له تأثير كبير على معتقدات الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم و اختياراتهم ...إلخ .

3 - 2 - 6 - الثقافة مصدر للقيم :

تعتبر القيمة إحدى المكونات الأساسية للثقافة التي عرفها الباحث إدوارد برنت تايلور في كتابه الحضارة البدائية ، بأنها ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع ، ومن خلال هذا التعريف الذي يبرز لنا أن الثقافة عبارة عن وعاء يحوي كل ما هو مادي وغير مادي ، إضافة إلى أنه يشمل المعرفة بكل سعتها ومجالاتها ، وعليه فالثقافة مصدر مهم لقيم مختلفة .

3 - 2 - 7 - الظروف الاقتصادية والاجتماعية مصدر للقيم :

من المصادر المهمة للقيم أيضا المعطيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت المراحل الحضارية التي يمر بها المجتمع عبر مسيرته الطويلة ، فالجمع بين الرواسب المادية التي ورثها المجتمع من العهود السابقة التي شهدتها وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي عاصرها في ظل النهضة قد أدى دوره الفاعل في ظهور قيم جديدة ، تحمل المسؤولية ، وحب العمل اليدوي ، و تثمين جهد الطبقة العاملة والثقة بالنفس والصبر والتفاؤل والنقد الذاتي ، إضافة إلى بلورة جذور الديمقراطية التي

صاحبت عصر النهضة والتحرير التي أستوعبها الأفراد بعد أن أصبحت المرشد والموجه لسلوكهم القيمي ، وتظهر لنا تلك القيم في الواجب الوطني والقومي وتخفيف الفوارق الطبقيّة ، و محاربة الاستغلال و الاحتكار والتسلط وتخفيف الفوارق الحضارية بين الريف والمدينة .

4 - وظائف القيم :

إن الإشارة إلى أهمية البحث أي الأهمية من دراسة موضوع القيم ، ترتبط بدورها ووظيفتها على المستوى الفردي وكذا على المستوى الإجتماعي وكلا المستويين يؤثر في الآخر، إذ تقوم القيم بجملة من الوظائف والأدوار نوردّها كما يلي :

4 - 1 - القيم كمعايير لتوجيه السلوك :

- تقودنا إلى اتجاهات محددة في ما يتعلق بالقضايا الإجتماعية .
- تقودنا إلى تفضيل إيديولوجية سياسية أو دينية معينة أي أن القيم تسوقنا إلى اختيار وتفضيل أي القيم الأخرى أنسب وأكثر ملاءمة لنا في جميع النواحي سياسية أو دينية أو اجتماعية ...إلخ
- تحد الطريقة التي نقدم بها أنفسنا للآخرين ، أو نقبل بها الآخرين أي أن القيم تضبط لنا الطريقة المثلى لنظهر بها في المجتمع ونستطيع أن نتقبل بها الآخرين .
- تعتبر معايير للحكم والتقييم .
- تستعمل من أجل المقارنة بين الأفراد أي أن القيم توظفها من أجل الحكم على الأفراد هذا أحسن والآخر سيء وهذا بمطابقة سلوكياتهم من القيم الموجودة في المجتمع .
- تستعمل كمعايير من أجل التأثير على الآخرين فتعرف أي القيم تستحق أن تؤثر أو تتأثر بها وعن طريق قيم الشخص تحكم على سلوكياته واعتقاداته واتجاهاته .
- نخبرنا كيف نبرر أفعالنا غير المقبولة أي أنها تقدر لنا الطريقة التي نستطيع بها إظهار الأفعال المنافية للقيم الموجودة في المجتمع (العزة ، 2006 ، ص 148) .

4 - 2 - القيمة كمخطط لحل الصراعات واتخاذ القرارات :

تكون وظيفة القيمة كمخطط لحل الصراعات واتخاذ القرارات قد يستثار هرم قيمي وليس قيمة واحدة وهنا يدخل الفرد في صراع من أجل اختيار القيمة المناسبة .

4 - 3 - القيمة كدافع :

القيم طاقات للعمل ودوافع للنشاط ومتى تكونت القيم تكونت القيم المرغوب فيها لدى المرء فإنه ينطلق إلى العمل الذي يحققه وتكون بمثابة المرجع أو المعيار الذي نقيم به هذا العمل لنرى مدى تحقيقه لها (الشافعي ، 1971 ، ص 371) ، وهذا يعني أن القيم تمثل قوة دافعة للعمل هذا العمل وكل ما يتعلق به من احترام للوقت وأداء بإتقان وبذل الجهد والإخلاص فيه .

4 - 4 - تلعب القيم دورا فعالا في عملية التوافق للأفراد :

إلى جانب الدور الذي تلعبه في عمليات العلاج النفسي وهي بذلك تهدف لتعديل السلوك وخاصة عند بعض الأفراد الذين ينتمون للدين (طهطاوي ، 1996 ، ص 45) ، فمعرفة قيم المريض وأهدافه في الحياة ضروري للمعالج ، فالمريض يلجأ إلى المعالج بقيم وتصورات عن مشاكله وصراعاته ليعمل هذا الأخير على البحث عن حل مقنع لهذا الصراع بين قيمه وسلوكياته ، ويعمل كذلك على معرفة محيط المريض فيما يتعلق بقيمه لمعرفة مدى توافقه ، وكذا ضبط أسباب عدم التوافق مع الجماعة ، كما أن للقيم دور في مجال الوقاية لا يقل أهمية عن مجال العلاج وذلك سواء فيما يتعلق بالوقاية من الإصابة بالأمراض النفسية ، أم الوقاية من بعض المشكلات الاجتماعية ، كمشكلة سوء التوافق وما سينجر عنه من مشكلات خطيرة كتعاطي المخدرات (عبد اللطيف ، مرجع سابق ص 210)

5 - خصائص القيم :

إن التعرض لدراسة خصائص القيم كأحد أهم المفاهيم المنظمة لحياة وسلوك أفراد مجتمع ما ، من الأهمية بما كان لفهم طبيعة هذه القيم ومن ثم السبل التي يمكن من خلالها تنمية هذه القيم لدى الأفراد ، ويمكن تحديد أهم الخصائص التي تتميز بها القيم :

5 - 1 - الخاصية الذاتية :

يقصد بذاتية القيم أنها تتعلق بالطبيعة الإنسانية و الاجتماعية والسيكولوجية العامة للإنسان الفرد التي تشمل الرغبات والميول والعواطف وغيرها من عوامل نفسية ، فالقيمة باعتبارها أحكام تصدر على الأشياء تتضمن معان كثيرة ، مثل الاهتمام والاعتقاد والرغبة وكل هذه

الأحكام والمعاني تعبر عن عناصر شخصية ذاتية ، وتتضمن القيمة عنصرا عاطفيا إلى جانب العنصر المعرفي والسلوكي (أبو النصر، 1982 ، ص 102) .

5 - 2 . الخاصة الموضوعية :

نعني بموضوعية القيم أنها خارجة عن ذوات الأفراد وعن تجسيدياتهم الفردية ، وهي مترابطة بمعنى أنها تؤثر وتتأثر بغيرها من الظواهر الاجتماعية (سهير، 2001 ص 190) .

5 - 3 . الخاصة النسبية :

نعني بنسبية القيم بأنها تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى ومن زمن لآخر ، بل أنها تختلف في الشخص الواحد حسب رغباته وحاجاته ومستواه ، وكذلك لا يمكن فهم القيمة إلا في المجال السلوكي وفي الإطار الثقافي الذي يعيش فيه الفرد فمعنى القيمة لا يتحدد ولا يتضح في النظر إليها والحكم عليها في حد ذاتها مجردة عن كل شيء بل لا بد من النظر إليها من خلال الوسط الذي تنشأ فيه والحكم عليها ليس بصفة مطلقة بل يكون حكما طرفيا أو موقفيا ، وذلك بنسبتها إلى المعايير التي يضعها مجتمع معين و في زمن معين وبارجاعها دائما للظروف المحيطة بثقافة المجتمع .

5 - 4 . خاصية الترتيب :

اتفق العلماء على وجود سلم القيم ، فالترتيب ينتج عنه وضع الأشياء في مراتب ودرجات بعضها فوق بعض ، ولذلك تهيمن بعض القيم على غيرها ، فنجد الفرد يحاول أن يحقق قيمه جميعا و لكن إذا حدث تعارض بينهما فإن بعضها يخضع للبعض الآخر وفقا لترتيب خاص به ، فهناك قيمة لها أولية في حياة الفرد عن باقي القيم (ذياب ، مرجع سابق،ص 33) لهذا فالأفراد لا يختلفون في عدد القيم وإنما يختلفون في الأولوية التي يعطونها لها ويطلق عليها منظومة القيم أو النسق القيمي على الترتيب في شكل متدرج من الأهم إلى المهم إلى الأقل أهمية .

5 - 5 . خاصية الثبات والاستقرار :

إن خاصية الثبات والاستقرار في القيم ليست بدرجة واحدة فالقيم السائدة في مجتمع ما تختلف في قدرتها على مقاومة التغيير الاجتماعي ، والجدير بالذكر أن ما تتسم به القيم من نسبية لا يتعارض مع كونها ثابتة في نفس الوقت وهذا الثبات ليس مطلقا وهذه النسبية

ليست فردية وجزئية والمجتمع ليس له دور كبير في تثبيت القيم وتطورها (أبو النصر مرجع سابق، ص105) .

5-6 . الخاصية الديناميكية :

الديناميكية تعني الحركة نحو هدف معين ، أن القيم قابلة للتغير الإجتماعي ولكن قد يكون التغير سريعا كما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعتبر الرغبة في التغيير قيمة اجتماعية هامة ، وقد يكون بطيئا جدا كما في المجتمعات البدائية ، كما أن الثبات النسبي للقيم لا يعني عدم قابليتها للتغير .

5-7 . خاصية الإجتماعية والعمومية :

يمكن النظر إلى القيم على أنها ظاهرة اجتماعية ، وتؤدي إلى تحقيق وظائف معينة في المجتمع ، كما أن القيم معرفة مصبوغة بصبغة العمومية فهي عامة تشمل فئات كثيرة من المجتمع .

5-8 . خاصية القابلية للترشيد :

فالقيم عملية قابلة للترشيد ، فترشيد القيم يتطلب تفهم ومعايشة وممارسة هذه القيم والرجوع بها إلى جذور الثقافة والوقوف على وظائفها الإجتماعية ، فإذا تبين أن هذه القيمة أصبحت غير ملائمة كان من الضروري على رجال التربية والإعلام أن يستبدلوها بغيرها بعيدا عن محاولة إلغائها ، لأنها من التراث الإجتماعي وبالتالي فإن الإبقاء عليها مع تحيينها أمر مقبول ومحاولة إلغائها والقضاء عليها أمر مستحيل (زيدان ، 1975 ، ص495) .

5-9 . خاصية الاكتساب:

القيم مكتسبة يتعلمها الفرد في نطاق الجماعة وعن طريق التنشئة الإجتماعية ، حيث تتفاعل تلك العوامل مع التكوين النفسي للفرد ذاته ، حيث يصبح الأفراد يهتمون ببعض القيم وتفضيلها على غيرها (جابر ، مرجع سابق، ص 165) .

6 - نسق القيم :

6-1 - النسق :

عرف روزناني Rosnay النسق بأنه مجموعة من العناصر في تفاعل دينامي بينها منتظمة قصد بلوغ هدف ، وبهذا يتكون النسق من جانبين جانب بنائي وآخر وظيفي .

وظهرت النسقية كتصور فكري منظم خلال الأربعينيات من القرن الماضي ، في أمريكا نتيجة لتطور ظروف الحرب وما تطلب من ضرورة تغيير في المعدات والتنظيمات البشرية والإستراتيجية الحربية .

إذ بدأ البحث في عقلنة الميادين الحربية والاقتصادية لإعطاء دفع جديد للتنظيم الإجتماعي والعسكري ، فظهرت النسقية كمنهج تنظيم وعمل في بحث الظواهر الطبيعية الحية والاجتماعية ذات الطبيعة المركبة ومعقدة النسق ، من خلال دراسة العناصر المكونة للظاهرة قيد البحث في علاقتها وأشكال تنظيمها (بوغازي ، مرجع سابق ، ص 13) .

ويعتبر مفهوم النسق من المفاهيم الأساسية ، أو كما تترجم أحيانا بالمصفوفة أو المنظومة وعلى حد تعبير وليمز Williams نحن في حاجة إلى دراسة الظواهر من خلال مصفوفة العمليات أو الظواهر المرتبطة فيما بينها وذلك لتقديم صورة كاملة عن هذه الظواهر وفهم دور كل منها في علاقة بالآخر (معتر ، مرجع سابق ، ص 371) .

وكلمة نسق في اللغات الأوروبية مشتقة من كلمتين يونانيتين هما Stema . Syn أي وضع أشياء بعضها مع بعض في شكل منظم منسق .

والنسق هو مجموعة الوحدات المرتبة ترتيبا مخصوصا ، والمتصل بعضها ببعض اتصالا به تنسيق لكي تؤدي إلى غرض معين ، أو لكي تقوم بوظيفة خاصة .

وبذلك يمكن النظر إلى النسق بأنه عبارة عن جشطلط (شكل) أو كل أو بناء كلي متكامل يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة والمتساندة وظيفيا فيما بينها لتشكل لنا النسق الكلي ، كما أن لكل جزء من أجزاء النسق وظيفة يؤديها في الكل .

في ضوء ما سبق يمكن تحديد معنى النسق على أنه عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها لكي تؤدي وظيفة معينة ويسهم كل جزء بوظيفته المحددة حسب أهميته وفاعليته داخل النسق .

6 - 2 - نسق القيم Value System :

تنطلق فكرة نسق القيم من تصور مؤداه أنه لا يمكن دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى ، ويقصد به مجموعة قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقا لأولوياتها في إطار على هيئة سلم تتدرج مكوناتها تبعا لأهميتها (معتر ، مرجع سابق ، ص 372) وهذا يعني أنه لا توجد قيمة منعزلة بل كل القيم مرتبطة ومنتظمة ومرتبطة لتشكل في

مجمّلها نسقا قيميا كما يقسم **بوخ** أنساق القيم إلى نوعين : نسق القيم الأولية ويتعلق بالحاجات البيولوجية للفرد ، و نسق القيم الثانوية ويشتمل على القيم الإجتماعية والأخلاقية ، كما يرى أن النسق العام للقيم يتأثر بكلا النوعين .

ويعرف **روكيش** نسق القيم بأنه تنظيم من المعتقدات يتصف بالثبات النسبي ويحمل تفضيلا لغاية من غايات الوجود أو شكلا من أشكال السلوك الموصلة إلى هدف الغاية وذلك في ضوء ما تمثله من أهمية بالنسبة للفرد ، كما يرى أن هناك نسقا للقيم الغائية لدى الفرد ، وأن هناك نسقا للقيم الوسيّلية .

و يعرف **كاظم** نسق القيم بأنه عبارة عن مجموعة قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقا لأولوياتها وهو إطار على هيئة سلم تتدرج مكوناته تبعا لأهميتها .

كما يتعامل بعض الباحثين مع نسق القيم على أنه عبارة عن مجموعة الاتجاهات المترابطة فيما بينها والتي تنتظم في شكل بناء متدرج (**معتر** ، مرجع سابق ، ص 373) .

فلكل فرد نسق بمثابة سلم مدرج للقيم ويكون على رأس السلم القيمي أكثر القيم أهمية وإحاحا بالنسبة للفرد والجماعة وتحض بمكانة إجتماعية عالية وهذه القيم تسمى بالقيم الإلزامية ومن أمثلتها مسؤولية الآباء على أبنائهم ، لتليها القيم التي يشجعها المجتمع ويدعوا إلى الإقتداء بها ويكافئ من ينجح بها ولكن بدون إلزام من القوانين والأعراف الإجتماعية ومن أمثلتها النجاح في الحياة والحصول على الثروة ، لتأتي بعدها القيم المثالية التي يستحيل تحقيقها بصورتها كاملة ولكنها تؤثر في توجيه سلوك الأفراد لذا يدعوا المجتمع دون أمل كبير في تحقيقها بصورتها المثالية ومن أمثلتها مقابلة الإساءة بالإحسان (**مشري** ، 2003 ، ص 312) ، كما أن لكل مجتمع نظامه أو سلمه القيمي ، يقوم هذا النسق سواء لدى الفرد أو المجتمع على التفضيل بين قيمه وأخرى وينتج عنه وضع الأشياء في مراتب ودرجات بعضها فوق بعض وبعضها أرفع من بعض ، وقد تختلف القيم وتعارض مع بعضها البعض داخل النسق القيمي للشخص الواحد كأن يكون عند الشخص الواحد قيمة الكرم وقيمة حب المال وهنا نجد أن سلوكه سوف يتوقف على ترتيب هذه القيم لديه بمعنى أن سلوكه يعتمد على أولويات السلم القيمي لديه وهناك تباين كبير بين الأنساق القيمية لكل مجتمع من المجتمعات ففي حين تعطي بعض المجتمعات النامية قيم الكرم والشهامة والرجولة مركز الصدارة نجد أن بعض المجتمعات المتقدمة تعطي هذا المركز

لقيم الإتقان والدقة . ، كما أن فكرة ترتيب القيم هرميا لا تدل في الحقيقة والواقع على أن كل قيمة لها موقع ثابت في سلم القيم بل أن القيم تتبادل الدرجات والمراتب في السلم الواحد فتعلو وتهبط تبعا لظروف الفرد وأحواله ورغباته واهتماماته من حيث قوتها وإلحاحها وسهولة تحقيقها أو صعوبتها ، بمعنى أن القيم تتغير بالزمان والمكان ، فإذا رغب الفرد الحصول على شهادة علمية فإن هذه الرغبة تمثل الدرجة الأولى في سلم قيمه وحتى إذا حققها وفكر في الزواج مثلا فإن الرغبة في ذلك تدفعه لجعل امتلاك بيت مثلا في سلم أولوياته وهكذا ، ومن هنا فإن ترتيب قيم الأشخاص للأشياء لا يظل على حال واحد ثابت في سلم القيم بل يتغير بالنسبة لتغير نظرتهم للحياة ولنموه وتطوره ونضجه الجسدي والعقلي و الإجتماعي (العزة ، مرجع سابق ، ص 153) .

7 - تصنيفات القيم :

ويقصد بذلك توزيع القيم وفق أسس أو أبعاد معينة ويمكننا إبراز هذه التصنيفات كما يلي :

7 - 1 - التصنيف على أساس المضمون أو المحتوى :

هناك عدة محاولات مختلفة لتقسيم القيم حسب موضوعها فهناك الخلقية ، الدينية ، الجمالية وأحسن تصنيف يمكن تقديمه هو التصنيف السداسي ، وهو التصنيف المعتمد في هذه الدراسة الحالية ، حيث نلمس جوانب الحياة الإنسانية العامة في سلوكها العملي واليومي وهو التصنيف الذي أعده سيرنجر ، حيث قدم تصنيفا للشخصية إلى ستة أنماط ووفقه تتشكل القيم حيث قام ألبورت بتصنيف القيم إلى :

7 - 1 - 1 - القيمة النظرية :

ويعبر عنها باهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة ، فيتخذ اتجاهها معرفيا من العالم المحيط به ، ويسعى وراء القوانين التي تحكم هذه الأشياء بقصد معرفتها ، و يتسم بنظرة نقدية موضوعية معرفية تنظيمية (داود ، 2010 ، ص 60) ، وعادة ما يكون من الفلاسفة والعلماء .

7 - 1 - 2 - القيمة الاقتصادية :

ويعبر عنها باهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو نافع ، ويتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها عن طرق الإنتاج واستثمار الأموال فهو يتميز بنظرة علمية وهو من رجال المال والأعمال (الزغبي ، 1994 ، ص 158) .

7-1-3 - القيمة الجمالية :

وتتمثل في اهتمام الفرد بالجوانب الجمالية من حيث الشكل والتناسق وتذوق الجمال والإبداع الفني والابتكار ويتميز بها الفنانون والشعراء والأدباء... إلخ (معتز مرجع سابق ، ص 370)

7-1-4 - القيمة الإجتماعية :

وهي التي تجسد نمط الإنسان الإجتماعي الذي يميل إلى الاختلاط بالناس والتفاعل والتوافق معهم ، إذ يجد في ذلك إشباعا لرغباته وحاجته أي أن هذه القيمة تعبر عن اهتمام الفرد لحب الناس والتضحية من أجلهم وحب العمل لخدمتهم .

7-1-5 - القيمة الدينية :

تتمثل بالإنسان الذي يسعى إلى معرفة ما وراء العالم المحسوس ، ويبحث عن خلق الإنسان ومصير وأصل الكون وعلته ، ويتميز معظم المتدينين بالحالة المثالية التي تعد الدنيا وسيلة لغاية أخرى هي الآخرة دار القرار لذا يعملون ما في وسعهم للحصول على رضا الله ورضا من هم حولهم ويعد طلب الرزق والاجتهاد والبذل جزء من إشباع حاجاتهم الدينية معتمدين في ذلك على الكتب السماوية منها القرآن الكريم الذي يدعوا إلى العمل والكسب الحلال ، إذا فهي قيمة وصف لرجال الدين (السامرائي ، 1991 ، ص 103) .

7-1-6 - القيمة السياسية :

هي مجموعة القيم التي تميز الفرد باهتماماته للبحث عن الشهرة والنفوذ في مجالات الحياة المختلفة وليس بالضرورة في مجال السياسة ، ويتميز الفرد الذي تسود لديه هذه القيم بدوافع القوة والمنافسة والقدرة على توجيه الآخرين والتحكم في مستقبلهم (العتوم ، مرجع سابق ، 226) ، وهذه القيمة تظهر لدى رجال الحرب والسياسة والقادة في المجالات المختلفة (زاهر ، 1996 ، ص 29) .

7-2 - التصنيف على أساس المقصد أو الهدف :

تنقسم القيم من ناحية مقصدها إلى نوعين :

7-2-1 : قيم غائية أو هدفية أو وسيطية :

وهي القيم التي تعتبر غاية في حد ذاتها ، إذ يهدف الفرد أو المجتمع إلى الوصول إليها وتحقيقها مثل الإخلاص في العمل وحب البقاء (ملحم ، 2001 ، ص 169)

7 - 2 - 2 : قيم وسائلية أو نهائية :

تعتبر وسائل لغايات أبعد يجعل التمييز بين القيمتين إلى حد بعيد نسبيا ، كما يعتبر في نظري هدف أو غاية قد يراه ملاحظ له وسيلة ، فالعلم قد يكون في نظر طالب ما هدفا في حياته لوسيلة معينة وهي الترقية الإجتماعية مثلا قد يعتبرها الوالدين وسيلة للحصول على وظيفة (ذياب ، مرجع سابق ، ص 68) .

7 - 3 - 3 : التصنيف على أساس الشدة أو الدرجة :

وتصنف إلى ثلاثة أصناف كما يلي :

7 - 3 - 1 : القيم الملزمة أو الأمر الناهية :

وهي القيم ذات القداسية يلتزم بها جميع أفراد المجتمع ويرعى المجتمع تنفيذها بقوة وحزم سواء عن طريق العرف وقوة الرأي العام أو عن طريق القانون والعرف معا ، مثل القيم الخاصة بتنظيم العلاقة بين الجنسين .

7 - 3 - 2 : القيم التفضيلية :

هي قيم لا تبلغ مبلغ التقديس و لا يفترض العقاب لمن يخالفها ولكن المجتمع يشجع أفرادها على التمسك بها ولكن لا يلزمهم مراعاتها لعدم تأثير على المصلحة العامة للجماعة ، مثل إكرام الضيف ، زواج الأقارب ، الطموح ، الترقى ... إلخ .

7 - 3 - 3 : القيم المثالية أو الطوبائية :

فهي قيم يحس الأفراد باستحالة تحقيقها على وجهها الأكمل على الرغم من ذلك فإنها كثيرا ما تؤثر تأثيرا بالغ القوة في وجيه سلوك الأفراد ، فقيم مقابلة الإساءة بالإحسان والحلم بالجهل والبخل بالأثرة قد يعجز الفرد عن تقيده في واقع الأمر ولكنه يسعى للالتزام بها ويبني هذه القيم بجعل الفرد يعدل الكثير من سلوكياته اتجاه من يحيط به (ذياب ، مرجع سابق ص 81) .

7 - 4 - 4 : التصنيف على أساس مدى الشيوخ أو العمومية :

تنقسم القيم من ناحية انتشار أو الشيوخ إلى نوعين :

7 - 4 - 1 : القيم العامة :

نقصد بها القيم التي تعم وتنتشر في المجتمع كله وفي مختلف أطرافه من ريف وحضر وشمال وجنوب وشرق وغرب وعبر فئات لمجتمع ككل أغنياءه و فقراءه ، متعلمين

وجاهلاء ، وحسب المهن المختلفة ، كقيمة أهمية الزواج للتحصن لكلى الجنسين ، أهمية الأسرة في بناء المجتمع ، سيادة الإتجاه الأبوي ، احترام كبار السن ، هذه القيم تسود أغلب مجتمعاتنا العربية الإسلامية .

7 - 4 - 2 . القيم الخاصة :

هي قيم تعلق بمواقف أو مناسبات اجتماعية معينة أو بمناطق أو بطبقة أو جماعة خاصة وهناك بعض القيم الخاصة بمناطق محلية مثلا تقبل رأس الكبير في كل صباح في بعض مناطق الجزائر ، وكذا قيم الأخذ بالثأر (ذياب ، مرجع سابق ، ص 85) .

7 - 5 - 5 . التصنيف على أساس الوضوح :

تنقسم القيم حسب هذا البعد إلى قسمين :

7 - 5 - 1 . القيم الظاهرة أ الصريحة :

هي القيم التي يصرح ويعبر عنها بالكلام (سهير ، مرجع سابق ، ص 193) .

7 - 5 - 2 . قيم ضمنية :

هي القيم التي يستدل على وجودها من ملاحظة واختبارات الاتجاهات التي تتكرر في سلوك الفرد بصفة نمطية لا بصفة عشوائية ، فتمسك شخص ما بقيمة ما يدل عليه التكرار النمطي في اختيار أو سلوك ما (ذياب ، مرجع سابق ، ص 88) .

7 - 6 - 6 . التصنيف على أساس الدوام :

تنقسم القيم حسب هذا البعد إلى قسمين :

7 - 6 - 1 . القيم العابرة :

هي القيم الوقتية العارضة القصيرة الدوام السريعة الزوال كالقيم المرتبطة بالموضة ، مثل موضة الزّي والتجميل وطرق التسلية وموسيقى ورقص وطرق تأثيث المنازل ... إلخ ومن القيم العابرة كذلك تلك المرتبطة بالبدع أو النزوات وهي مظاهر للذوق العام أو المزاج العام للناس أو الجماعات في فترة معينة فهي القيم المعبرة عن التذبذب والتغير والهبوط والصعود في ذوق الناس ومزاجهم .

7 - 6 - 2 . القيم الدائمة نسبيًا :

ونقصد بها القيم التي تبقى زمنيًا طويلًا مستقر في نفوس لناس تناقلها جيل عن جيل كالقيم المرتبطة بالعرف والتقاليد فهي تتعلق بالماضي وكثير ما تمتد جذورها إلى أغواره البعيدة

وبالتالي فالقيم المرتبطة بها لها في غالب الأحيان صفة القداسة والإلزام لأنها تمس الدين والأخلاق كما تمس الحاجات الضرورية للإنسان ولها علاقة كبرى بمصلحة المجتمع فهي راسخة في المجتمع تصل إلى حد الجمود (نياپ ، مرجع سابق ، ص 94) ، ومن كل هذه التصنيفات للقيم نلخصها في الجدول الذي أعده محمد عبد الرحمان المعاينة :

الأساس	التصنيف	المعنى	المثال
المحتوى	النظرية	اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة	الفلاسفة ، العلماء
	الاقتصادية	اهتمام الفرد وميله إلى ما هو نافع ، ويتخذ من البيئة المحيطة به وسيلة للحصول على الثروة عن طريق الإنتاج والتسويق	رجال المال والأعمال
	الجمالية	اهتمام الفرد إلى ما هو جميل وتوافق ومنسق	الفنانون
	الإجتماعية	اهتمام الفرد بغيره من الناس ومساعدتهم	المصلحون الاجتماعيون
	السياسية	اهتمام الفرد بالنشاط السياسي والعمل السياسي	القادة
	الدينية	اهتمام الفرد وميله إلى معرفة ما وراء العالم الظاهري ومعرفة أصل الإنسان ومصيره .. إلخ	رجال الدين
المقصد	وسائلية	تعتبر وسائل لغايات أبعد	التقني
	غائية	تعتبر غاية في حد ذاتها	حب البقاء
الشدة	ملزمة	ما ينبغ أن يكون	تنظيم العلاقات بين الجنسين
	تفضيلية	ما يفضل أن يكون	إكرام الضيف
	مثالية	تحدد ما يرجى أن يكون	العمل للدنيا انه يعيش أبدا
العمومية	عامة	يعم شيوخها وانتشارها في المجتمع كله	أهمية الدين ، الزواج
	خاصة	متعلقة بمواقف معينة أو طبقة أو جماعة خاصة	الأعياد
الوضوح	ظاهرة	التي يصرح بها ويعبر عنها بالكلام	الخدمة الإجتماعية
	ضمنية	يستدل على وجودها من ملاحظة الميول والاتجاهات	السلوك الجنسي
الدوام	دائمة	تبقى زمنا طويلا وتنتقل من جيل إلى جيل	التقاليد
	عابرة	وقتية عارضة قصيرة سريعة الزوال	الموضة

جدول 1 " تصنيف القيم " (المعاينة)

8 - النظريات المفسرة للقيم :

لقد حاولت بعض المدارس الفكرية تفسير القيم واكتسابها وتكونها وتغيرها ، حيث وضع الكثير من المنظرين تصوراتهم الإجتماعية والنفسية حول موضوع القيم ، وفيما يلي نستعرض تلك النظريات الإجتماعية والنفسية :

8 - 1 - النظريات الإجتماعية :

8 - 1 - 1 - النظرية الذاتية :

من أشهر العلماء الذين يمثلون الإتجاه الذاتي في تفسير القيم إميل دوركايم ، ويعد أول من طرح موضوع القيم للدراسة العلمية (زيدان ، مرجع سابق، ص 130) ، وينظر دوركايم إلى القيم نظرة ذاتية يرفض الرأي ويرى أن القيم حكم منفصل عن الشخص مرتبط بالموضوع ، أي متعلق بخاصية الشيء الذي يتصف به ، بمعنى أن القيم تتصف بصفة مستقلة عن كيفية الإحساس بها في لحظة الحكم ، وقد برر دوركايم رفضه هذا باعتقاده بعدم وجود أية علاقة بين الخصائص الموضوعية للأشياء وبين قيمها وأكد أن القيم تقدير يقتصر على الأشياء ، فالقيمة عند دوركايم ، تنجم عن العلاقة التي تربط الأشياء بالمظاهر المختلفة للمثل العليا والتي تكشف عن مظهر من مظاهر تلك المثل ، وقيمة الشيء لا يمكن أن تقدر عند دوركايم إلا عن طريق بعض الأفكار المثالية والمثل العليا تصورات جمعية حقيقية ومرغوب فيه وترتبط بأشياء يستطيع الناس إدراكها ، وهي ترتبط بحياة الناس العملية ارتباطا شديدا وليست منعزلة عن الحياة ، وفي رأي دوركايم أن المجتمع لا يمكن أن يتكون ويستمر دون نشوء المثل العليا وأن القيم تتنوع وتغير لأنها تنشأ عن طبيعة الأشياء نفسها في عالم واقعي ، وهي لا تؤثر في المجتمع بقدر مماثل كما صنف دوركايم ، أحكام القيمة إلى نوعين : النوع الأول أحكام تقريرية تقويمية أو موضوعية وتعبر عن علاقة بين طرفين وتعني ما تراه الذات من قيمة الأشياء ، والنوع الثاني : أحكام واقعية وهي تشرح ما هو كائن وتعبر عن الكيفية التي نرى بها بعض الأشياء أو الموضوعات بمعنى أننا نميل إلى أشياء وننفر من أشياء غيرها ، وكلا النوعين يستخدمان المثل الأعلى معيارا لحكمه ففي النوع الأول يشكل المثل الأعلى رمزا للشيء الذي يجعله أمرا يدركه العقل ، أما النوع الثاني فالشيء يكون رمزا للمثل الأعلى على النحو الذي يجعل تصور هذا المثل أمرا ممكنا بالنسبة للناس

و خلاصة رأي دوركايم في معنى القيمة هو أن قيمة الشيء لا توجد في الموضوع نفسه بل هي ما يحققه هذا الشيء من آثار تنشأ عنه حسب تقدير الذات وهذا ليس في الذات الفردية بل الذات الجمعية . (المعايطة ، مرجع سابق ، ص 180) .

نجد في هذه النظرية أن القيمة لا توجد في الموضوع بل موجودة خارج الفرد نفسه وأن القيم حسب هذه النظرية ليست ثابتة بل تتغير وتنشأ عن طبيعة الأشياء نفسها وتتحدد من بالحياة الواقعية في العالم الواقعي .

8 - 1 - 2 - النظرية الموضوعية :

يرى هؤلاء أن قيمة الشيء كامنة وكائنة فيه فعلا وتعبّر عن طبيعته ، وبمعنى آخر يرى هؤلاء أن قيمة الشيء موضوعية مستقلة عن ذات الإنسان ومشاعره وتحدد بمعزل عن خبرته في الحياة الواقعية ولذا فجل القيم الثابتة لا تتغير .

و يعتبر أفلاطون من أنصار موضوعية القيم وقد قال بالمثل العليا الثلاث : الحق والخير والجمال فهي في نظره أعلى المعاني وأسماها قيمة وأعظمها منزلة و لا يخرج أي شيء عنها ولا يخلو أي شيء منها ، وقد جعل أفلاطون الحق في جانب العلم والمعرفة والخير في جانب الأخلاق والسلوك ، والجمال في جانب الفن والتناسب ، ويرجع أفلاطون هذه الأفكار السامية إلى عالم آخر غير العالم الذي نعيش فيه عالم لا يفنى وتوجد فيه الأشياء كاملة كما يجب أن تكون عليه ، أي عالم المثل ، عالم الحق والخير الجمال (المعايطة مرجع سابق ، ص 181) .

من خلال هذه النظرية نجد أن الباحثين عزو مصدر القيم إلى بناء علوي ومفاهيم غيبية ميتافيزيقية ووظيفة القيم تبدو مثلا معياريا على المجتمع أن يحققها ، وبذلك تقوم القيم من منطلق هذا الاتجاه مطلقة ومصدرها البناء العلوي للمجتمع ، وتكون هذه القيم موجودة داخل الفرد ومستقلة عن ذاته ومشاعره ، وجلها ثابت لا تتغير ولا تتحدد بالخبرة في الحياة الواقعية ، بحيث نستطيع الحكم عليها وتقديرها .

8 - 1 - 3 - النظرية العامة :

وصاحبها العالم الإجتماعي رالف بارتون بيرري **Ralf Barton Perry** ، تتخذ هذه النظرية مفهوم الاهتمام محورا وركيزة لتفسير القيمة ومؤدى هذه النظرية أن أي اهتمام لأي شيء يجعل الشيء ذا قيمة حسب المعادلة التالية :

(س) ذو قيمة = هناك اهتمام ب : س

أي أن القيمة تتبع من الاهتمام والرغبة و لا ينبع الاهتمام والرغبة من القيمة تركز نظرية الاهتمام على كل القيم في ذات الفرد ، وتطلق لفظة قيمة ليدل على عملية يقوم بها الإنسان وتنتهي هذه العملية بإصدار حكم على شيء أو موضوع أو موقف ما فالقيم في الواقع عمليات تقويم ، والتقويم عملية اجتماعية ثقافية (المعايطة ، مرجع سابق ص 181) .

نجد أن هذه النظرية تأخذ الاهتمام محورا وركيزة لتميز القيمة ومحور هذه النظرية أن أي اهتمام يجعل هذا الشيء ذو قيمة فردية أو اجتماعية ، كما أعتبر القيمة ليست تقييم أو حكم تقييمي للأشياء والموضوعات وإنما أعتبرها عملية تقويمية ترتبط بالاهتمام والأغراض والمصالح أي تتحدد تلك القيمة من خلال مجموعة من الخطوات نتاجها إصدار الحكم النهائي المتمثل في قيمة ذلك الشيء .

8 - 1 - 4 - النظرية المعيارية :

ويرى أصحاب هذه النظرية بوجود معيار للقيمة يحدد ما يجب أن يكون عليه الموضوع كما يرى بعض أصحاب هذا الاتجاه أن على النظرية المعيارية أن تبين ما هو خير وما هو شر، وما هو مفضل وما هو الأفضل وما هو الصائب وما هو الخاطئ ، وما هو ملزم بمعنى أن تضع هذه النظرية المعايير التي تحدد ما هو مرغوب .

8 - 1 - 5 - النظرية ما بعد المعيارية (التحليلية) :

يرى أصحاب هذه النظرية أنه لا ضرورة لوجود معيار للقيم ، وما يهم هو التحليل لمعرفة طبيعة الخير والفضيلة ومعانيهما ، فالقيمة حسب أصحاب هذا الاتجاه تشير إلى سمات وخصائص و كيفيات محددة موجودة في موضوع الوصف ، فنحن أمام موقف تحليلي وليس موقف معياري .

8 - 1 - 6 - النظرية الإجتماعية :

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع هو الذي يعطي للأشياء قيمتها وأن كل اتجاه له نظرة أحادية البعد لمصدر القيم ، بينما للقيم مصادر متعددة من خلال الفرد والجماعة والمجتمع وتنشأ القيم بتفاعل هذه المصادر الثلاثة .

8 - 1 - 7 - النظرية الإحصائية :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القيمة مصدرها متوسط الأفراد ، أي ما يراه أغلبية الأفراد يمكن أن يشكل مصدرا للقيم (العتوم ، مرجع سابق ، ص 222) .

8 - 2 - النظريات النفسية المفسرة للقيم :

8 - 2 - 1 - نظرية التحليل النفسي :

يعتبر سيقموند فرويد هو المعبر الرئيسي لهذه النظرية ، حيث ترى مدرسة التحليل النفسي أن عملية اكتساب الأخلاق والقيم تبدأ منذ مرحلة الطفولة المبكرة ، من خلال عملية التنشئة الإجتماعية ، من خلالها يتوحد الطفل مع الوالدين وبهذه العملية التوحيدية يستدمج قيمه وهذا يؤدي إلى تكوين الأنا الأعلى الذي يتكون بدوره من الضمير والأنا المثالية (وحيد ، مرجع سابق ، ص 71) .

إذ يقوم الوالدين بدور ممثلي النظام ، فهما يعلمان الطفل القواعد الأخلاقية والقيم التقليدية والمثل العليا للمجتمع الذي يتربى فيه الطفل ، ويتم ذلك عن طريق استحسان الطفل عندما يفعل ما يجب عليه أن يفعله ، وإبداء عدم الرضا والانزعاج عندما يخطئ فيما يجب أن يفعل ، ومن هنا يتكون لدى الطفل نظام من القيم والقواعد الأخلاقية المتمثلة بالمحتويات والمرغوبات فيكون ما أسماه فرويد بالأنا الأعلى وهو ما يقابل الضمير (سلامة ، مرجع سابق ، ص 94) ، لأن الضمير في مرحلة الكبر يصبح بمثابة عمل الوالدين عند الصغر ، والأنا الأعلى يعتبر الممثل الداخلي للقيم التقليدية السائدة في المجتمع وهو يمثل كل ما هو مثالي وليس ما هو حقيقي وينزع إلى الكمال بدلا من اللذة التي يسعى الهو دائما إلى إشباعها ، مما يجعل الأنا الأعلى والهو دائما في تعارض و صراع مستمرين ، لأن المعايير الأخلاقية تمثل محاولة المجتمع لقمع الدفعاات البدائية العدوانية والجنسية للهو ، أما الأنا فتمثل الجهاز الإداري لتنظيم وتنسيق عمل الأجهزة الثلاثة للشخصية والوصول بها

إلى حالة التكامل ، وأنا يحكمه مبدأ الواقع الذي يمكنه من إقامة العلاقة مع البيئة الاجتماعية .

8 - 2 - 2 - النظرية السلوكية :

يرى أصحاب النظرية السلوكية أن عملية اكتساب القيم تتم عن طريق التعزيز الإيجابي والتعزيز السلبي ، ومنهم هل و سكنر و فلاند ، حيث أن الفرد يغير قيمه وأحكامه وسلوكه على وفق ما يترتب على سلوكه من إحساس بالألم عند الإشباع نتيجة للعقاب أو إحساسه بالمتعة أو الإشباع نتيجة للمكافأة ، والسلوك القيمي المرغوب فيه إذا ما عززناه سلبيا فإن ذلك يؤدي إلى تقوية السلوك القيمي غير المرغوب فيه ن الأمر الذي يؤدي إلى تغيير نظرة الفرد نحو العالم ، لذلك يرى الفرد أن العالم غير آمن ولا يشبع حاجاته على وفق القيم التي آمن بها ، وعلى هذا فإن الفرد يغير من قيمه تجنباً للإحساس بالألم وعدم الأمان نتيجة التعزيز السلبي لسلوكه القيمي ، وما إذا حصل الفرد على تعزيز إيجابي على سلوكه القيمي الجديد فإنه سيكرر ذلك السلوك انطلاقاً من أن الفرد يتعلم تغيير قيمه بواسطة عمليات الارتباط والتعزيز (وحيد ، مرجع سابق ، ص 72) .

8 - 2 - 3 - النظرية المعرفية :

إن المدرسة المعرفية التطويرية ترى أن اكتساب القيم محاكاة لنموذج اجتماعي أو تكيف للسلوك الأخلاقي ، بمقتضى المثيرات البيئية أو الإذعان لقواعد معينة ، وتؤكد أن الخلق ينشأ من محاولة الفرد لتحقيق التوازن في علاقاته الاجتماعية وقدراته العقلية ، حيث أن القيم تتأثر بالعديد من العوامل كأساليب التنشئة الاجتماعية والقدرات المعرفية والتغيرات الثقافية والتربية الخلقية ، وهذا ما قرره كل من بياجيه و كولبرج .

فقد أبدى بياجيه اهتماماً في بعض دراساته بنمو حكم الطفل الأخلاقي وطريقته في التفكير حول الأسئلة التي تتعلق بالصواب والخطأ وفهمه للقوانين الاجتماعية (سلامة ، مرجع سابق ، ص 95) ، حيث يتصور بياجيه أن التغيير يحدث في القيم من الأحكام الخلقية التابعة إلى الأحكام الخلقية المستقلة ، فالمرحلة الأولى تنسم فيها الأحكام الخلقية بالاهتمام بالنتائج العيانية المباشرة للفعل ، أما المرحلة الثانية فتهم بنوايا الفاعل .

وقام كولبرج وتلاميذه ببناء نظرية تفصيلية مستخدماً أسلوب بياجيه كإضافة لما توصل له بياجيه ، وحدد في نظريته مراحل النمو التي يمر بها الطفل والبناءات المعرفية المنتظمة

في نمو التفكير الأخلاقي ، تلك المراحل تكون متسلسلة ارتقائيا تتألف من ثلاث مستويات رئيسية ويتفرع كل مستوى منها إلى مرحلتين :

المستوى الأول ما قبل التقاليدي : ويكون فيه الطفل متأثرا بعواقب سلوكه .
المستوى الثاني التقاليدي : ويتأثر فيه الطفل بتوقعات الآخرين للتصرف بالأسلوب التقاليدي .

المستوى الثالث ما بعد التقاليدي : الذي يتأثر فيه الطفل بالقيم الأخلاقية الأكثر تجريدا (وحيد ، مرجع سابق ، ص 73) .

8 - 2 - 4 - نظرية التعلم الإجتماعي :

ورائدها **باندورا** ، حيث ترى هذه النظرية أن اكتساب القيم وتعلمها يتم من خلال ملاحظة نماذج اجتماعية ، ومن خلال المحاكاة أو التقليد ، ومن خلال التعلم البديل الذي يحقق من خلاله التعزيز الذاتي ، وهذا ما أكده وقرره كل من **باندورا** و **وولشرز** ، حيث يقولون أيضا أن هذا النوع من التعزيز يستمر وذلك لتجنب القلق أو الشعور بالذنب ، وعليه فإن القيم السلبية أو غير المرغوب فيها يتم تعلمها نتيجة للخبرة المباشرة أو نتيجة لتعرض الفرد إلى نماذج سلبية .

كما أكد **باندورا** على أن مشاهدة الفرد (الملاحظ) النموذج ، كوفئ أو أثيب أو عوقب نتيجة لقيامه (النموذج) بسلوك ما ، سيخلق لدى الملاحظ توقعا بأن قيامه بسلوك مشابه لسلوك النموذج سيجلب له نتائج مماثلة إذا ما قام بتقليده ، ويسمي **باندورا** هذا التعزيز بالتعزيز بالإنبابة ، وهو الأثر الثانوي الذي يتركه تعزيز سلوك النموذج على سلوك الملاحظ (وحيد ، مرجع سابق ، ص 73) .

8 - 2 - 5 - النظرية الظواهرية (الذات) :

يرى **روجرز** أن للشر دافع فطري واحد هو النزعة نحو تحقيق الذات ، وقول إن هذا المفهوم يكفي لتفسير السلوك البشري كله ، والكائن الحي يستجيب المجال الظاهري على وفق ما يخبره ويدركه ، والمجال الإدراكي هو واقع بالنسبة للفرد ، إذ أن الواقع عنده هو ما يضمنه الحقيقة بغض النظر عن احتمال كونه حقيقي أو غير حقيقي ، وينمو الفرد ويتفاعل مع البيئة هو واقع بالنسبة للفرد ، إذ أن الواقع عنده هو ما يضمنه الحقيقة بغض النظر عن احتمال كونه حقيقي أو غير حقيقي ، وينمو الفرد ويتفاعل مع البيئة ، يبدأ

بالمفاضلة بين الذات وبين البيئة أي أنه يصبح واعيا بجزء من خبراته التي يميزها على أنها أنا I و لي Me ، وهكذا فإن مفهوم الذات لا ينبثق من مجموعة الخبرات فقط بل من مجموعة من الخبرات المقومة ، وأن القيمة الإيجابية أو السلبية لهذه الخبرات تتأثر بتفاعل التقويمات المباشرة والتقويمات الصادرة عن الآخرين ، وعليه فإن بناء الذات يتكون نتيجة للتفاعل مع البيئة ومع أحكام الآخرين التقويمية ، فيبدأ الفرد في بناء تصور خاص عن نفسه في علاقته مع البيئة ويضفي على الخبرات قيمة ، ربما تكون إيجابية أو سلبية ، وهذه القيم المرتبطة بخبرات الفرد قيم يخبرها بصورة مباشرة وفي بعض الأحيان يأخذها من الآخرين أو ستمجها (وحيد ، مرجع سابق ، ص 74) .

8-2-6 - نظرية سيرانجر :

قام أديار سيرانجر (1882 - 1963) بنقل موضوع القيم من الفلسفة إلى علم النفس حيث كان فيلسوفا ألمانيا وجوديا مؤمنا ، وعالم نفس و تربوي ، توصل إلى من خلال دراسته لتاريخ بعض الشخصيات ومن ملاحظته لسلوك الأفراد في حياتهم اليومية إلى تصنيف الأفراد إلى ستة أنماط مختلفة ، وكل نمط منها يمثل نموذجا معيناً من الشخصية **النمط النظري** : ويتحكم فيه القيم النظرية التي تدفعه دائما إلى الحقيقة ، ويتجه إلى العلم والمعرفة ، وهو يبحث دائما عن ما هو صادق وصحيح مستخدما الوسائل العقلية ، وهذا النمط غالبا ما يكون عالما أو فيلسوفا .

النمط الاقتصادي : هذا النمط ينظر إلى الأشياء بلغة المنفعة وحفظ الذات ، ويسعى دائما إلى تحقيق مصالحه الخاصة حتى ولو جاءت من استحوازه على مصالح الآخرين ، تحكم سلوكه شهوة الثروة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة في جمعها .

النمط الجماعي : شخص يميل إلى التناسق والتماثل يسعى لتنمية أذواق الآخرين وإضفاء التعبير أو الشكل على المضامين الروحية بالاعتبار عاطفيا .

النمط الإجتماعي : يسعى أفراد هذا النمط إلى أن يمنح كل منهم ذاته للآخرين ، ويتميزون بالعطف والحنان وتقديم الخدمات للآخرين ، ورغبتهم في إسعادهم ، ويكونون بعيدين عن استغلال الآخرين .

النمط السياسي : هدف الفرد في هذا النمط هو السيطرة على الآخرين ، ويميل إلى تكوين العلاقات الإجتماعية بهدف الوصول إلى هدفه .

النمط الديني : الشخص من هذا النمط تتحكم فيه القوى الدينية ولكن هذا لا يعني أنه متدين دائما ، وحدد **سبرنجر** النمط الديني المتصوف الذي يبحث عن الوحدة المطلقة للقيم العليا ويكون اهتمامه موجها نحو ما وراء العالم ، فهو الزاهد الذي يرى أن قيم هذا العالم معوقات عديمة المعنى للوصول إلى الإدراك الصائب لله ، ويميل الفرد من هذا النمط إلى معرفة أصل الإنسان ومصيره ، ويرى أن هناك قوة تسيطر على العالم الذي يعيش فيه (**وحيد ، مرجع سابق ، ص 75**) .

9 - أساليب قياس القيم :

تقاس القيم بعدة طرق من أهمها الملاحظة المنظمة والمقابلة الشخصية وتحليل المضمون والاستخبارات نعرضها على النحو التالي :

1-9 - الملاحظة المنظمة :

تعتبر الملاحظة العلمية الدقيقة للسلوك البشري بصفة عامة وللقيم خاصة أسلوب علمي يساعد على الكشف عنها ودراسته ، بشرط أن تقف على المواقف الحقيقية التي يمر بها الفرد في حياته ، والميزة الرئيسية للملاحظة أنها تطلعنا على مظهر السلوك دون إمكانية تزييفه وخاصة إذا أجريت هذه المشاهدة على غفلة من الفرد أو الأفراد موضوع الدراسة أي تتم ملاحظتهم دون علمهم لكي لا يتم التصنع في السلوك ، كما أنها تعتبر من أكثر ملاءمة خصوصا إذا كانت العينة موضوع الدراسة من الأطفال صغار السن ، ولا يمكنهم التعبير اللفظي لوقائع السلوك ، وقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة السلوك الإجتماعي والأخلاقي لدى عينات من الأطفال من خلال المشاهدة وذلك باستخدام طريقة العينات الزمنية (عينة من السلوك الصادر عن الطفل في عدد من الفترات الزمنية) ، كما أن هناك طرق أخرى لجأ إليها بعض الدارسين منها القبة الفوتوغرافية ، استخدمها **أرنولد جيزيل** ومساعدوه ، وهي قبة صنعت جدرانها من شاشة لا تتيح الرؤية إلا في اتجاه واحد (من الخارج إلى الداخل) ، ومن ثم يجتمع الدارس ومساعدوه خارج القبة ليلاحظوا الأطفال بداخلها دون أن يتمكن الأطفال من مشاهدتهم ، وهذا ما يشجع الأطفال على الانطلاق في سلوكهم بصورة غير مفتعلة ، ويمكن تصوير مشاهد من مواقفهم بواسطة آلات التصوير السينماتوغرافي التي ركبت بطريقة تسمح لها بحرية الحركة على الجدران لتصوير المشاهد من زوايا متعددة وقد استخدمت الملاحظة أيضا كطريقة لدراسة السلوك

الأخلاقي بشكل واضح في أعمال **جون بيايه** و **كولبرج** وغيرهم من الباحثين المهمين بدراسة سلوك الأطفال واتجاهاتهم .

ويشير **ريد فيلد** إلى أنه قد اعتمد على ملاحظاته في صياغة انطباعاته عن نسق القيم في **شان كوم** بالمكسيك ، واستطاع بذلك أن يتعرف على نظرة القرويين للحياة وإدراكهم للكون وتصوراتهم لما ينبغي أن يكون أي على نسق القيم السائدة لديهم (**نعموني** ، مرجع سابق، ص 50) .

ويشير **هوكس** في دراسته للقيم الشخصية لدى عينات من تلاميذ المدرسة الابتدائية إلى أن الملاحظة تعتبر أسلوبا مساعدا إلى جانب الاستخبار ، أوضح ضرورة القيام بملاحظة سلوك الأطفال وتصرفاتهم ليس فق في حجرة الدراسة ولكن أيضا أثناء فترات اللعب لهؤلاء الأطفال في شكل جماعات ، كما يجب تكرار هذه المشاهدات عبر فترات زمنية مختلفة بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة (**سيد** ، مرجع سابق ، ص 389) .

ويعتبر **مندل . جوردان** 1982 أن أسلوب الملاحظة يأخذ كثيرا من الوقت إضافة إلى أنه شخصي إلى حد بعيد ، كما أن نجاحه يتوقف ويعتمد على خبرة متخصصة ومهارات عالية والمشارك الملاحظ مفيد بعدد من الأفراد ، ويشار إلى أن القيم مجال يختلف عن غيره من المواضيع الإجتماعية ، واستخدام الملاحظة للكشف عنها يتطلب من الباحث الإجابة عن تساؤلين : ما القيم التي يهتم بدراستها ؟ وما مظاهر هذه القيم ، وهل هي ثابتة أم متغيرة ؟ . ومن الملاحظ في الوقت الحاضر أن الملاحظة كأسلوب للتعرف على القيم وتحديد نادر ما تستخدم ، ولعل ذلك يرجع لعدد من الأسباب من أهمها اهتمام الباحثين بالجانب الكمي في قياس الظواهر الإجتماعية ومدى توافر الشروط السيكمترية لها (كالثبات والصدق) كما يرجع عدم استخدامها حاليا إلى عدم كفاءة القيام بها بشكل منظم ودقيق من جانب المتخصصين في الميدان .

9 - 2 - المقابلة :

ويقصد بها مجموعة من الأسئلة أو من وحدات الحديث يوجهها شخص إلى طرف آخر أو عدة أشخاص في موقف مواجهة حسب خطة معينة للحصول على معلومات عن سلوك هذا الطرف الآخر أو سمات شخصية أو للتأثير في هذا السلوك ، وقد استخدمت المقابلة بشكل أكثر انتشارا في مجال قياس القيم ولأحكام الأخلاقية وأخذ هذا الاستخدام صوراً وأشكالاً

مختلفة من جانب الباحثين في مجال قياسهم للقيم منها على سبيل المثال تقديم القصص التي يطلب من الطفل إكمالها، وقد اعتمد **كوهلبرج** في دراسته للأحكام الأخلاقية على تقديم عدد من القصص التي يشتمل كل منها على نوع من التعارض أو الصراع بين قيمتين من القيم الأخلاقية ، كما قامت **نانسى إيزنبرج** بدراسة عن الأحكام الأخلاقية ذات الطابع الإجتماعي باستخدام مجموعة من القصص الناقصة والتي تشتمل على نوع من الصراع بين حاجين أو قيمتين ويطلب من الطفل اختيار الحل المناسب من وجهة نظره ، إلى جانب ذلك ، استخدم بعض الباحثين أسلوب الرسومات كطريق لتقدير قيم الأفراد وهي طريقة ملائمة مع الأطفال الذين لا يمكنهم التعبير عن وجهة نظرهم إما لأن لديهم صعوبات لغوية أو ليس لديهم المعرفة والدراية الكافية بالبدائل المقدمة في السؤال ، وتتلخص هذه الطريقة في أن يرسم الطفل الأشكال المحببة التي يفضلها ويعجب بها على أساس أنها تعكس قيمه واتجاهاته (سيد ، مرجع سابق ، ص 391) .

9 - 3 - تحليل المضمون :

وهو أسلوب يستخدمه الباحث لوصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفا موضوعيا ومنظما وكما ، شاع استخدام أسلوب تحليل المضمون في دراسة القيم بعدما ذاع صيته في دراسة الاتصال ، وقد استعمل هذا الأسلوب في قياس القيم من خلال تحليل مضمون الرسالة سواء أكانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية ، ويعتبر **رالف وايت** 1947 من الأوائل الذين استخدمه في هذا المجال ، وذلك على المستوى العالمي ، أما على مستوى البيئة العربية فنجد **محمد إبراهيم كاظم** سنة 1963 ، وقد استعمله في عدد من الدراسات دراسته التتبعية لقيم عينة من الطلاب المصريين خلال خمس سنوات في الفترة ما بين (1957 ، 1962) ، حيث طلب من طلاب الجامعة كتابة سير حياتهم دون التقييد بمكان أو مدة لكتابتها ولضمان حرية التعبير عن أنفسهم طلب منهم أن لا يكتبوا أسمائهم وأن يسلموا ما يكتبوه بصورة لا تسمح لأحد بمعرفة الكاتب ، وكان متوسط مقدار المادة المكتوبة (10) صفحات ولم يقل عن (6) صفحات ، وقد كشفت هذه الدراسة عن كفاءة أسلوب تحليل مضمون السير الذاتية في الكشف عن القيم وتحديدها بدقة (سيد ، مرجع سابق ، ص 392) .

كما استخدمه أيضا **فتحي يوسف مبارك** 1992 ، في دراسة القيم الإجتماعية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ودر مناهج المواد الإجتماعية في تنميتها لقيم الطالب ، حيث قام بتحليل مضمون مناهج الدراسات الإجتماعية المقررة على التلاميذ من العام الدراسي (1988/ 1989) ، أسفرت هذه العملية على أن أهداف المناهج ومحتواها لم تتناول القيم الإجتماعية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي .

9 - 4 - الاختبارات :

نتناول فيما يلي أهم الاختبارات المستخدمة في قياس القيم :

9 - 4 - 1 - اختبار " ألبورت وفرنون ولندزي " :

يعتبر من الاختبارات الأولى التي تناولت قياس القيم ، في عام 1931 قدم السيكولوجيان الأمريكي **جوردون ألبورت** والإنجليزي **فيليب إيوارت فرنون** دراسة عن القيم قدما فيها أول قائمة للقيم اشتقت من نظرية الألماني **إدوارد سبرنجر** عن طبائع الناس نشرها في كتاب له بعنوان أنماط الرجال عام 1928 ، بين فيها أن هناك ستة أنماط من الرجال وهم الرجل النظري ، الرجل الإجتماعي ، الرجل السياسي ، والرجل الاقتصادي والرجل الديني ، والرجل الجمالي ، ثم نشرت القائمة عام 1933 بإمضاء **ألبورت** ، **فرنون** ، **لندزي** (معمريّة ، مرجع سابق ، ص 62)

ويتضمن 120 سؤالاً تتوزع بالتساوي على القيم التي وضعها **سبرنجر** ، وقدم قام **عطية محمود** بترجمة المقياس إلى اللغة العربية سنة 1959 ، يتكون بصيغته العربية من 30 سؤالاً (**أبو النيل** ، 1985 ، ص 230) ، طبق مقياس **ألبورت** و**فيرنون** و**لندزي** من طرف **عبد الحفيظ مقدم** سنة 1982 ، على عينة من طلبة العلوم الإجتماعية قصد الكشف عن القيم السائدة لديهم .

وجهت انتقادات عديدة لهذا المقياس من حيث أنه اختبار لا يقوم على ملاحظات أمبريقية و لا على خلفيات نظرية قام على البرهنة والتجريب بالإضافة إلى عدم استيعابه لكل القيم حيث استبعد القيم المرتبطة بحاجات الأفراد ناهيك عن كونه اختبار محدود التطبيق فهو يطبق على أفراد ذوي المستوى التعليمي المرتفع وأن الفرد لا يمكنه الانتقاء بوضوح وفي هذا السياق يرى **عبد الباسط عبد المعطي** 1985 أن اختبار **فيرنون** و**ألبورت** قاصرا نظريا ومنهجيا وواقعا ، الأمر الذي يجعل استعماله أمرا محفوفا بالمخاطر العلمية.

9 - 4 - 2 - إختبارات القيم الفارقة :

الذي وضعه برنس **R . Prince** سنة 1957 ، ويتكون من 24 زوج من العبارات تتمحور حول الأشياء الواجب القيام أو الشعور بها ومن غير الواجب القيام بها أو الشعور بها ، ويتكون كل عنصر منها من 64 عبارة تمثل قيمه وعلى المجيب انتقاء العبارة التي تتناسب معه من أصل العبارتين ، إذ تمثل إحدى العبارتين القيمة الأصلية (التقليدية) وتمثل الأخرى قيمة منبثقة ويتحدد اتجاه المفحوص من خلال اختياره لـ 64 عبارة التي تمثل قيمه ، والقيم الأصلية هي القيم التي تنبع من ذات المفحوص ، وأم القيم الشخصية هي القيم النابعة من الآخرين .

المقياس مترجم إلى العربية من طرف **جابر عبد الحميد** سنة 1987 (**عبد الحميد** ، مرجع سابق ، ص 230) .

من الانتقادات التي وجهت إلى اختبار القيم الفارقة ، أن التعريفات التي يستند إليها ليست دقيقة فاعتبار القيم النابعة من الذات قيما تقليدية يعني فهما محدودا للقيمة يربطها بالحاجات الأساسية البيولوجية للإنسان ، واعتبار القيم التي تنبع من الآخرين منبثقة ليس فيها تقدير للإنسان باعتباره عضوا في جماعة اجتماعية ، بالإضافة إلى انحصار تطبيقه على المتعلمين والمتفقيين (**عبد المعطي** ، 1985 ، ص 87) .

9 - 4 - 3 - مسح القيم لـ " روكيش " Rokeach Value Survey :

يتضمن جزأين الأول لقياس القيم الغائية ويتكون من 18 قيمة والثاني لقياس القيم الوسييلية ويتكون من 18 قيمة أيضا أي مجموع القيم يساوي 36 قيمة ، ويطلب من الفرد ترتيب كل جزء منهما بشكل مستقل عن الآخر .

يلاحظ على مقياس **روكيش** أن القيم التي يحتوي عليها هذا المقياس عامة وغير محددة كما أن معناها أو مدلولها يختلف من ثقافة لأخرى ويتسق ذلك فيما يشير إليه **فيذر** باعتباره من أكثر المستخدمين لهذا المقياس في أبحاثه فهو يرى أن القيم كما تقدم في مقياس **روكيش** تتضمن دلالات ومعاني مختلفة بالنسبة للأفراد ، كما يؤخذ على هذا المقياس أيضا أنه لا توجد محكات واضحة للتمييز بين القيم الغائية والقيم الوسييلية ، كما أن إجراء الترتيب المتبع في المقياس لا يسمح بإبراز الصراعات التي قد تنشأ بين قيم الأفراد كما أنه يفتقد إلى الاستقلال التجريبي بين الاختبارات الإحصائية لقيم منفصلة داخل

المقياس ، ويترتب على ذلك أنه إذا وضع الشخص قيمة معينة في قمة القائمة فإنه سيترتب على ذلك بالضرورة أن يضع القيم الأخرى في موقع أقل ، لذلك يلجأ روكيش غالبا إلى استخدام الوسيط بدلا من المتوسط الحسابي (السيد ، مرجع سابق ، ص 391) .

9 - 4 - 4 - مقياس الاختيارات لـ " أودريف Woodruff :

يتضمن ثلاث مشكلات رئيسية يندرج تحت كل منا ثمانية حلول ويطلب من الفرد ترتيبها حسب أهميتها ، ويكشف عن عدد من القيم ، الحياة الأسرية ، التدين ، الصداقة ، الخدمة الإجتماعية ، والنشاط العقلي ، وما يؤخذ عليه أنه لا يكشف عن القيم لدى الفرد بقدر ما يكشف عن الجاذبية الإجتماعية لهذه القيم .

9 - 4 - 5 - مقياس قيم العمل لـ " دونالد و سوپر Donald -Super :

وضع لقياس قيم العمل يتكون من 18 مجموعة تحتوي كل منها على 4 بنود لقياس 4 قيم يقيس في مجموعته 15 قيمة كالإبداع والأمن والعلاقة مع الآخرين والجمال ... ، طبق في الهند لأول مرة ، و طبق على الشعب الأمريكي وتم التأكد من طرف واضعه على صلاحيته لقياس قيم العمل الحقيقية .

9 - 4 - 6 - اختبارات وضعها كل من " هاوس و سانترز و ماسلو " :

لقد تم وضع اختبارات للكشف عن القيم لدى الأفراد وتتعلق هذه القيم بالمركز الإجتماعي المادة ، القيم السياسية ، القيم الأسرية ، وقيم تتعلق بالأمن المادي .
فقد قام هاوس بإحصاء 24 عاملا تدخل في اختيار الإنسان للمهنة ، وإذا كان الاختيار تم عن محض إرادته ، فهي تعكس بصدق قيمه التي يؤمن بها ذلك أن الإنسان يستمر في المهنة التي تمكنه من أن يحقق قيمه .

ويرى ماسلو أن ترتيب القيم بالنسبة لكل فئة يكشف عن التنظيم القيمي له ، والملاحظ أن نتائج هذا التنظيم القيمي تتفق مع نظرية ماسلو ، حيث ذهب إلى أن الدوافع تترتب في تنظيم هرمي فيما بينها تبعا للإشباع الذي تم لها وأن الدوافع الأساسية ينبغي إشباعها أولا قبل الدوافع الثانوية ، ولوحظ أن القيم المتعلقة بالتعبير عن الذات والاستقلال تأتي قبل غيرها بالنسبة للمهن الرفيعة ، في حين أن الأمن يأتي أولا بالنسبة للعمال ، كما قام سانترز بدراسة القيم المتعلقة بالقيم في علاقتها بالطبقات الإجتماعية وقد توصل إلى الكشف عن الفروق وعن القيم السائدة لدى الطبقات الإجتماعية ، ولاحظ أن العمال

يختلفون عن المشتغلين بالمهن العليا أو المهن الكتابية ، فنجد أن العمال يميلون إلى العمل الذي يتيح لهم بالتعبير عن الذات وهذا يعكس القيم التي تسيطر عليهم في الحياة بوجه عام

9 - 4 - 7 - مقياس القيم الشخصية لـ " هاوكس Hawekes :

يتكون الاختبار من 90 بندا خصصت لقياس 10 قيم ، كالقيمة الإجمالية ، الراحة ، الاسترخاء ، الحياة الأسرية ... ، وقد قسمت بنود المقياس إلى 30 مجموعة تتضمن كل منها 3 بنود لقياس 3 قيم من القيم العشر ، ويطلب من المفحوص ترتيبها ، ومن هذه المجموعات نجد المجموعة الأولى مثلا فيها : أحب الألوان الجذابة ، أحب أن أخرج في صحبة الأصدقاء ، وكل عنصر يشير إلى قيمة معينة من القيم العشر وأهمية كل قيمة بالنسبة للفرد هي مجموع درجات هذه القمة في جميع المجموعات .

9 - 4 - 8 - الإختبارات النفسية الإسقاطية تفهم الموضوع TAT، رورشاخ :

وهي الاختبارات السيكولوجية المعروفة لدى علماء النفس ، وتكشف بصورة خاصة الأبعاد المختلفة للشخصية كاختبار تفهم الموضوع TAT الذي أنجزه السيكولوجي الأمريكي هنري ألكسندر موراي سنة 1893 بمعية زميلته كريستينا مورجان ، وظهر هذا الاختبار لأول مرة في مقال نشره الاثنان سنة 1935 (معمريّة ، مرجع سابق ، ص 64) يعكس التصورات الفردية الموقفية للشخص وإن كانت تبرز في بعض جوانبها قيم المجتمع فهي لا تكشف عن القيم وتبقى محدودة في هذا الجانب وإذا كان بعض المشتغلين بعلم النفس يدافعون عن هذه الاختبارات في دراسة القيم فذلك لأنهم يحصرون القيم في زوايا ضيقة لا تتعدى البناء النفسي للفرد ، الأمر الذي جعل اهتماماتهم تنحصر في القيم الشخصية أكثر من القيم الإجتماعية ، واعتبار القيم من جانب آخر حقيقة من حقائق الحياة العقلية للأفراد وليس نتاجا اجتماعيا للمجتمع وطبقاته الإجتماعية(عبد المعطي ، مرجع سابق ، ص 189) .

ملخص الفصل :

خلال هذا الفصل الذي تناول الباحث من خلاله القيم الإجتماعية ، حيث تم التركيز بشكل رئيسي على التصور النظري المستخدم في هذه الدراسة ، لتحقيق التكامل بين كل من المنظور السيكلوجي والمنظور السوسيولوجي وهذا هو جوهر تخصص علم النفس الإجتماعي ، لذا تم عرض أهم التعريفات التي تناولت القيمة في مختلف المجالات كالقيمة في اللغة العربية واللغة اللاتينية والقيمة لدى علماء الاقتصاد والفلسفة والأنثروبولوجيون والسوسيولوجيين والسيكولوجيين على حد سواء ومحاولة التعليق على هذه التعريفات والمقارنة بينها ، ثم علاقة القيمة ببعض المصطلحات السيكلوجية التي تستخدم كمرادفات أو مؤشرات للقيمة ، ثم إبراز مكونات القيم بما فيها المكون الوجداني والمكون المعرفي والمكون السلوكي ، ثم التعرف على أهم المصادر الرئيسية للقيم كالأسرة و المدرسة و جماعة الرفاق والمسجد ووسائل الإعلام و الظروف الإجتماعية و الاقتصادية ثم الثقافة كمصدر للقيم ، وبعدها تم تناول خصائص القيم ثم التطرق إلى نسق القيم وأهم التصنيفات للقيم على أساس المحتوى و المقصد والشدة والوضوح والعمومية والدوام ، ثم مختلف النظريات التي فسرت القيم ، ثم الأساليب المستعملة لقياس القيم كالملاحظة المنظمة والمقابلة ، و تحليل المضمون و الاختبارات .

الْحَيَاتِنِيب

الْمَعِيْدَانِي

الفصل الرابع

الإجراءات الميدانية للدراسة .

- تمهيد

1 - المنهج المتبع في الدراسة .

2 - الدراسة الاستطلاعية .

3 - وصف أدوات القياس المستخدمة في الدراسة .

4 - الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة .

5 - إجراءات تطبيق الدراسة الأساسية .

6 - عينة الدراسة .

7 - الأساليب الإحصائية المستخدمة .

- ملخص الفصل .

تمهيد :

بعد عرض الجانب النظري لهذه الدراسة ، وتكملة للفصول النظرية السابقة ، سيتم خلال المراحل الآتية الربط بين الجانب النظري والجانب الميداني للدراسة ، من خلال ما سيتضمنه الجانب الميداني ، والذي يعتبره الباحث بمثابة الانتقال من المجرد إلى الملموس ، وخصص هذا الفصل لعرض الإجراءات المنهجية للدراسة والمتمثلة في التعريف بالمنهج المتبع ، ثم الدراسة الاستطلاعية ، ووصف الأدوات المستعملة في جمع البيانات ، والتأكد من خصائصها السيكمترية من ثبات وصدق ، ثم العينة وإجراءات الدراسة الأساسية ومن ثم توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وإختبار الفروض .

1 - المنهج المتبع في الدراسة :

تتأثر عملية اختيار منهج ما للقيام بأي دراسة كانت بعدة عوامل ومؤثرات يمكن تصنيفها إلى أكثر من ثلاثة أنواع : أخلاقية ، موضوعية (معرفية) ، اجتماعية ، إلا أن طبيعة الموضوع تمثل العامل الأساس المحدد لاختيار منهج ما دون غيره ، حيث أن موضوع دراستنا يتناول انعكاس التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري الممثل في طلاب الجامعة ، فإن أكثر المناهج ملائمة لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، لأنه يوفر أوصافا دقيقة للظاهرة محل الدراسة ، عن طريق جمع البيانات ووصف الممارسات ، كما يعين على تنظيمها وتحديدتها وتفسيرها بعبارات واضحة ومحددة ، خصوصا وأنه كثيرا ما يقترن الوصف بالمقارنة ، فالوقوف عند ذكر صفات ما عن موضوع الدراسة لا تشكل جوهر البحث الوصفي ، كما أن عملية البحث لا تكتمل إلا عند استخلاص تعليمات ذات مغزى حول المشكلة المدروسة (عبد الحميد ، مرجع سابق ص 136) .

هذا ويكتسي المنهج الوصفي أهمية كبيرة في العلوم السلوكية ، خصوصا أثناء دراسة مواضيع محددة ، كما هو الشأن بالنسبة لهذه الدراسة ، ذلك أن الدراسات الوصفية تستهدف تقويم موقف يغلب عليه طابع التحديد .

لهذا ارتئى الباحث في دراسته الحالية إتباع المنهج الوصفي التحليلي ، كونه المنهج الأنسب والذي يساعد في وصف شامل لإنعاس التغير الإجتماعي على القيم الإجتماعية لدى المجتمع الجزائري الممثل في طلاب الجامعة محل الدراسة .

2 - الدراسة الاستطلاعية :

قبل الشروع في إجراءات الدراسة الأساسية وبعد تحكيم المقياسين المعدين لقياس متغيري الدراسة اتبع الباحث الخطوات الآتية :

2 - 1 - التأكد من الصياغة ووضوح العبارات :

قام الباحث بالاتصال ببعض طلاب الجامعة من كلا الجنسين ، وعرض المقياسين عليهم بعد القراءة المتأنية لكل عبارة (بند) على حدا ومناقشتها من حيث :
- صياغة البنود صياغة صحيحة من حيث الطرح والتخمين وعدم تشتيت التركيز للمفحوص .

- السلامة اللغوية ووضوح المعاني للبنود و الابتعاد عن الكلمات المركبة أو المبهمة .

- الابتعاد عن الإيحاء والتأويلات لعبارات وبنود المقياسين .

- التأكد من تحقيق البند للهدف الذي المراد قياسه من خلال الخاصية السلوكية .

حيث بلغ عدد الطلاب الذين شاركوا في التطبيق الأولي (الصورة الأولية) للمقياسين ثمانية طلبة لكل مقياس من كلا الجنسين ، 04 ذكور ، 04 إناث .

2 - 2 - إجراءات الدراسة الميدانية الاستطلاعية :

بعد تعديل بعض البنود من حيث الصياغة وسلامة اللغة وتغيير المفردات التي توحى ببعض الإيحاءات ، تم تطبيق الصورة المنقحة للمقياسين للمرة الثانية على بعض الطلبة الجامعيين بجامعة الوادي ، حيث شملت الدراسة الاستطلاعية عينة أولية بلغت 60 طالبا من طلاب الجامعة المذكورة .

كما حرص الباحث على تطبيق مقياسي الدراسة جماعيا مع قراءة تعليمات المقياسين وشرح طريقة الإجابة على البنود ، مع إعطاء الوقت الكافي لهم .

لقد استفاد الباحث خلال الدراسة الاستطلاعية من جملة النقاط التي نوردها كما يلي :

- التعرف على مختلف الظروف التي سيتم فيها إجراء البحث الأساسي ورصد مختلف الصعوبات التي ربما تؤثر على تطبيق الدراسة الأساسية .
- تامين مقياسي الدراسة الذين تم بناؤهما والتأكد من خصائصهما السيكومترية من صدق وثبات .
- التعامل المباشر مع أفراد العينة ومعرفة مدى تجاوبهم وتحديد الزمن الكافي لتطبيق المقياسين .
- التحقق مرة ثانية من مدى فهم أفراد العينة لبنود المقياسين من عبارات وصياغة وسلامة اللغة وعدم الإيحاء وقياس الخاصية السلوكية المراد قياسها في كل بند .
- معرفة جوانب القصور في إجراءات تطبيق المقياسين وتفاديها خلال الدراسة الأساسية .
- معرفة مجتمع الدراسة من حيث خصائصه لضبط عينة الدراسة ، إضافة إلى تحديد خطة شاملة ومتكاملة تعين على تطبيق إجراءات الدراسة الأساسية .

3 - وصف أدوات القياس المستخدمة:

لقياس متغيري الدراسة تم إعداد مقياسين من قبل الباحث ، مقياس لقياس التغير الإجتماعي ، و مقياس ثاني لقياس القيم الإجتماعية .

3 - 1 - مقياس التغير الإجتماعي :

وهو المقياس الذي تم بناؤه من قبل الباحث ، بعد الإطلاع على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التغير الإجتماعي ، واستنتاج مختلف المظاهر السلوكية والاجتماعية التي تدخل في إطار التغير ، والتي بدورها يمكن أن تشكل في مجملها وتغطي ظاهرة التغير الإجتماعي بمختلف أبعاده .

حيث تكون المقياس الحالي للتغير الإجتماعي من (73) بندا موجبة ، لكل بند بديلين للإجابة (نعم ، لا) ، وعلى المفحوص الإجابة على كل بند بوضع العلامة (x) أمام العبارة التي تنطبق عليه ، ويحصل كل مفحوص على درجة (0 ، 1) ، حيث غطت عبارات المقياس في مجملها الأبعاد الأساسية التالية :

التغير التكنولوجي :

ويقاس من خلال استبدال عناصر الثقافة المادية التقليدية ، إما أن تستبدل بعناصر جديدة تتمخض عنها المخترعات الحديثة لتنسجم مع ما تفرضه الظروف .

التغير الاقتصادي :

ويقاس من خلال التغير في مستويات الإنتاج والاستهلاك ونمو التباين في مستويات المعيشة وتكوين البناء الطبقي .

التغير الأسري والقرابي :

ويقاس من خلال التغير في حياة الأسرة والوحدات القروية الأخرى الممتدة ، والبنود الدالة على هذا البعد في المقياس .

التغير الإجتماعي :

ويقاس من خلال ارتباط ذلك التغير بالفئات والجماعات الإجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الإجتماعي وكذا تغطية شبكات العلاقات الإجتماعية وما تنظمه من أنشطة يتشارك فيها الناس من خلال الأدوار المرسومة .

التغير الثقافي :

ويقاس من خلال التحول أو التخلي عن التقاليد والممارسات الموروثة بما تنطوي عليه من معايير وفلسفات ومعارف فنية وذوقية وجمالية وما يطرأ عليها من تبدل .

التغير التربوي والتعليمي :

ويقاس من خلال النهضة التربوية والتعليمية الواسعة للمجتمع وتجلي الصورة القائمة لوضع التعليم .

التغير السياسي :

ويقاس من خلال كل التحولات البنوية الأساسية المرتبطة بجانب مؤسسات الضبط والسلطة والقانون في المجتمع .

التغير النفسي :

ويقاس من خلال التحولات الفكرية والعاطفية والانفعالية والمعرفية داخل الشخصية التي تمثل النموذج الإنساني العام في مجتمع محدد .

ويتم توضيح توزيع بنود مقياس التغير الإجتماعي من خلال الجدول التالي :

العبارات	البعد
1 ، 9 ، 17 ، 25 ، 33 ، 41 ، 49 ، 57	التغير التكنولوجي
2 ، 10 ، 18 ، 26 ، 34 ، 42 ، 50 ، 58 ، 65 ، 70	التغير الاقتصادي
3 ، 11 ، 19 ، 27 ، 35 ، 43 ، 51 ، 59 ، 66	التغير الأسري و القرابي
4 ، 12 ، 20 ، 28 ، 36 ، 44 ، 52 ، 60 ، 67 ، 73 74	التغير الإجتماعي
5 ، 13 ، 21 ، 29 ، 37 ، 45 ، 53 ، 61 ، 68 ، 72	التغير الثقافي
6 ، 14 ، 22 ، 30 ، 38 ، 46 ، 54 ، 62 ، 69	التغير التربوي والتعليمي
7 ، 15 ، 23 ، 31 ، 39 ، 47 ، 55 ، 63	التغير السياسي
8 ، 16 ، 24 ، 32 ، 40 ، 48 ، 56 ، 64	التغير النفسي
المجموع (74)	

جدول رقم (02) يوضح توزيع بنود مقياس التغير الإجتماعي على أبعاده

3 - 2 - مقياس القيم الإجتماعية :

وهو المقياس الذي تم بناؤه من قبل الباحث ، وذلك اعتمادا على التصنيف الذي اعتمده سبرانجر لأبعاد الشخصية الستة (الدينية ، الجمالية ، السياسية ، الاقتصادية ، الإجتماعية النظرية) ، حيث اتبع الباحث في إعداده إتباع جملة من المعطيات والمراحل ومسح التراث النظري وكتابات وأبحاث المتخصصين التي أكدت على أهمية القيم وأبعادها المختلفة كما تركز ذلك بشكل رئيسي على قراءة عدة مقاييس نوردها كالاتي :

- مقياس القيم لـ : ألپورت Alport وزملائه كل من فرنون Vernon و لندي Lindzey ، والذي عربه عطية محمود هنا.

- مقياس النسق القيمي للمعوقين لـ بدر الدين كمال عبده .

- مقياس القيم الفارقة The differential value inventory ، والذي عربه عبد الحميد جابر .

- اختبار القيم لـ عبد السلام عبد الغفار .

- مقياس قيم العمل من إعداد محمد غلام وأحمد زايد .

- استفتاء القيم الدينية الذي هو جزء من مقياس القيم الإجتماعية السائدة في المجتمع الكويتي الذي قام بإعداده عبد الباسط محمد حسن .

- مقياس القيم لجامعة شيكاغو .

مقياس القيم الإجتماعية في أطروحة الدكتوراه من إعداد طاهر بوشلوش .

احتوى المقياس الحالي على (70) بنداً في صورته النهائية أغلبها موجبة ، و لكل بند بديلين للإجابة (نعم ، لا) وعلى المفحوص الإجابة على كل بند حسب ما ينطبق عليه بوضع العلامة (x) أمام العبارة ، يحصل كل مفحوص على إحدى الدرجات (1 ، 0) وبالتالي غطت عبارات المقياس في مجملها القيم الستة المبينة أدناه :

* القيم الإجتماعية :

تقيس مدى اهتمام الفرد بنفسه وبغيره من الناس ، وميله إلى مساعدتهم ، وتكوين علاقات طيبة معهم ، قائمة على احترام أفكارهم وآرائهم ، وتبادل مواقع المسؤولية معهم ، إضافة إلى الرغبة في تحقيق النجاح والتقدم واستثمار الفرص المحققة لذلك ، وذلك من خلال الأبعاد الفرعية التالية :

- قيم العلاقات الإجتماعية :

تقيس مدى الحرص على إقامة علاقات طيبة مع الأفراد أسرة ، جماعة ، و تقييمهما .

- قيم المسؤولية الإجتماعية :

تقيس درجة المسؤولية عن الذات وعن أعضاء الجماعة وغيرهم من الأفراد .

- القيم القيادية :

تقيس مدى الاهتمام والميل لشغل مراكز قيادية هامة ، والقدرة على تقبل تبادل مواقع المسؤولية وتحقيق النجاح المتواصل .

* القيم الدينية :

وتقيس حرص الفرد على أداء العبادات ، والحفاظ على الأمانة ، والرغبة في الإلمام بالمعلومات والالتزام بالمبادئ الدينية ، وذلك من خلال الأبعاد الفرعية التالية :

- القيم التعبدية :

وتقيس الحرص على أداء الصلاة وإيتاء الزكاة والصيام والرغبة في أداء الحج والعمرة

- القيم المعاملاتية :

وتقيس صدق الأفعال والأقوال مع النفس والآخرين والحفاظ على الأمانة .

- قيم الثقافة الدينية

وتقيس الرغبة في التزود بالمعلومات الدينية .

- قيم الالتزام بالمبادئ الدينية :

وتقيس مدى التزام الفرد بالمبادئ الدينية عن رضا واقتناع .

* القيم الاقتصادية :

تقيس مدى اهتمام وميل الفرد لكل ما هو نافع ، بما يتضمنه ذلك من ترشيد للاستهلاك ورغبة في تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي ، والادخار ، والاهتمام ببعض الموضوعات والمشكلات الاقتصادية ، وذلك من خلال الأبعاد الفرعية التالية :

- قيم الاعتدال في الاستهلاك :

تقيس مدى ترشيد الشراء والاستهلاك وطرق الصرف واتجاهاته .

- قيم الرغبة في تحسين المعيشة :

تقيس مدى الاهتمام والتفكير لارتفاع بمعدل الدخل و رفع مستوى المعيشة .

- قيم الادخار :

تقيس ميل الفرد للاحتفاظ بجزء من دخله ومحاولة استثماره والاستفادة منه .

- قيم الاهتمام بالثقافة الاقتصادية :

تقيس الميل إلى التزود بالمعلومات عن المشروعات والمشكلات التجارية و الاقتصادية والرغبة في معرفة ما تحققه من تقدم وإنجاز.

* القيم السياسية :

تقيس مدى اهتمام الفرد بالنشاط السياسي بما يتضمنه من مساهمة في خدمة الوطن وقدرة على القيادة ، وذلك من خلال الأبعاد الفرعية التالية :

- القيم الوطنية :

وتقيس درجة التشبع بالروح الوطنية والدفاع عن كل ما له علاقة بالوطن واستقراره .

- قيم المشاركة السياسية :

وتقيس درجة الميل للممارسة والمشاركة في الأنشطة السياسية .

* القيم النظرية :

وتقيس اهتمام الفرد بالعلم والمعرفة والسعي وراء القوانين ، واكتشاف أسباب حدوث الظواهر قصد معرفتها والتحكم فيها ، من خلال الأبعاد الفرعية التالية :

- القيم المعرفية :

تقيس الميل والاهتمام بالمطالعة والبحث لتنمية الأفكار والرصيد العلمي والمعرفي .

- القيم التنظيمية :

تقيس مدى السعي وراء القوانين والقواعد التي تنظم وتتحكم في الأشياء .

- القيم الموضوعية :

تقيس مدى الابتعاد عن التحيز والأهواء والآراء الشخصية .

- القيم النقدية :

تقيس مدى القدرة على تقديم أفكار وآراء ذات خلفية مرجعية علمية .

* القيم الجمالية :

تقيس مدى اهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو جميل من ناحية الشكل ، والتوافق والتناسق وتميز الفرد بالفن والابتكار وتذوق الجمال ، من خلال الأبعاد التالية :

- قيم الإبداع :

وتقيس مدى قدرة الفرد على الإنتاج الفني الجديد في المجالات المختلفة .

- قيم التذوق الجمالي :

وتقيس النظرة التقديرية إلى العالم المحيط ، مع القدرة على تذوق الجمال والفن .

- قيم الانسجام والتناسق :

وتقيس مدى ميل واهتمام الفرد بالشكل والتناسق .

ويتم توضيح توزيع بنود مقياس القيم الإجتماعية بأبعاده الفرعية من خلال الجدول التالي :

العبارات	البعد الفرعي للقيمة	القيمة
22 ، 9 ، 3	العلاقات الإجتماعية	القيم الإجتماعية
34 ، 28 ، 15	المسؤولية الإجتماعية	
48 ، 47 ، 40	القيادية	
27 ، 21 ، 2	الاعتدال في الاستهلاك	القيم الاقتصادية
14 ، 8	الرغبة في تحسين المعيشة	
33	الادخار	
60 ، 39 ، 17	الاهتمام بالثقافة الاقتصادية	
32 ، 26 ، 20 ، 13	التعبدية	القيم الدينية
59 ، 46 ، 38	المعاملاتية	
51 ، 7 ، 1	الثقافة الدينية	
58 ، 57 ، 55 ، 53	الالتزام بالمبادئ الدينية	
23 ، 16 ، 10 ، 4	الوطنية	القيم السياسية
41 ، 35 ، 29	المشاركة السياسية	
18 ، 11 ، 5	المعرفية	القيم النظرية
36 ، 30 ، 24	التنظيمية	
49 ، 44 ، 42	الموضوعية	
56 ، 54 ، 52	النقدية	
19 ، 12 ، 6	الإبداع	القيم الجمالية
37 ، 31 ، 25	التذوق الجمالي	
50 ، 45 ، 43	الانسجام والتناسق	
المجموع (60)		

جدول رقم (03) يوضح توزيع بنود مقياس القيم الإجتماعية على أبعاده .

4 - الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة :

ونعني بالخصائص السيكومترية للأدوات ، مدى تمتع الأداة المستخدمة للقياس بدرجة مقبولة من صدق وثبات ، وللتأكد من الخصائص السيكومترية للمقاسين المطبقين في الدراسة الحالية من صدق وثبات نوردها في الخطوات الآتية :

4 - 1 - الصدق :

يقصد بالصدق مدى صلاحية المقياس لقياس ما وضع لقياسه ، ويعتبر شرطا ضروريا ينبغي توافره في المقياس وإلا فقد قيمته كوسيلة لقياس الخاصية التي نريد قياسه بها والمقياس الصادق يكون عادة ثابتا (مقدم ، 2003 ، ص 146) ، وهناك طرق عديدة لحساب الصدق ، وللتأكد من صدق المقاسين المطبقين في دراستنا الحالية نوردها كالتالي:

4 - 1 - 1 - صدق مقياس التغير الإجتماعي :

لحساب صدق مقياس التغير الإجتماعي اعتمد الباحث على الخطوات التالية :

- صدق المحكمين :

تم عرض المقياس على نخبة من المحكمين بلغ عددهم 08 محكمين من مختلف الدرجات العلمية وأساتذة الجامعة بمختلف جامعات الوطن (الأسماء والدرجة العلمية مدرجة بقائمة الملاحق) ، حيث جاء الآراء للغالبية العظمى متباينة على بنود المقياس وتم الأخذ بملاحظاتهم لتأتي الصياغة النهائية لعبارات المقياس ، تلخصت مجملها كما يلي :

بعد التفريغ والفرز لآراء المحكمين وملاحظاتهم ، تم تعيين ثلاثة مجالات :

* مجال القبول : تم تحديد مجال القبول للبنود بنسبة مئوية من 70 فما فوق .

* مجال التعديل : تم تحديد مجال التعديل بالنسبة المؤوية من 30 إلى أقل من 70 .

* مجال الرفض : تم تحديد مجال الرفض بالنسبة المؤوية أقل من 30 .

صدق التمييز (المقارنة الطرفية) :

اعتمد الباحث في قياس الصدق التمييزي للمقياس على طريقة المقارنة الطرفية بعد تفريغ بيانات العينة الاستطلاعية ، تم جمع درجاتهم الكلية وترتيبها ترتيبا تنازليا، ثم تقسيم العينة لفئتين فئة عليا وفئة دنيا بنسبة 27 % في كل مجموعة ، تم استعمال نظام الحزمة

الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS₂₁) لحساب قيمة T لعينتين مستقلتين ، تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

عدد أفراد المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة التجانس F	مستوى دلالة F	قيمة T	درجة حرية T	مستوى دلالة T
16	71.69	1.3	15.33	0.01	12.53	17.96	0.01
16	58.13	4.13					

جدول رقم (04) صدق التمييز لمقياس التغير الإجتماعي

من خلال الجدول رقم (04) ، نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة العليا يساوي 71.69 وانحرافها المعياري يساوي 1.3 ، وأن المتوسط الحسابي للمجموعة الدنيا يساوي 58.13 وانحرافها المعياري يساوي 4.13 ، في حين نجد قيمة اختبار التجانس F تساوي 15.33 دالة عند درجة حرية 0.01 ، مما يدل على أن المجموعة العليا والمجموعة الدنيا غير متجانستين ، وعليه فإن قيمة T تساوي 12.53 عند درجة حرية 17.96 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 ، بناء على ذلك نقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين العليا والدنيا ، وعليه فالمقياس يمكننا من التمييز بين المجموعتين ، إذا يمكن القول بأن مقياس التغير الإجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الصدق من حيث التمييز .

- صدق المحتوى (الاتساق الداخلي) :

قام الباحث بحساب صدق المحتوى للمقياس بطريقة الاتساق الداخلي ، وذلك بحساب معامل ارتباط كل بعد من الأبعاد الثمانية للمقياس عن الدرجة الكلية للمقياس ، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS₂₁) لحساب قيمة r لكل بعد ، فتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط R	عدد أفراد العينة	البعد
دالة إحصائية عند 0.01	0.59	60	التغير التكنولوجي
دالة إحصائية عند 0.01	0.68	60	التغير الاقتصادي
دالة إحصائية عند 0.01	0.63	60	التغير الأسري والقرابي
دالة إحصائية عند 0.01	0.61	60	التغير الاجتماعي
دالة إحصائية عند 0.01	0.61	60	التغير الثقافي
دالة إحصائية عند 0.01	0.57	60	التغير التربوي والتعليمي
دالة إحصائية عند 0.01	0.77	60	التغير السياسي
دالة إحصائية عند 0.01	0.87	60	التغير النفسي

جدول رقم (05) صدق المحتوى لمقياس التغير الاجتماعي

من خلال الجدول رقم (05) نجد أن قيمة معامل الارتباط r للأبعاد الثمانية تتراوح بين 0.57 و 0.87 وهي دال إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 ، مما يؤكد على أن محتوى المقياس متنسق من خلال ارتباط جميع الأبعاد مع بعضها الكلي ، وعليه يمكن القول بأم مقياس التغير الاجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الصدق من حيث المحتوى أو المضمون .

4 - 1 - 2 - صدق مقياس القيم الإجتماعية :

- صدق المحكمين :

تم عرض المقياس على نخبة من المحكمين بلغ عددهم 11 محكما محكمين من مختلف الدرجات العلمية وأساتذة الجامعة بمختلف جامعات الوطن (الأسماء والدرجة العلمية مدرجة بقائمة الملاحق) ، حيث جاء الآراء للغالبية العظمى متباينة على بنود المقياس وتم الأخذ بملاحظاتهم لتأتي الصياغة النهائية لعبارات المقياس ، تلخصت مجملها كما يلي :

بعد التفريغ والفرز لآراء المحكمين وملاحظاتهم ، تم تعيين ثلاثة مجالات :

* **مجال القبول :** تم تحديد مجال القبول بالنسبة المؤوية من 70 فما فوق .

* **مجال التعديل :** تم تحديد مجال التعديل بالنسبة المؤوية من 20 إلى أقل من 70 .

* **مجال الرفض :** تم تحديد مجال الرفض بالنسبة المؤوية أقل من 20 .

الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية) :

اعتمد الباحث في قياس الصدق التمييزي للمقياس على طريقة المقارنة الطرفية بعد تفريغ بيانات العينة الاستطلاعية ، تم جمع درجاتهم الكلية وترتيبها ترتيبا تنازليا، ثم تقسيم العينة لفتنتين فئة عليا وفئة دنيا، وباستعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS₂₁) تم حساب قيمة T لعينتين مستقلتين ، حصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

عدد أفراد المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة التجانس F	مستوى دلالة F	قيمة T	درجة حرية T	مستوى دلالة T
16 علوي	54.94	2.4	0.71	غير دالة	10.91	30	دالة عند 0.01
16 سفلي	43.81	3.3					

جدول رقم (06) صدق التمييز لمقياس القيم الإجتماعية

من خلال الجدول رقم (06) ، نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة العليا يساوي 54.94 وانحرافها المعياري يساوي 2.4 ، وأن المتوسط الحسابي للمجموعة الدنيا يساوي

43.81 وانحرافها المعياري يساوي 3.3 ، في حين نجد قيمة F اختبار التجانس تساوي 0.71 غير دالة ، مما يدل على أن المجموعة العليا والمجموعة الدنيا متجانستين ، وعليه فإن قيمة T تساوي 10.91 عند درجة حرية 30 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 ، بناء على ذلك نقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين العليا والدنيا وعليه فالمقياس يمكننا من التمييز بين المجموعتين ، إذا يمكن القول بأن مقياس القيم الإجتماعية يتمتع بدرجة عالية من الصدق من حيث التمييز.

- معامل صدق المحتوى بطريقة الاتساق الداخلي :

قام الباحث بحساب صدق المحتوى للمقياس بطريقة الاتساق الداخلي وذلك بحساب معامل ارتباط كل بعد من الأبعاد الستة (الإجتماعية ، الدينية ، الاقتصادية ، السياسية ، النظرية الجمالية) عن الدرجة الكلية للمقياس وذلك باستعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS₂₁) ، فتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط R	عدد أفراد العينة	البعد
دالة إحصائية عند 0.01	0.61	60	القيم الدينية
دالة إحصائية عند 0.01	0.6	60	القيم الاقتصادية
دالة إحصائية عند 0.01	0.57	60	القيم الإجتماعية
دالة إحصائية عند 0.01	0.59	60	القيم السياسية
دالة إحصائية عند 0.01	0.75	60	القيم النظرية
دالة إحصائية عند 0.01	0.6	60	القيم الجمالية

جدول رقم (07) صدق المحتوى لمقياس القيم الإجتماعية

من خلال الجدول رقم (07) نجد أن قيمة معامل الارتباط r للأبعاد الستة تتراوح بين 0.57 و 0.75 وهي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 ، مما يؤكد على أن محتوى المقياس متسق من خلال ارتباط جميع الأبعاد مع بعضها الكلي ، وعليه يمكن القول بأن مقياس القيم الإجتماعية يتمتع بدرجة عالية من الصدق من حيث المحتوى (المضمون) .

4 - 2 - الثبات :

يقصد بالثبات مدى استقرار ظاهرة معينة في مناسبات مختلفة ، والفرد الثابت في سلوكه يمكن التنبؤ بسلوكه ، ومن هنا فإن مفهوم الثبات من المفاهيم الجوهرية في القياس النفسي . والثبات يعني ثبات مدى الدقة والاستقرار والاتساق في نتائج الأداة لو طبقت مرتين فأكثر على نفس الخاصية في مناسبات مختلفة ، والثبات في القياس النفسي يعني ضمان الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا أعيد تطبيق المقياس على نفس الفرد أو نفس المجموعة من الأفراد (معمريّة ، مرجع سابق ، ص 167) .

ومن أجل التأكد من ثبات المقياسين المطبقين في الدراسة الحالية ، نورد ذلك في الآتي :

4 - 2 - 1 - ثبات مقياس التغيير الإجتماعي :

لحساب ثبات مقياس التغيير الإجتماعي اعتمد الباحث على الخطوات التالية :

- التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ) :

قام الباحث بحساب ثبات المقياس بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS₂₁) ، النتائج مدونة في الجدول التالي :

البعد	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرونباخ	القرار
التغير التكنولوجي	8	0.37	دالة إحصائية
التغير الاقتصادي	10	0.33	دالة إحصائية
التغير الأسري والقرابي	9	0.39	دالة إحصائية
التغير الاجتماعي	12	0.43	دالة إحصائية
التغير الثقافي	10	0.38	دالة إحصائية
التغير التربوي والتعليمي	9	0.35	دالة إحصائية
التغير السياسي	8	0.49	دالة إحصائية
التغير النفسي	8	0.41	دالة إحصائية
الكلي	74	0.82	دالة إحصائية

جدول رقم (08) التناسق الداخلي للبنود ألفا كرونباخ لمقياس التغير الاجتماعي

من خلال الجدول رقم (08) نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للأبعاد الفرعية للمقياس تتراوح بين 0.33 و 0.49 وهي علاقة تعتبر متوسطة نوعا ما ، وهي مقبولة كونها توجد علاقة موجبة بين كل بعد ومؤشراته ، مما يدل على وجود علاقة إحصائية بين كل بعد ومؤشراته .

وما يؤكد ذلك نجد من خلال الجدول قيمة ألفا كرونباخ الكلية للمقياس ، أي درجة التناسق الداخلي بين بنود مقياس التغير الاجتماعي تساوي 0.82 ، وهي علاقة موجبة قوية بين البنود المكونة للمقياس ، وبذلك يمكن القول بأن مقياس التغير الاجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

التجزئة النصفية :

قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية ، حيث تم تقسيم بنود المقياس إلى نصفين متساويين (علوي/ سفلي) ، ثم حساب معامل الارتباط بيرسون بين النصفين باستعمال نظام الحزمة الإحصائية (SPSS₂₁) ، النتائج مدونة بالجدول التالي:

المؤشرات الإحصائية	قيمة R المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
قبل التعديل بيرسون	0.57	58	دالة عند 0.01
بعد التعديل سبرمان براون	0.72		

جدول رقم (09) ثبات التغير الإجتماعي بطريقة التجزئة النصفية

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن قيمة r المحسوبة قبل التعديل بيرسون تساوي 0.57 ، وفي الحقيقة قيمة r المعبر عنها تعبر عن قيمة معامل الارتباط بين نصفي المقياس ، توجب تصحيح معادلة الطول فتحصلنا على قيمة r الحقيقية بعد التعديل سبرمان تساوي 0.72 فهي دالة عند مستوى دلالة (0.01) ، وعليه يمكن القول بأن مقياس التغير الإجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

4 - 2 - 2 - ثبات مقياس القيم الإجتماعية :

اعتمد الباحث في دراسته الحالية لحساب ثبات مقياس القيم الإجتماعية على خطوات نوردها كما يلي :

التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ) :

قام الباحث بحساب ثبات مقياس القيم الإجتماعية بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ) ، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS₂₁) ، النتائج مدونة في الجدول التالي :

القرار	قيمة معامل ألفا كرونباخ	عدد البنود	البعد
دالة إحصائية	0.35	14	القيم الدينية
دالة إحصائية	0.45	9	القيم الاقتصادية
دالة إحصائية	0.4	9	القيم الإجتماعية
دالة إحصائية	0.45	7	القيم السياسية
دالة إحصائية	0.46	12	القيم النظرية
دالة إحصائية	0.4	9	القيم الجمالية
دالة إحصائية	0.75	60	الكلي

جدول رقم (10) التناسق الداخلي لمقياس القيم الإجتماعية ألفا كرونباخ

من خلال الجدول رقم (10) نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للأبعاد الفرعية لمقياس القيم الإجتماعي تتراوح بين 0.35 و 0.46 وهي علاقة تعتبر متوسطة نوعا ما ، وهي مقبولة كونها توجد علاقة موجبة بين كل بعد ومؤشراته ، مما يدل على وجود علاقة إحصائية بين كل بعد ومؤشراته .

وما يؤكد ذلك نجد من خلال الجدول قيمة ألفا كرونباخ الكلية للمقياس ، أي درجة التناسق الداخلي بين بنود مقياس القيم الإجتماعية تساوي 0.75 ، وهي علاقة موجبة قوية بين البنود المكونة للمقياس ، وبذلك يمكن القول بأن مقياس القيم الإجتماعية يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

التجزئة النصفية :

قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية ، حيث تم تقسيم بنود المقياس إلى نصفين متساويين (علوي/ سفلي) ، ثم حساب معامل الارتباط بيرسون بين النصفين باستعمال نظام الحزمة الإحصائية (SPSS₂₁) ، النتائج مدونة بالجدول التالي:

المؤشرات الإحصائية	قيمة R المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
قبل التعديل بيرسون	0.61	58	دالة عند 0.01
بعد التعديل سبرمان براون	0.76		

جدول رقم (11) ثبات القيم الإجتماعية بطريقة التجزئة النصفية

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة r المحسوبة قبل التعديل بيرسون تساوي 0.61 ، وفي الحقيقة قيمة r المعبر عنها تعبر عن قيمة معامل الارتباط بين نصفي المقياس ، توجب تصحيح معادلة الطول فتحصلنا على قيمة r الحقيقية بعد التعديل سبرمان تساوي 0.76 ، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.01) ، وعليه يمكن القول بأن مقياس القيم الإجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

وبعد التحقق من الخصائص السيكومترية لأدوات القياس المستخدمة لجمع البيانات في الدراسة الحالية من صدق وثبات ، قام الباحث بإجراء الدراسة الأساسية وتطبيق المقياسين على عينة الدراسة الحالية والتي بلغت 542 طالبا وطالبة جامعية .

5 - إجراءات تطبيق الدراسة الأساسية :

بعد أن تم التأكد من صلاحية أدوات القياس وتحديد عينة الدراسة الحالية ، قام الباحث بتطبيق الدراسة الأساسية خلال الأشهر المذكورة (فيفري ، مارس ، أبريل) من سنة 2016 ، بعد الاتصال بكل من الجامعات الجزائرية ميدان الدراسة (جامعة الوادي ، جامعة قسنطينة 2 ، جامعة المسيلة ، جامعة خميس مليانة ، جامعة معسكر ، جامعة سعيدة) حيث تم طلب الإذن من إدارة الجامعات المذكورة ، مع ضرورة تحسيس الطلبة بأهمية الدراسة والتخلي بروح التعاون والتفهم ، من خلال الحزم في الإجابة ، وعدم ترك أي بند دون الإجابة عليه .

بعد جمع أوراق الإجابات وفرزها على أساس استيفائها للشروط العلمية المطلوبة ، تم حذف الاستمارات ذات الإجابات العشوائية والتي تفتقر للجدية خلال الإجابة والغير مكتملة في نهاية العملية بلغت عدد الأوراق المستوفية للشروط البحثية 542 نسخة لكل مقياس .

6 - عينة الدراسة :

إن العينة هي مجموعة الوحدات المستخرجة من المجتمع الإحصائي ، بحيث تكون ممثلة بصدق لهذا المجتمع ، أي يجب أن تتصف تلك الوحدات بنفس مواصفات مجتمع الدراسة (بوحفص ، 2011 ، ص 136).

6 - 1 - تحديد مجتمع الدراسة :

ويتمثل مجتمع الدراسة في الطلبة الجامعيين الدارسين ببعض الجامعات الجزائرية (جامعة الوادي ، جامعة قسنطينة 2 ، جامعة المسيلة ، جامعة خميس مليانة ، جامعة سعيدة ، جامعة معسكر) ، وذلك لاعتبارات بحثية تدعم الدراسة ، حيث تم اختيار جامعتين من كل ناحية لتمثيل خصائص ذلك المجتمع لتلك الناحية ، فبالنسبة لناحية الشرق الجزائري تم اختيار كل من جامعة (جامعة الوادي ، جامعة قسنطينة 2) ، أما بالنسبة لناحية الوسط الجزائري تم اختيار كل من جامعة (جامعة خميس مليانة ، جامعة المسيلة) ، أما بالنسبة لناحية الغرب الجزائري تم اختيار كل من جامعة (جامعة سعيدة ، جامعة معسكر) ، وبذلك بلغ عدد الجامعات الجزائرية التي أجريت بها الدراسة الحالية ستة جامعات ممثلة للنواحي الجزائرية (ناحية الشرق ، ناحية الوسط ، ناحية الغرب) .

6 - 2 - تحديد عينة الدراسة وخصائصها :

إن تحديد حجم العينة مهم جداً ، فإذا أخذنا حجم العينة كبيراً جداً يؤدي ذلك إلى زيادة الجهد والتكاليف ، أما إذا أخذنا حجم العينة صغيراً فإن درجة دقة النتائج تقل ، لذلك فإن تحديد حجم العينة يعتمد أساساً على درجة الدقة المطلوبة إلى الخطأ الذي يُمكن أن نتحمله وتعتمد القيمة العظمى للخطأ الذي نتحمله في التقدير على التكاليف المتاحة للبحث .

كما أن هناك العديد من الطرق لاختيار العينة ، منها العينات العشوائية ، والعينات غير العشوائية ، حيث كانت عينة الدراسة الحالية تدرج ضمن النوع الثاني أي العينات غير العشوائية ، وتحديد العينة الحصصية أو المعاينة بالحصص .

وتعتبر المعاينة بالحصص Quota من أهم الطرق غير الاحتمالية لسحب العينات ، حيث ينطلق الباحث خلالها في تكوين العينة بالحصص من مصفوفة بكل خصائص المجتمع ، فقد تتضمن هذه المصفوفة نسبة الذكور إلى نسبة الإناث في فئات عمرية محددة ، أو مستويات

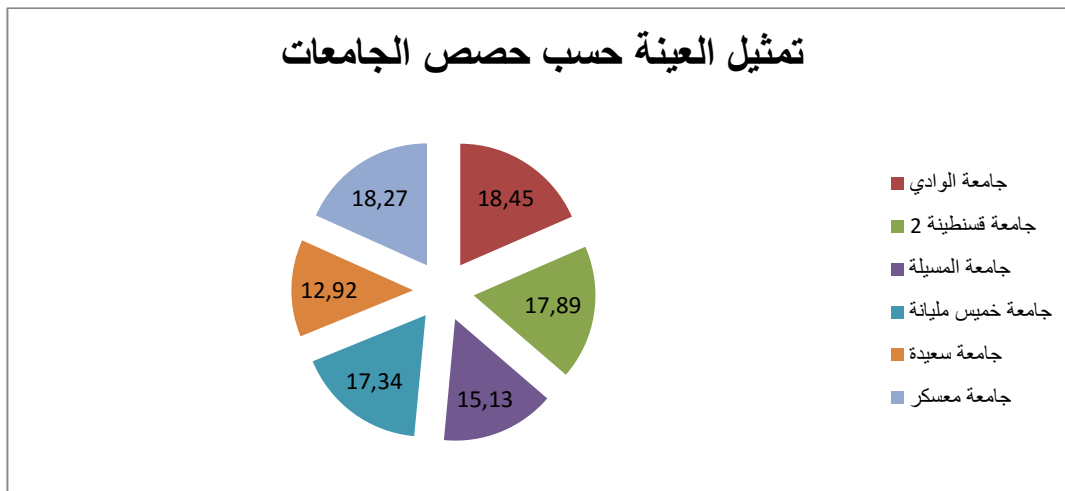
التعليم ، أو الحالة الإجتماعية ، وغيرها من الصفات ، وبعد تكوين المصفوفة وتحديد نسبة كل خانة فيها ، يشرع الباحث في جمع البيانات من كل الأفراد الذين تتوفر فيهم خصائص تلك الخانة حتى يستوفي العدد المطلوب الذي يتناسب ووزن الخاصية في المجتمع ، وهذا دون تحديد مسبق لوحدة هذه العينة ، حيث تمكن هذه الطريقة بالحصول على المعلومات من كل فئة المكونة للمجتمع ، كما يظهر أن هناك تشابه بين السحب العشوائي الطبقي والسحب غير الاحتمالي بالحصص ، ويكمن الفرق بين الاثنين في أن الباحث في طريقة الحصص لا يحدد بطريقة عشوائية وحدات العينة ، فقد يتجنب بعض عناصر المجتمع عن قصد ، وبناء على ذلك لا تكون لكل عناصر المجتمع نفس الفرصة للظهور في العينة (بوحفص ، مرجع سابق ، ص 151) .

وفي الدراسة الحالية فإن العينة ممثلة للمجتمع بشكل صحيح ، من خلال اختيار الأفراد في كل حصة بطريقة عادلة تحترم لنسب الحصص وتجانس المجتمع ، كما أن متغيري الدراسة (التغير الإجتماعي ، القيم الإجتماعية) يعتبران مرتبطين إرتباطا موجبا قويا ، تم تحديد الحصة الممثلة لكل جامعة من الجامعات الجزائرية السابقة ، والتي قدرت بـ 100 طالب كحصة لكل جامعة ، لذا أجريت الدراسة على تلك الحصة من كل جامعة من الجامعات الجزائرية المذكورة سابقا والمسجلين للسنة الجامعية 2016/2015 ، أين تم توزيع نسخ كلا المقياسين (مقياس التغير الإجتماعي ، مقياس القيم الإجتماعية) أي ما يعادل 600 نسخة لمقياس القيم الإجتماعية و 600 نسخة من مقياس التغير الإجتماعي ، وبعد تفرغ مختلف استجابات المبحوثين على كلا المقياسين ، تم حذف بعض النسخ نتيجة العشوائية وعدم الجدية في الإجابة ، كما أن بعض النسخ لم يتم إرجاعها من قبل المفحوصين ، أين بلغ أفراد العينة المعتمدة في الدراسة الحالية 542 طالب وطالبة ، نورد مختلف خصائص عينة الدراسة كالآتي :

الجامعة	حصة العينة	النسبة المئوية
جامعة الوادي	100	18.45
جامعة قسنطينة 2	97	17.89
جامعة المسيلة	82	15.13
جامعة خميس مليانة	94	17.34
جامعة سعيدة	70	12.92
جامعة معسكر	99	18.27
المجموع	542	100

جدول رقم (12) توزيع العينة حسب الجامعات

من خلال الجدول رقم 12 نجد أن مجموع العينة الكلية يساوي 542 مشكلا من مجموع الحصص المأخوذة من كل جامعة ، فكانت حصة جامعة الوادي تساوي 100 طالب جامعي بنسبة 18.45 % ، أما جامعة قسنطينة 2 تساوي 97 طالبا جامعي بنسبة 17.89 % فيما بلغت حصة جامعة المسيلة 82 طالبا جامعي بنسبة 15.13 % ، كما جاءت حصة جامعة خميس مليانة تساوي 94 طالبا جامعي بنسبة 17.34 % ، في حين بلغت حصة جامعة سعيدة 70 طالبا جامعي بنسبة 12.92 % ، كما بلغت حصة جامعة معسكر 99 طالبا جامعي بنسبة 18.27 ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الدائرة النسبية المبينة أدناه :



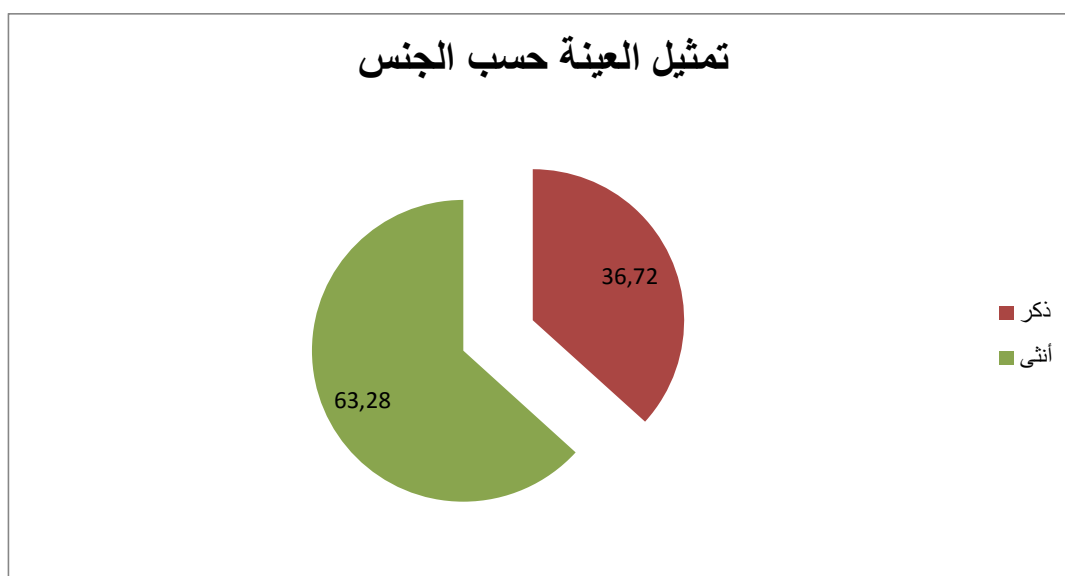
مخطط رقم (04) تمثيل العينة حسب حصة الجامعات

من خلال المخطط رقم 04 ، نلاحظ أن نسبة كل حصة من الجامعات الستة جاء متقاربة نوعا ما ، كما تعتبر نسبة لا بأس بها ، ويمكن قبولها في إطار تمثيل المجتمع الأصلي للدراسة ، إذ أن العينة الحالية تحتوي على جملة من الخصائص السوسيوديموغرافية تضمنها المقاييس المعتمدة في الدراسة (الجنس ، مكان السكن ، الحالة العائلية ، الحالة الإجتماعية للأسرة ، المستوى التعليمي للأب ، المستوى التعليمي للأم) والتي تعد كمتغيرات سوسيوديموغرافية تساعد في تكوين صورة وشكل المجتمع الجزائري الممثل من خلال الطالب الجامعي ، التي يتوجب علينا إبراز مجموعة تلك الخصائص المميزة لهذه العينة ، نوردتها من خلال الآتي :

نوع الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	199	36.72
أنثى	343	63.28

جدول رقم (13) توزيع العينة حسب الجنس

من خلال الجدول رقم 13 نجد أن أفراد العينة الحالية مقسمة بين الذكور والإناث ، حيث بلغ عدد الذكور 199 طالبا جامعيًا بنسبة 36.72 % ، أما عدد الإناث يساوي 343 طالبة جامعية بنسبة 63.28 ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الدائرة النسبية الآتية :



مخطط رقم (05) تمثيل العينة حسب الجنس

من خلال المخطط رقم 05 ، نجد أن العينة مقسمة على قسمين ممثلين إحصائيا ، حيث نلاحظ أن حصة الإناث تفوق حصة الذكور ، مما يؤكد على أن التعليم الجامعي لم يعد حكرا على الذكور فقط ، بل دخلت الفتاة الجزائرية جميع الأطوار الجامعية بمختلف تخصصاتها من أجل إكمال دراستها ومناقشة الذكور في ذلك وإثبات جدارتها وتفوقها في المجال التعليمي وإثبات وجودها في المجتمع كشخصية فاعلة وقادرة على مسايرة التطورات ومواكبة العصرنة ، ويعد ذلك مظهرا من مظاهر التغيير الإجتماعي بالمجتمع الجزائري .

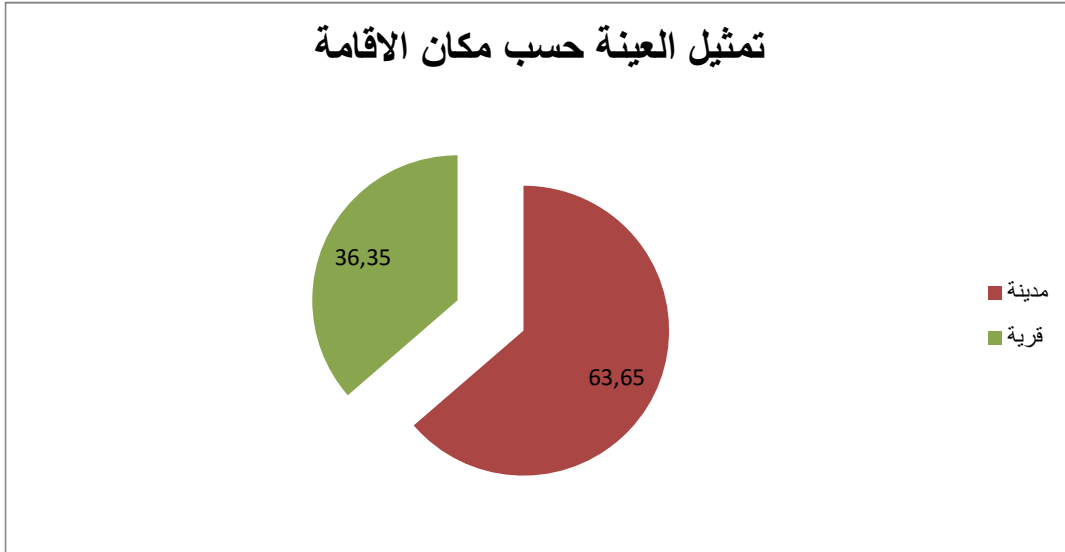
كما يعتبر مكان الإقامة و السكن ، إحدى الخصائص التي تميز العينة ، كما يعد ذلك من بين المؤشرات الهامة التي تعكس صورة التوزيع الديموغرافية لسكان المجتمع الجزائري بين المناطق تجعل الأفراد يتمسكون ويتجهون نحو الهجرة من القرى وانتقالهم إلى المدن نتيجة العديد من العوامل ، وفيما يلي نورد خصائص عينة الدراسة الحالية حسب مكان الإقامة :

النسبة المئوية	العدد	نوع السكن
63.65	345	مدينة
36.35	197	قرية

جدول رقم (14) توزيع العينة حسب السكن

من خلال الجدول رقم 14 نجد أن حصة الطلبة الجامعيين الذي يقطنون بالمدن تساوي 345 طالبا بنسبة 63.65 % ، يقابلها عدد الطلبة الجامعيين المقيمين بالقرى يساوي 197 طالبا بنسبة 36.35 % ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الدائرة النسبية الموضحة بالشكل الموالي :

تمثيل العينة حسب مكان الإقامة



مخطط رقم (06) تمثيل العينة حسب مكان الإقامة (قرية ، مدينة)

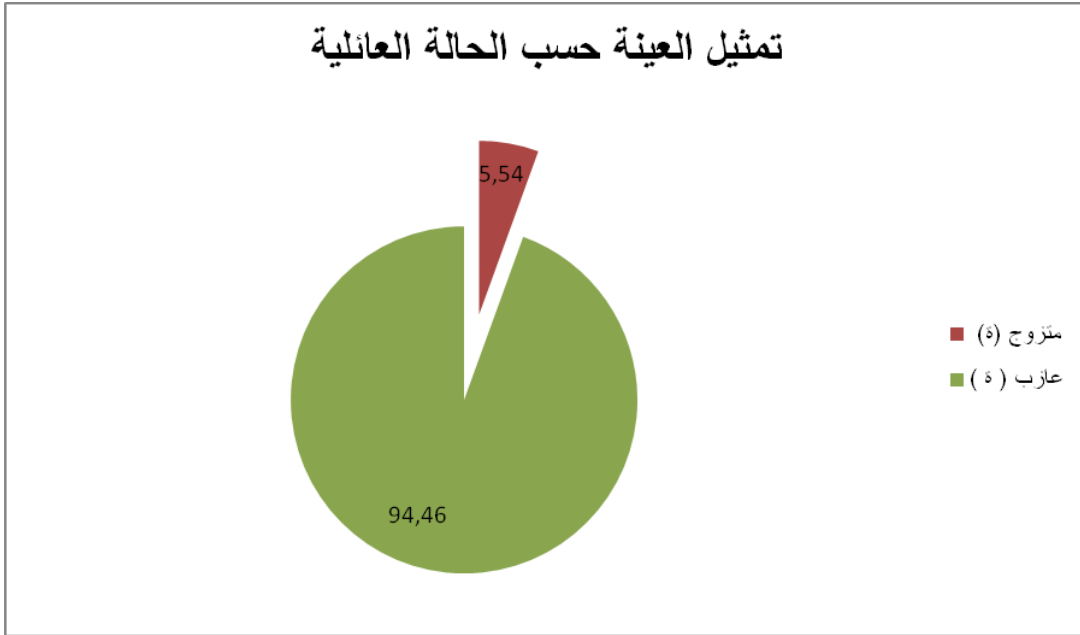
من خلال المخطط رقم 06 ، نجد أن العينة مقسمة على قسمين ممثلين إحصائياً ، حيث نلاحظ أن حصة الطلبة الذين يقطنون بالمدن تفوق حصة الطلبة الذين يقيمون بالقرى مما يؤكد على تأثير السكن بالمدن على اتجاهات وميول الجزائريين وذلك لعدة اعتبارات قد يكون من أجل النفع وارتباط مصالح الأفراد بالمدينة رغم سياسة الدولة المنتهجة لتحسين التنمية بالمناطق الريفية ، وهذا ما دل إلا على تأثيرات التغيير الإجتماعي على التوزيع السكاني وفقاً للظروف الجغرافية .

كما أن الحالة العائلية للأفراد ، التي يراها الباحث إحدى الخصائص التي تميز العينة ويمكن أن تكون أحد المؤشرات الهامة التي تعكس صورة من صورة المستوى التعليمي والتربوي داخل بناء المجتمع الجزائري ، وذلك من خلال الإلتحاق بمختلف أطوار التعليم وخاصة الطور الجامعي محل الدراسة ، ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي :

النسبة المئوية	العدد	الحالة العائلية
5.54	30	متزوج (ة)
94.46	512	عازب (ة)

جدول رقم (15) توزيع العينة حسب الحالة العائلية

من خلال الجدول رقم 15 نجد أن حصة الطلبة الجامعيين المتزوجين تساوي 30 طالبا بنسبة 5.54 % ، يقابلها عدد الطلبة الجامعيين الغير متزوجين تساوي 512 طالبا بنسبة 94.46 % ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الدائرة النسبية الموضحة بالشكل الآتي :



مخطط رقم (07) تمثيل العينة حسب الحالة العائلية (أعزب ، متزوج)

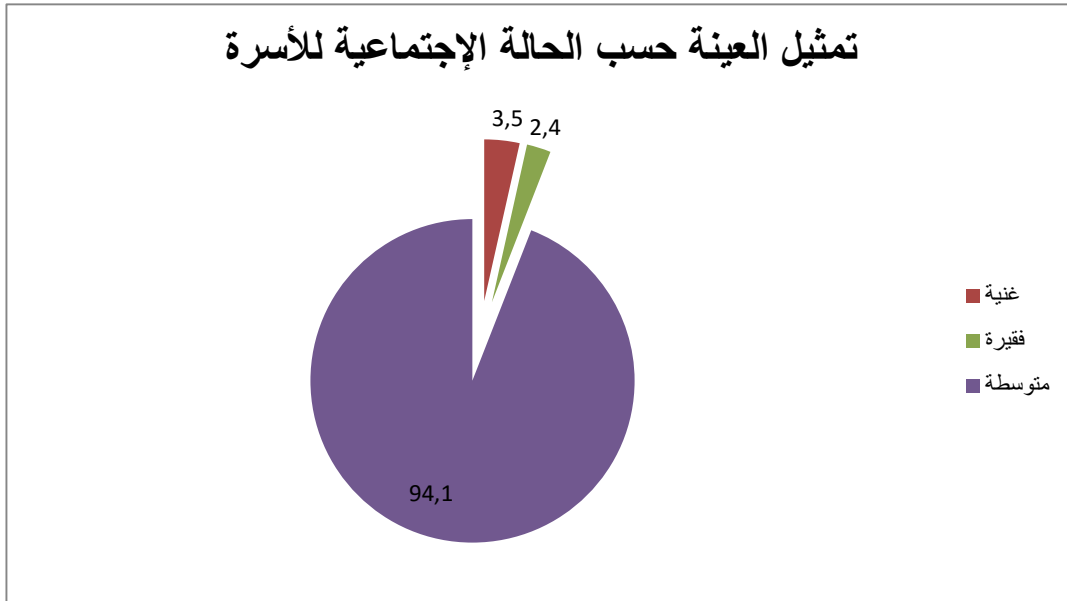
من خلال المخطط رقم 07 ، نجد أن العينة مقسمة على قسمين ممثلين إحصائيا ، حيث نلاحظ التحاق بعض المتزوجين بمقاعد الدراسة الجامعية من أجل إتمام دراستهم رغم أدوارهم ووظائفهم الأخرى في المجتمع حيث بلغت نسبة المتزوجين الملتحقين بالجامعة 5.54 % وهي نسبة لا بأس بها مقارنة بالماضي ، حيث كان لا يلتحق بالجامعة إلا العزاب وذوي الأعمار المحددة بعد اجتياز شهادة البكالوريا ، وتوجيه الطالب إلى أحد التخصصات ليحصل على شهادة الليسانس ، وبذلك تؤهله لشغل وظيفة معينة وتقديم خدمات للمجتمع بمختلف المؤسسات المجتمعية ، لكن ما نجده اليوم أن الجامعة أصبحت ليست حكرا على العزاب فقط ، بل نجد أن هناك توافد الكثير من المتزوجين من مختلف الجنسين ، نتيجة للعديد من العوامل ، مما يدل على أن التعليم الجامعي لم يعد محصورا بسن معينة أو فترة عمرية محددة ، كما يؤكد ذلك تأثير التغيير الاجتماعي على مختلف شرائح المجتمع الجزائري ، و تكيفهم مع مختلف الظروف والمتغيرات الحياتية .

كما أن الحالة الإجتماعية للأسر الجزائرية ، و التي كذلك يراها الباحث إحدى الخصائص التي تميز العينة ، والتي يمكن أن تكون أحد المؤشرات الهامة التي تعكس صورة من صور التغيير الإجتماعي داخل بناء المجتمع الجزائري ، وذلك من خلال وضع وحالة الأسرة الجزائرية من ناحية تحسنها وتأثيرها على بقية المجالات الأخرى للطالب والمجتمع الجزائري ككل وخاصة انعكاس ذلك على القيم الإجتماعية بصفة خاصة ، ويمكن توضيح الحالة الإجتماعية لأفراد عينة الدراسة الحالية بالجدول التالي :

النسبة المئوية	العدد	الحالة الإجتماعية للأسرة
3.5	19	غنية
94.1	510	متوسطة
2.4	13	فقيرة

جدول رقم (16) توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية

من خلال الجدول رقم 16 نجد أن عدد الأسر الغنية بعينة الدراسة يساوي 19 أسرة غنية بنسبة 3.5 % ، فيما نجد أن عدد الأسر المتوسطة يساوي 510 أسرة بنسبة 94.1 % أما عدد الأسر الفقيرة بلغ 13 أسرة فقيرة بنسبة 2.4 % ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الدائرة النسبية الموضحة بالشكل الآتي :



مخطط رقم (08) تمثيل العينة حسب الحالة الإجتماعية للأسرة

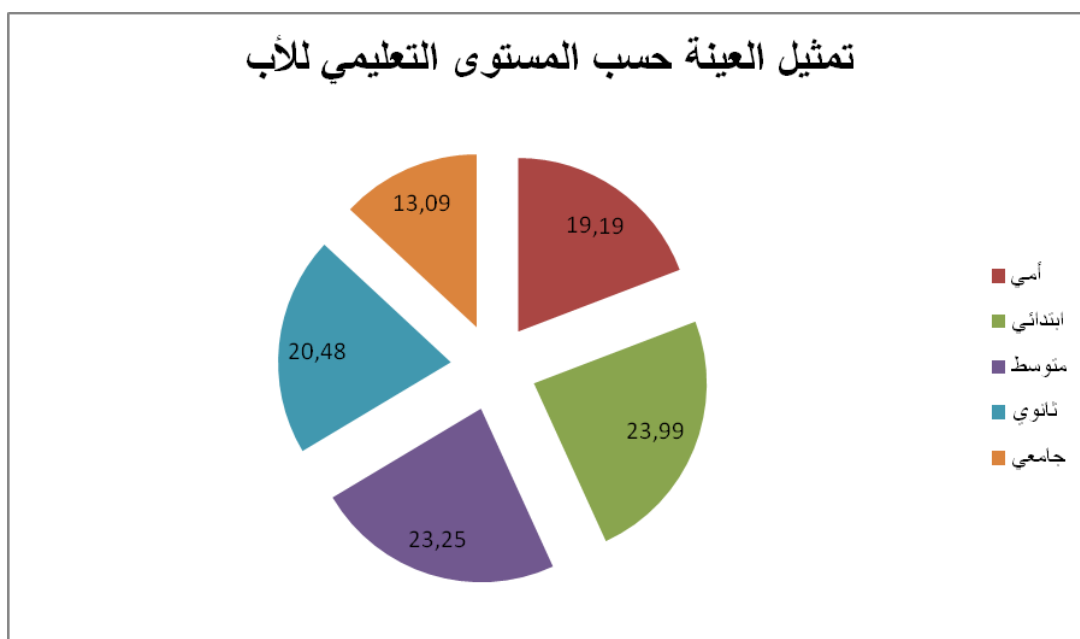
من خلال المخطط رقم 08 ، نجد أن العينة مقسمة على ثلاثة أقسام ممثلة إحصائيا ، حيث نلاحظ نسبة الأسر الجزائرية ذات الحالة الإجتماعية المتوسطة شائعة ، في حين أن الأسر الجزائرية ذات الحالة الإجتماعي الفقيرة أصبحت قليلة مقارنة بالماضي أين كان الفقر وتدني مستوى المعيشة ومحدودية الدخل وعدم توفر المهن والاعتماد على الحياة البسيطة التقليدية ، في حين نجد ظهور بعض الأسر الغنية في المجتمع الجزائري ، أي أن ذلك يعكس واقعا معاشا ويعطينا صورة على بداية تشكل وظهور الطبقة لدى المجتمع الجزائري ، من جهة ، ومن جهة ثانية يعكس سياسة الدولة في التنمية الإجتماعية المستدامة علي تحسين ظروف المعيشية للشعب الجزائري ، أدى إلى تحسن وضعه المعيشي والاجتماعي والخروج نوعا ما من دائرة الفقر والبؤس والشقاء ، رغم ذلك بقيت هناك حالات من الأسر الفقيرة نوعا ما ، كما استفاد من ذلك بعض الأسر التي ظهرت عليها مظاهر الرفاهية والغنى وهذا طبيعي مقارنة بالمجتمعات الأخرى نتيجة للعديد من العوامل المؤدية لذلك ، مما يؤكد تأثير التغيير الإجتماعي على مختلف الأسر الجزائرية وحالتها المعيشية .

كما أن المستوى التعليمي للوالدين وخاصة الأب وما يؤدي من تأثيرات على الأبناء والمجتمع الجزائري ككل ، حيث يراها الباحث كإحدى الخصائص التي تميز العينة ، والتي يمكن أن تكون أحد المؤشرات الهامة التي تعكس صورة من صور التغيير الإجتماعي داخل بناء المجتمع الجزائري ، وذلك من خلال الكم الهائل من المعارف والخبرات ونضج للشخصية وإعطاء طابع علمي وثقافي للأسرة الجزائرية ، من خلال عملية التنشئة الإجتماعية الصحيحة الراقية وتلقين القيم الإجتماعية لأبنائها وبلوغ ثمرة ذلك داخل المجتمع الجزائري ، ويمكن توضيح المستوى التعليمي لأباء أفراد عينة الدراسة الحالية بالجدول التالي :

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي للأب
19.19	104	أمي
23.99	130	ابتدائي
23.25	126	متوسط
20.48	111	ثانوي
13.09	71	جامعي

جدول رقم (17) توزيع العينة حسب مستوى التعليمي للأب

من خلال الجدول رقم 17 نجد أن عدد الآباء الأميين يساوي 104 بنسبة 19.19 % ، يقابلها عدد الآباء ذوي التعليم الابتدائي يساوي 130 بنسبة 23.99 % ، أما عدد الآباء ذوي التعليم المتوسط يساوي 126 بنسبة 23.25 % ، في حين بلغ عدد الآباء ذوي التعليم الثانوي 111 بنسبة 20.48 % ، يقابلها عدد الآباء ذوي التعليم العالي يساوي 71 بنسبة 13.09 % ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الدائرة النسبية الموضحة بالشكل الآتي :



مخطط رقم (09) تمثيل العينة حسب المستوى التعليمي للأب

من خلال المخطط رقم 09 ، نجد أن العينة مقسمة على خمسة أقسام ممثلة إحصائيا حيث نلاحظ هناك تحسن ملحوظ يعتبر مفخرة للمجتمع الجزائري من حيث القضاء والابتعاد عن الأمية والجهل وتحسين المستوى العلمي ومواكبة العصرنة في جميع

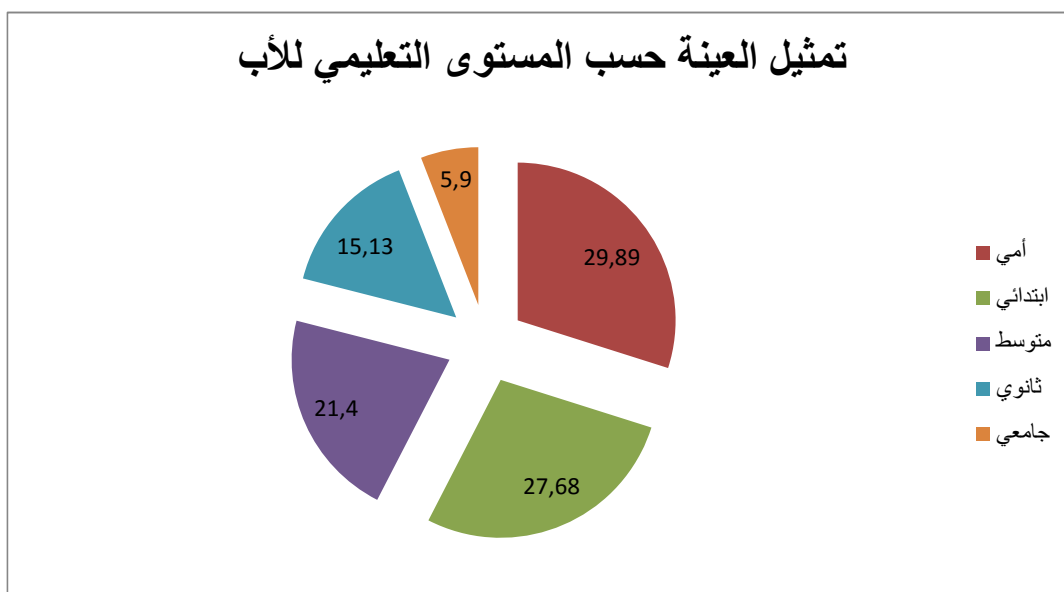
المجالات المختلفة وإيمان المجتمع الجزائري بضرورة التعليم وتعليم الأبناء في جميع المراحل التعليمية ، لكن رغم ذلك لا يزال هناك بعض الآباء أميين بنسبة 19.19 % وهي نسبة قليلة مقارنة ببقية المستويات الأخرى وهذا يعكس واقعا معاشا بأنه لا يزال هناك أميون بالمجتمع الجزائري وبالتالي يتوجب على الدولة ترشيد قنوات الحوار والاتصال عند تبليغ وإيصال البرامج المختلفة التوعوية والتنمية والسياسية ووضع في الحسبان هذه الفئة حتى تنجح في تحقيق التقدم وعدم ترك الفرصة للانتهازيين من عرقلة عجلة التنمية واستقرار المجتمع الجزائري . ومن جهة أخرى فإن سياسة الدولة وتحسين البنية التحتية وتشبيد المدارس في جميع القطر الجزائري كان لها الدور في تحسين المستوى التعليمي لبقية أفراد المجتمع الجزائري ، إذ نجد أن هناك تحسنا إيجابيا من خلال تدرج نسبة تعلم الآباء في باقي الأطوار التعليمية ، نتيجة استفادتهم من خدمات تلك المدارس وتكملة تعليمهم وتحسين مستواهم ، مما يؤكد تأثير التغيير الإجتماعي على المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه والتوجه نحو تحسين المستوى التعليمي .

إضافة لذلك فإن المستوى التعليمي للأمم لا يقل أهمية عن سابقه ، وما يؤديه من تأثير على الأبناء والمجتمع الجزائري ككل ، أين يراها الباحث إحدى الخصائص التي تميز عينة الدراسة والتي يمكن أن تكون أحد المؤشرات الهامة وتعكس صورة من صور التغيير الإجتماعي داخل المجتمع الجزائري ، لأنه كما يقول الشاعر " الأم مدرسة إن أعدتها أعدت شعبا طيب الأعراف " ، إذ أن تعليمها يضفي ثقافة خاصة على الأسرة الجزائرية تتضح من خلال عملية التنشئة الإجتماعية للأبناء ، وتلقينهم القيم الإجتماعية الصحيحة والمتشعبة بثقافة المجتمع الجزائري ، ويمكن توضيح المستوى التعليمي لأمهات أفراد عينة الدراسة الحالية بالجدول التالي :

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي للأب
29.89	162	أمي
27.68	150	ابتدائي
21.4	116	متوسط
15.13	82	ثانوي
5.9	32	جامعي

جدول رقم (18) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للأب

من خلال الجدول رقم 18 نجد أن عدد الأمهات الأمية يساوي 162 بنسبة 29.89 % ، يقابلها عدد الأمهات ذوات التعليم الابتدائي يساوي 150 بنسبة 27.68 % ، أما عدد الأمهات ذوات التعليم المتوسط يساوي 116 بنسبة 21.4 % ، في حين بلغ عدد الأمهات ذوات التعليم الثانوي 82 بنسبة 15.13 % ، يقابلها عدد الأمهات ذوات التعليم العالي يساوي 32 بنسبة 5.9 % ، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الدائرة النسبية الموضحة بالشكل الآتي :



مخطط رقم (10) تمثيل العينة حسب المستوى التعليمي للأب

من خلال المخطط رقم 10 ، نجد أن العينة مقسمة على خمسة أقسام ممثلة إحصائياً حيث نلاحظ هناك تحسن ملحوظ يعتبر مفخرة كذلك للمجتمع الجزائري ، من حيث

القضاء على الأمية والجهل في أوساط النساء والفتيات ، وتحسين مستواهن العلمي للنهوض بالمجتمع الجزائري ومواكبة العصرنة في جميع المجالات ، حيث نلمس أن هناك وعي وإيمان قوي لدى المرأة الجزائرية بضرورة التعليم وتعليم الأبناء والفتيات في جميع المراحل التعليمية وفي جميع التخصصات ، وأن ذلك يعتبر ضروريا من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، رغم أن هناك بعض الحالات من الأمهات الغير متعلمات بنسبة 29.89 % وهي نسبة معقولة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى في العينة وهذا يعكس واقعنا المعاش ، حيث لا يزال هناك من النساء الأميات داخل المجتمع الجزائري ، يتوجب على الدولة الاعتناء بتلك الفئة وتخصيص برامج هادفة لتحسين المستوى عن بعد ، وتسهيل عملية التعلم من خلال اعتماد الوسائل الحديثة وتسخيرها في هذا الجانب بشتى الطرق ، كون أن التنمية تتحقق وتنجح من خلال درجة التعليم .

ومن جهة أخرى نجد أن المرأة بالموازاة مع الرجل تؤمن بضرورة تحسين المستوى التعليمي وهذا ما نجده من خلال نسب المستويات الواردة والمشار إليها سابقا ، كما أن بناء المدارس في جميع القطر الجزائري أدت أدوارها في إتاحة جميع الفرص أمام شرائح المجتمع الجزائري في التعليم والتي لم تستثني أحدا ، حيث نجد أن هناك تحسنا إيجابيا من خلال تدرج الأمهات وتحسين مستواهن التعليمي في بقية الأطوار التعليمية ، ومواصلة تعليمهن ، مما يؤكد تأثير التغيير الإجتماعي على المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه وخاصة المرأة والفتاة الجزائرية ونظرتها للتعليم .

7 - الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

لقياس فروض الدراسة واختبارها بطريقة إحصائية استخدم الباحث كل من الإحصاء الوصفي و الإحصاء الاستدلالي ، وذلك من خلال تطبيق جملة من الأساليب الإحصائية نوردتها كما يلي :

7 - 1 - الإحصاء الوصفي :

- المتوسط الحسابي

- الانحراف المعياري .

- النسب المئوية

- الدوائر النسبية والأعمدة البيانية
- الجداول الإحصائية
- التكرارات .

7 - 2 - الإحصاء الاستدلالي :

- معامل ارتباط بيرسون
 - معامل الانحدار الخطي البسيط .
 - اختبار T لعينتين مستقلتين .
 - اختبار ليفين للتجانس .
- ويمكن توضيح سبب اختيار الباحث للأساليب الإحصائية السابقة :
- معامل الانحدار لحساب التنبؤ بدرجة انعكاس التغيير الإجتماعي على القيم الإجتماعية (منظومة القيم)

- معامل ارتباط بيرسون لحساب الانعكاس بين التغيير الإجتماعي و القيم الاقتصادية .
- معامل ارتباط بيرسون لحساب الانعكاس بين التغيير الإجتماعي و القيم السياسية .
- معامل ارتباط بيرسون لحساب الانعكاس بين التغيير الإجتماعي و القيم الدينية .
- معامل ارتباط بيرسون لحساب الانعكاس بين التغيير الإجتماعي و القيم النظرية .
- معامل ارتباط بيرسون لحساب الانعكاس بين التغيير الإجتماعي و القيم الإجتماعي .
- معامل ارتباط بيرسون لحساب الانعكاس بين التغيير الإجتماعي و القيم الجمالية .

ملخص الفصل:

تطرق الباحث خلال هذا الفصل إلى المنهج المعتمد في الدراسة ، لأن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المناسب ، وطبيعة الدراسة الحالية اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي كما عرّج الباحث خلال هذا الفصل إلى توضيح إجراءات الدراسة الاستطلاعية التي أجريت بجامعة الوادي على الطلبة الجامعيين والبالغ عددهم ستون طالبا جامعيًا ، ثم وصف أدوات القياس المستخدمة في جمع البيانات الميدانية المعدين من قبل الباحث ، وهما مقياس التغير الاجتماعي ومقياس القيم الاجتماعية ، في حين تم ذكر الخطوات العملية للتأكد من خصائصهما السيكومترية من صدق وثبات ، من خلال صدق المحكمين للمقياسين ، حيث بلغ عدد المحكمين في مقياس التغير الاجتماعي إحدى عشر محكما ، كما بلغ عدد المحكمين لمقياس القيم الاجتماعية ثمانية محكمين ، ثم حساب الصدق التمييزي لكلا المقياسين ، وكذا حساب صدق المحتوى للأبعاد عن البعد الكلي لكلا المقياسين ، كما تم حساب الثبات لكلا المقياسين بطريقة التجزئة النصفية ، وكذا الثبات بطريقة التناسق الداخلي للبنود ألفا كرونباخ ، في حين تم توضيح إجراءات الدراسة الأساسية وكذا عينة الدراسة وطريقة اختيارها التي بلغ حجمها 542 طالب وطالبة عينة حصصية من الجامعات الجزائرية الممثلة للنواحي الجزائرية التالية (ناحية الشرق ، ناحية الغرب ناحية الوسط) ، ثم توضيح الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات التي تم جمعها من الدراسة الاستطلاعية والدراسة الأساسية و اختبار الفروض ليسهل عرضها وتحليلها ومن ثم تفسيرها في ضوء الدراسات السابقة حيث استخدم الباحث الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي :

تمثل الإحصاء الوصفي في : المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، والتكرارات والنسب المؤوية ، والدوائر النسبية ، والأعمدة البيانية ، والجداول الإحصائية ، أما الإحصاء الاستدلالي تمثل في الأساليب والاختبارات التالية : معامل ارتباط بيرسون الانحدار الخطي البسيط اختبار T لعينتين مستقلتين .

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج مقياس التغير الإجتماعي .

- تمهيد

- 1 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير التكنولوجي .
- 2 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير الاقتصادي .
- 3 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير الإجتماعي .
- 4 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير التربوي والتعليمي .
- 5 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير الثقافي .
- 6 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير الأسري والقرابي .
- 7 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير السياسي .
- 8 - عرض وتحليل نتائج بعد التغير النفسي .

- ملخص الفصل .

تمهيد :

بعد جمع البيانات بواسطة مقياسي الدراسة والمعتمدة كأدوات علمية مقننة في هذه الدراسة تم تفرغها ومعالجتها بواسطة الأساليب الإحصائية المناسبة ، وخلال هذا الفصل سيتم توضيح مدى التغير الإجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة من خلال عينة الدراسة الحالية ، وذلك حتى نتمكن من تشخيص مدى حركة المجتمع الجزائري ، من خلال وصف ملامح التغير الإجتماعي من خلال تكميم الظاهرة وتحليلها إلى وقائع سلوكية اجتماعية تمكننا من الحكم الإحصائي واتخاذ القرارات كون أن الدراسة الحالية تنطلق من افتراض أن التغير الإجتماعي كمتغير مستقل ، لذا وجب تشخيص هذه الظاهرة من خلال انعكاسها على القيم الإجتماعية ، حيث سيتم عرض وتحليل نتائج البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال استجابات أفراد العينة لبنود مقياس التغير الإجتماعي المطبق في هذه الدراسة ، ومن ثم مناقشتها وتفسيرها في ضوء الدراسات والمقارنة بين الحالة الجديدة وبين الحالة القديمة لمختلف المواقف والظواهر الإجتماعية في جميع المجالات (التكنولوجيا ، السياسية ، الأسرية والقرابية ، التربوية والتعليمية ، النفسية ، الثقافية ، الاقتصادية) .

في الحقيقة ، من أجل معرفة وتشخيص واقع التغير الإجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري ممثلا من خلال طلاب الجامعة بمختلف المناطق الجزائرية ، يتوجب تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق مقياس التغير الإجتماعي المعتمد في هذه الدراسة وذلك في ضوء المتغيرات السوسيوديموغرافية (كالجنس ، الجامعة ، السكن) .

لذا فإن الخطوات القادمة ستتضمن تحليل النتائج الميدانية المتوصل إليها من الأبعاد والمؤشرات التي تقيس مستوى حدوث التغير الإجتماعي من عدمه كأساس لتشخيص درجة التغير الإجتماعي ومستواه كمتغير مستقل ، من خلال محاولة استنتاج تلك الأرقام بعد تكميم استجابات المبحوثين في عينة الدراسة .

1 - عرض وتحليل نتائج البعد الأول (التغير التكنولوجي) :

لعرض نتائج البعد الأول في مقياس التغير الإجتماعي ، وهو التغير التكنولوجي ، والذي يحتوي على ثمانية مؤشرات (بنود) تمكن من قياس درجة التغير التكنولوجي ، الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

جدول رقم (19) مقارنة التغيير التكنولوجي بين الذكور والإناث والقرى والمدن

الرقم	العبرة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
01	تطورت وسائل النقل	83.9	167	16.1	32	87.2	299	12.8	44	85.5	295	14.5	50	86.7	170	13.3	26
09	انتشرت الإنارة بالمصابيح الكهربائية بدلا من المصابيح الزيتية	97.5	194	2.5	5	98.3	337	1.7	6	98.3	339	1.7	6	97.4	191	2.6	5
17	انتشر استخدام مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة	95.5	190	4.5	9	98.8	399	1.2	4	97.1	335	2.9	10	98.5	193	1.5	3
25	تطورت وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية	96.5	192	3.5	7	96.2	330	3.8	13	96.2	332	3.8	13	96.4	198	3.6	7
33	انتشر استخدام وسائل الاتصال الحديثة	98.5	196	1.5	3	99.1	340	0.9	3	99.1	342	0.9	3	98.5	193	1.5	3
41	استخدام الآلات التكنولوجية في العمل	88.9	177	11.1	22	93.9	322	6.1	21	91.3	315	8.7	30	93.4	183	6.6	13
49	الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة	90.5	180	9.5	19	94.8	325	5.2	18	91.6	316	8.4	29	95.9	188	4.1	8
57	انتشرت المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير	93.5	186	6.5	13	96.2	330	3.8	13	94.8	327	5.2	18	96.4	189	3.6	7

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
01	تطورت وسائل النقل	169	86.2	27	13.8	154	87	23	13	143	84.6	26	15.4
09	انتشرت الإنارة بالمصابيح الكهربائية بدلا من المصابيح الزيتية	193	98.5	3	1.5	174	98.3	3	1.7	164	97	5	3
17	انتشر استخدام مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة	192	98	4	2	172	97.2	5	2.8	165	97.6	4	2.4
25	تطورت وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية	188	95.9	8	4.1	172	97.2	5	2.8	162	95.9	7	4.1
33	انتشر استخدام وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف النقال	192	98	4	2	176	99.4	1	0.6	168	99.4	1	0.6
41	استخدام الآلات التكنولوجية في العمل بدلا من القوى العضلية	185	94.4	11	5.6	165	93.2	12	6.8	149	88.2	20	11.8
49	الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة	184	93.9	12	6.1	164	92.7	13	7.3	157	92.9	12	7.1
57	انتشرت المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير	193	98.5	3	1.5	167	94.4	10	5.6	156	92.3	13	7.7

جدول رقم (20) مقارنة التغير التكنولوجي بين النواحي الجزائرية (شرق غرب وسط)

من خلال الجدولين رقم (19 ، 20) ، الذين يحتويان على بيانات رقمية ، وهي عبارة عن مقارنة بين الإناث والذكور ، والمدينة والقرية ، ومختلف النواحي الجزائرية (ناحية الشرق ، ناحية الغرب ، ناحية الوسط) وفقا للتقسيم المعتمد في الدراسة والذي أشير له في الفصل السابق .

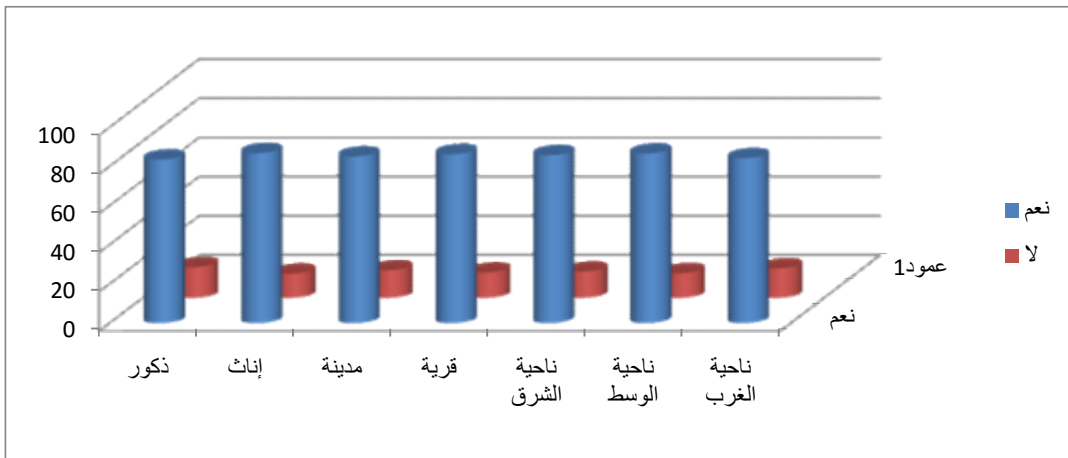
حيث أن كل صف في الجدولين يتضمن مؤشر (بند) من مؤشرات التغيير التكنولوجي تقابله النتائج المتوصل إليها ، تعكس قيمة استجابة أفراد العينة لهذا المؤشر، والتي يتم عرضها بالتفصيل حسب تسلسل كل بند من بنود مقياس التغيير الإجتماعي :

1-1 - الصف رقم (01) تطور وسائل النقل :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على التحول والتبدل في وسائل النقل وتطورها بصفة عامة ، أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 83.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 299 بنسبة 87.2 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 44 بنسبة 12.8 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 295 بنسبة 85.5 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة 14.5 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 170 بنسبة 86.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 13.3 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 86.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 13.8 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 154 بنسبة 87 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 13 % ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 84.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 15.4 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (11) الفروق حول تطور وسائل النقل

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

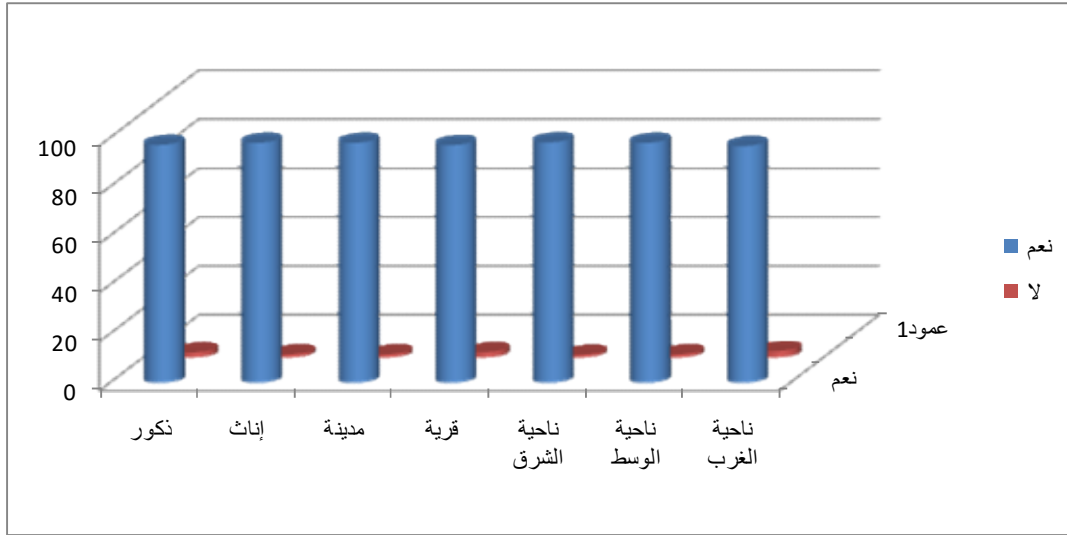
من خلال المخطط رقم 11 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تطور وسائل النقل بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التطور كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في القرى أو المدن ، وهذا ما يدل على أن التغيير الاجتماعي في جانب وسائل النقل انتشر بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري ، وما يؤكد ذلك توفر وتنوع وسائل النقل بمختلف أشكالها من سيارات وطائرات وبواخر ودرجات نارية وهوائية ، وأصبح التنافس في اقتناء وشراء المركبات الفاخرة والسريعة ، والاستغناء عن المركبات القديمة ومختلف أنواع العربات في نقل البضائع والأشخاص ، بحيث نلاحظ أن الحيوانات التي كان المجتمع الجزائري سابقا يعتمد عليها في نقل البضائع وأحيانا تستعمل لنقل الأشخاص في حالات استثنائية كالحمير والأحصنة والجمال و العربات المجرورة بالحيوان ، لم تعد موجودة إلا في الحالات النادرة وفي بعض المناطق الجزائرية النائية ربما تكون في المناطق القروية التي لم تتطور وتتغير ويرفض سكانها مسابرة التغيير أو نتيجة للظروف الطبيعية أو المعاشية لهم وهذا ما أكدته إجابات أفراد العينة بنسب قليلة نسبيا ، كما أن تلك المظاهر تكاد تنعدم في المدينة إلا في حالات استثنائية ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا مس وسائل النقل بالمجتمع الجزائري .

1 - 2 - الصف رقم (02) الإنارة بالمصابيح الكهربائية بدلا من الإنارة التقليدية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على التحول والتبدل في استعمال الإنارة بالمصابيح الكهربائية بدلا من الوسائل التقليدية كالمصابيح الزيتية ، أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 194 بنسبة 97.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا يساوي 5 بنسبة 2.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 337 بنسبة 98.3 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 1.7 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 339 بنسبة 98.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 1.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 97.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.6 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98.5% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 174 بنسبة 98.3% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.7% ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 97% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 3% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (12) تمثيل الفروق في الإنارة الكهربائية
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 12 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار استخدام الإنارة بالمصابيح الكهربائية بالمجتمع الجزائري بدلا من الإنارة بالطرق التقليدية مثل الإنارة بالقناديل الزيتية أو النار أو الشموع وغيرها من الوسائل التقليدية المستخدمة في الإنارة تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء القاطنين بالقرى أو المدن ، وهذا ما يدل على أن التغيير الإجتماعي في جانب طرق استخدام نوعية الإنارة جاء بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري وما يؤكد ذلك توفر وتنوع وسائل الإنارة بمختلف أشكالها وأحجامها في حين لم تعد تلك الوسائل القديمة والتقليدية موجودة إلا في حالات تكاد تنعدم نظرا لندرته والاستغناء عليها من طرف أفراد المجتمع الجزائري بمختلف النواحي ، ربما تكون في المناطق الجبلية التي لم تتطور وتتغير ويرفض سكانها مسايرة التغيير أو نتيجة للظروف الطبيعية المعاشة من قبلهم ، وهذا ما سجلناه من إجابات بعض أفراد العينة

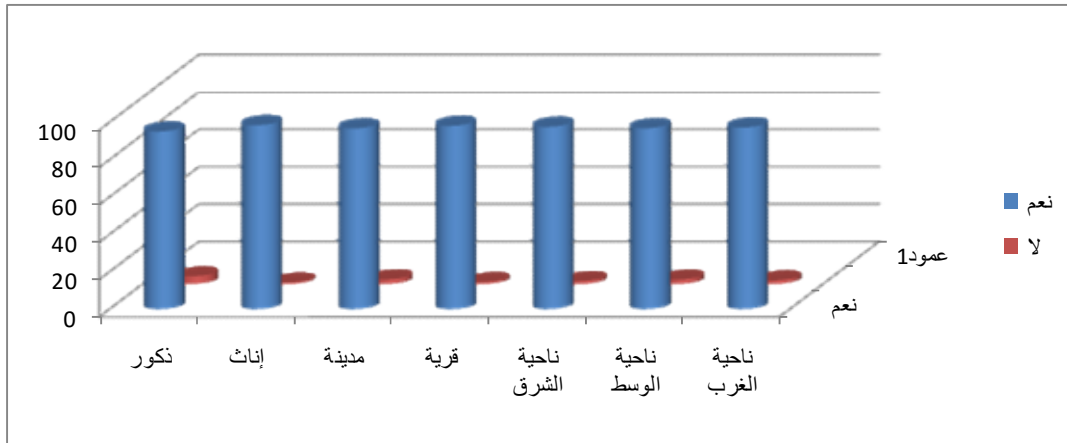
بنسب قليلة جدا ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا وواضحا وملموسا في وسائل الإنارة بالمجتمع الجزائري

1-3 - الصف رقم (03) مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثالثة ، الدالة على التحول والتبدل في استعمال مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة بدلا من الوسائل التقليدية كالنار وغيرها من الوسائل التقليدية ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 95.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا يساوي 9 بنسبة 4.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 399 بنسبة 98.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 1.2 %.

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 335 بنسبة 97.1 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 2.9 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 192 بنسبة 98 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 97.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.8 % ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 97.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.4 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (13) تمثيل الفروق في مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 13 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار استخدام مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة بالمجتمع الجزائري بدلا من الطرق التقليدية كالنار وغيرها من الوسائل التقليدية المستخدمة في التدفئة والتبريد تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن التغيير الاجتماعي في جانب التبريد والتجميد والتدفئة كان بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري ، وما يؤكد ذلك توفر وتنوع وسائل التبريد والتدفئة والتجميد بمختلف أشكالها وأحجامها وأنواعها ، في حين تم الاستغناء عن الوسائل القديمة والتقليدية ولم تعد موجودة وتكاد تنعدم نظرا لندرته والاستغناء عليها من طرف أفراد المجتمع الجزائري بمختلف النواحي ، ربما تكون في المناطق الجبلية التي لم تتطور وتتغير ويرفض سكانها مسايرة التغيير ، وهذا ما سجلناه من إجابات بعض أفراد العينة وجودها بنسب قليلة ونادرة جدا رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا وواضحا في وسائل التبريد والتجميد والتدفئة بالمجتمع الجزائري .

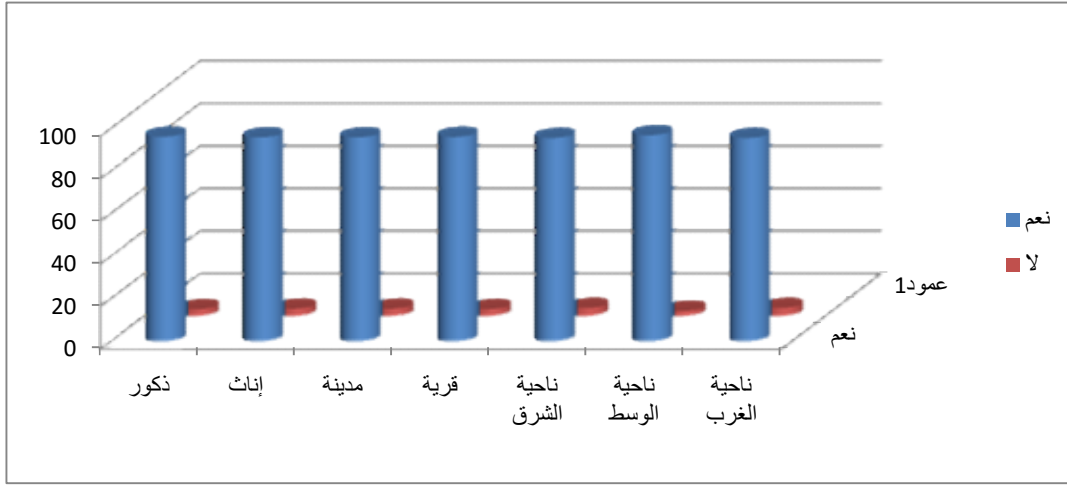
1 - 4 - الصف رقم (04) وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الرابعة ، الدالة على التحول والتبدل في تطور وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية بدلا من الوسائل التقليدية كالكوس والحبلى وغيرها من الوسائل التقليدية ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 95.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا يساوي 9 بنسبة 4.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 399 بنسبة 98.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 1.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 332 بنسبة 96.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 3.8 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 96.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 192 بنسبة 98 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 97.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.8 % ، كما نجد

أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 97.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.4% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (14) تمثيل الفروق في تطور وسائل اللعب والترفيه بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

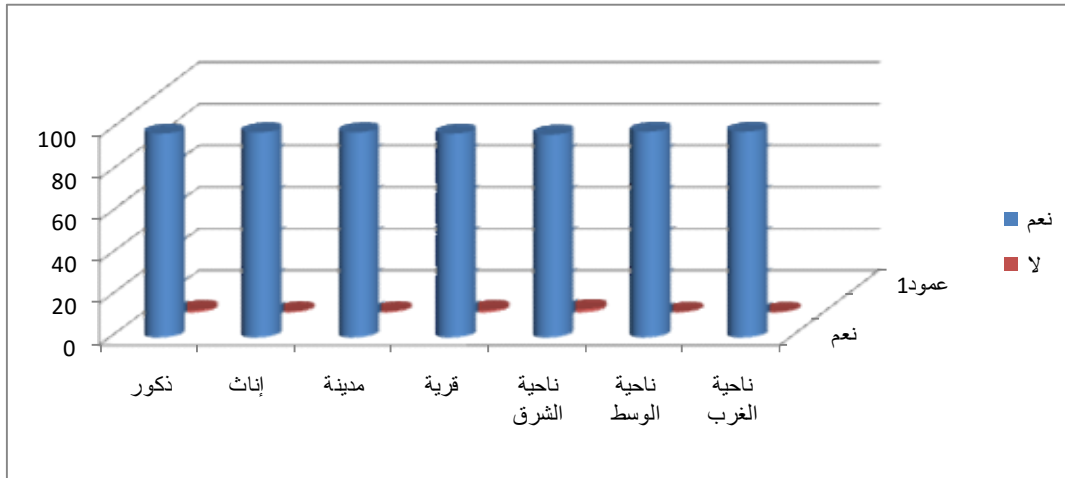
من خلال المخطط رقم 14 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تطور وانتشار استخدام وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية بالمجتمع الجزائري بدلا من الوسائل التقليدية وغيرها من الوسائل التقليدية المستخدمة في الترفيه وتغيير النشاط والمسامرة تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن التغيير الاجتماعي في جانب الوسائل والطرق الترفيهية واللعب كان بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري وما يؤكد ذلك توفر وتنوع وسائل اللعب للأطفال والكبار ، وأصبح ذلك موجودا في مختلف أجهزة الكمبيوتر والهاتف النقال وما يمكن تشغيله من برامج مختلفة ، في حين تم الاستغناء عن الوسائل القديمة والتقليدية ولم تعد موجودة وتكاد تنعدم نظرا لندرتها والاستغناء عليها من طرف أفراد المجتمع الجزائري بمختلف النواحي ولم تعد تفي بالغرض المطلوب في إشباع حاجات المجتمع ، ربما تكون في المناطق الجبلية البعيدة التي لم تتطور وتتغير ويرفض سكانها مسايرة التغيير نتيجة للظروف المناخية والطبيعية ، وهذا ما سجلناه من إجابات بعض أفراد العينة وجودها بنسب قليلة جدا ونادرة جدا ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا وواضحا في تطور وانتشار وسائل اللعب والترفيه الحديثة بالمجتمع الجزائري .

1- 5 - الصف رقم (05) استخدام وسائل الاتصال الحديثة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الخامسة ، الدالة على التحول والتبدل في انتشار استخدام وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف النقال والانترنت والفايسبوك والتويتير وغيرها من الوسائل الحديثة ، بدلا من الوسائل التقليدية ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 196 بنسبة 98.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا يساوي 3 بنسبة 1.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 340 بنسبة 99.1% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 0.9% .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 342 بنسبة 99.1 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 0.9% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5% .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 192 بنسبة 98% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 176 بنسبة 99.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.6% ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 99.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (15) تمثيل الفروق في استخدام وسائل الاتصال الحديثة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 15 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار استخدام وسائل الاتصال الحديثة بالمجتمع الجزائري كالهاتف النقال والانترنت والفايسبوك والتويتير والماسنجر

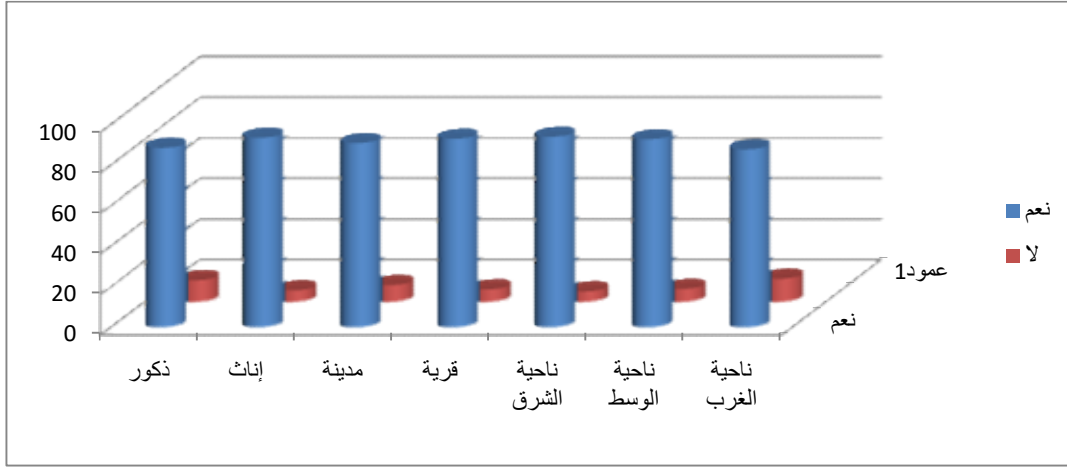
وغيرها من الوسائل الحديثة ، بدلا من الوسائل التقليدية تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن التغير الإجتماعي في جانب وسائل الاتصال كان بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، وما يؤكد ذلك توفر وتنوع الوسائل الإلكترونية المساعدة على ذلك من هواتف ذكية وأجهزة كمبيوتر في مختلف أجهزة الكمبيوتر والهاتف النقال وما يمكن تشغيله من برامج مختلفة ، بالموازاة مع الشبكات العنكبوتية والألياف البصرية ، وأصبح ذلك متاحا لإجراء مختلف الاتصالات داخل وخارج الوطن متى شاء الفرد وفي أي مكان ، في حين تم الاستغناء عن الوسائل القديمة والتقليدية ولم تعد موجودة وتكاد تنعدم نظرا لندرتها والاستغناء عليها من طرف أفراد المجتمع الجزائري بمختلف النواحي ولم تعد تفي بالغرض المطلوب في إشباع حاجات المجتمع ، ربما تكون موجودة في بعض المناطق الجبلية البعيدة التي لم تتطور وتتغير ويرفض سكانها مسايرة التغير ، وهذا نادر جدا ربما نتيجة للعوائق المناخية والطبيعية وهذا ما سجلناه من إجابات بعض أفراد العينة بنسب قليلة جدا تكاد تكون معدومة ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا وواضحا في تطور وانتشار وسائل الاتصال الحديثة بالمجتمع الجزائري .

1 - 6 - الصف رقم (06) استخدام الآلات التكنولوجية في العمل :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على التحول والتبدل في استخدام الآلات التكنولوجية في العمل بدلا من القوى العضلية و الوسائل التقليدية ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 88.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا يساوي 22 بنسبة 11.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 322 بنسبة 93.9 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا يساوي 21 بنسبة 6.1 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 315 بنسبة 91.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 8.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 93.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.6 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 94.4% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.6% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 93.2% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.8% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 88.2% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 11.8% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (16) تمثيل الفروق حول استخدام الآلات التكنولوجية في العمل بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 16 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار استخدام الآلات التكنولوجية في العمل بالمجتمع الجزائري بدلا من القوى العضلية وغيرها من الوسائل التقليدية تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن التغيير الاجتماعي في الاعتماد على استخدام الآلات التكنولوجية كان بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، وما يؤكد ذلك انتشار المصانع الحديثة والمجهزة بمختلف الوسائل التكنولوجية العالية الدقة وأصبح الاعتماد عليها بدرجة كبيرة مواكبة للعصرنة وتحقيق الجودة والنوعية والكمية ، في حين تم الاستغناء عن الوسائل القديمة والتقليدية التي تعتمد كلية على القوى العضلية ، بل تكاد تنعدم نظرا لندرته والاستغناء عليها من طرف أفراد المجتمع الجزائري بمختلف النواحي ولم تعد تفي بالغرض المطلوب في إشباع حاجات المجتمع بصفة عامة ، والتي قد تكون موجودة في بعض المناطق المحدودة التي لم تتطور وتتغير ويرفض سكانها مسايرة التغيير ، وهذا

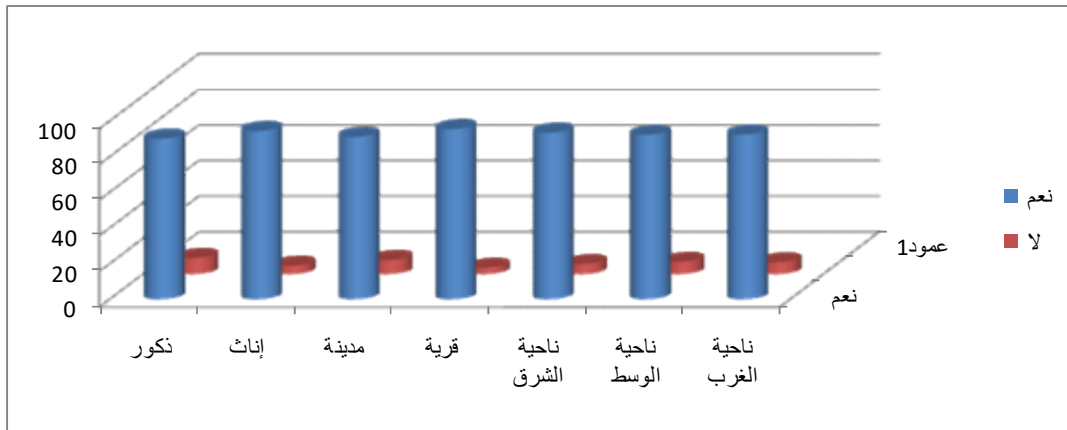
نادر جدا ربما نتيجة للعوائق الطبيعية أو المعيشية ، وهذا ما سجلناه من إجابات بعض أفراد العينة بنسب قليلة ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا وواضحا في تطور واستعمال الآلات التكنولوجية في العمل بدلا من القوى العضلية بالمجتمع الجزائري .

1-7 - الصف رقم (07) الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السابعة ، الدالة على التحول والتبدل في الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة بدلا من الوسائل التقليدية ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 90.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا يساوي 19 بنسبة 9.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 325 بنسبة 94.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 5.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 316 بنسبة 91.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 8.4 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 188 بنسبة 95.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 93.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 92.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 7.3 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 92.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 7.1 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (17) تمثيل الفروق في الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

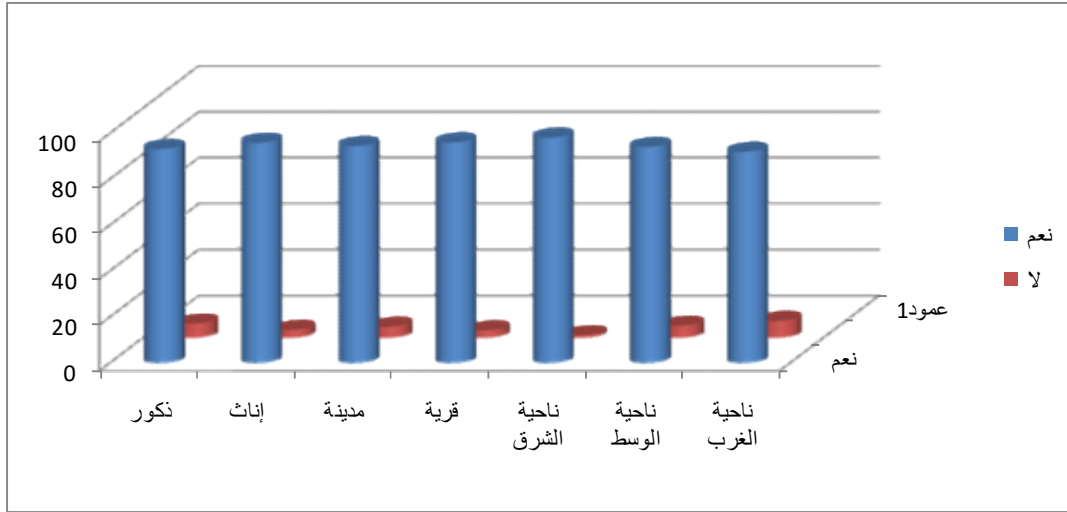
من خلال المخطط رقم 17 نجد أن نسبة الذين أكدوا على الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة بالمجتمع الجزائري بدلا من الوسائل التقليدية تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن التغيير الاجتماعي في الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة كان بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، وما يؤكد ذلك بعدما كانت التربية عمودية تكون من الوالدين باتجاه الأبناء تحولت وأصبحت أفقية ويملك الأبناء من معلومات ما لا يملكه الآباء نتيجة الانفتاح الإعلامي والتكنولوجي على مصرعيه فأصبح الحصول على المعلومة بكل سهولة وبساطة وفي أي مكان ووقت يطلبها الفرد يحصل عليها وهو ما يسمى بعصر الثورة التكنولوجية في لم تعد المعلومة حكرا على بعض الأفراد أو المؤسسات ، إذ نجد أنه أصبح الفرد الذي يملك قدرات معينة أن يكمل وينجز إنجازات في مجاله نتيجة توفر المعلومة المتخصصة سواء في شبكات الانترنت وغيرها من المواقع ، في حين نجد أن هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري التي لم تستغني عن الوسائل القديمة في نشر المعرفة بمختلف النواحي والمناطق المحدودة التي لم تتغير أو يرفض سكانها مسابرة التغيير ، ربما نتيجة للعوائق الطبيعية ، وهذا ما سجلناه من إجابات بعض أفراد العينة بنسب قليلة ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا وواضحا في الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة بالمجتمع الجزائري .

1 - 8 - الصف رقم (08) انتشار المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على انتشار المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 93.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا يساوي 13 بنسبة 6.5 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 96.2% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 3.8% .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 327 بنسبة 94.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 5.2 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 96.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98.5% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 94.4% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.6% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 156 بنسبة 92.3% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 7.7% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (18) تمثيل الفروق حول انتشار المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 18 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن دور انتشار المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير في التغيير كان بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن وما يؤكد ذلك كثرة المحلات التجارية المروجة لمثل هذه المنتجات في كافة الولايات الجزائرية ، بل أصبح التنافس في استيراد تلك المنتجات بأنواعها ، كما أن تلك المحلات وصلت إلى درجة من التخصص ، فمثلا نجد محلات بيع أجهزة الكمبيوتر تختص بهذه المادة فقط ، وهناك محلات متخصصة في بيع الهواتف الذكية ، وتكون تجارته في ذلك المجال دون الآخر في حين نجد أن هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين لم تنتشر لديهم هذه المنتجات ، وهذا طبيعي نتيجة انعزال بعض المناطق نتيجة أنها ما زالت محدودة وذات نشاط محدود يتوقف على أفرادهم ومصالحهم ودرجة وعيهم ، لذا فهي لم

تتغير أو يرفض سكانها مسايرة التغير ، ربما قد يرجع نتيجة للعوائق الطبيعية أو الثقافية وهذا ما سجلناه من إجابات بعض أفراد العينة بنسب قليلة ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا وواضحا في انتشار المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير بالمجتمع الجزائري .

خلاصة لما سبق ، يمكن القول بأنه حدث تغير تكنولوجي في المجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبير ، وواضحا وجليا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغير وهذا ما دلت عليه النسب العالية على مؤشرات المقياس ، في حين هناك نسب ضعيفة لا زالت لم تتغير من خلال بعض المناطق التي لم تشهد تغيرا تكنولوجيا بدرجة كبيرة ، وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب الضعيفة والتي تكاد تكون معدومة من خلال مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على حدوث تغير تكنولوجي واسع النطاق وعميق جدا في المجتمع الجزائري ، وله نتائج على بقية المجالات الأخرى .

2 - عرض وتحليل نتائج البعد الثاني (التغير الاقتصادي) :

لعرض نتائج البعد الثاني في مقياس التغير الإجتماعي ، وهو التغير الاقتصادي ، والذي يحتوي على عشرة مؤشرات (بنود) تمكن من قياس درجة التغير الاقتصادي ، الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

جدول رقم (21) مقارنة بين الذكور والإناث
والقرية والمدينة في التغير الاقتصادي

الرقم	العبرة	ذكر				أنثى				مدينة				قرية			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
02	ازداد عدد المهن والحرف	19.6	39	80.4	160	18.4	63	81.6	280	86.6	285	17.4	60	82.7	155	20.9	41
10	كثرت المصانع	27.1	54	72.9	145	15.2	52	84.8	291	80	276	20	69	81.1	159	18.9	37
18	كثرت الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل	10.6	21	89.4	178	9	31	91	312	91.3	315	8.7	30	88.8	174	11.2	22
26	تفشيت ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات	18.6	37	81.4	162	12	41	88	302	85.2	294	14.8	51	86.2	169	13.8	27
34	انتشرت الأسواق كالسوق اليومية والسوق الأسبوعية	8.5	17	91.5	182	2.9	10	97.1	333	95.4	329	4.6	16	94.4	185	5.6	11
42	ظهرت الفوارق المالية في أجور الناس	6.5	13	93.5	186	5.8	20	94.2	323	93.9	324	6.1	21	93.9	184	6.1	12
50	تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة	8.5	16	91.5	182	15.7	54	84.3	289	86.4	298	13.6	47	88.3	173	11.7	23
58	كثر استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي	12.6	25	87.4	174	9.9	34	90.1	309	87.8	303	12.2	42	91.8	180	8.2	16
65	إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيحية	8	16	92	183	10.8	37	89.2	306	90.1	311	9.9	34	90.8	178	9.2	18
70	ظهر الثراء الفاحش	15.5	30	84.9	169	18.4	63	81.6	280	83.2	287	16.8	58	82.7	162	17.3	34

الرقم	العبرة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
02	ازداد عدد المهن والحرف	14.3	28	85.7	168	16.4	29	83.6	148	73.4	124	26.6	45
10	كثرت المصانع	13.8	27	86.2	169	18.1	32	81.2	145	72.2	122	27.8	47
18	كثرت الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل	13.8	27	86.2	169	4	7	96	170	89.3	151	10.7	8
26	تفشيت ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات	13.3	26	86.7	170	14.1	25	85.9	152	84	142	16	27
34	انتشرت الأسواق كالسوق اليومية والسوق الأسبوعية	5.1	10	94.4	186	6.2	11	93.8	166	96.4	163	3.6	6
42	ظهرت الفوارق المالية في أجور الناس	6.6	13	93.4	183	5.1	9	94.9	168	93.5	158	6.5	11
50	تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة	10.7	21	89.3	175	10.2	18	89.3	158	81.7	138	18.3	31
58	كثر استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي	10.2	20	89.8	176	13	23	87	154	90.5	153	9.5	16
65	إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيحية	10.2	20	89.8	176	8.5	15	91.5	162	89.3	151	10.7	18
70	ظهر الثراء الفاحش	16.8	33	83.2	163	19.2	34	80.8	143	84.6	143	15.4	26

جدول رقم (22) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في التغير الاقتصادي

من خلال الجدولين رقم (21 ، 22) ، يمثلان مقارنة استجابات الطلبة بين الإناث والذكور والمدين والقرى ، ومختلف النواحي الجزائرية (ناحية الشرق ، ناحية الغرب ، ناحية الوسط) .

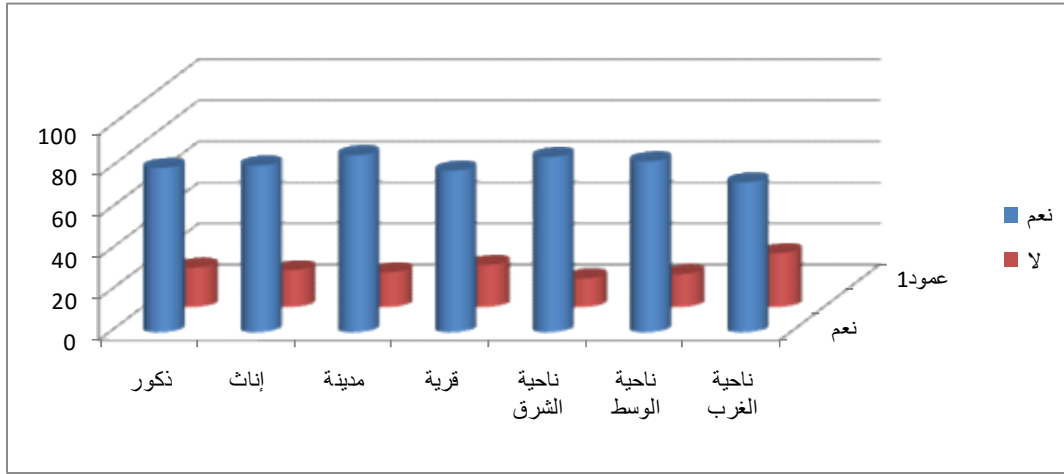
حيث أن كل صف في الجدولين يتضمن مؤشر من مؤشرات التغير الاقتصادي وفقا للنتائج المتوصل إليها ، حيث تعكس قيمة استجابة أفراد العينة لذلك المؤشر، والتي يتم عرضها بالتفصيل حسب تسلسل كل بند من بنود مقياس التغير الاجتماعي :

2-1 - الصف رقم (01) ازدياد عدد المهن والحرف :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على ازدياد عدد المهن والحرف ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 80.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 19.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 280 بنسبة 81.6 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 63 بنسبة 18.4 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 285 بنسبة 86.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 17.4 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 79.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 20.9 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 85.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 14.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 148 بنسبة 83.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 16.4 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 124 بنسبة 73.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 26.6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (19) تمثيل الفروق حول ازدياد عدد المهن والحرف

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 19 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ازدياد عدد المهن والحرف بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن

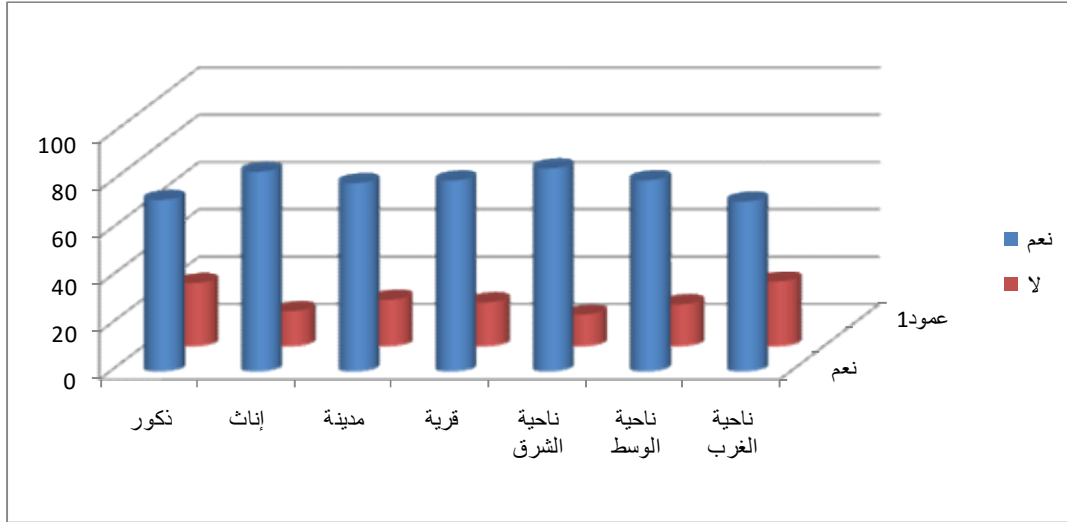
زيادة عدد المهن والحرف وتنوعها في جميع المجالات ، مما يدل على التغير بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، وما يؤكد ذلك كثرة العاملين سواء في القطاع الخاص أو العام ، وكثرة الإعلانات في مجال التوظيف في كافة الصحف والمجلات والإذاعة وغيرها من المصادر التي تقوم على نشر تلك الإعلانات في كافة الولايات الجزائرية ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ازدياد المهن والحرف ، وهذا يعود لعدة عوامل قد تكون نتيجة انعزال بعض المناطق أو أنها ما زالت محدودة ، قد يرجع لعوامل ثقافية ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا في مجال توفر المهن والحرف بالمجتمع الجزائري .

2 - 2 - الصف رقم (02) كثرة المصانع :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على كثرة المصانع نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 145 بنسبة 72.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 27.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 291 بنسبة 84.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 52 بنسبة 15.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 276 بنسبة 80 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 69 بنسبة 20 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 81.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 18.9 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 86.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 13.8 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 145 بنسبة 81.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 18.1 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 122 بنسبة 72.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 27.8 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (20) تمثيل الفروق في انتشار المصانع

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

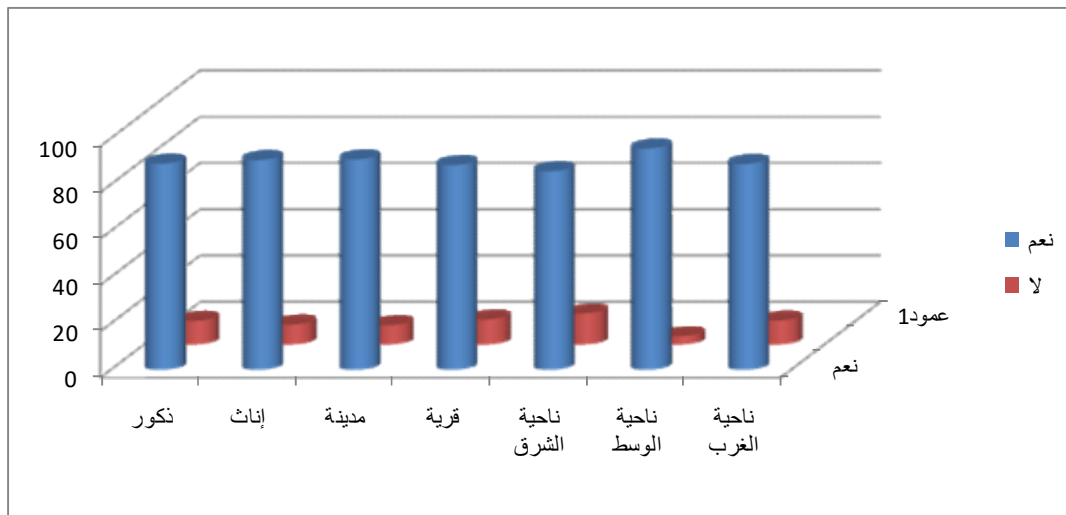
من خلال المخطط رقم 20 نجد أن نسبة الذين أكدوا على كثرة المصانع بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن زيادة إنتشار المصانع وتنوعها في جميع المنتجات ، مما يدل على حدوث التغير بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، وما يؤكد ذلك إنتشار مصانع متخصصة في إنتاج منتجات لم تكن موجودة تتماشى مع متطلبات واشباع حاجات الأفراد بأيدي جزائرية محلية كنا نسمع عنها سابقا وتأتينا بعض المنتجات من الخارج وبأثمان باهظة تعذر على الكثير منها اقتناءها ، لكن ما نجده اليوم توفر تلك السلع وبأثمان معقولة ومتفاوتة جنبا لجنب مع السلعة المستوردة من الخارج ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم كثرة المصانع ، وهذا يعود لعدة عوامل ، وخاصة منها أن أصحاب المصانع يقيمون مشاريعهم في مناطق مدروسة من حيث الحصول على المواد الأولية وغيرها من العوامل ، كما قد تكون نتيجة لسهولة الوصول إليها والتخلص من العوامل الطبيعية الصعبة والوعرة ...إلخ ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا في وازداد عدد المصانع بالمجتمع الجزائري .

2 - 3 - الصف رقم (03) كثرة الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثالثة ، الدالة على كثرة الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 89.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 312 بنسبة 91% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 9 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 315 بنسبة 91.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 8.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 174 بنسبة 88.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 11.2 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 86.2% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 13.8 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 170 بنسبة 96 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 89.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 10.7 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (21) تمثيل الفروق في الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 21 نجد أن نسبة الذين أكدوا على كثرة الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور

والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن العمل عامل من عوامل الهجرة من القرية إلى المدينة ، وهذا ما يدل على حدوث التغير بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، وما يؤكد ذلك انعكاس ذلك على بقية العلاقات والأدوار في المجالات الأخرى لأنه في السابق لا يترك الابن والديه ويهاجر إلى المناطق البعيد للعمل إلا في الحالات النادرة جدا ، لكن ما نشاهده اليوم في المجتمع الجزائري انتشرت تلك الثقافة وأصبح كل واحد منا يسكن في أي مكان يخلو فيه العيش والاستقرار المعني ، وتلك الثقافة القديمة لم تعد موجودة ، لكن بالمقابل نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم حدوث ذلك ، وهذا يدل على درجة التبدل في تلك الخاصية لأن هناك البعض من لا يحبذ الهجرة وترك أملاكه نتيجة لاستقراره بالقرى ، وإشباعه لمختلف حاجاته الإجتماعية والمهنية يجعله يتشبث بمكان إقامته ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا وهناك نسبة كبيرة من الأفراد من يهاجرون ويحولون إقامتهم من أجل العمل والاستقرار المهني مقارنة بالسابق بالمجتمع الجزائري .

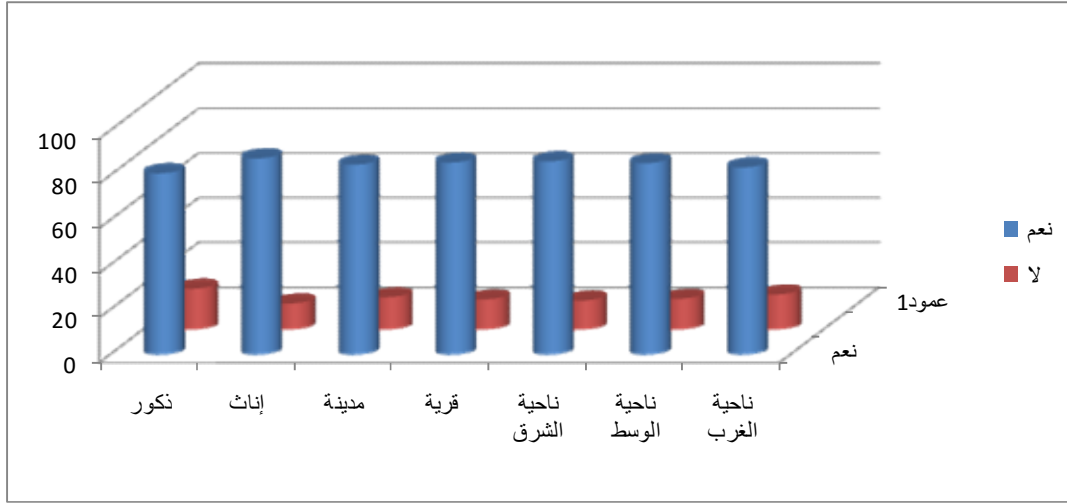
2 - 4 - الصف رقم (04) تفشي ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الرابعة ، الدالة على تفشي ثقافة الاستهلاك بالمجتمع الجزائري في جميع المجالات ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 81.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 18.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 302 بنسبة 88% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 12 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 294 بنسبة 85.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 51 بنسبة 14.8 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 86.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 13.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 170 بنسبة 86.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 13.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 152 بنسبة 85.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 14.1 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 84% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 16% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



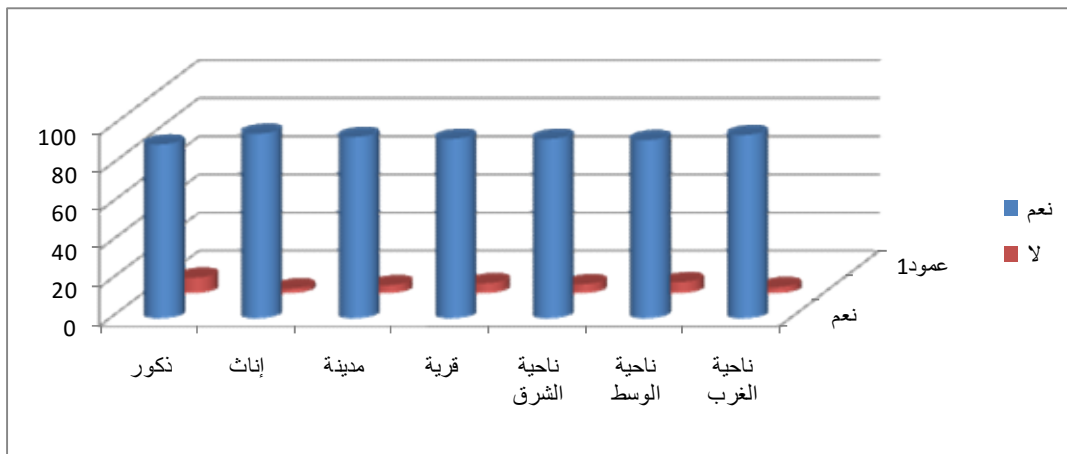
مخطط رقم (22) تمثيل الفروق في تفشي ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 22 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تفشي ثقافة الاستهلاك بالمجتمع الجزائري في جميع المجالات تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على درجة التبدل في ثقافة الاستهلاك لدى أفراد المجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذه الخاصية بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، وما يؤكد ذلك كثرة المنتجات بأنواعها وجودتها في جميع المجالات الحياتية سواء من ناحية الأكل أو الملابس أو السلع أو الخدمات ، وهذا ما نشاهده اليوم في المجتمع الجزائري انتشرت تلك الثقافة وأصبح كل واحد منا يمكنه اقتناء كل شيء في حدود مقدرته حسب درجة الاختيار الذي يتناسب وثمان تلك السلعة ، بل يجدها معروضة في أقرب نقطة بيع قريبة من مقر سكنه دون عناء ومشقة ، لكن بالمقابل نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تفشي تلك الثقافة ، وهذا يدل على نسبة عدم التبدل في تلك الخاصية لأن هناك البعض من لا يزال يعيش في أمور مالية واجتماعية محدودة نسبيا ويعود ذلك لعدة عوامل ، تختلف باختلاف ثقافته في إشباعه لمختلف حاجاته الاجتماعية والاستهلاكية تجعله يتشبث برأيه وثقافته ويدافع عنها رغم

الحاصل في شرائح المجتمع من تحولات سريعة ومتتالية ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا وهناك نسبة كبيرة من الأفراد يؤكدون ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

2- 5 - الصف رقم (05) انتشرت الأسواق كالسوق اليومية والأسبوعية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الخامسة ، الدالة على انتشار الأسواق كالسوق اليومية والسوق الأسبوعية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 91.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 333 بنسبة 97.1 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 2.9 % . كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 329 بنسبة 95.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 4.6 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 94.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.6 % . كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 166 بنسبة 93.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.2 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 96.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (23) تمثيل الفروق حول انتشار الأسواق كالسوق اليومية والأسبوعية

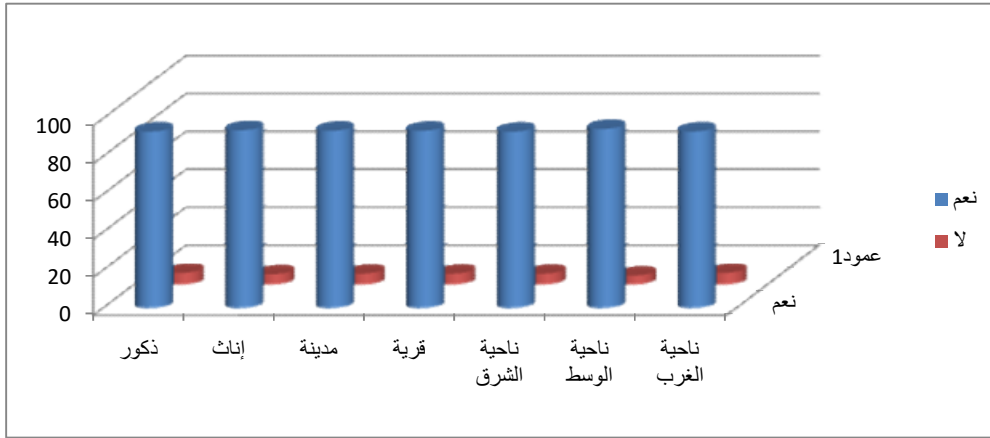
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 23 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار الأسواق كالسوق اليومي والسوق الأسبوعي بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على درجة التبدل في إقامة الأسواق بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذه الخاصية بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، فبعدما كان سابقا يوجد سوق واحد أسبوعي في الولاية يقصده جميع الأفراد ، تبدل ذلك وتغير ، وأصبح هناك أسواق كثيرة وغير محدودة متواجدة في كل مكان على مدار أيام الأسبوع ، فهذا سوق العصر وهذا سوق الحي وهذا سوق الصباح وهذا سوق السبت ، سوق الأحد ، وهذا ما نشاهده اليوم في المجتمع الجزائري انتشرت ثقافة الأسواق وأصبح أفراد المجتمع الجزائري يقصدون تلك الأسواق من خلال ما تقدمه من سلع، بل يجدها معروضة في أقرب نقطة بيع قريبة من حيه دون عناء ومشقة ، لكن بالمقابل نجد أن هناك نسبة قليلة جدا من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم انتشار هذه الأسواق ويعود ذلك لعدة عوامل ، تختلف باختلاف ثقافته تلك الأفراد وبحسب محيطهم الاجتماعي لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا وهناك نسبة كبيرة من الأفراد يؤكدون ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

2 - 6 - الصف رقم (06) ظهرت الفوارق المالية في أجور الناس :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على ظهور الفوارق المالية في أجور الناس بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 93.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 323 بنسبة 94.2 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 5.98 % .
كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 93.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 93.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % .
كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 93.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا

بـ نعم تساوي 168 بنسبة 94.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.1% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 93.5% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.5% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (24) تمثيل الفروق حول الفوارق المالية في الأجور

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 24 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ظهور الفوارق المالية في أجور الناس بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على درجة التبدل في أجور الأفراد والعمال بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذه الخاصية بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، فبعدما كان سابقا يوجد تقارب في أجور الأفراد ومداخيلهم الفردية ، أصبح هناك تفاوت كبير بين العمال في إطار الأجور مما أدى إلى ظهور الطبقة بالمجتمع الجزائري ، لكن بالمقابل نجد أن هناك نسبة قليلة جدا من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ظهور هذه الفوارق ويعود ذلك لعدة عوامل ، تختلف باختلاف ثقافته تلك الأفراد وبحسب محيطهم الاجتماعي الذي يجعلهم يميزون بين الأفراد في هذا الجانب ، أو قد يعود لعدم إلمامهم بالمعلومات في هذا الجانب أو ليس لديهم فضول لمعرفة ذلك ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا من خلال تأكيد نسبة كبيرة من الأفراد على ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

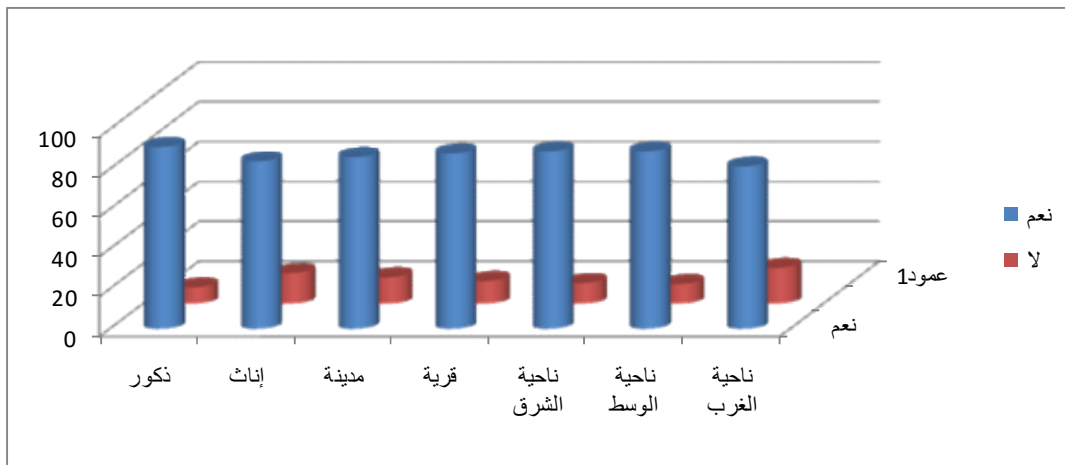
2- 7 - الصف رقم (07) تزايد استنزاف الموارد الطبيعية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السابعة ، الدالة على تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 91.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 289 بنسبة 84.3 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 15.7 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 298 بنسبة 86.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 13.6 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 88.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 11.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 89.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.7 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 89.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.2 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 138 بنسبة 81.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 18.3 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (25) تمثيل الفروق حول استنزاف الموارد الطبيعية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 25 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما

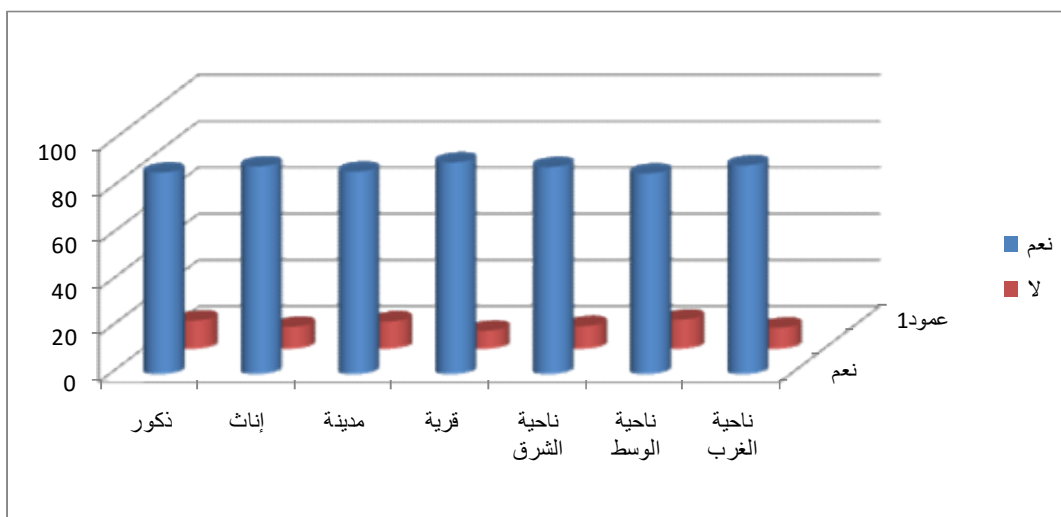
يدل على درجة التبدل في استنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، فبعدها كان يعتمد على بعض الموارد الطبيعية وبكميات محدودة ، نجد اليوم هناك تنوع من حيث الموارد الأولية الطبيعية ، والانتقال من الاعتماد على نوع معين إلى استنزاف مختلف الاحتياط في المواد الأخرى ، مما يدل على ظهور الطاقة البديلة والغاز الصخري وغيرها من الموارد الطبيعية ، لكن بالمقابل نجد أن هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ظهور الاستنزاف لهذه الموارد ويعود ذلك لعدة عوامل ، تختلف باختلاف ثقافته هؤلاء الأفراد وبحسب محيطهم الإجتماعي الذي يجعلهم يتابعون تلك الوقائع ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا من حيث استنزاف الموارد الطبيعية بالجزائر ، من خلال تأكيد نسبة كبيرة من الأفراد على ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

2 - 8 - الصف رقم (08) استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الفلاحة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على كثرة استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي لدى المجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 174 بنسبة 87.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 12.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 309 بنسبة 90.1% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 9.9 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 303 بنسبة 87.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 12.12% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.2.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 176 بنسبة 89.8% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 10.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 154 بنسبة 87 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 13% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 90.5% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 9.5% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (26) تمثيل الفروق حول استنزاف الموارد الطبيعية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 26 نجد أن نسبة الذين أكدوا على كثرة استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على درجة التبدل في استخدام البذور وتحول إلى استخدام البذور المحسنة والمهجنة بكميات كبيرة في الطابع الفلاحي بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير بدرجة كبيرة ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان يستعمل استخدام البذور النقية دون أدوية أو تهييجن أو إجراء تحسينات على ذلك ، والمحلية ، نجد اليوم هناك تطور في هذا الجانب وأصبح الاعتماد على النوعيات المهجنة من البذور والمحسنة وفي كثير من الأحيان يتم استيرادها من الخارج ، وما يؤكد ذلك انتشار مختلف الفواكه والخضروات المعروضة بالسوق والتي نتناولها يوميا في أغذيتنا الأساسية أو الكمالية تقريبا كلها مهجنة وفي كثير من الأحيان ليست في فصلها الحقيقي نتيجة تلك التحسينات والإضافات وتطور الزراعة بمختلف أشكالها ، لكن بالمقابل نجد أن هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ظهور تلك التقنيات في الطابع الفلاحي ، ويعود ذلك لعدة عوامل ، تختلف باختلاف اتجاهات هؤلاء الأفراد وبحسب تعاملهم مع مختلف الأشياء ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا

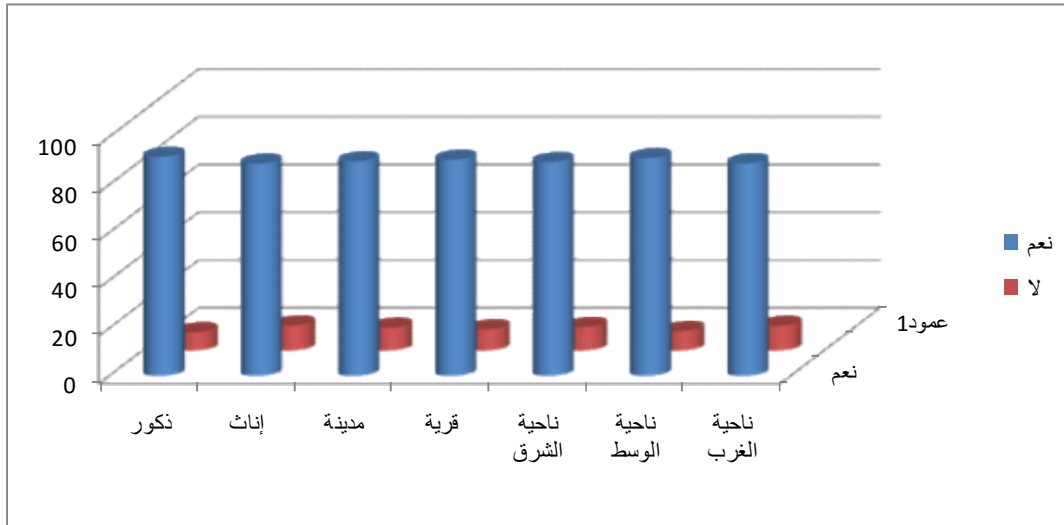
واضحا من حيث استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي بالجزائر ، من خلال تأكيد نسبة كبيرة من الأفراد على ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

2 - 9 - الصف رقم (09) إنفاق مبالغ مالية طائلة لإشباع الأذواق الترفيهية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة التاسعة ، الدالة على إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيهية لدى أفراد المجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 306 بنسبة 89.2% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 10.8 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 311 بنسبة 90.1% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 9.9% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 90.8% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 9.2% .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 176 بنسبة 89.8% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 10.2% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 91.5% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 8.5% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 89.3% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.7% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (27) تمثيل الفروق حول إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيهية

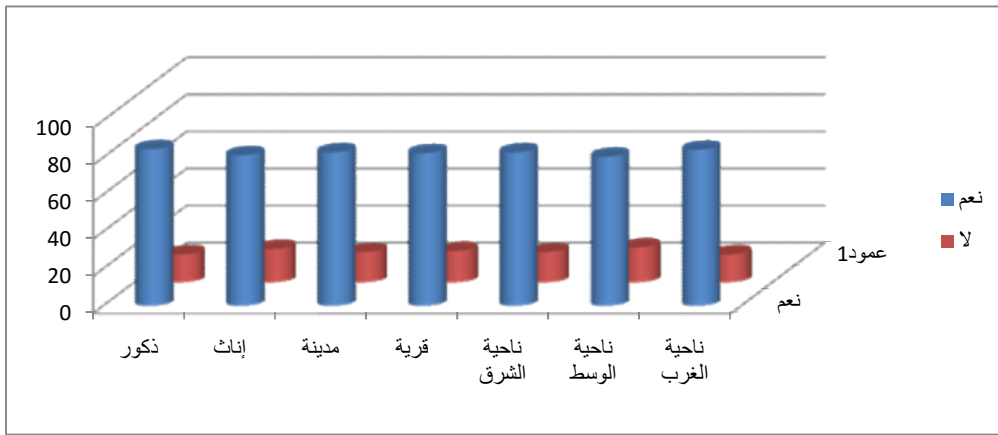
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 27 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انفاق مبالغ طائلة لإشباع الأنواع الترفيهية بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على درجة التبدل في الإنفاق الترفيهي والترفيه في هذا المجال وتحول إلى خلق جو من التسلية و الترفيه والبحث عن ذلك من خلال إنفاق الأموال لتحقيق ذلك بشتى الطرق والوسائل بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير بدرجة كبيرة ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان يعتمد على الطرق التقليدية في التسلية من خلال تبادل الزيارات والاستئناس للمجتمع من خلال بعضهم البعض ، نجد اليوم هناك اختلافا كبيرا بين الماضي والحاضر في هذا الجانب ، كذلك بالنسبة للأولاد وألعابهم ، وما يؤكد ذلك انتشار مختلف الألعاب الترفيهية وكذا في كل مكان نجد حديقة التسلية وحديقة الألعاب وإقبال مختلف شرائح المجتمع الجزائري ، كما أصبحت هناك ثقافة المصيف وثقافة السفر و الترحال عبر القطر الوطني وخارج الوطن من أجل الترفيه ، وفي أوقات أخرى التنقل إلى البحر وتبديل الأجواء وزيارة المواقع الأثرية كل ذلك يجعلنا ننفق أموالا طائلة ، ومن جانب الدولة التي اعتمدت من خلال سياسة التنمية إنشاء المسابح والغابات الخضراء والملاعب وحدائق التسلية كل ذلك من أجل خلق نوع من التسلية والترفيه مقابل تقديم أموال للدخول إليها والاستمتاع بها ، لكن بالمقابل نجد أن هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم انفاق مبالغ لإشباع أنواعهم الترفيهية ، ويعود ذلك لعدة عوامل ، تختلف باختلاف اتجاهات وثقافة هؤلاء الأفراد وبحسب تعاملهم مع بيئتهم الإجتماعية ، ربما لمحدودية دخلهم أو ظروفهم المعيشية ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا واضحا من إشباع الأنواع الترفيهية بالجزائر ، من خلال تأكيد نسبة كبيرة من الأفراد على ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

2 - 10 - الصف رقم (10) ظهور الثراء الفاحش :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة العاشرة ، الدالة على ظهور الثراء الفاحش بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 84.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 15.5 % ، في

حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 280 بنسبة 81.6% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 63 بنسبة 18.4% .
كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 287 بنسبة 83.2% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 58 بنسبة 16.8% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 82.7% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 17.3% .
كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 83.2% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.8% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 80.8% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 19.2%
كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 84.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 15.4% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (28) تمثيل الفروق حول ظهور الثراء الفاحش

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 28 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ظهور الثراء الفاحش بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك بوادر للظهور في هذا المجال وبداية ظهور الطبقة بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة كبيرة ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع متجانسا ، نشهد تبديلا اليوم ، وما يؤكد ذلك انتشار المباني الفخمة والسيارات الفخمة والعقارات الواسعة والمصانع المتخصصة التي تتطلب أموالا كبيرة ، والأموال المودعة في البنوك... إلخ ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد

المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ظهور الثراء الفاحش ، قد يعود ذلك لرأيهم و اتجاهاتهم ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا وبدأ ظهور الثراء الفاحش بالجزائر ، من خلال تأكيد نسبة كبيرة من الأفراد على ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

خلاصة لما سبق حول البعد الثاني لمقياس التغير الاجتماعي ، يمكن القول بأنه حدث تغير اقتصادي في المجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبيرا وواضحا وجليا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغير وهذا ما دلت عليه النسب العالية من خلال مؤشرات المقياس ، في حين هناك نسب قليلة تقتصر على بعض الأفراد من المجتمع الجزائري لم تتغير ، إذ أن بعض المناطق والأفراد تشهد تغيرا اقتصاديا بدرجة قليلة وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب الصغيرة على مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على حدوث تغير اقتصادي واسع النطاق وعميق جدا في المجتمع الجزائري وله نتائجه على بقية المجالات الأخرى .

3 - عرض وتحليل نتائج البعد الثالث (التغير الاجتماعي) :

لعرض نتائج البعد الثالث في مقياس التغير الاجتماعي ، وهو التغير الاجتماعي ، والذي يحتوي على إحدى عشرة مؤشرا (بنود) تمكن من قياس درجة التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

الرقم	العبارة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
4	الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة	21.6	43	78.4	156	15.7	54	84.3	289	19.7	68	80.3	277	15.8	31	84.2	165
12	تحسنت الأوضاع المعيشية للناس	34.2	68	65.8	131	29.4	101	70.6	242	29.6	102	70.4	243	8.7	17	91.3	179
20	ظهر التفاوت الطبقي بين الناس	17.6	35	82.4	164	16	55	84	288	17.1	59	82.9	286	15.8	31	84.2	165
28	كثرت مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية	15.1	30	84.9	169	9.9	34	90.1	309	13.6	47	86.4	289	8.7	17	91.3	179
36	طغت النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد	19.6	39	80.4	160	15.2	52	84.8	291	17.4	60	82.6	285	15.8	31	84.2	165
44	طغى الجانب المادي على الجوانب الأخرى	8	16	92	183	3.8	13	96.2	330	6.7	23	93.3	322	3.1	6	96.9	190
52	انتشرت المجاملة في المعاملات على أساس المصلحة	8	16	92	183	4.4	15	95.6	328	6.1	21	93.9	324	5.1	10	94.6	186
60	تغيرت النظرة إلى الأخلاق وتفشت الحرية الأخلاقية	9.5	19	90.5	180	10.8	37	89.2	306	12.2	42	87.8	303	7.1	14	92.9	182
67	تغير الإقتداء بالأشخاص	26.1	52	73.9	147	23.3	80	76.7	263	26.4	91	73.6	254	20.9	41	79.1	155
73	تضاءل كرم الضيافة	34.2	68	65.8	131	35.9	123	64.1	220	35.1	121	64.9	224	35.2	69	64.8	127
74	انتشرت الأمراض الإجتماعية كالرشوة والمحسوبية	3	6	97	193	2	7	98	366	2	7	98	338	3.1	6	96.3	190

جدول رقم (23) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في التغير الإجتماعي

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
4	الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة	16.2	32	83.8	165	16.2	32	83.8	165	14.7	26	85.3	151
12	تحسنت الأوضاع المعيشية للناس	23.9	47	76.1	150	23.9	47	76.1	150	31.6	56	68.4	121
20	ظهر التفاوت الطبقي بين الناس	16.8	33	83.2	164	16.8	33	83.2	164	16.9	30	83.1	147
28	كثرت مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية (سياسي ، دكتور ، محامي ...)	10.2	20	89.8	177	10.2	20	89.8	177	12.4	22	87.6	155
36	طغت النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد	14.7	29	85.3	168	14.7	29	85.3	168	17.5	31	82.5	146
44	طغى الجانب المادي على الجوانب الأخرى	2	4	98	193	2	4	98	193	6.8	12	93.2	165
52	انتشرت المجاملة في المعاملات على أساس المصلحة	6.1	12	93.9	185	6.1	12	93.9	185	6.8	12	93.2	165
60	تغيرت النظرة إلى الأخلاق وتفشت الحرية الأخلاقية	9.1	18	90.9	179	9.1	18	90.9	179	9	16	91	161
67	تغير الإقتداء بالأشخاص	20.8	41	79.2	156	20.8	41	79.2	156	22	39	78	138
73	تضاءل كرم الضيافة	36	71	64	126	36	71	64	126	30.5	54	69.5	123
74	انتشرت الأمراض الإجتماعية كالرشوة والمحسوبية	3	6	97	191	3	6	97	191	2.3	4	97.7	173

جدول رقم (24) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في التغير الإجتماعي

من خلال الجدولين رقم (23 ، 24) ، يمثلان مقارنة استجابات الطلبة بين الإناث والذكور والمدين والقرى ، ومختلف النواحي الجزائرية (ناحية الشرق ، ناحية الغرب ناحية الوسط) .

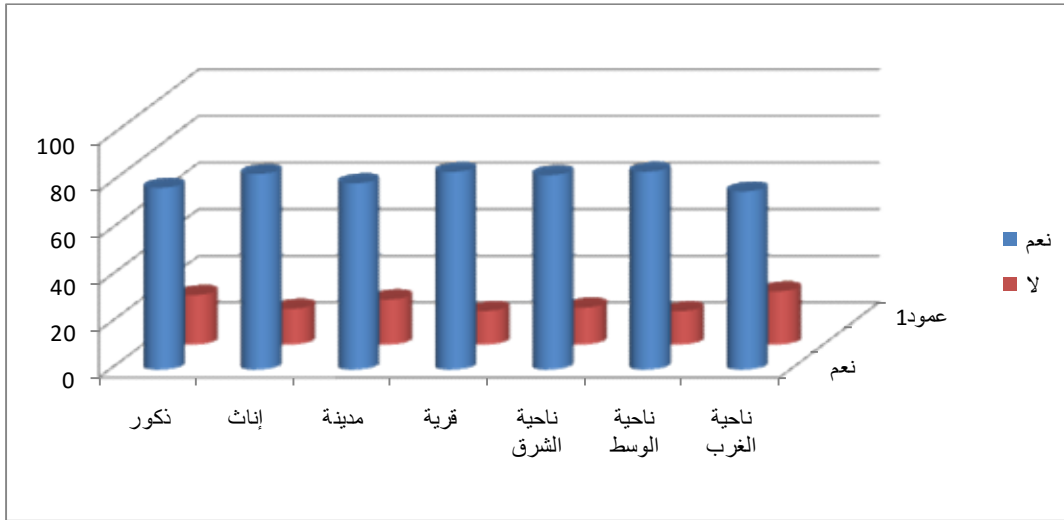
حيث أن كل صف في الجدولين يتضمن مؤشر من مؤشرات التغير الاجتماعي وفقا للنتائج المتوصل إليها ، حيث تعكس قيمة استجابة أفراد العينة لذلك المؤشر ، والتي يتم عرضها بالتفصيل بتسلسل كل بند من بنود مقياس التغير الاجتماعي :

2 - 1 - الصف رقم (01) الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 156 بنسبة 78.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 43 بنسبة 21.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 289 بنسبة 84.3 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 15.7 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 277 بنسبة 80.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 68 بنسبة 19.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 85.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 14.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 83.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 85.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 14.7 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 129 بنسبة 76.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 23.2 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (29) تمثيل الفروق حول الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 29 نجد أن نسبة الذين أكدوا على الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير في كيفية الارتباط و تكوين العلاقات بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة كبيرة ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع يرتبط على أساس الدم والمصاهرة ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا ، وما يؤكد ذلك نجد الكثير من الأفراد يسكن ويقطن في أي مكان يحلو له دون مراعاة المعايير التي كان ينظر لها سابقا ، ويترك مجاورة إخوته وأهله وأبناء العمومي كما كان سابقا ويسكن بجانب أفراد لا يعرفهم ولا يهم من أقرببه قد يكون وراء السبب الرئيسي القرب من مقر عمله أو تحقق له مكسبا ، وبهذا ظهرت العلاقات القصيرة والتي لا تدوم كثيرا وقد تدوم لمدة ساعات أو أيام بحسب مدة العقد أو المصلحة ثم تزول ويذهب كل واحد في حاله ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم حصول هذا النوع من الارتباط ، قد يعود ذلك لرأيهم و اتجاهاتهم أو حسب وضعهم الحالي وتميزهم بالأصالة والمحافظة على القديم رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في طبيعة الارتباط بين السكان بالجزائر من خلال تأكيد نسبة كبيرة من الأفراد و ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

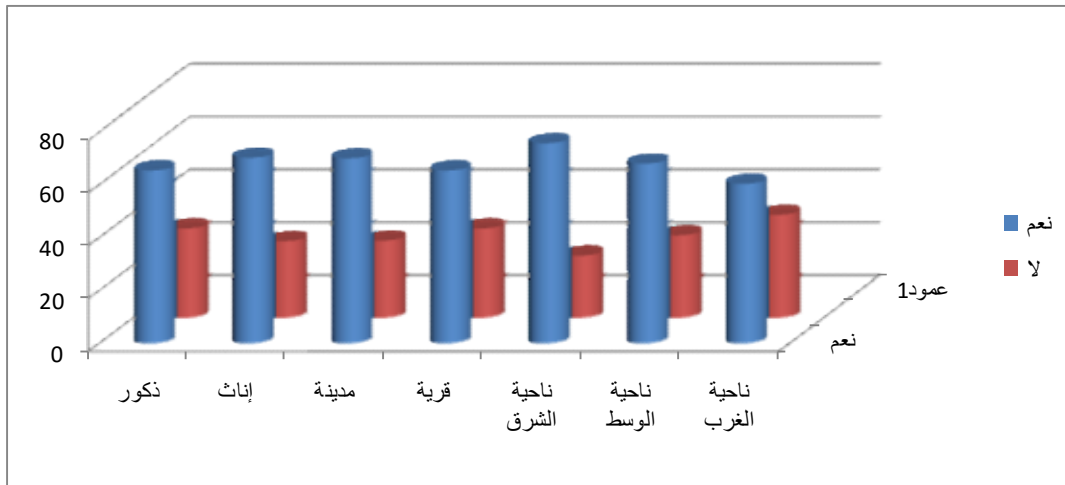
2 - 2 - الصف رقم (02) تحسن الأوضاع المعيشية للناس:

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على تحسن الحالة المعيشية للناس مقارنة بالسابق ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 131 بنسبة 65.8 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 68 بنسبة 34.2 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 242 بنسبة 70.6 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 101 بنسبة 29.4 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 243 بنسبة 70.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 102 بنسبة 29.6 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 129 بنسبة 65.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 67 بنسبة 34.2 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 76.1 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 23.9 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 121 بنسبة 68.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 56 بنسبة 31.6 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 102 بنسبة 60.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 66 بنسبة 39.3 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (30) تمثيل الفروق حول تحسن الأوضاع المعيشية للناس

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 30 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تحسن الأوضاع المعيشية للناس بالمجتمع الجزائري تفوق بقليل نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل

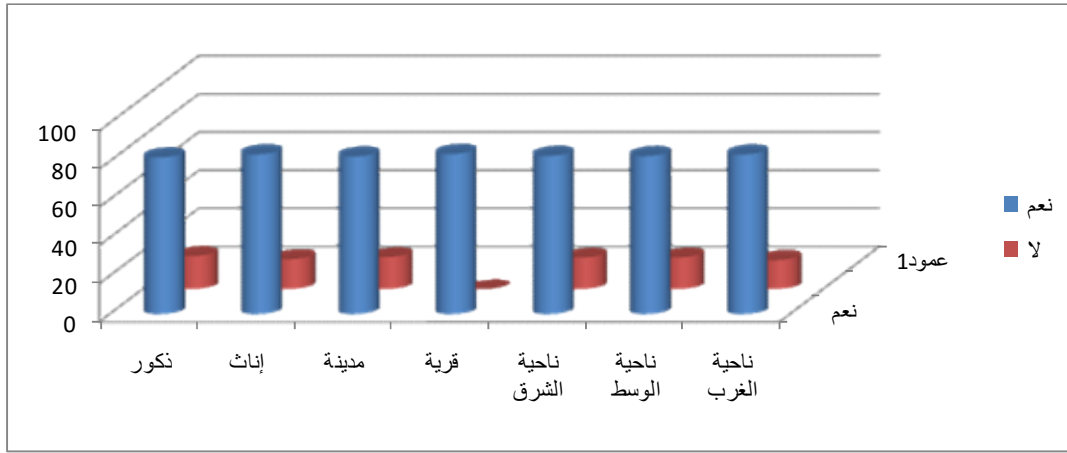
على أن هناك تغير ملحوظا في تحسن الأوضاع المعيشية للأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة مقبولة نوعا ما ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع متقاربا ومتجانسا نوعا ما ويعاني الكثير من الفقر والبؤس والشقاء ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا ، وما يؤكد ذلك الكثير من الأسر تحسنت حالتها المعيشية بالموازاة مع توفر متطلبات الحياة بأنواعها وهناك توازن بين العرض والطلب في شتى المجالات والميادين ، كما نجد أن هناك نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تحسن أوضاعهم المعيشية ، ولا يمكن أن ننكر ذلك لأنه رغم سياسة الدولة في تحسين القدرة الشرائية ومخططات التنمية لكن تبقى بعض المناطق أو بعض الأسر تعاني وطأة الفقر وحدته والبعد عن التنمية وغيرها ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في تحسين الوضع المعيشي للأفراد والأسر بالجزائر من خلال تأكيد نسبة عالية من الأفراد و ذلك مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

2 - 3 - الصف رقم (03) ظهور التفاوت الطبقي بين الناس :

نلاحظ من خلال استجابة المفوضين على العبارة الثالثة ، الدالة على ظهور التفاوت الطبقي بين الناس بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا ب نعم تساوي 164 بنسبة 82.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا ب لا تساوي 35 بنسبة 17.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا ب نعم تساوي 288 بنسبة 84% يقابلها الإناث الذين أجابوا ب لا تساوي 55 بنسبة 16 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا ب نعم تساوي 286 بنسبة 82.9 % تقابلها الذين أجابوا ب لا تساوي 59 بنسبة 17.1 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا ب نعم تساوي 165 بنسبة 84.2 % ، تقابلها الذين أجابوا ب لا تساوي 31 بنسبة 15.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا ب نعم تساوي 164 بنسبة 83.2 % تقابلها الذين أجابوا ب لا تساوي 33 بنسبة 16.8 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا ب نعم تساوي 147 بنسبة 83.1 % ، تقابلها الذين أجابوا ب لا تساوي 30 بنسبة 19.9 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا ب نعم تساوي 141 بنسبة 83.9 % ، تقابلها الذين أجابوا ب لا تساوي 26 بنسبة 15.5 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (31) تمثيل الفروق حول ظهور التفاوت الطبقي

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 31 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ظهور التفاوت الطبقي بين الناس بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا وظهور التفاوت الطبقي بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع متقاربا ومتجانسا نوعا ما ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا من خلال بواصر التفاوت الطبقي وتشكل الطبقات الإجتماعية ، وما يؤكد ذلك بروز رجال الأعمال والمشاريع الكبرى التي يرأسها ويشرف عليها هؤلاء ، والأبنية الفاخرة والسيارات الفاخرة جعلت الكثير من الأفراد الآخرين يتوددون إليهم ومعاملتهم بحب مراتبهم والوضعية المتواجدين بها في المجتمع ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ظهور الطبقة ، وهذا يعود لاتجاهاتهم وثقافتهم أو رأيهم الخاص في ذلك ، أو ربما لعوامل أخرى قد تكون على أساس التواضع والأصالة المتجذرة في المجتمع الجزائري منذ الأزل ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا وهناك تفاوت طبقي بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من الأفراد مقارنة بالسابق في المجتمع الجزائري .

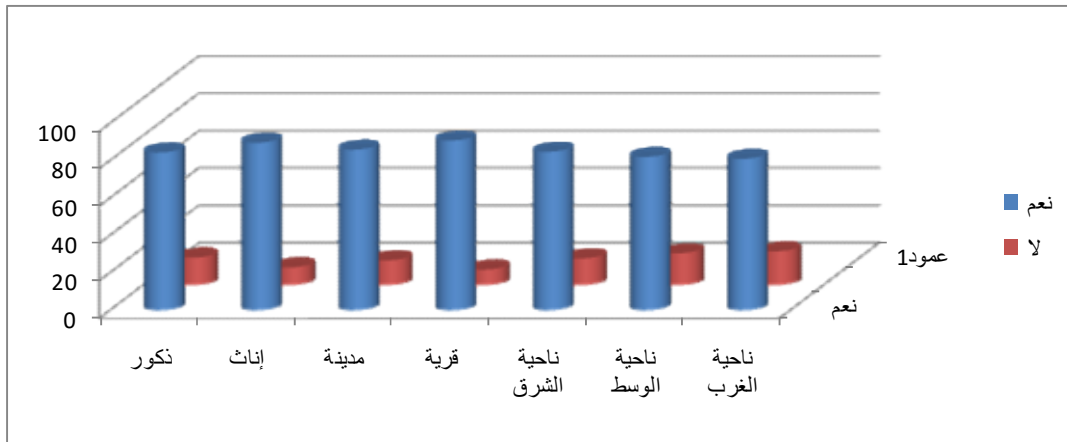
2- 4 - الصف رقم (04) مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية :

نلاحظ من خلال استجابة المفوضين على العبارة الرابعة ، الدالة على كثرة مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 84.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 15.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 309 بنسبة 90.1 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 9.9 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 289 بنسبة 86.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 13.6 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 179 بنسبة 91.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 89.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 10.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 87.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 12.4 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 86.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 13.1 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (32) تمثيل الفروق حول مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

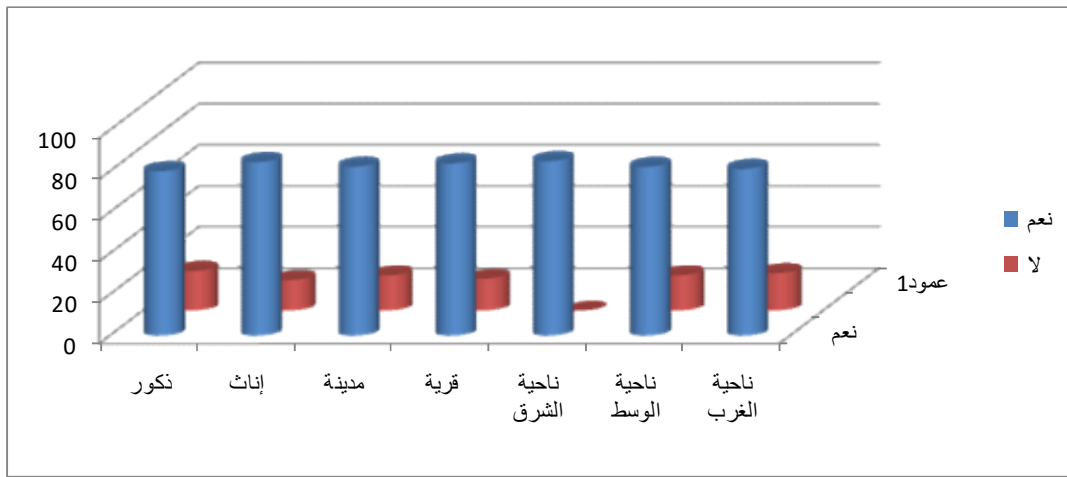
من خلال المخطط رقم 32 نجد أن نسبة الذين أكدوا على كثرة مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظ في مجالات اكتساب المكانة الإجتماعية بين

الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان المجتمع يكتسب مكانته من خلال الحسب والنسب والأصالة ، أو الانتماء لعرش معين أو طائفة معينة ، أو من خلال كبير قوم أو ناحية أو شيخ ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعايير والمجالات وما يؤكد ذلك الكل أصبح يفضل أن يلقب أو ينادى بدرجة العلمية دكتور أو أستاذ ، أو بحسب مكاسبه ومكانته المالية مقاول وغيرها من التسميات ، دون النظر إلى أصله أو فصله مقارنة بالسابق ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ظهور ذلك ، قد يعود لاتجاهاتهم وثقافتهم ، أو قد تكون على أساس التواضع والأصالة ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا وهناك مجالات جديدة لاكتساب هذه المكانة التي لم تكن موجودة سابقا أو قد لا يراعى لها سابقا بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

2- 5 - الصف رقم (05) طغيان النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الخامسة ، الدالة على طغيان النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 80.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 19.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 291 بنسبة 84.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 52 بنسبة 15.2 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 285 بنسبة 82.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 17.4 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 84.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 15.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 85.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 14.7 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 82.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 17.5 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 137 بنسبة 81.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 18.5 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (33) تمثيل الفروق حول طغيان النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

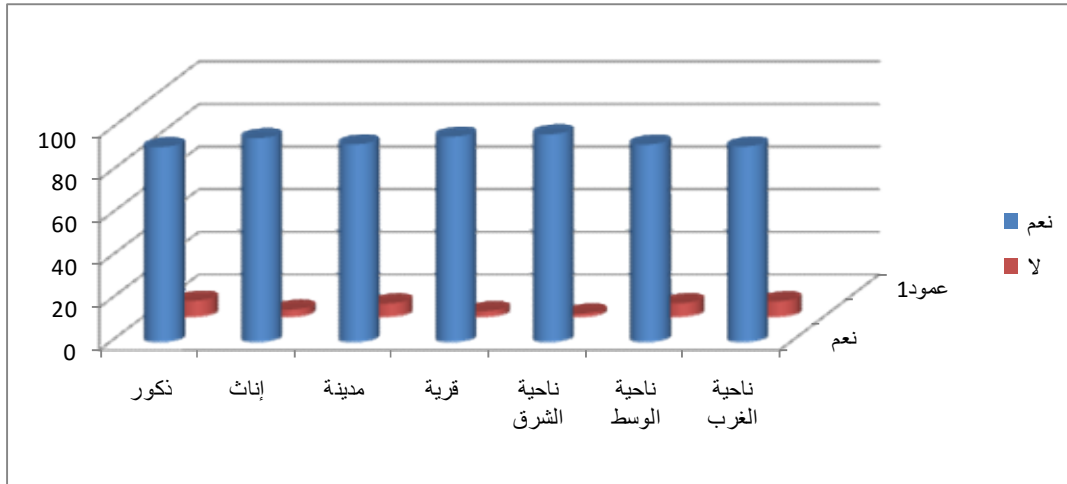
من خلال المخطط رقم 33 نجد أن نسبة الذين أكدوا على طغيان النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في بناء العلاقات وطغيان النظرة الفردية في ذلك بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع تغلب عليه النظرة الجماعية أو العروشية أو القبلية أو القرابية في تكوين العلاقات والتي لا يستطيع أن يتحرر منها أي فرد جزائري ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعايير وغلبت عليها النظرة الفردية وما يؤكد ذلك الكل أصبح حر في إقامة علاقاته مع أفراد المجتمع أو الانغلاق على نفسه و لا يجد التوبيخ ولا يتدخل أي أحد في ذلك حتى الوالدين ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم طغيان تلك الفردية ، قد يعود لاتجاهاتهم نحو ذلك ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في طغيان النظرة الفردية بدلا من السابق والتي لم تكن موجودة سابقا بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

2 - 6 - الصف رقم (06) طغيان الجانب المادي على بقية الجوانب الأخرى :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على طغيان الجانب المادي على بقية الجوانب الأخرى في حياة الأفراد بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور

من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 96.2% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 3.8 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 322 بنسبة 93.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 6.7% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.1% .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 93.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.8% ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 92.3% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 7.7% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (34) تمثيل الفروق حول طغيان الجانب المادي على بقية الجوانب الأخرى

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

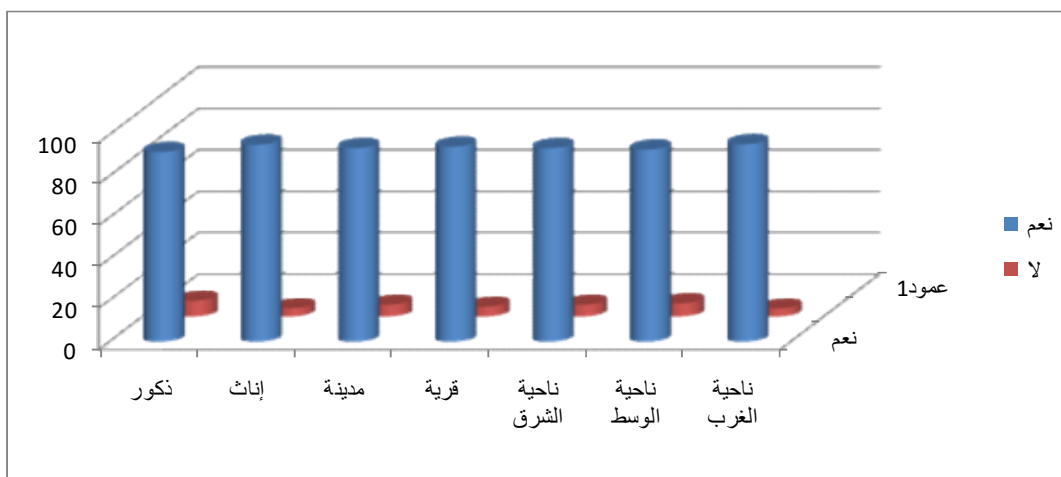
من خلال المخطط رقم 34 نجد أن نسبة الذين أكدوا على طغيان الجانب المادي بين الأفراد على بقية الجوانب الأخرى بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في طغيان الجانب المادي بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع تغلب

عليه الجوانب الروحية في النظرة للأشياء والتعامل وفقها و لا يستطيع أن تكون نظرتة غير ذلك ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك الجوانب وغلبت على أفراد المجتمع النظرة المادية ، وما يؤكد ذلك أصبح الكل ينظر للأشياء نظرة مادية ويحسب ألف حساب للأشياء في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم طغيان الماديات على نظرتهم ، قد يعود لاتجاهاتهم نحو ذلك وتمسكهم بالأصالة ولا تزال منظومتهم الدينية تؤثر على بقية الأنساق الأخرى ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا وهناك طغيان النظرة المادية مقارنة بالسابق والتي لم تكن موجودة سابقا بالمجتمع الجزائري ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

2-7 - الصف رقم (07) المجاملة في المعاملات على أساس المصلحة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السابعة ، الدالة على انتشار المجاملة في المعاملات على أساس المصلحة بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 328 بنسبة 95.6% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.4 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 93.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93.9% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 93.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.8 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 95.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4.2 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (35) تمثيل الفروق حول انتشار المجاملة في المعاملة على أساس المصلحة

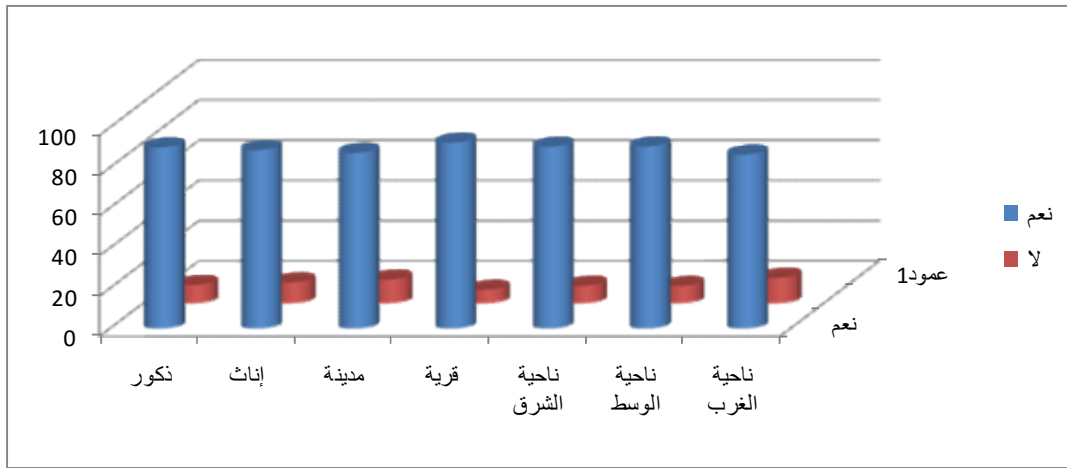
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 35 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار المجاملة في المعاملات بين الأفراد على أساس المصلحة بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في المجاملة في المعاملات بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع يتعامل على أساس الإتحاد والعيش الكريم واتقاء وجه الله سبحانه وتعالى والإقتداء بالسلف الصالح في الأفعال والأقوال ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعاملات وانتشرت المجاملة على حياة الأفراد وتصرفاتهم ومعاملاتهم نتيجة طغيان المادية وتغير النظرة من النظرة الروحية إلى النظرة المادية ، وما يؤكد ذلك أصبح الأغلبية يتعامل ويتفاعل مع الآخر على أساس النفع الذي يعود بالمصلحة ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم انتشار المجاملة في معاملاتهم ، نتيجة تمسكهم بالقيم الدينية والأصالة والثبات على ذلك ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا وهناك انتشار للمجاملة في المعاملات في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق والتي لم تكن موجودة سابقا في معاملات الأفراد بالمجتمع الجزائري ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

2 - 8 - الصف رقم (08) تغير النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية الأخلاقية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على تغير النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية الأخلاقية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 90.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 9.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 306 بنسبة 89.2 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 10.8 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 303 بنسبة 87.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 12.2 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 92.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 179 بنسبة 90.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 9.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 91 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 9 % ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 86.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 13.1 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (36) تمثيل الفروق حول تغير النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية الأخلاقية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 36 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغير النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية الأخلاقية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة

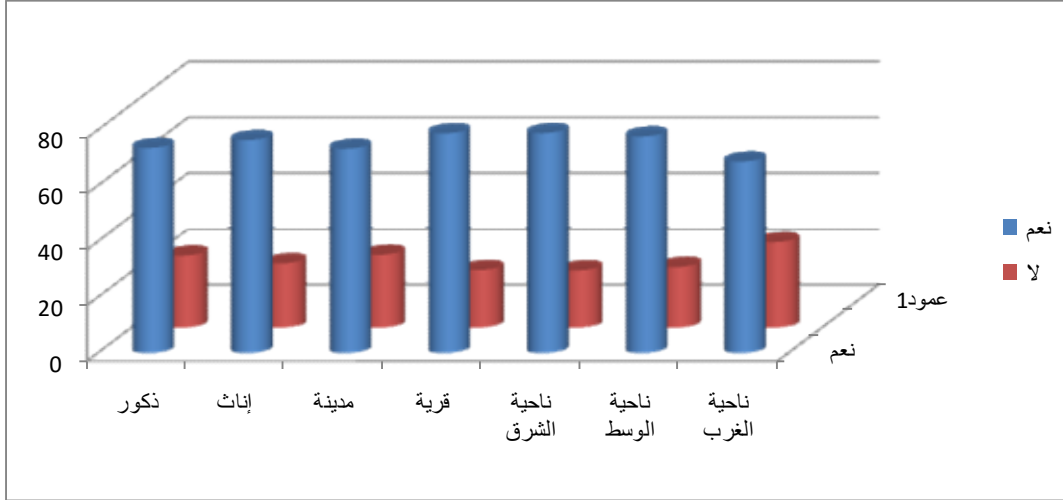
أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية الأخلاقية بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع ينظر إلى الأخلاق بمنظار واحد وهو المعيار الشرعي الموحد في جميع القطر الجزائري ويعرفه الكبير والصغير ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعايير وتفشت الحرية الأخلاقية في حياة الأفراد وأصبح الكل يريد أن يتصرف كما يحلو له حتى وإن كانت تلك الأخلاق تخرج عن إطار المعايير التي حددها المجتمع والتي هي في أغلبيتها مستوردة وغريبة عن مجتمعنا الجزائري ، وما يؤكد ذلك أصبح الصغار والكبار ينظرون نظرة التائه يعيب بعضهم البعض ويلقبون بعضهم البعض بألقاب ما أنزل الله بها من سلطان ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تغير النظرة للأخلاق وعدم تفشي الحرية الأخلاقية ، نتيجة أن هناك من لا يزال يتمسك بأخلاقه التي تربي عليها وتمسكه بالقيم الدينية والأصالة والثبات على ذلك ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من ناحية الحرية الأخلاقية وتفشي الأخلاق التي لم تكن موجودة سابقا في معاملات الأفراد ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

2 - 9 - الصف رقم (09) تغير الإقتداء بالأشخاص :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة التاسعة ، الدالة على تغير الإقتداء بالأشخاص بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 147 بنسبة 73.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 52 بنسبة 26.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 263 بنسبة 76.7 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 80 بنسبة 23.3 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 254 بنسبة 73.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 91 بنسبة 26.4 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 79.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 20.9 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 156 بنسبة 79.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 20.8 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا

بـ نعم تساوي 138 بنسبة 78 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 22% ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 116 بنسبة 69% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 52 بنسبة 31% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (37) تمثيل الفروق حول تغير الإقتداء بالأشخاص

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

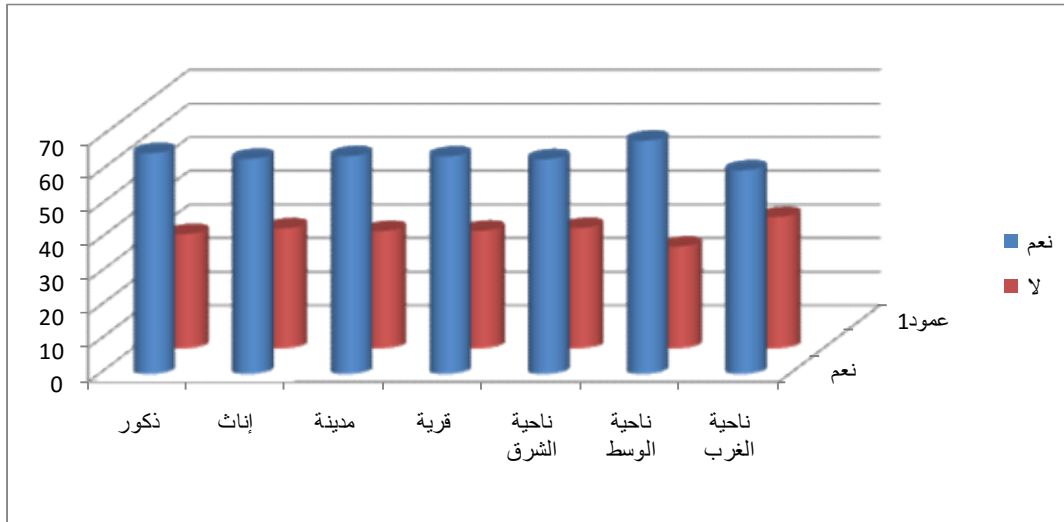
من خلال المخطط رقم 37 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغير الإقتداء بالأشخاص بالمجتمع الجزائري تفوق قليلا نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير نسبيا في تغير الإقتداء بالأشخاص بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة معتبرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع ينظر يفتدي بالعلماء والمجاهدين ورجال العلم في الأخلاق والمعرفة والتضحية والشهامة والشجاعة والوقوف على الحق ونصر الدين نشهد اليوم تبديلا في الإقتداء بهؤلاء السلف ، ونفشت ثقافة جديدة في الإقتداء بغيرهم من الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالمجتمع الجزائري ، وما يؤكد ذلك أصبح بعض الأفراد وخاصة جيل الصغار يقتدون بفنانين غربيين أو لاعبي رياضة معينة لا يعرف عنهم شيئا ولا يعرف عن ثقافتهم شيئا المهم أنه بطل يمثل رياضة معينة أو فرقة معينة ، في حين نجد أن هناك نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم التغير في الإقتداء وهي نسبة لا بأس تدل على الأصالة ، إذ نقول رغم ذلك إلا أنه لا يزال معظم

الأفراد بالمجتمع الجزائري يقتدون بسلفهم الصالح ، الذين دافعوا عن الوطن وعن الدين وعن الأصالة والثقافة الجزائرية الأصيلة ، فأغلب أفراد المجتمع الجزائري لا يزالون يتمسكون بقوتهم الراسخة التي تجرعوا وتربوا عليها وتمسكهم بقيمهم الدينية والوطنية رغم ذلك هناك تغيرا مقارنة بالسابق من ناحية الإقضاء ، من خلال تأكيد نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري .

2 - 10 - الصف رقم (10) تساؤل كرم الضيافة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة العاشرة ، الدالة على تساؤل كرم الضيافة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 131 بنسبة 65.8 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 68 بنسبة 34.2 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 220 بنسبة 64.1% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 123 بنسبة 35.9 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 224 بنسبة 64.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 121 بنسبة 35.1 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 64.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 69 بنسبة 35.2 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 126 بنسبة 64% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 71 بنسبة 36 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 123 بنسبة 69.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 30.5% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 102 بنسبة 60.7% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 66 بنسبة 39.3 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (38) تمثيل الفروق حول تساؤل كرم الضيافة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

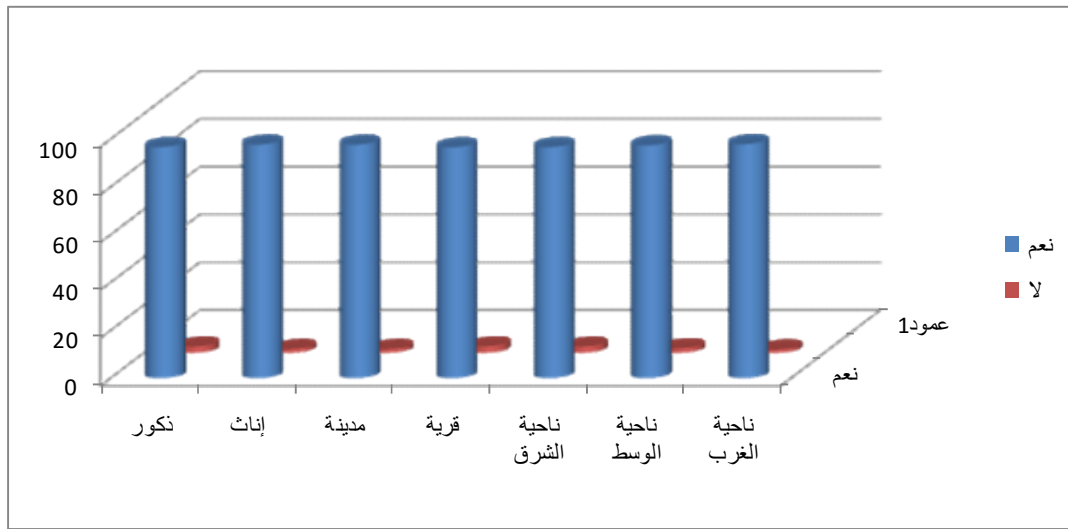
من خلال المخطط رقم 38 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغير كرم الضيافة بالمجتمع الجزائري تفوق قليلا نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير لا بأس به في تساؤل كرم الضيافة بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة واضحة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، فبعدما كان المجتمع برمته يتميز بكرم الضيافة ، نشهد اليوم تراجعاً في هذه الخاصية بالمجتمع الجزائري ، في حين لا يزال هناك في المجتمع الجزائري بنسبة معتبر من يتشبث بهذه الصفة الأصيلة بمجتمعنا ، و يصرحون بعدم التغير فيها وستضل راسخة متجذرة في المجتمع ، لكن رغم ذلك يمكن القول هناك تغيراً مقارنة بالسابق من ناحية كرم الضيافة ، من خلال تفوق نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري بتغيرها .

2- 11 - الصف رقم (11) انتشار الأمراض الإجتماعي كالرشوة والمحسوبية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الحادية عشر ، الدالة على انتشار الأمراض الإجتماعية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 97 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 366 بنسبة 98% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 2 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 338 بنسبة 98 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 2% ، في حين

وجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 97% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 97.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.3 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 98.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.8 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي



مخطط رقم (39) تمثيل الفروق انتشار الأمراض الإجتماعية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 39 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار الأمراض الإجتماعية كالرشوة والمحسوبية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيير ملحوظا في انتشار الأمراض الإجتماعية كالرشوة والمحسوبية بين الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع محافظا سليما لا يعرف مثل هذه الأمراض الإجتماعية الهدامة التي تمس بالإخلاص والاقتصاد ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعاملات وتفشت الأمراض الإجتماعية بين العديد من الأفراد وفي جميع مؤسسات الدولة وتعاملاتها، وأصبح الكثير

يتصرف بالمحسوبة وتعاطي الرشوة ، لكن في حقيقة الأمر تلك التصرفات غريبة عن مجتمعنا الجزائري ولم تكن موجودة به سابقا ، وما يؤكد ذلك القضايا المطروحة في العدالة جراء هذه الأفعال السلبية والهدامة والمضرة بالمجتمع ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تفشي هذه الأخلاق ، نتيجة تحشمهم من ذلك ، أو رفض ذلك لأنها تتنافى مع الأخلاق والدين ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من ناحية انتشار الأمراض الإجتماعية التي لم تكن موجودة سابقا ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

خلاصة لما سبق حول البعد الثالث لمقياس التغير الإجتماعي ، يمكن القول بأنه حدث تغير اجتماعي في المجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبيرا وواضحا وجليا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغير وهذا ما دلت عليه النسب العالية من خلال مؤشرات المقياس ، إذ أن بعض المناطق والأفراد شهدت تغيرا اجتماعيا بدرجة قليلة وهناك من شهد هذا التغير بدرجة كبيرة ، وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب السابقة على مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على حدوث تغير اجتماعي واسع النطاق وعميق جدا في المجتمع الجزائري وله نتائج على بقية المجالات الأخرى .

4 - عرض وتحليل نتائج البعد الرابع (التغير التربوي والتعليمي) :

لعرض نتائج البعد الرابع في مقياس التغير الإجتماعي ، وهو التغير التربوي والتعليمي والذي يحتوي على تسعة مؤشرات (بنود) تمكن من قياس درجة التغير التربوي والتعليمي الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

الرقم	العبارة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
6	تدنت نسبة الأمية	17.6	35	82.4	164	16	55	84	288	16.8	58	83.2	287	15.8	31	84.2	165
14	تعمم التعليم في كافة التراب الوطني	4.5	9	95.9	190	2.6	8	97.4	334	3.5	12	96.5	333	3.1	6	96.9	190
22	توسعت فرص التعليم أمام المرأة	4.5	9	95.5	190	3.2	11	96.8	322	3.8	13	96.2	332	3.6	7	96.4	189
30	أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف	26.6	53	73.4	146	14.9	51	85.1	292	19.4	67	80.6	278	18.9	37	81.1	159
38	كثر حاملي الشهادات العلمية في المجتمع	7.5	15	92.5	184	4.4	15	95.6	328	4.6	16	95.4	329	6.6	13	93.4	183
46	ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادات الجامعية	27.6	55	72.4	144	15.5	53	84.5	290	20.3	70	79.7	275	19.4	38	80.6	158
54	تعددت مصادر المعلومات وتنوعت في الجانب التعليمي	9	18	91	181	3.5	12	96.5	331	3.8	13	96.2	332	8.2	16	91.8	180
62	زالت الفوارق العلمية بين الرجال والنساء	19.6	39	80.4	160	16.3	56	83.7	287	17.7	61	82.3	284	17.3	34	82.7	162
69	امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من والديهم	16.1	32	83.9	167	10.5	36	89.5	307	12.5	43	87.5	302	12.8	25	87.2	171

جدول رقم (25) مقارنة بين الذكور والإناث
والقرية والمدينة في التغير التربوي والتعليمي

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
6	تدنت نسبة الأمية	85.3	168	14.7	29	86.4	153	13.6	24	78	131	22	37
14	تعمم التعليم في كافة التراب الوطني	97.5	192	2.5	5	96	170	4	7	96.4	162	3.6	6
22	توسعت فرص التعليم أمام المرأة	97.5	192	2.5	5	95.5	169	4.5	8	95.8	161	4.2	7
30	أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف	84.8	167	15.2	30	79.7	141	20.3	36	77.4	130	22.6	38
38	كثر حاملي الشهادات العلمية في المجتمع	94.4	186	5.6	11	95.5	169	4.5	8	93.5	157	6.5	11
46	ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادات الجامعية	83.8	165	16.2	32	80.2	142	19.8	35	75.6	127	24.4	41
54	تعددت مصادر المعلومات وتنوعت في الجانب التعليمي	93.9	185	6.1	12	93.8	166	6.2	11	95.8	161	4.2	7
62	زالت الفوارق العلمية بين الرجال والنساء	87.3	172	12.7	25	84.2	149	15.8	28	75	126	25	42
69	امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من والديهم	87.3	172	12.7	25	84.2	149	15.8	28	75	126	25	42

جدول رقم (26) مقارنة بين النواحي الجزائرية
(شرق غرب وسط) في التغير التربوي والتعليمي

من خلال الجدولين رقم (25 ، 26) ، يمثلان مقارنة استجابات الطلبة بين الإناث والذكور والمدن والقرى ، ومختلف النواحي الجزائرية (ناحية الشرق ، ناحية الغرب ناحية الوسط) .

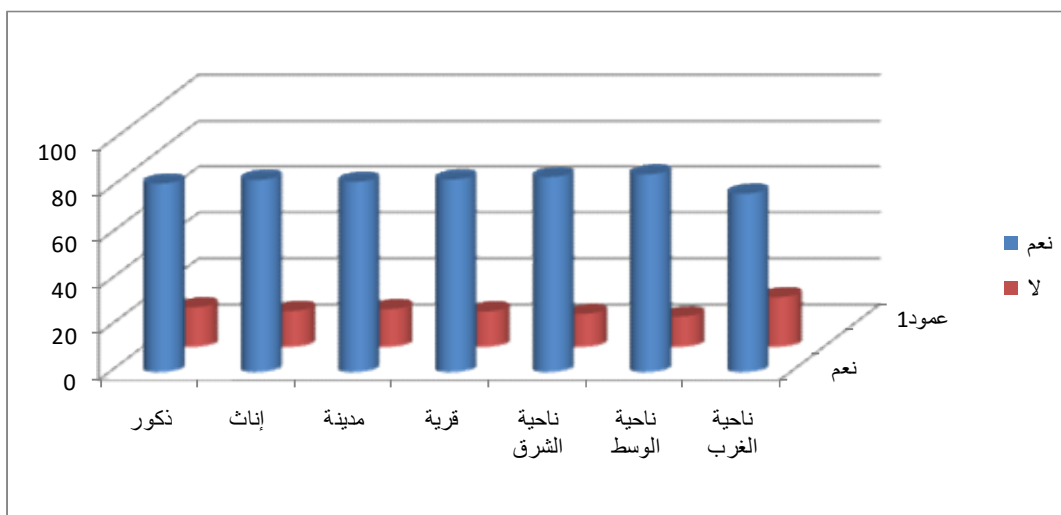
حيث أن كل صف في الجدولين يتضمن مؤشر من مؤشرات التغير التربوي والتعليمي وفقا للنتائج المتوصل إليها ، حيث تعكس قيمة استجابة أفراد العينة لذلك المؤشر، والتي يتم عرضها بالتفصيل بالتسلسل لكل بند من بنود مقياس التغير الإجتماعي :

4 - 1 - الصف رقم (01) تدني نسبة الأمية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على تدني نسبة الأمية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 82.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 17.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 288 بنسبة 84% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 55 بنسبة 16 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 287 بنسبة 83.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 58 بنسبة 16.8 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 84.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 15.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 85.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 14.7 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 86.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 13.6 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 131 بنسبة 78% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 22% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (40) تمثيل الفروق حول تدني نسبة الأمية بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

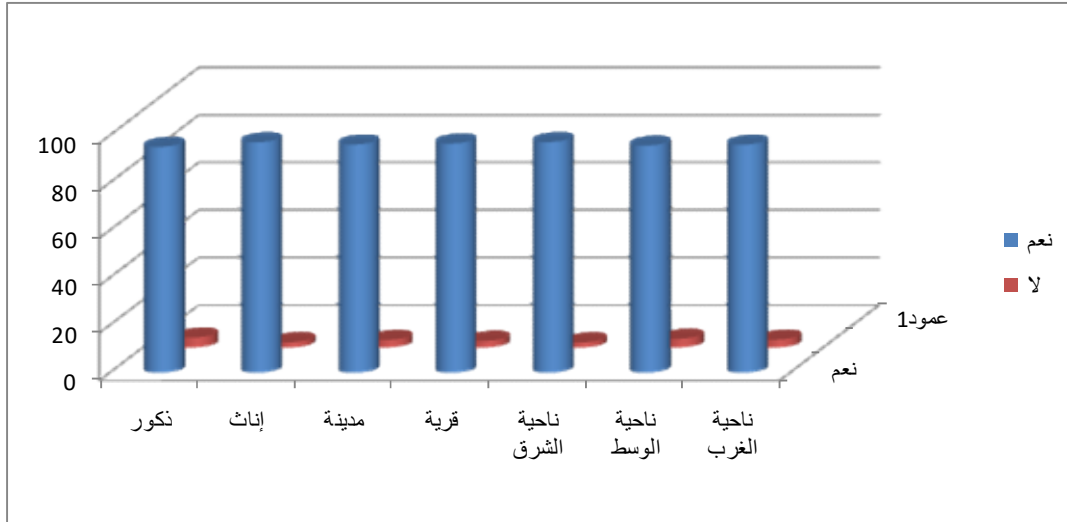
من خلال المخطط رقم 40 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تدني الأمية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في تدني نسبة الأمية بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان عدد المتعلمين في المجتمع محدود وخاصة في الأطوار المتقدمة أو التخصصات الصعبة والتي تتطلب تكويننا خاصا ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا ونقص الأمية بالمجتمع الجزائري ، وأصبح الكثير متعلمين ويحملون مختلف الشهادات العلمية مقارنة بالسابق ، وما يؤكد تلك المقارنات السابقة بين أفراد العينة الحالية من الآباء والأمهات في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تدني نسبة الأمية ، نتيجة ملاحظاتهم بأن بعض الأفراد الذين يلتقون بهم أو يتفاعلون معهم ، وهذا طبيعي أنه لا يزال بالمجتمع نسبة قليلة من الأميين ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من ناحية تدني مستوى الأمية ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

4 - 2 - الصف رقم (02) تعمّم التعليم في كافة التراب الوطني :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على تعمم التعليم بكافة التراب الوطني بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 95.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.5 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 334 بنسبة 97.4 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 2.6 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 333 بنسبة 96.5 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 3.5 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 192 بنسبة 97.5 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.5 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 170 بنسبة 96 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 96.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (41) تمثيل الفروق حول تعمم التعليم في كافة التراب الوطني

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 41 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تعمم التعليم بكافة التراب الوطني بالجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من

الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في تعميم التعليم بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية جدا في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كانت المدارس بمختلف الأطوار محدودة بالمجتمع وخاصة الجامعات والمعاهد ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا وتعمم التعليم في كافة الولايات والمناطق النائية فأصبحت كل ولاية بها جامعة ومعاهد للتكوين المتخصصة ، وأصبح لدينا نسب كبيرة من المتعلمين وخريجي الجامعات ومعاهد التكوين وغيرها من المؤسسات المؤهلة مقارنة بالسابق ، وما يؤكد تزايد نسبة الخريجين الجامعيين البطالين في كل الولايات من أفراد المجتمع الجزائري ، في حين نجد أن هناك من يصرح بعدم تعميم التعليم في كافة التراب الوطني ولكن بنسب قليلة جدا ، قد يعود نتيجة لعدم توفر مدارس قريبة من مقر سكنهم وهذا طبيعي لأنه لا تزال بعض المناطق الجزائرية لم تشيد بها المدارس وتفتقر للمعاهد وغيرها من المؤسسات التعليمية نظرا للظروف المناخية والطبيعية الوعرة أو لم تستفد بعد من التنمية الريفية أو إدراج مدار حتى بالمناطق البعيدة بالمدن ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من ناحية تعميم التعليم في كافة التراب الوطني ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

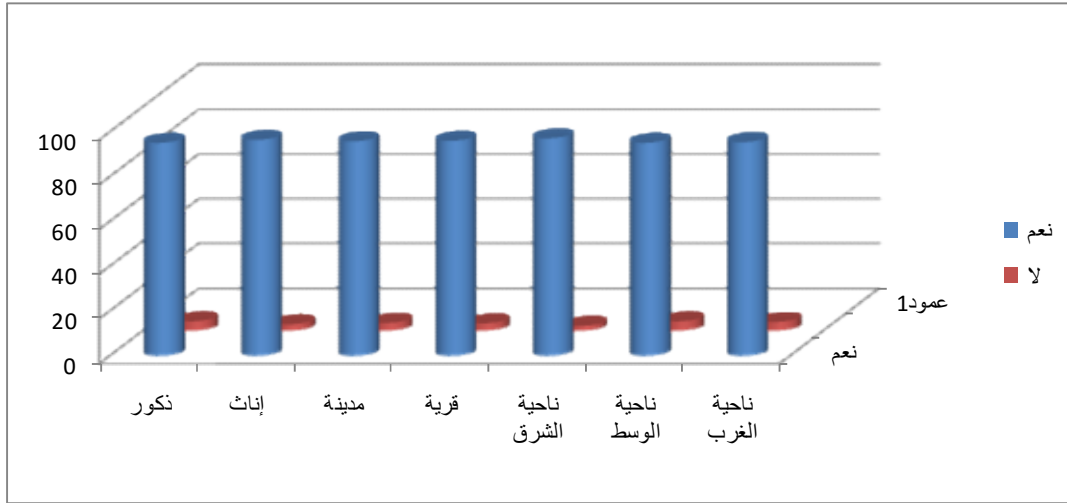
4 - 3 - الصف رقم (03) توسع فرص التعليم أمام المرأة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثالثة ، الدالة على توسع فرص التعليم أمام المرأة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 95.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.5 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 322 بنسبة 96.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 3.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 332 بنسبة 96.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 3.8 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 96.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 192 بنسبة 97.5 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.5 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ

نعم تساوي 169 بنسبة 95.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.5 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 95.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4.2 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (42) تمثيل الفروق حول توسع فرص التعليم أمام المرأة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

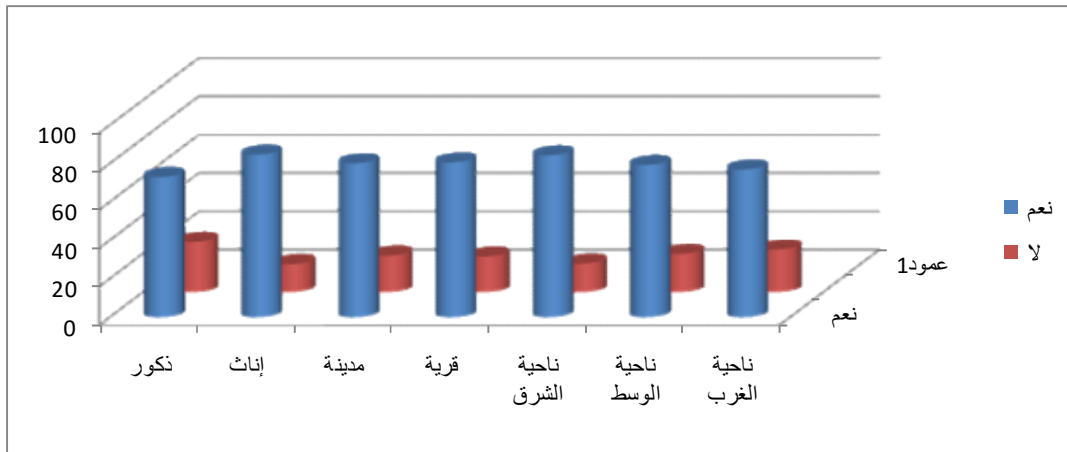
من خلال المخطط رقم 42 نجد أن نسبة الذين أكدوا على توسع فرص التعليم أمام المرأة بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا توسع فرص التعليم أمام المرأة بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كانت المرأة محدودة التعليم ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الإطار بل ثورة تعليمية للمرأة ، وأصبحت الكثير من الفتيات متعلمات مقارنة بالسابق وما يؤكد ذلك كثرة النساء الخريجات من الجامعات والمعاهد بالمجتمع وفي كافة التخصصات بأنواعها العلمية والأدبية ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم توسع فرص التعليم أمام المرأة ، لأنه رغم التبدل والتحول في ذلك لكن تبقى نسبة قليلة جدا حسب النتائج تعاني عدم منحها الفرصة للتعليم من طرف الأهل نتيجة الثقافة السائدة سابقا أو الظروف الطبيعية والسكنية التي تحول دون ذلك رغم سياسة الدولة المنتهجة في إتاحة الفرص أمام الجميع للتعليم المجاني ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من ناحية إتاحة الفرص أمام

المرأة في التعليم التي لم تكن موجودة سابقا ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

4 - 4 - الصف رقم (04) المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الرابعة ، الدالة على المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 73.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 53 بنسبة 26.6 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 292 بنسبة 85.1 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 51 بنسبة 14.9 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 278 بنسبة 80.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 67 بنسبة 19.4 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 81.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 18.9 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 84.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 15.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 141 بنسبة 79.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 20.3 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 130 بنسبة 77.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 22.6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (43) تمثيل الفروق حول المساواة بين المرأة والرجل في مجال التعليم والتوظيف

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 43 نجد أن نسبة الذين أكدوا على المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيير ملحوظا في مجال المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم والتوظيف بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كانت الوظيفة حكرا على الرجال دون النساء إلا في مهن محدودة جدا ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الإطار بل أصبحت المرأة تنافس الرجل في مختلف الوظائف ، وأصبحت الكثير من الفتيات متعلقات ويحملن شهادات تؤهلن لدخول عالم الشغل مقارنة بالسابق وما يؤكد ذلك كثرة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل في شتى المهن والمجالات ، بل تكاد لا تخلوا أي مؤسسة من النساء العاملات سواء في التعليم أو الطب أو الإدارة والمحاماة وحتى في تمثيل الشعب الجزائري في البرلمان والترشح لمناصب سياسية وغيرها من المهن بالمجتمع ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم والتوظيف ، لأنه رغم التبدل والتحول في ذلك لكن تبقى نسبة جدا حسب النتائج ترى بعدم المساواة قد يعود لعوامل ذاتية تعبر عن رأي بعض أفراد المجتمع الجزائري ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغييرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من ناحية المساواة بين الرجال والنساء في التعليم والتوظيف بدرجة لم تكن موجودة سابقا ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

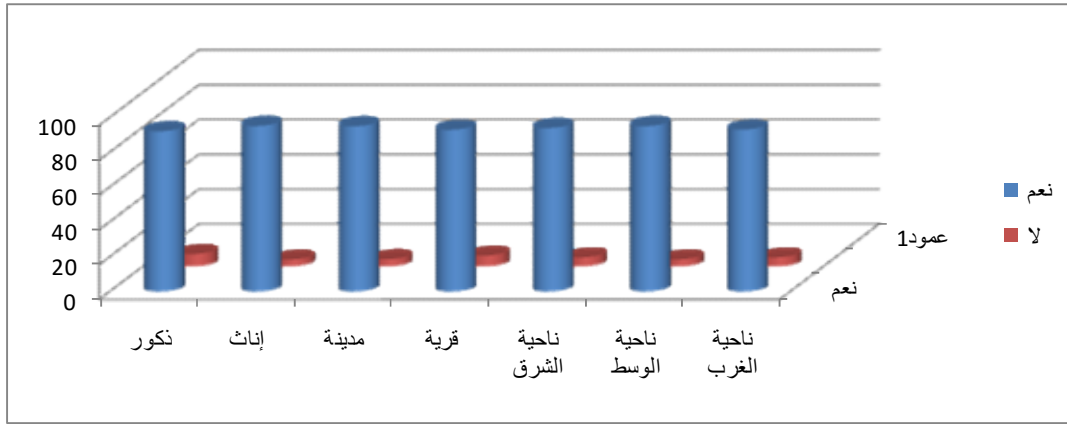
4 - 5 - الصف رقم (05) كثرة حاملي الشهادات العلمية في المجتمع :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الخامسة ، الدالة على كثرة حاملي الشهادات العلمية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 92.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 7.5 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 328 بنسبة 95.6 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.4 %

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 329 بنسبة 95.4% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 4.6% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 93.4% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.6% .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.4% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.6% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 95.5% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.5% .

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 93.5% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.5% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (44) تمثيل الفروق حول كثرة حاملي الشهادات العلمية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

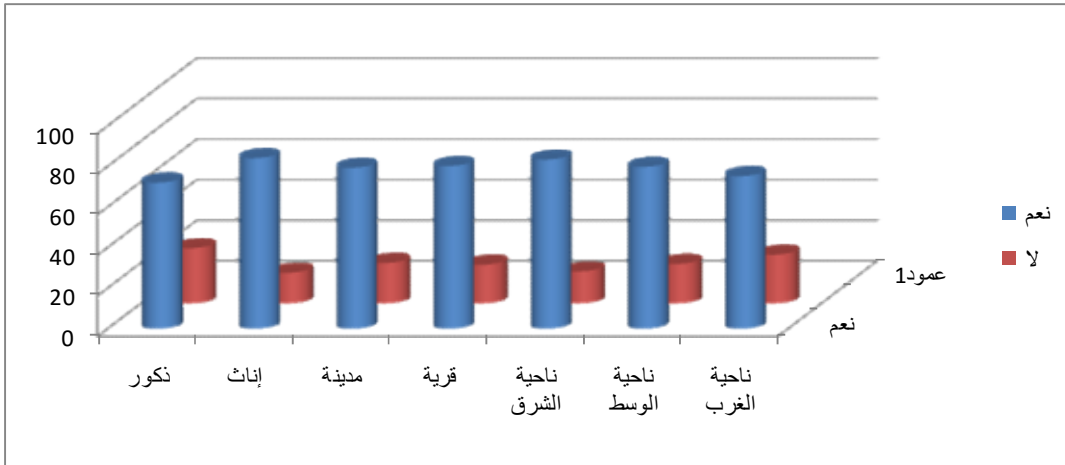
من خلال المخطط رقم 44 نجد أن نسبة الذين أكدوا على كثرة حاملي الشهادات العلمية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظ في عدد حاملي الشهادات العلمية بالمجتمع ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة كبيرة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، كما نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الإطار بل تزايد حاملي الشهادات العلمية يوما بعد يوم ، وما يؤكد ذلك كثرة المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين سنويا وبأعداد هائلة ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم كثرة حاملي الشهادات ، قد يعود لعدم دراية بهذا المجال ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من ناحية كثرة حاملي الشهادات

العلمية بدرجة لم تكن موجودة سابقا ، من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

4 - 6 - الصف رقم (06) ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادة العلمية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على ارتفاع مكانة الأسرة الجزائرية بحصول أبنائها على الشهادات العلمية ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 144 بنسبة 72.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 55 بنسبة 27.6 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 290 بنسبة 84.5 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 53 بنسبة 15.5 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 275 بنسبة 79.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 70 بنسبة 20.3 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 80.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 19.4 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 83.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 80.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 19.8 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 75.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 24.4 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (45) تمثيل الفروق حول ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادة العلمية

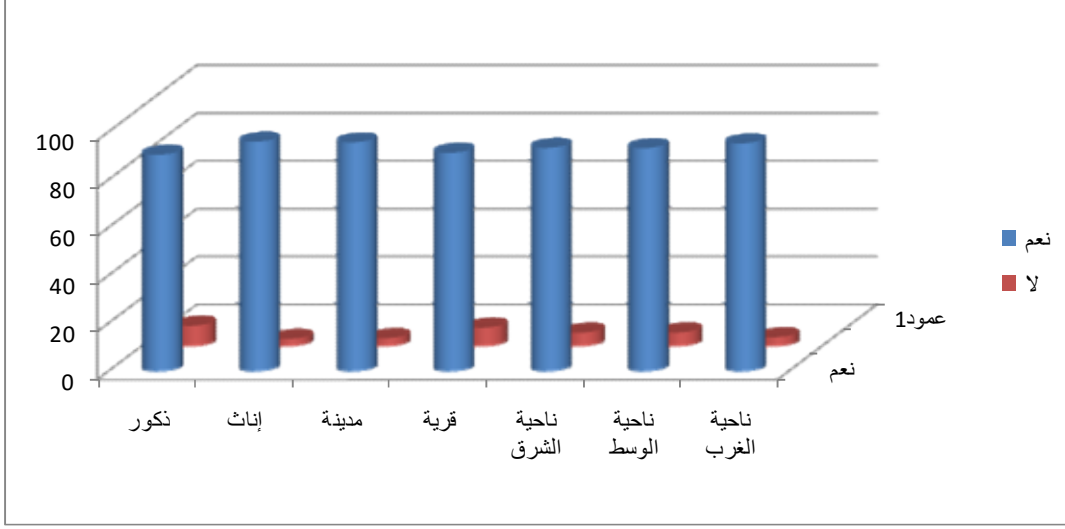
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 45 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادات العلمية بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغيير ملحوظا في تغيير مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادات العلمية بالمجتمع ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، كما نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الإطار من حيث اكتساب المكانة للأسر الجزائرية بدلا من السابق كانت المكانة للأسرة تكتسب من الحسب والنسب ، وما يؤكد أصبحت الأسر الجزائرية تفضل أن يدخل أبنائها في كليات الطب والكليات التي تعود بالمكانة عليها لتوصف بأنها أسرة عريقة ذات أصول علمية بدليل حصول كل أفرادها على شهادات عليا ، في حين نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على شهادات علمية ، قد يعود لعدم لعدة عوامل منها التاريخية ومنها ما تعود إلى عوامل ثقافية ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغييرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من حيث اكتساب الأسرة لمكانتها من خلال حصول أبنائها على الشهادات العلمية ، من خلال تأكيد نسبة مرتفعة من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

4 - 7 - الصف رقم (07) تعدد مصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السابعة ، الدالة على تعدد مصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 181 بنسبة 91 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 9 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 331 بنسبة 96.5 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 3.5 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 332 بنسبة 96.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 3.8 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.2 % . كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا

بـ نعم تساوي 166 بنسبة 93.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 60.2%
كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 95.8% ، تقابلها
الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4.2% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (46) تمثيل الفروق حول تعدد مصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

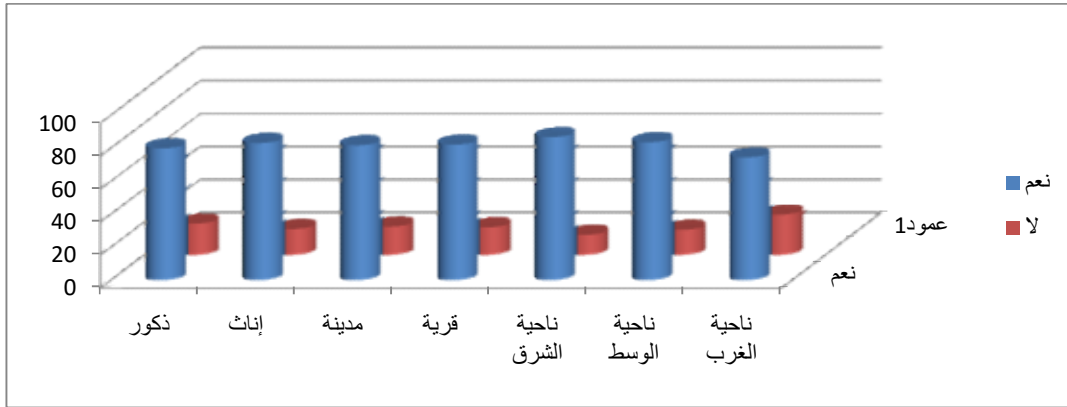
من خلال المخطط رقم 46 نجد أن نسبة كبيرة الذين أكدوا على تعدد مصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في تعدد مصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي بالمجتمع ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن مقارنة بالسابق ، فبعدما كانت المعلومة محدودة بدرجة كبيرة ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الإطار من حيث تعدد مصادرها وتنوعها في الجانب العلمي مقارنة بالسابق ، بل كانت المعلومة حكرا على المشايخ والكبار فقط ، وما يؤكد ذلك كانت التربية عمودية يمارسها جيل الكبار في جيل الصغار ، وما على الجيل الصغير أن يسمع ويطيع فقط ، أصبحت اليوم المعلومة متوفرة في جميع المواقع وفي جميع المناطق وسهولة الحصول عليها من أي مكان وفي أي وقت وفي أي مجال يريد الفرد الجزائري البحث فيه دون شد الرحال إلى المناطق البعيدة أو الانتظار في حين نجد أن هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تنوع

مصادر المعلومة وتنوعها في الجانب العلمي ، قد يعود لعدم اتصال بعض الأفراد بشبكات الانترنت ومجارات مختلف العوامل التكنولوجية ، وبهذا يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من حيث تنوع مصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي ، من خلال تأكيد نسبة مرتفعة من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك

4 - 8 - الصف رقم (08) زوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على زوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 80.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 19.6 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 287 بنسبة 83.7% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 56 بنسبة 16.3 % ، كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 284 بنسبة 82.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 61 بنسبة 17.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 82.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 17.3 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 87.3% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 12.7 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 84.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 15.8% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 126 بنسبة 75% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 25% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



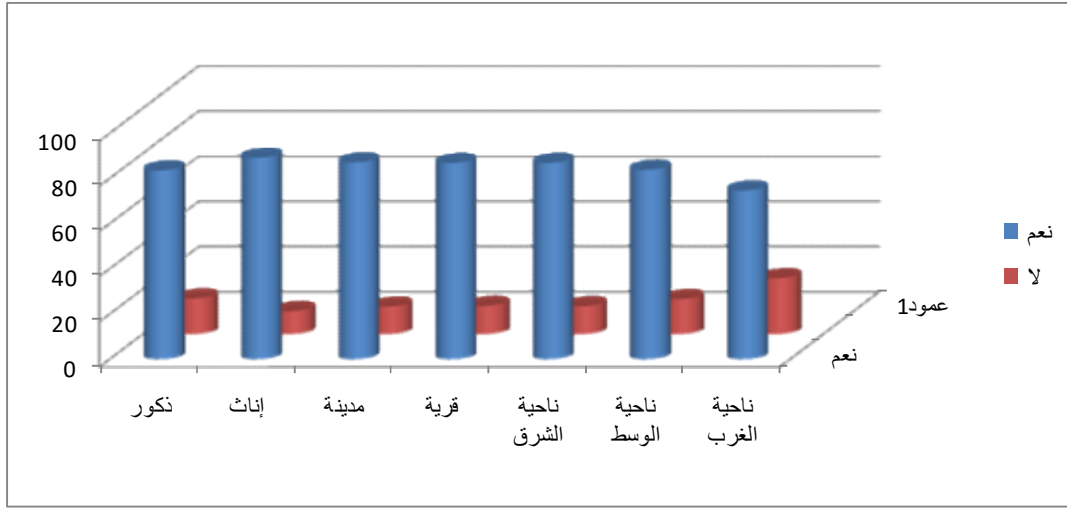
مخطط رقم (47) تمثيل الفروق حول زوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 47 نجد أن نسبة الذين أكدوا على زوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في زوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة مقبولة ، في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كانت هناك فوارق كبيرة بين الرجال والنساء وخاصة من الناحية العلمية ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في ذلك ، وما يؤكد ذلك دخول المرأة معترك الحياة من أبوابه الواسعة سواء في التعليم أو في الطب أو في المحاماة وفي السياسة ، ويبدو ذلك جليا من خلال الأعداد الهائلة من الفتيات بمقاعد الجامعة ومختلف المراحل التعليمية والتي تفوق الذكور من حيث العدد ومن حيث الجدية في الدراسة وتحقيق أهدافها التعليمية ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم زوال تلك الفوارق العلمية بين الجنسين ، قد يعود لاتجاهاتهم وثقافتهم في ذلك ، لأن الرجل الجزائري لا يحب إظهار الحقيقة في تغلب وتفوق المرأة في العديد من الأمور قد يرجع ذلك لخلفيات ثقافية بحتة ، كما نجد ذلك لدى بعض الفتيات الجزائريات نتيجة تواجدها وأصالتها ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في زوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء التي كانت موجودة سابقا بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

4 - 9 - الصف رقم (09) امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من والديهم :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة التاسعة ، الدالة على امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من والديهم بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 83.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.1 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 307 بنسبة 89.5% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 10.5 % كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 302 بنسبة 87.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 43 بنسبة 12.5 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 87.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 12.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 87.3% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 12.7% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 84.2% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 15.8% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 126 بنسبة 75% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 25% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (48) تمثيل الفروق حول امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من والديهم بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 48 نجد أن نسبة الذين أكدوا على امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكبر من والديهم بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا امتلاك المعلومات والتعليم بين الأبناء أكثر من الوالدين بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الوالدين يملكون المعلومة والمعرفة لتلقينها لأبنائهم لبلوغ الأهداف المجتمعية وتحقيق التربية المراد بلوغها نشهد اليوم تبديلا كبيرا في ذلك ، وما يؤكد ذلك تعدد الاتجاهات وكثرتها ، حيث وقع الكثير من الآباء والأمهات في هذه المشكلة العويصة التي لم يجدوا لها حلا جعلهم يستسلمون ويسلمون أمرهم ، المهم تعليم الأبناء وتلقينهم الأخلاق الضرورية وخاصة خلال الصغر ، أدى ذلك إلى تحرر الأبناء واعتمادهم على أنفسهم وتحقيق ذاتهم وبرز بعض المظاهر التي لم تكن موجودة سابقا بالمجتمع الجزائري ، ، كما نجد أن هناك نسبة

من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم امتلاك تعليم ومعلومات أكثر من والديهم ، قد يكون حقيقيا لأننا لا ننكر بأن هناك من الوالدين الذين يملكون تعلمًا عاليًا في جميع المراحل والتخصصات ، لكن قد يعود ذلك إلى الحياء والتواضع أمام مكانة الوالدين من طرف أفراد المجتمع الجزائري الذي تعود على ذلك وتربى على مثل هذه الأخلاق الحميدة وعدم الارتفاع على الوالدين واحترامهم ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرًا واضحًا في امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من الوالدين مقارنة بالسابق بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

خلاصة لما سبق حول البعد الرابع لمقياس التغيير الاجتماعي ، يمكن القول بأنه حدث تغيير في المجال التربوي والتعليمي بالمجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبيرًا وواضحًا وجلبًا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغيير وهذا ما دلت عليه النسب العالية من خلال مؤشرات المقياس ، إذ أن بعض المناطق والأفراد شهدت تغييرًا في هذا المجال بدرجة قليلة وهناك من شهد هذا التغيير بدرجة كبيرة ، وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب السابقة على مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على حدوث تغيير في المجال التربوي والتعليمي واسع النطاق وعميق جدًا في المجتمع الجزائري وله نتائجه على بقية المجالات الأخرى .

5 - عرض وتحليل نتائج البعد الخامس (التغيير الثقافي) :

لعرض نتائج البعد الخامس في مقياس التغيير الاجتماعي ، وهو التغيير الثقافي ، والذي يحتوي على عشرة مؤشرات (بنود) تمكن من قياس درجة التغيير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

الرقم	العبارة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
5	ازدادت الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن	16.6	33	83.4	166	11.7	40	88.3	303	11.7	40	88.3	295	14.5	50	85.5	295
13	انتشرت المساكن العصرية بدلا من البيوت المبنية من الطين أو القصب	5	10	95	189	2.9	10	96.8	322	2.9	10	95.7	330	4.3	15	95.7	330
21	تنوعت وكثرت الألبسة	2	4	98	195	0.9	3	99.1	340	0.9	3	99.1	342	0.9	3	99.1	342
29	ظهرت أذواق خاصة في مجال الترفيه	9.5	19	90.5	180	9.6	33	90.4	310	9.6	33	89.3	308	10.7	37	89.3	308
37	تغيرت النظرة إلى تعليم الفتاة	15.1	30	84.9	169	8.7	30	91.3	313	8.7	30	87.8	303	12.2	42	87.8	303
45	زادت الاختلافات الدينية والمذهبية	18.1	36	81.9	163	18.4	63	81.6	280	18.4	63	82	283	18	62	82	283
53	تم التخلي عن الكثير من العادات و التقاليد	15.6	31	84.4	168	14.6	50	85.4	293	14.6	50	84.6	292	15.4	53	84.6	292
61	توفرت أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية	24.6	49	75.4	150	12.2	42	87.8	301	12.2	42	83.5	288	16.5	57	83.5	288
68	تغيرت نوعية الأطباق والمأكولات	13.6	27	86.4	172	5.5	19	94.5	324	5.5	19	91.3	315	8.7	30	91.3	315
72	تغيرت بعض المصطلحات في لهجات المجتمع	5.5	11	94.5	188	5.5	19	94.5	324	5.5	19	93.9	324	6.1	21	93.9	324

جدول رقم (27) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في التغير الثقافي

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
5	ازدادت الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن	92.4	182	7.6	15	83.1	147	16.9	30	83.3	140	16.7	28
13	انتشرت المساكن العصرية بدلا من البيوت المبنية من الطين أو القصب	97	191	3	6	94.9	168	5.5	9	96.4	162	3.6	5
21	تنوعت وكثرت الألبسة	98.5	194	1.5	3	98.9	175	1.1	2	98.8	166	1.2	2
29	ظهرت أذواق خاصة في مجال الترفيه	90.9	179	9.1	18	93.2	165	6.8	12	86.9	146	13.1	22
37	تغيرت النظرة إلى تعليم الفتاة	93.9	185	6.1	12	89.3	158	10.7	19	82.7	139	17.3	29
45	زادت الاختلافات الدينية والمذهبية	81.7	161	18.3	36	84.7	150	15.3	27	78.6	132	21.4	36
53	تم التخلي عن الكثير من العادات و التقاليد	86.8	171	13.2	26	84.2	149	15.8	28	83.9	141	16.1	27
61	توفرت أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية	87.8	173	12.2	24	80.2	142	19.8	35	81	136	19	32
68	تغيرت نوعية الأطباق والمأكولات	94.9	187	5.1	10	84.7	150	15.3	27	94.6	159	5.4	9
72	تغيرت بعض المصطلحات في لهجات المجتمع	96.4	190	3.6	7	94.4	167	5.6	10	92.3	155	7.7	13

جدول رقم (28) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في التغير الثقافي

من خلال الجدولين رقم (27 ، 28) ، يمثلان مقارنة استجابات الطلبة بين الإناث والذكور والمدن والقرى ، ومختلف النواحي الجزائرية (ناحية الشرق ، ناحية الغرب ناحية الوسط) .

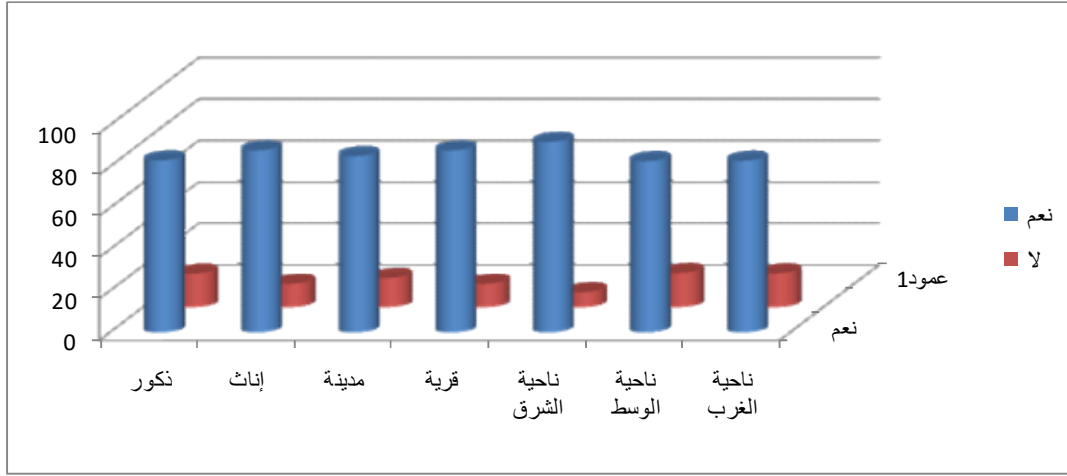
حيث أن كل صف في الجدولين يتضمن مؤشر من مؤشرات التغيير الثقافي وفقا للنتائج المتوصل إليها ، حيث تعكس قيمة استجابة أفراد العينة لذلك المؤشر، والتي يتم عرضها بالتفصيل بالتسلسل لكل بند من بنود مقياس التغيير الإجتماعي :

5-1 - الصف رقم (01) ثقافة ازدياد الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على ازدياد الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 166 بنسبة 83.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 303 بنسبة 88.3 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 40 بنسبة 11.7 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 295 بنسبة 85.5 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة 14.5 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 88.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 11.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 92.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 7.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 147 بنسبة 83.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 16.9 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 140 بنسبة 83.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 16.7 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (49) تمثيل الفروق حول ازدياد الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 49 نجد أن نسبة الذين أكدوا ازدياد الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في ثقافة تقديم الخدمات من خلال إنشاء الفنادق والمطاعم العمومية لتقديم خدمات للزبائن بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما اعتاد الأفراد على الأكل مع أسرهم ، دون الأكل خارج البيت ، كذلك الأمر بالنسبة للمبيت يكون في المنازل من خلال الضيافة للمسافر والترحيب بالضيف في بيت المضيف نشهد اليوم تبديلا كبيرا في ذلك ، وما يؤكد ذلك انتشار الفنادق في كافة الولايات الجزائرية وكذا المطاعم المنتشرة بدرجة لا مثيل لها في كافة الأحياء والمدن والقرى ، التي لم تكن موجودة سابقا بالمجتمع الجزائري حتى وإن كانت بدرجة قليلة وتقدم خدمات محدودة للأجانب والغرباء ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم انتشار الفنادق والمطاعم ، قد يعود ذلك إلى انطباعهم الخاص أو أمور ذاتية كونهم يستغنون عن خدمات تلك الفنادق والمطاعم ، ويريدون الحفاظ على ثقافة المجتمع الجزائري الأصلية في ثقافة كرم الضيافة بالمنزل ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في ثقافة انتشار الفنادق والمطاعم بدلا من ثقافة السابق في تقديم الخدمات

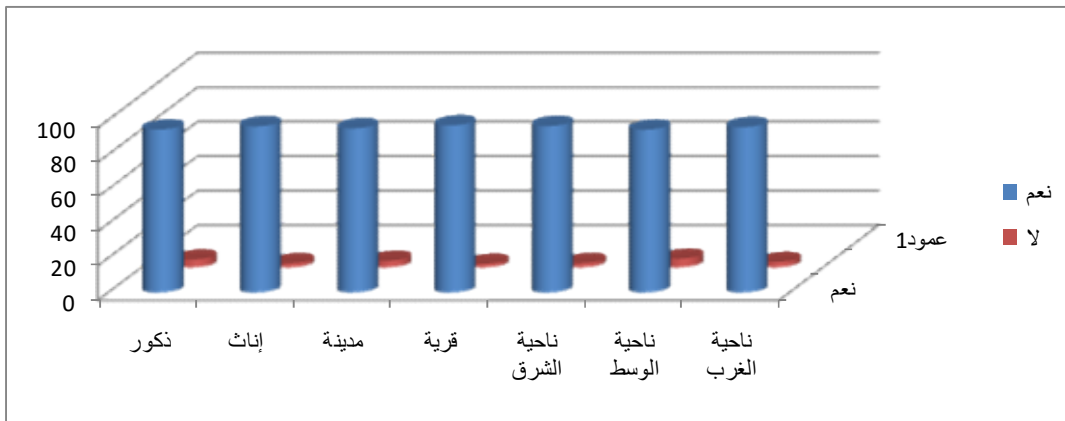
للضيوف والمسافرين والأجانب بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

5 - 2 - الصف رقم (02) انتشار ثقافة المساكن العصرية بدلا من البيوت القديمة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على انتشار المساكن العصرية بدلا من البيوت القديمة المبنية من الطين أو القصب بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 322 بنسبة 96.8% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 2.9 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 95.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.3 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 97.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.6 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 97% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 94.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.5 % ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 96.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 3.6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (50) تمثيل الفروق حول انتشار المساكن العصرية بدلا من المساكن القديمة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

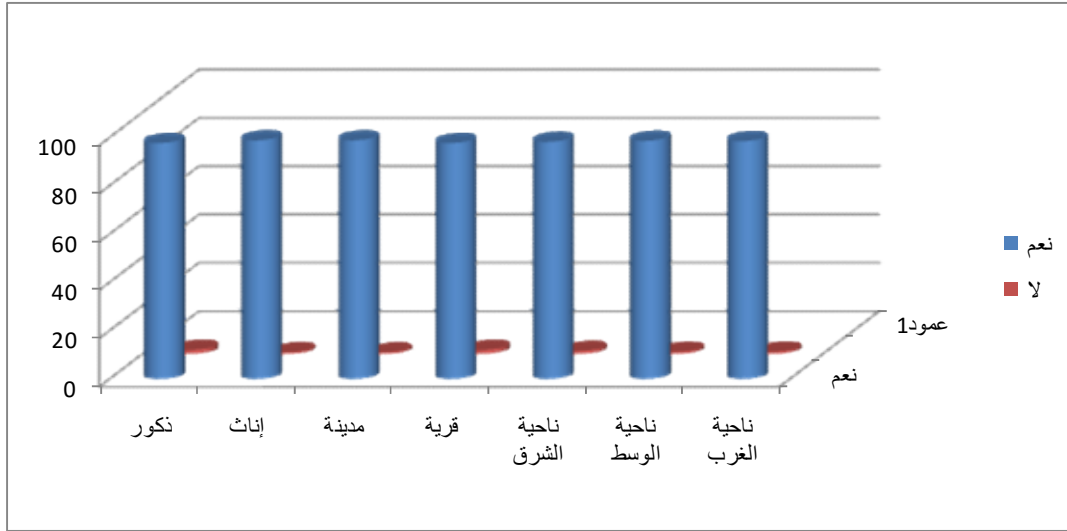
من خلال المخطط رقم 50 نجد أن نسبة الذين أكدوا انتشار المساكن العصرية الحديثة بدلا من البيوت المبنية بالطين أو القصب بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في ثقافة تشييد المساكن العصرية بالمجتمع الجزائري واختفاء ثقافة البناء القديم الفوضوي التي تعتمد على الطين والقصب ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كانت تظهر على المدن والقرى البنايات القديمة المبنية من الطين والجبس أو القصب في كثير من الأحيان ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك الثقافة السابقة ، وما يؤكد ذلك تكاد تنعدم تلك البيوت المبنية من الطين والقصب والجبس في كثير من مناطق الوطن ، التي كانت تغزو كل أحياء المجتمع الجزائري ، وكثرة المهندسين المعماريين من خريجي الجامعات ، كما نجد أن هناك نسبة قليلة جدا من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم انتشار المساكن العصرية قد يعود ذلك إلى أمورهم المعيشية و لا تعود إلى عوامل ثقافية أو الحفاظ على ثقافة المجتمع الجزائري الأصلية لأن الثقافة وليدة الحاجة ، ومن منا من لا يريد العيش في رفاهية ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في ثقافة البناء وانتشار المساكن العصرية بدلا من الثقافة القديمة في البناء بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

5-3 - الصف رقم (03) ثقافة تنوع وكثرة الألبسة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثالثة ، الدالة على تنوع وكثرة الألبسة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 195 بنسبة 98 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 340 بنسبة 99.1 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 0.9 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 342 بنسبة 99.1 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 0.9 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 192 بنسبة 98 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 194 بنسبة 98.5% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 98.9% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 2 بنسبة 1.1% ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 166 بنسبة 98.8% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 2 بنسبة 1.2% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (51) تمثيل الفروق حول تنوع وكثرة الألبسة
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 51 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تنوع وكثرة الألبسة بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيير ملحوظا في ثقافة اللباس بالمجتمع الجزائري واختفاء الثقافة القديمة حول اللباس التقليدي والعدد المحدود من الألبسة ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية جدا في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الفرد يكتفي ببعض الألبسة من أجل السترة ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك الثقافة السابقة ، وما يؤكد ذلك ما يملكه الكل منا من أعاد هائلة من الألبسة بمختلف أنواعها ، فهذا لباس شتوي وهذا لبسا صيفي وهذا لباس الأفراح وهذا لباس ديني... إلخ ، كما نرى الكثير من الألبسة التي تغلب عليها ثقافات غير ثقافتنا الأصلية والعريقة وخاصة ما يفتنيه شبابنا اليوم من ألبسة متجددة ويظهر كل يوم الجديد في ذلك والتي تتنافى في الكثير من الحالات

مع قيمنا وعاداتنا وحتى بنوعنا وجنسنا ، فترى أحيانا الذكور يلبسون لباسا أنثويا ، وعلى عكس ذلك تجد فتيات يلبسن ألبسة من ثقافة غربية غير مستورة وغير محتشمة تكاد تظهر جميع مفاتهن بحجة العصرية والتطور، فيمكن القول أننا أمام ثورة ثقافية عارمة لم يسلم منها أي فرد جزائري ، كما نجد أن هناك نسبة قليلة جدا من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تنوع وكثرة الألبسة قد يعود ذلك إلى أمورهم المعيشية و لا تعود لعوامل ثقافية ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في ثقافة اللباس بدلا من الثقافة القديمة في اللباس بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك ، على عكس ما نجده في المثل الشعبي " كل ما حضر وألبس ما ستر " .

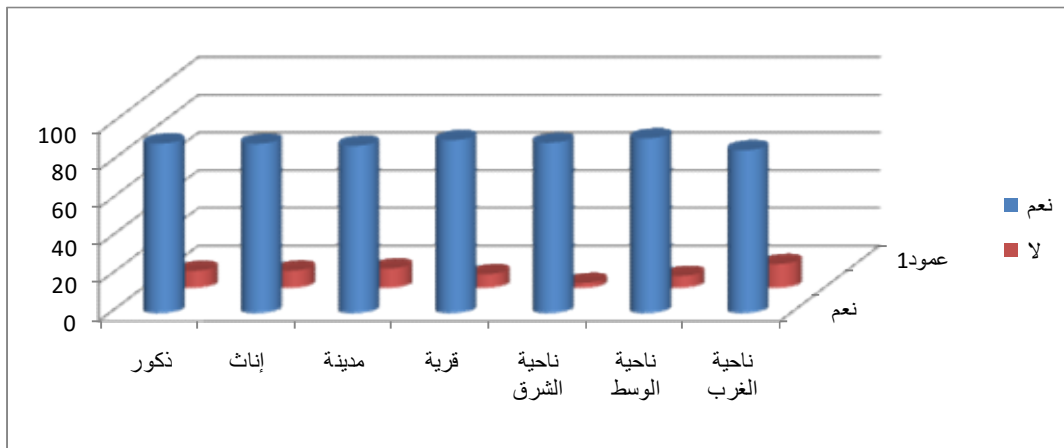
5-4 - الصف رقم (04) ظهور ثقافة الأذواق في مجال الترفيه :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الرابعة ، الدالة على ظهور أذواق خاصة في مجال الترفيه بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 90.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 9.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 310 بنسبة 90.4 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 9.6 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 308 بنسبة 89.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 10.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 181 بنسبة 92.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 7.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 179 بنسبة 90.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 3.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 93.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.8 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 86.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 13.1 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (52) تمثيل الفروق حول ظهور أذواق خاصة في مجال الترفيه بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

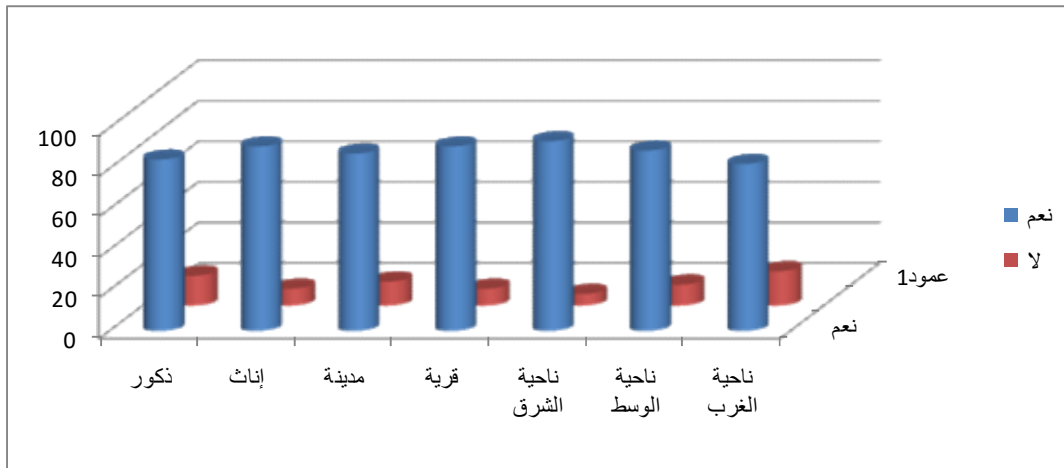
من خلال المخطط رقم 52 نجد أن نسبة الذين أكدوا ظهور أذواق خاصة في مجال الترفيه بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير ملحوظا في ثقافة الأذواق الترفيهية بالمجتمع الجزائري واختفاء الثقافة القديمة حول كيفية الترفيه ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية جدا في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الفرد يرفه عن نفسه بطرق تقليدية اكتسبها من الأجداد ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك الثقافة السابقة وما يؤكد ذلك كثرة الترفيه من استعمالات الآلات الإلكترونية وغيرها والتنقل بالسيارات وزيارة المواقع الأثرية الموجودة بالوطن وخارج الوطن ، والخروج للمساحات الخضراء والمواقع الموسمية وغيرها لكن رغم ذلك تجد الفرد الجزائري يبحث عن الجديد في ذلك من خلال الانترنت والحصص التلفزيونية ، ، كما نجد أن هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم ظهور ثقافة في مجال الترفيه ، قد يعود ذلك إلى طبيعة شخصيتهم أو إلى أمورهم المعيشية ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا في ثقافة الترفيه بدلا من الثقافة القديمة بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

5-5 - الصف رقم (05) ثقافة النظرة إلى تعليم الفتاة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الخامسة ، الدالة على تغير النظرة إلى تعليم الفتاة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 84.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 15.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 313 بنسبة 91.3 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 8.7 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 303 بنسبة 87.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 12.2 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 179 بنسبة 91.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 89.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 10.7 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 139 بنسبة 82.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 17.3 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (53) تمثيل الفروق حول تغير النظرة لتعليم الفتاة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 53 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغير النظرة إلى تعليم الفتاة بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل

على أن هناك تغير كبيراً في ثقافة تعليم الفتاة بالمجتمع الجزائري وتبدل النظرة القديمة حول التعليم الفتاة ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية جداً في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان تعليم الفتاة محدوداً جداً ولا تتعدى المراحل الابتدائية في تعليمها بالسابق ، نشهد اليوم تبديلاً كبيراً في تلك النظرة التي كانت سائدة بالمجتمع الجزائري ، وما يؤكد ذلك خريجات الجامعات في مختلف التخصصات ، كذلك النساء العاملات في جميع الميادين جنباً إلى جنب للرجل .

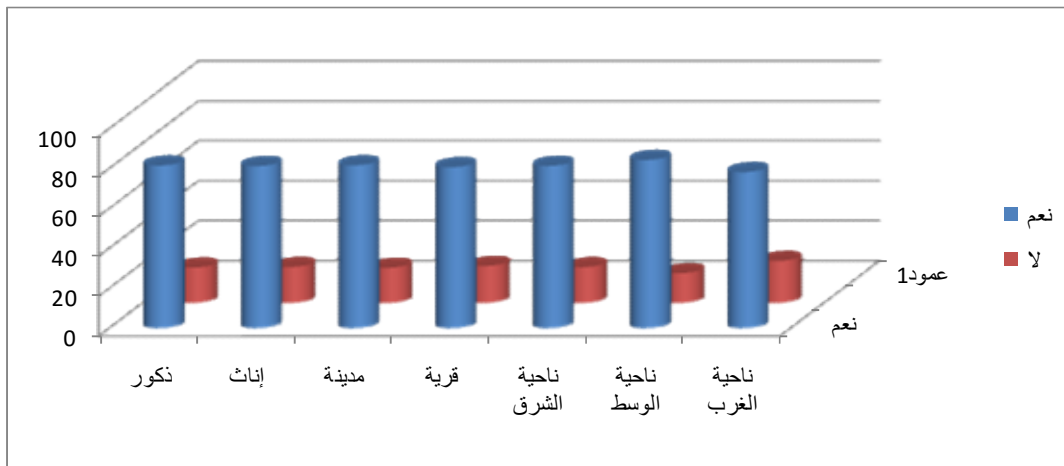
كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تغير تلك النظرة القديمة لتعليم الفتاة ، مما يدل على أنه لحد الآن لا تزال هناك فئة قليلة تقف في وجه المرأة وحرمانها من التعليم نتيجة لثقافة تلك الأسرة ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيراً واضحاً في النظرة إلى تعليم الفتاة مقارنة بالسابق بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

5-6 - الصف رقم (06) ثقافة الاختلافات الدينية والمذهبية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على زيادة الاختلافات الدينية والمذهبية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 81.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 18.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 280 بنسبة 81.6 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 63 بنسبة 18.4 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 283 بنسبة 82 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 62 بنسبة 18 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 81.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 18.9 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 81.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 18.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 84.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 15.3 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 132 بنسبة 87.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 21.4 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (54) تمثيل الفروق حول زيادة الاختلافات الدينية والمذهبية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 54 نجد أن نسبة الذين أكدوا على زيادة الاختلافات الدينية والمذهبية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير كبيرا في زيادة الاختلافات الدينية والمذهبية بالمجتمع الجزائري وتبدل النظرة القديمة حول الاعتناق بمذهب واحد ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية جدا في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان التمسك بالمذهب المالكي في مختلف الفتاوى لدى أفراد المجتمع الجزائري ومن خلال الأئمة ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك الالتزامات التي كانت سائدة بالمجتمع الجزائري ، وما يؤكد ذلك ظهور جماعات مختلفة يتبنى كل منهم مذهب معين ويتصرف ويفتي إزاء ذلك ، ناهيك عن القنوات الفضائية التي تقدم للأفراد مختلف الفتاوى على الهواء التي يجد فيها الفرد الجزائري ملاذا وحلولا لمختلف ما يواجهه في حياته اليومية دون التحيز للمذهب الذي كان سائدا ، كما نرى اليوم نشر أفكار هدامة ضد الدين من تمسيح وفكر أحمدي وغيرها ، كما نجد أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم زيادة الخلافات الدينية والمذهبية ، قد يعود ذلك لعدة عوامل قد تعود لعوامل الجهل بالأمر ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا واضحا من خلال زيادة الاختلافات الدينية والمذهبية مقارنة بالسابق بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

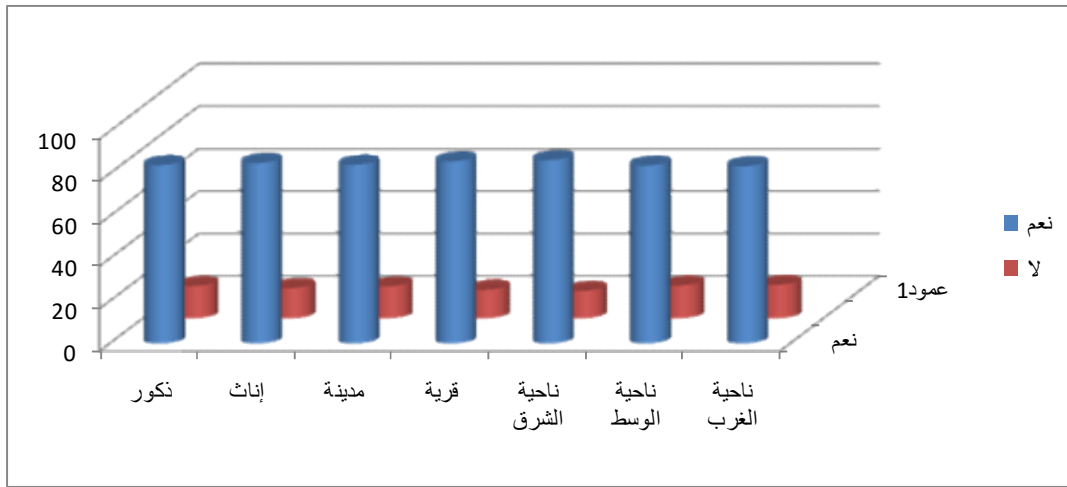
5-7 - الصف رقم (07) ثقافة التخلي عن العادات والتقاليد :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السابعة ، الدالة على التخلي عن العديد من العادات والتقاليد بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 84.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 15.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 293 بنسبة 85.4 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة 14.6 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 292 بنسبة 84.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 53 بنسبة 15.4 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 86.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 13.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 86.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 13.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 84.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 15.8 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 141 بنسبة 83.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 16.1 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (55) تمثيل الفروق حول التخلي عن العادات والتقاليد

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 55 نجد أن نسبة الذين أكدوا على التخلي عن الكثير من العادات والتقاليد بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما

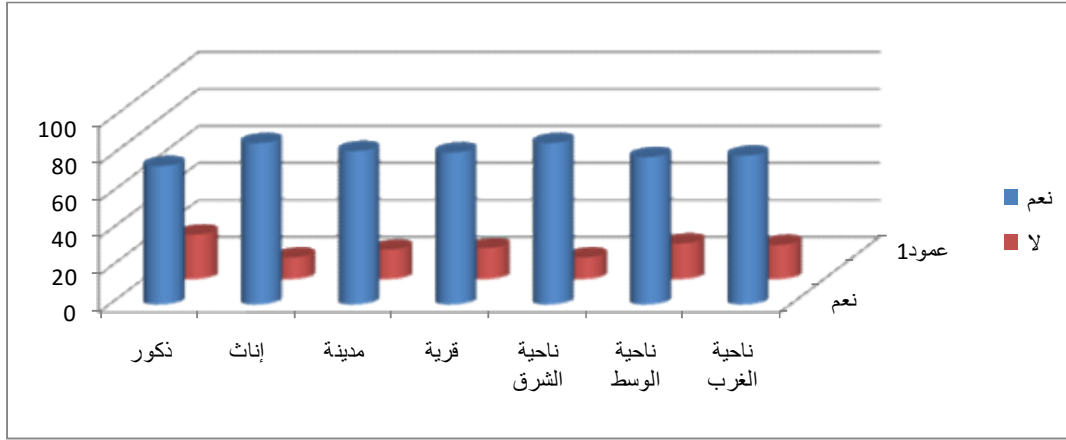
يدل على أن هناك تغير كبيراً في ثقافة المجتمع الجزائري من خلال التشبث بالعادات والتقاليد وتبدل النظرة القديمة حول العادات والتقاليد ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان التمسك بالعادات والتقاليد من طرف أفراد المجتمع الجزائري ، نشهد اليوم تبديلاً كبيراً من خلال التخلي على الكثير من العادات والتقاليد التي كانت سائدة بالمجتمع الجزائري وما يؤكد ذلك اختفاء بعض الطقوس التي كانت تمارس دائماً في بعض الاحتفالات والأعياد والمناسبات ، كما نرى اليوم نفور العديد من هؤلاء الأسر والأفراد الذين كانوا يتبنون تلك العادات ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم ، وهذا يدل على أن هناك بعض التقاليد والعادات التي لا تزال لحد الآن موجودة بالمجتمع الجزائري لكن بدرجة قليلة مقارنة بالسابق ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيراً واضحاً من خلال التخلي عن أغلبية العادات والتقاليد بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

5 - 8 - الصف رقم (08) ثقافة توفير أماكن الترفيه كالملاعب والحدائق :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على توفر أماكن الترفيه بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 75.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 49 بنسبة 24.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 301 بنسبة 87.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 12.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 288 بنسبة 83.5 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 57 بنسبة 16.5 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 82.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 17.3 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 87.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 12.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 80.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 19.8 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 136 بنسبة 81 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 19 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (56) تمثيل الفروق حول توفر أماكن اللعب والترفيه

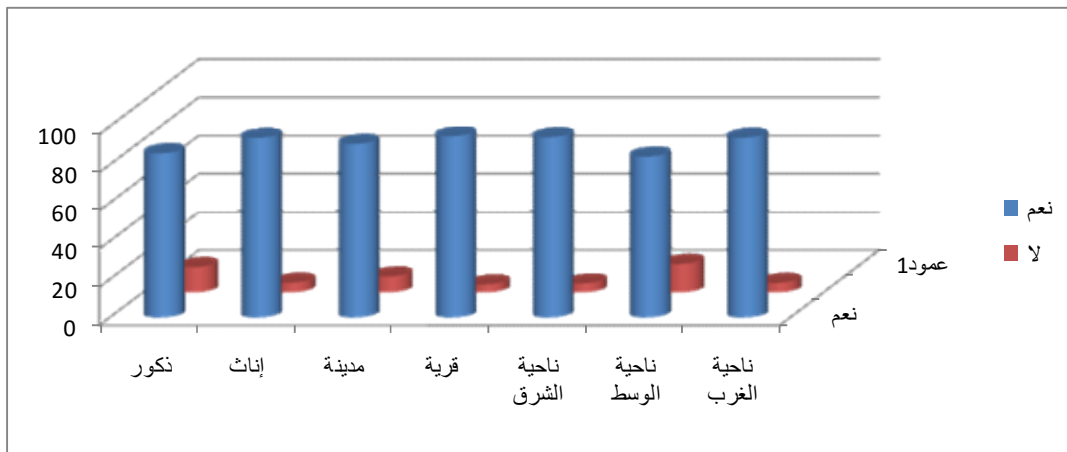
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 56 نجد أن نسبة الذين أكدوا على توفر أماكن الترفيه بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير كبيرا في ثقافة تشييد أماكن اللعب والترفيه كالملاعب وحدائق التسلية ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة مرتفعة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الملاعب والمساحات الخضراء قليلة جدا وتعد على الأصابع بالقطر الوطني ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا من خلال تشييد في كل الأحياء للملاعب والمساحات الخضراء وغيرها من أماكن الترفيه والتسلية بالمجتمع الجزائري وما يؤكد ذلك الميزانية المخصصة من طرف الدولة لذلك الجانب في كل مشروع قبل تشييده ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم توفر أماكن اللعب والترفيه ، وهذا يدل على أن هناك بعض المناطق التي لا تزال تفتقر لتلك المرافق ولكن بدرجة قليلة مقارنة بالسابق ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا واضحا من خلال انتشار ثقافة تشييد المراكز الترفيهية بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

5 - 9 - الصف رقم (09) ثقافة الأطباق والمأكولات :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة التاسعة ، الدالة على تغير نوعية المأكولات والأطباق بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 86.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة

13.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 94.5% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 5.5% .
كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 315 بنسبة 91.3% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 8.7% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.82% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.2% .
كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 187 بنسبة 94.9% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 84.7% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 15.3%
كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 94.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.4% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (56) تمثيل الفروق حول تغيير نوعية الأطباق والمأكولات

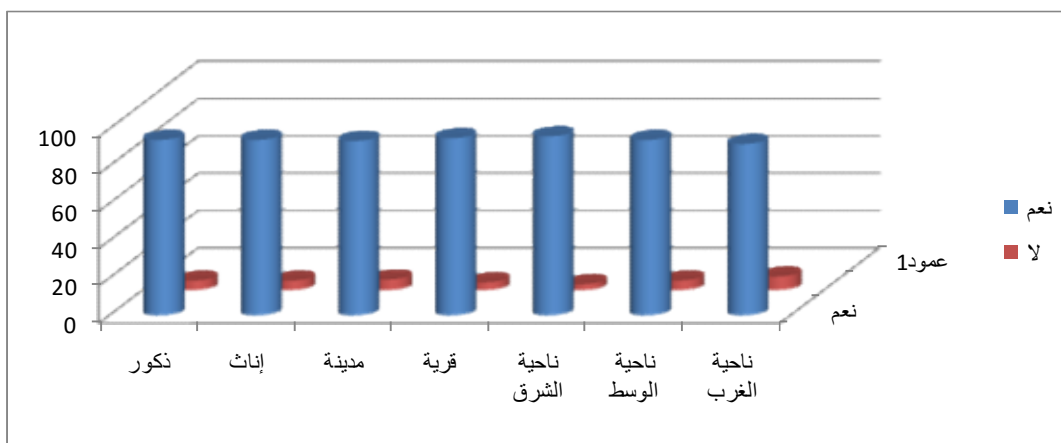
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 56 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغيير نوعية الأطباق والمأكولات بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيير كبيرا في ثقافة المأكولات وإعداد الأطباق ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة مرتفعة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كانت نوعية الأطباق محددة نوعا ما خلال السابق وخاصة خلال الفترة الليلية أو في المناسبات والأعراس ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في نوعية الأطباق بالمجتمع الجزائري

وما يؤكد ذلك تبدل أنماط الوجبات ونوعيتها في أفراننا والاحتفال بالمناسبات خلال فصول السنة ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تبدل نوعية الأطباق والمأكولات ، وهذا يدل على أن هناك بعض المناطق التي لا تزال تحتفظ بالتقاليد في تحضير أطباقها لكن بدرجة قليلة جدا مقارنة بالسابق ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا كبيرا من خلال نوعية الأطباق والمأكولات بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

5- 10 - الصف رقم (10) ثقافة تغير بعض المصطلحات في اللهجات :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة العائشة ، الدالة على تغير بعض اللهجات أو بعض المصطلحات في لهجات المجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 188 بنسبة 94.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 94.5 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 5.5 % . كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 93.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 187 بنسبة 95.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.6 % . كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 94.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.6 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 92.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 7.7 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (57) تمثيل الفروق حول تغير بعض المصطلحات في لهجات المجتمع بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 57 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغير بعض المصطلحات في لهجات المجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير كبيرا في لهجة المجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة مرتفعة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كانت اللهجة ثابتة نوعا ما ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا وتداخل بين الكثير من اللهجات أحيانا تكون غريبة عن مجتمعنا الجزائري ، وما يؤكد ذلك تبدل في لهجة الكثير من الأفراد بسهولة ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تبدل المصطلحات ، وهذا يدل على أن هناك بعض المناطق التي لا تغير من لهجتها وتحافظ عليها ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا من خلال تغير بعض المصطلحات في لهجات المجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

خلاصة لما سبق حول البعد الخامس لمقياس التغير الاجتماعي ، يمكن القول بأنه حدث تغير كبير في المجال الثقافي بالمجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبيرا وواضحا وجليا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغير وهذا ما دلت عليه النسب العالية من خلال مؤشرات المقياس ، إذ أن بعض المناطق والأفراد شهدت تغيرا في هذا المجال بدرجة قليلة ، كما أن هناك من شهدت هذا التغير بدرجة كبيرة ، وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب السابقة على مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على

حدوث تغيير في المجال الثقافي واسع النطاق وعميق جدا في المجتمع الجزائري وله نتائج على بقية المجالات الأخرى .

6 - عرض وتحليل نتائج البعد السادس (التغيير الأسري والقرابي) :

لعرض نتائج البعد السادس في مقياس التغيير الإجتماعي ، وهو التغيير الأسري والقرابي والذي يحتوي على تسعة مؤشرات (بنود) تمكن من قياس درجة التغيير الإجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

الرقم	العبرة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
3	ضعفت الروابط العشائرية	77.4	45	22.6	63	18.4	100	81.6	280	77.7	77	22.3	165	84.2	31	15.8	26
11	تأخر سن الزواج	70.9	38	9.1	143	0.8	100	0.8	143	5.1	86	4.9	145	74	51	26	26
19	نقص كثيرا الزواج من الأقارب	81.9	36	18.1	270	78.7	73	21.3	280	81.2	65	18.8	152	77.6	44	22.4	22.4
27	تفشيت الأسر الصغيرة النواة بدلا من الأسر الممتدة الكبيرة	84.4	31	15.6	306	89.2	37	10.8	298	86.4	47	13.6	175	89.3	21	10.7	10.7
35	تغيرت طرق تربية الأبناء ومعاملتهم	88.9	22	11.1	308	89.8	35	10.2	307	89	38	11	177	90.3	19	9.7	9.7
43	تزايدت نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل	98.5	3	1.5	399	98.8	4	1.2	341	98.8	4	1.2	193	98.5	3	1.5	1.5
51	وجود مجال لحرية اختيار شريك أو شريكة الحياة	86.9	26	13.1	297	86.6	46	13.4	307	89	38	11	163	83.2	33	16.8	16.8
59	ضعفت سلطة كبار السن	71.4	57	28.6	272	79.3	71	20.7	264	76.5	81	23.5	149	76	47	24	24
66	تزايدت نسبة التحكم في إنجاب الأطفال	75.9	48	24.1	295	86	48	14	290	84.1	55	15.9	155	79.1	41	20.9	20.9

جدول رقم (29) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في التغير الأسري والقرابي

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
3	ضعفت الروابط العشائرية	20.3	40	79.7	157	20.3	36	79.7	141	20.3	32	79.7	136
11	تأخر سن الزواج	25.4	50	74.6	147	20.3	36	79.7	141	27.4	46	72.6	122
19	نقص كثيرا الزواج من الأقارب	14.2	28	85.8	169	19.2	34	80.2	142	14.9	25	85.1	143
27	تفشيت الأسر الصغيرة النواة بدلا من الأسر الممتدة الكبيرة	8.6	17	91.4	180	14.7	26	85.3	151	15.5	26	84.5	142
35	تغيرت طرق تربية الأبناء ومعاملتهم	6.6	13	93.4	184	10.2	18	89.8	159	3	5	97	163
43	تزايدت نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل	1	2	99	195	00	00	100	177	17.3	29	82.7	139
51	وجود مجال لحرية اختيار شريك أو شريكة الحياة	9.6	19	90.4	178	13.6	24	86.4	153	32.7	55	67.3	113
59	ضعفت سلطة كبار السن	14.2	28	85.8	169	25.4	45	74.6	132	22	37	78	131
66	تزايدت نسبة التحكم في إنجاب الأطفال	14.2	28	85.8	169	17.5	31	82.5	146	17.5	31	82.5	146

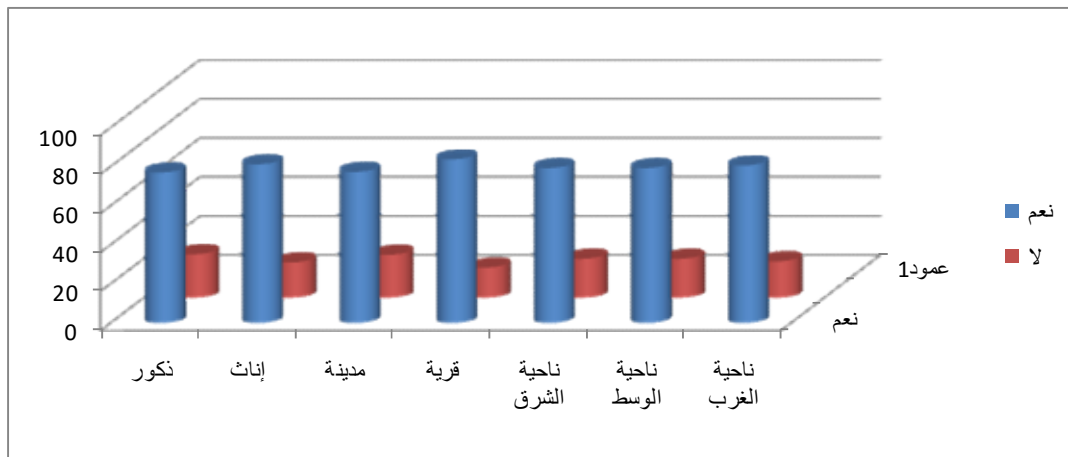
جدول رقم (30) مقارنة بين النواحي الجزائرية
(شرق غرب وسط) في التغير الأسري والقرابي

6-1 - الصف رقم (01) ضعفت الروابط العشائرية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على ضعف الروابط العشائرية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 154 بنسبة 77.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 22.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 280 بنسبة 81.6% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 63 بنسبة 18.4 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 268 بنسبة 77.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 77 بنسبة 22.3 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 84.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 15.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 97.7% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 40 بنسبة 20.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 141 بنسبة 79.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 20.3% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 136 بنسبة 81% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 19% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (58) تمثيل الفروق حول ضعف الروابط العشائرية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 58 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ضعف الروابط العشائرية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل

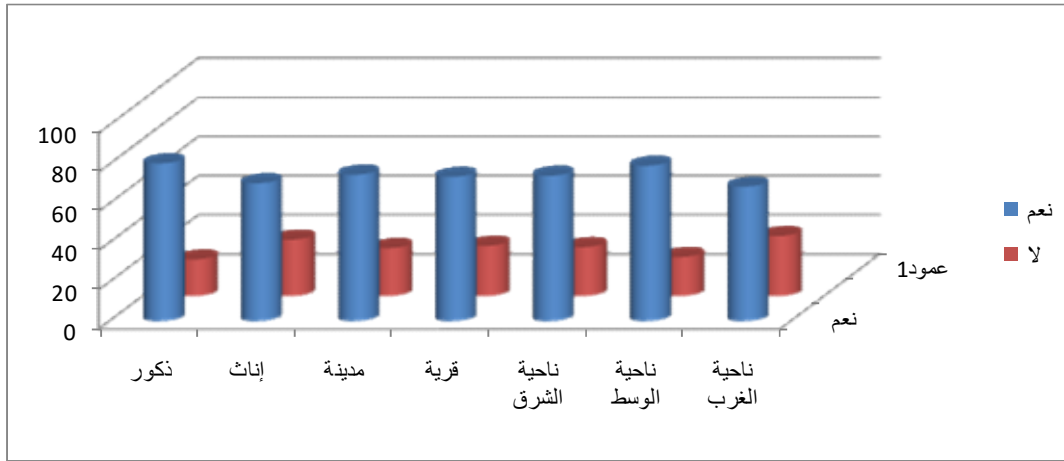
على أن هناك تغير كبيراً في تفكك الروابط العشائرية المجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة مرتفعة في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كانت الأفراد تجمعهم الروابط العشائرية ، نشهد اليوم تبديلاً كبيراً وضعف في تلك الروابط العشائرية وانتقال كثير من الأدوار إلى مؤسسات الدولة ، وما يؤكد ذلك تبدل تلك الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها العشيرة إلى مؤسسات الدولة كالمحكمة والمدرسة ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تبدل تلك الروابط ، وهذا يدل على أن هناك بعض المناطق التي لم تضعف بها تلك الروابط ولا تزال تؤدي وظيفتها ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيراً أدى إلى ضعف الروابط العشائرية بالمجتمع الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

6 - 2 - الصف رقم (02) تأخر سن الزواج :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على تأخر سن الزواج بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 80.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 19.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 243 بنسبة 70.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 100 بنسبة 29.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 259 بنسبة 75.1 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 86 بنسبة 24.9 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 145 بنسبة 74 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 51 بنسبة 26 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 147 بنسبة 74.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة 25.4 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 141 بنسبة 79.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 20.3 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 116 بنسبة 69 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 52 بنسبة 31 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (59) تمثيل الفروق حول تأخر سن الزواج
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 59 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تأخر سن الزواج بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير في تأخر سن الزواج بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان البعض لا يتجاوز سنا معينة يتوجب عليه الزواج وتكوين أسرة ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك نجد الكثير من الشباب يريد تحقيق بعض الأمور قبل الزواج ويجعل التفكير في الزواج في المراتب الأخيرة في ترتيب الأولويات ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم تأخر سن الزواج ، وهذا يدل على أن هناك بعض المناطق التي لم تشهد تأخرا في سن الزواج ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا أدى إلى تأخر نسبي في سن الزواج لدى الشباب الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

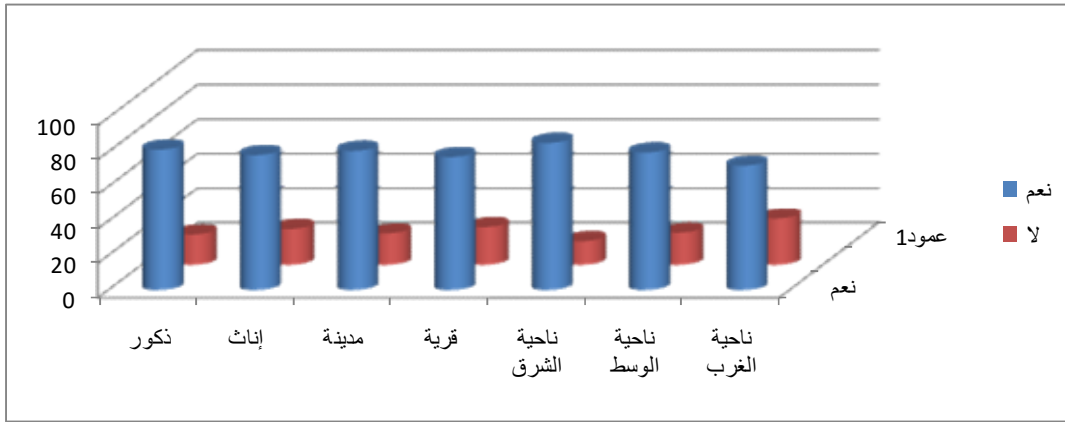
6 - 3 - الصف رقم (03) نقص الزواج من الأقارب :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثالثة ، الدالة على نقص الزواج من الأقارب بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 81.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 18.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 270 بنسبة 78.7 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 73 بنسبة 21.3 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 280 بنسبة 81.2% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 65 بنسبة 18.8% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 152 بنسبة 77.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 44 بنسبة 22.4% .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 85.8% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 14.2% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 80.2% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 19.2% .

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 122 بنسبة 72.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 27.4% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (60) تمثيل الفروق حول نقص الزواج من الأقارب

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 60 نجد أن نسبة الذين أكدوا على نقص الزواج من الأقارب بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير في الزواج من الأقارب بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الناس يفضلون زواج الأقارب ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الجانب ، وما يؤكد نفور الكثير من الشباب من الزواج من أقاربهم ويفضلون الزواج من الغرباء ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنهم يفضلون الزواج من أقاربهم ، وهذا يدل على أنه لا يزال من يتزوج من أقاربه بالمجتمع الجزائري ، لكن رغم

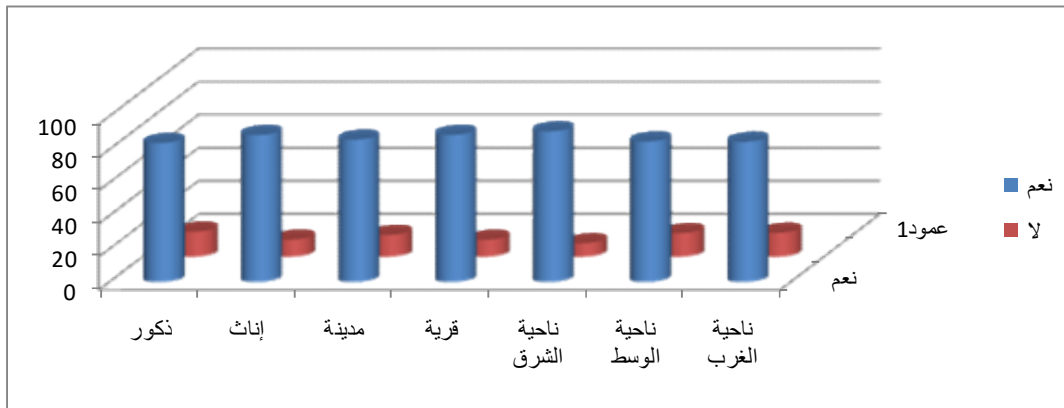
ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا في الزواج من الأقارب لدى الشباب الجزائري من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

6 - 4 - الصف رقم (04) تفشت الأسر الصغيرة بدلا من الأسر الكبيرة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الرابعة ، الدالة على تفشي الأسر النوواة بدلا من الأسر الكبيرة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 84.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 15.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 306 بنسبة 89.2 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 10.8 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 298 بنسبة 86.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 13.6 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 89.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 85.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 14.7 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 85.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 14.9 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (61) تمثيل الفروق حول انتشار الأسر النوواة بدلا من الأسر الممتدة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 61 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تفشي الأسر النووية بدلا من الأسر الممتدة بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير

كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغير في شكل الأسر بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع تغلب عليه طابع الأسرة الممتدة ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك أصبح كل فرد يود السكن لوحده في سكن خاص به ويسعى جاهدا من أجل لتحقيق ذلك قبل الزواج ، حتى وإن قبل الشباب الزواج مع الأهل فإن ذلك لن يطول كثيرا ويتحول إلى السكن في سكن خاص بهم ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون عكس ذلك ، وهذا يدل على أنه لا تزال هناك أسر ممتدة بالمجتمع لكن ليس كما كانت عليه سابقا ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا وتفشت الأسر النوواة بالمجتمع الجزائري بدلا من الأسر الممتدة من خلال تأكيد نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري على ذلك .

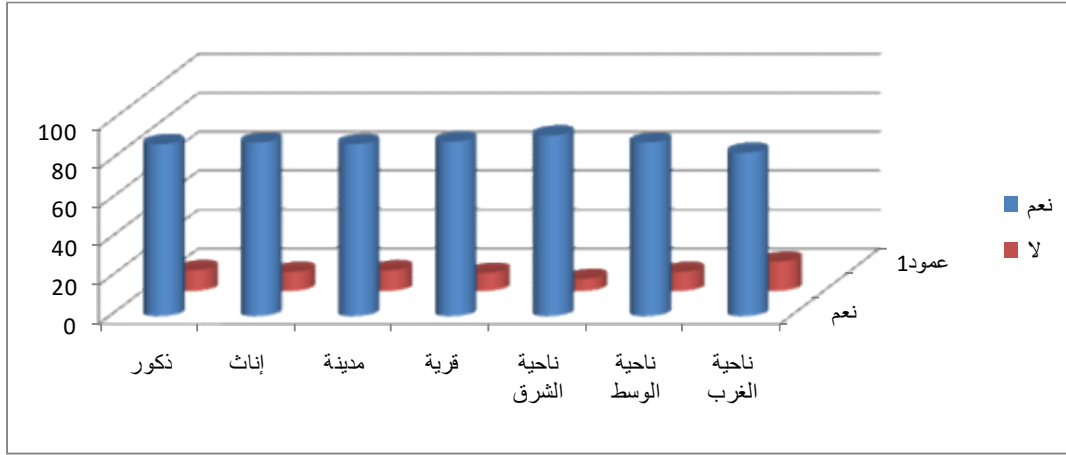
6 - 5 - الصف رقم (05) تغير طرق تربية الأبناء ومعاملتهم :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الخامسة ، الدالة على تغير طرق تربية الأبناء ومعاملتهم بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 88.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 11.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 308 بنسبة 89.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 10.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 307 بنسبة 89 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 11% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 90.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 9.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 93.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 89.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.2 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 84.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 15.5 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



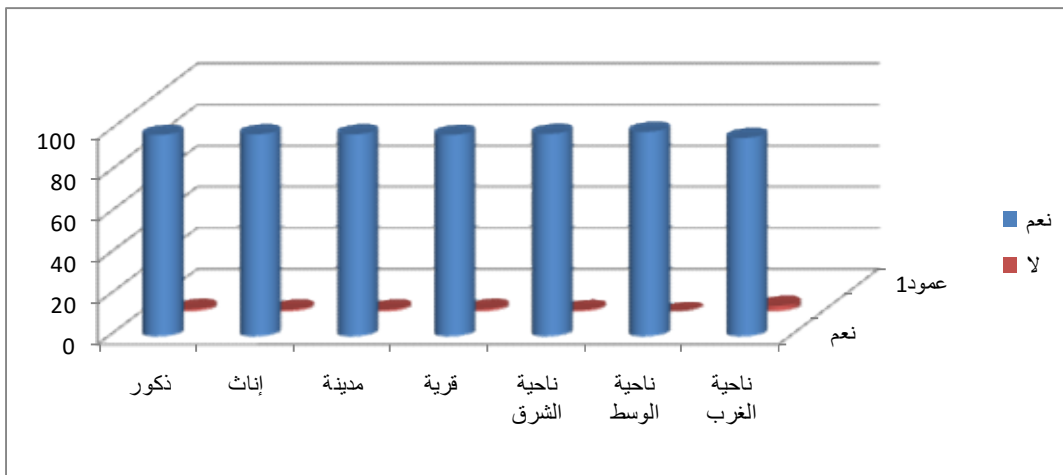
مخطط رقم (62) تمثيل الفروق حول تغير طرق تربية الأبناء ومعاملتهم
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 62 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغير طرق تربية الأبناء ومعاملتهم بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا في طرق تربية الأبناء ومعاملتهم بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع متجانسا في تربية الأبناء ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك أصبح كل واحد يريد أن يربي أبنائه على طريقته الخاصة ومعاملتهم معاملة كما يراها هو وليس كما يراها المجتمع ، وفي كثير من الأحيان باتت تلك الطرق تتعارض مع عادات المجتمع وتقاليده وثقافته ، كما أن هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون عكس ذلك وان الطرق القديمة لم تتغير ، وهذا يدل على أنه لا تزال هناك أسر تقوم بتربية أبنائها على الأصالة كما كان سابقا من تربية السلف والأجداد ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا وظهرت طرق جديدة في تربية الأبناء ومعاملتهم بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

6 - 6 - الصف رقم (06) تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 196 بنسبة 98.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 3

بنسبة 1.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 399 بنسبة 98.8% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 1.2 % .
كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 341 بنسبة 98.8% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 1.2% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98.5% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5% .
كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 195 بنسبة 99% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 2 بنسبة 1% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 100% ، كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 97% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 3% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (63) تمثيل الفروق حول تزايد النساء العاملات وخروج المرأة للعمل

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 63 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل بالمجتمع الجزائري تفوق بدرجة كبيرة نسبة الذين أجابوا بالسلب حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا جذريا في نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل خارج البيت بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كانت المرأة لا تترك بيتها إلا لحالات قاهرة ، نشهد اليوم تبديلا جذريا في هذا

الجانب ، وما يؤكد ذلك أصبحت كل النساء والفتيات يبحثن عن العمل ، فنجد النساء في اقتحمن كافة المهن بأنواعها في كل القطاعات العامة والخاصة ، بل أصبحت ثقافة منتشرة في المجتمع ، بعدما كان المجتمع يرفض ذلك سابقا ، كما أن هناك نسبة قليلة جدا تكاد تنعدم من أفراد المجتمع الجزائري الذين يرفضون ذلك ويتشبثون بالثقافة القديمة ، وهذا يدل على رأيهم الخاص ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا جذريا بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من خلال عمل المرأة وخروجها للعمل ، من خلال ما أكدته الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع الجزائري .

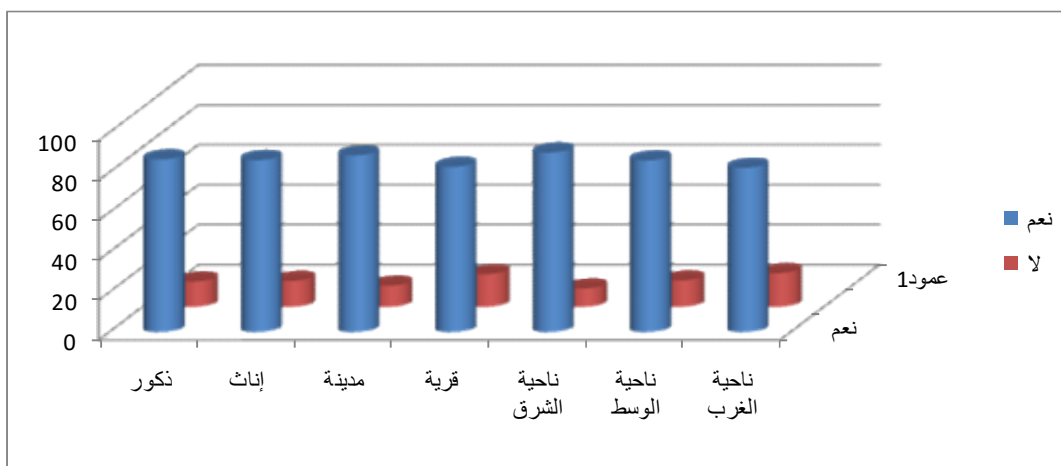
6 - 7 - الصف رقم (07) وجود مجال لحرية اختيار شريك أو شريكة الحياة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السابعة ، الدالة على وجود مجال لحرية اختيار شريك أو شريكة الحياة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 86.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 13.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 297 بنسبة 86.6 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 13.4 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 307 بنسبة 89 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 11 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 83.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.8 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 90.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 9.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 86.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 13.6 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 139 بنسبة 82.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 17.3 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (64) تمثيل الفروق حول وجود مجال لحرية اختيار شريك الحياة بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

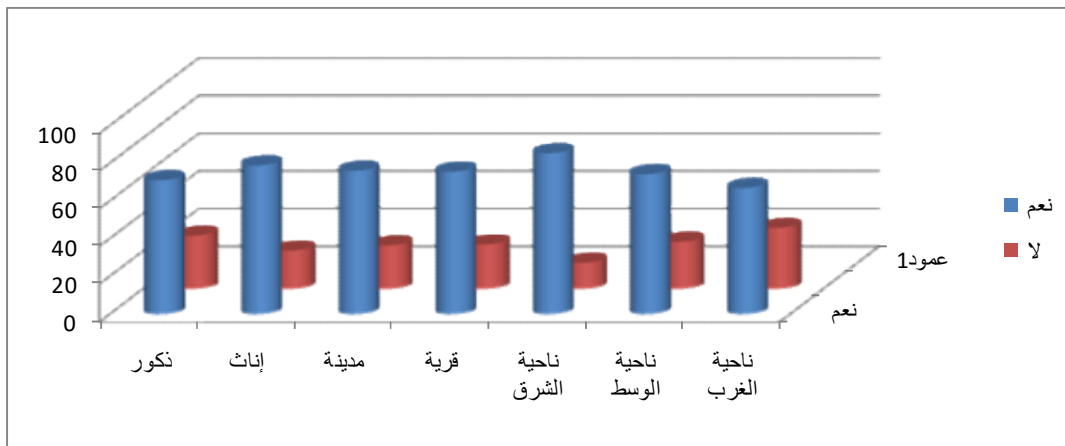
من خلال المخطط رقم 64 نجد أن نسبة الذين أكدوا على وجود مجال لحرية اختيار شريك أو شريكة الحياة بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا وأصبحت هناك حرية في طريقة اختيار شريك أو شريكة الحياة بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار بدرجة عالية في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع يفرض على الأبناء قيودا في الاختيار لشريك الحياة ، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك أصبح كل واحد حر في اختيار شريك حياته دون اعتراض الوالدين أو الأقارب على ذلك ، وتفشت ثقافة الاختيار في كثير من الأحيان على الطريقة الغربية ، وفي كثير من الأحيان تتعارض مع عادات المجتمع الجزائري وتقاليد ، كما نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون عكس ذلك ، ويؤكدون على أنه لا يزال هناك قيود ولا توجد حرية في اختيار الشريك ، وهذا يدل على أنه لا تزال هناك أسر محافظة وتدعم أبنائها على الأصالة كما كان سابقا في عملية الاختيار لشريك أو شريكة الحياة ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا وتفشت الحرية الفردية في اختيار شريك الحياة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري .

6 - 8 - الصف رقم (08) ضعفت سلطة كبار السن :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على تغير سلطة كبار السن بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 71.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 57 بنسبة 28.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 272 بنسبة 79.3 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 71 بنسبة 20.7 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 264 بنسبة 76.5 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 81 بنسبة 23.5 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 76 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 24 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 85.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 14.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 132 بنسبة 74.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 25.4 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 113 بنسبة 67.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 55 بنسبة 32.7 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (65) تمثيل الفروق حول ضعف سلطة كبار السن

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

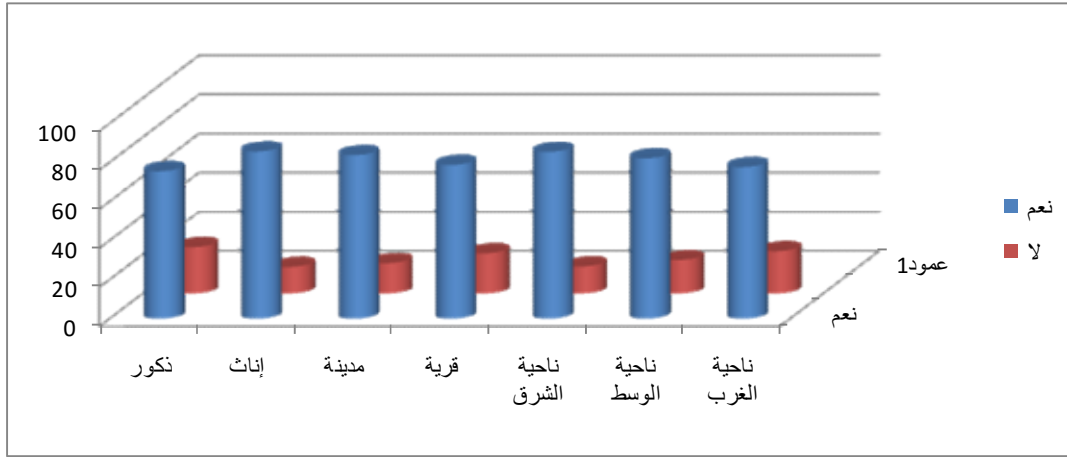
من خلال المخطط رقم 65 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ضعف سلطة كبار السن بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن

هناك تغييرا في سلطة كبار السن بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، فبعدها كان أفراد المجتمع لا يخرجون عن سلطة الكبار وخاصة في توجيهاتهم وحرصهم على الأبناء نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك أصبح الأبناء في كثير من الأحيان لا يلقون بالا لما يقوله الكبير ، كما انتشرت دور العجزة في كثير من المناطق وأصبح الكبار يسكتون على كثير من التصرفات الهمجية ، أدى إلى تفشي الكثير من السلوكيات والحرية لدى الكثير من أفراد المجتمع ونتج عنه كثير من الانحرافات والآفات الإجتماعية كما نجد هناك نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون عكس ذلك ويؤكدون على أنه لا يزال هناك سلطة للكبار في حياتهم عامة ويحترمونهم ويلبّون طلباتهم وهذا يدل على أنه لا تزال هناك أسر وأفراد محافظة وتحترم الكبار على عهد السابق نتيجة التربية الحسنة والأصول والثقافة الدينية التي تربي عليها المجتمع الجزائري ، وما تلك السلوكيات الجديدة إلا نتيجة لثقافة غربية ما أنزل الله بها من سلطان تتنافى مع عادات المجتمع الجزائري وتقاليدته ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من حيث سلطة الكبار في العديد من الأمور الحياتية ، من خلال ما أكدته نسبة من أفراد المجتمع الجزائري .

6 - 9 - الصف رقم (09) تزايد نسبة التحكم في الإنجاب:

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة التاسعة ، الدالة على تزايد نسبة التحكم في إنجاب الأطفال بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 75.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 48 بنسبة 24.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 295 بنسبة 86% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 48 بنسبة 14 % .
كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 290 بنسبة 84.1 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 55 بنسبة 15.9 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 79.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 20.9 % .
كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 85.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 14.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا

بـ نعم تساوي 146 بنسبة 82.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 17.5%
 كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 131 بنسبة 78% ، تقابلها الذين
 أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 22% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (66) تمثيل الفروق حول تزايد نسبة التحكم في الإنجاب
 بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 66 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تزايد نسبة التحكم في إنجاب
 الأولاد بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من
 الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل
 على أن هناك تغيرا في تحديد النسل بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في
 هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان أفراد
 المجتمع لا يقومون بتحديد النسل بالوسائل الحديثة ، نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما
 يؤكد ذلك أصبح أغلب الأزواج يؤمنون بثقافة تحديد النسل وتباعد الولادات إن لم نقل
 تحديد العدد ، من خلال انتشار ثقافة استعمال الوسائل الحديثة في تحديد النسل ، أدى إلى
 تفشي تلك الثقافة بين أفراد المجتمع ، كما نجد هناك نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمع
 الجزائري الذين يصرحون عكس ذلك ويؤكدون على أنهم لا يريدون تحديد النسل والتحكم
 في الإنجاب ، ما دل ذلك إلا على أنه لا يزال هناك أسر ترفض فكرة تحديد النسل
 بالمجتمع الجزائري ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا بالمجتمع الجزائري مقارنة
 بالسابق من حيث تزايد نسبة التحكم في الإنجاب ، من خلال ما أكدته نسبة من أفراد
 المجتمع الجزائري .

خلاصة لما سبق حول البعد السادس من مقياس التغيير الإجتماعي ، يمكن القول بأنه حدث تغيير كبير في المجال الأسري والقرابي بالمجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبيرا وواضحا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغيير وهذا ما دلت عليه النسب المختلفة من خلال مؤشرات المقياس ، إذ أن بعض المناطق والأفراد شهدت تغيرا في هذا المجال بدرجة قليلة ، كما أن هناك من شهدت هذا التغيير بدرجة كبيرة ، وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب على مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على حدوث تغيير في المجال الأسري والقرابي واسع النطاق وعميق في المجتمع الجزائري وله نتائجه على بقية المجالات الأخرى .

7 - عرض وتحليل نتائج البعد السابع (التغيير السياسي) :

لعرض نتائج البعد السابع في مقياس التغيير الإجتماعي ، وهو التغيير السياسي ، والذي يحتوي على ثمانية مؤشرات (بنود) تمكن من قياس درجة التغيير الإجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

الرقم	العبرة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
7	انتقلت كثيرا من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة	29.6	59	70.4	140	38.5	132	61.5	211	36.8	127	63.2	218	32.7	64	67.3	132
15	استبدل العرف والتقاليد بالقانون في فض الخصومات بين الناس	20.6	41	79.4	158	18.4	63	81.6	280	19.1	66	80.9	279	19.4	38	80.6	158
23	ظهرت النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق	17.6	35	82.4	164	15.5	53	84.5	290	16.2	56	83.8	289	16.3	32	83.7	164
31	دخلت المرأة في المجالات السياسية	4	8	96	191	5.2	18	94.8	325	5.8	20	94.2	325	3.1	6	96.9	190
39	انتشرت ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية	43.7	87	56.3	112	46.6	160	53.4	183	43.2	149	56.8	196	50	98	50	98
47	ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام	8	16	92	183	4.7	16	95	326	6.7	23	93.3	322	5.1	10	94.9	186
55	تغيير القوانين واللوائح بصفة مستمرة	16.1	32	83.9	167	19.5	67	80.5	276	19.4	67	80.6	278	16.3	32	83.7	164
63	ازداد وعي الإنسان بحقوقه وواجباته	24.1	48	75.9	151	12	41	88	302	14.5	50	85.5	295	19.9	39	80.1	157

جدول رقم (31) مقارنة بين النكور والإناث

والقرية والمدينة في التغير السياسي

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
7	انتقلت كثيرا من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة	40.6	80	59.4	117	28.2	50	71.8	127	63.7	107	36.3	61
15	استبدل العرف والتقاليد بالقانون في فض الخصومات بين الناس	15.7	31	84.3	166	20.9	37	79.1	140	78.6	132	21.4	36
23	ظهرت النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق	17.3	34	82.7	163	8.5	15	91.5	162	76.8	129	23.2	39
31	دخلت المرأة في المجالات السياسية	5.1	10	94.9	187	3.4	6	96.6	171	94	158	6	10
39	انتشرت ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية	44.2	87	55.8	110	40.7	72	59.3	105	47.6	80	52.4	88
47	ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام	6.1	12	93.4	184	5.1	9	94.9	168	93.5	157	6.5	11
55	تتغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة	16.2	32	83.8	165	19.2	34	80.8	143	80.4	135	19.6	33
63	ازداد وعي الإنسان بحقوقه وواجباته	13.2	26	86.8	171	14.7	26	85.3	151	78	131	22	37

جدول رقم (32) مقارنة بين النواحي الجزائرية

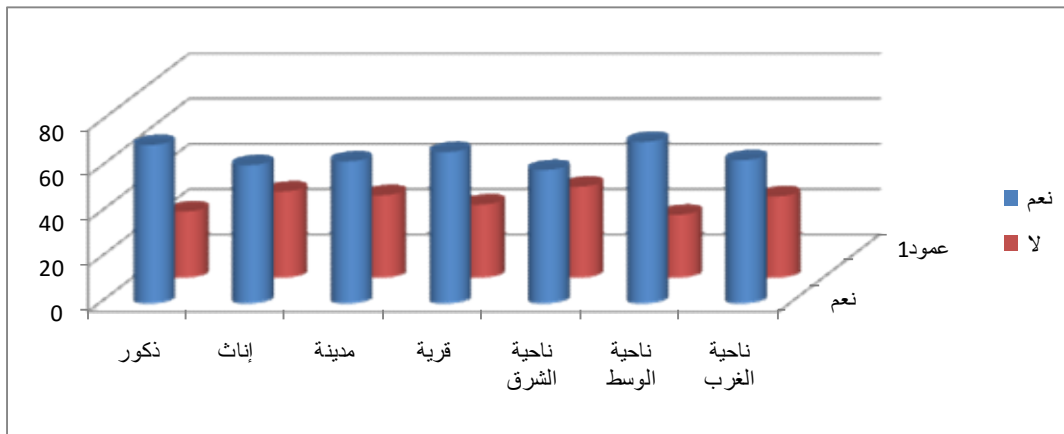
(شرق غرب وسط) في التغيير السياسي

7-1 - الصف رقم (01) انتقال كثير من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على انتقال كثير من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 140 بنسبة 70.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 59 بنسبة 29.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 211 بنسبة 61.5 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 132 بنسبة 38.5 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 218 بنسبة 63.2 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 127 بنسبة 36.8 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 132 بنسبة 67.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 64 بنسبة 32.7 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 117 بنسبة 59.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 80 بنسبة 40.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 71.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة 28.2 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 107 بنسبة 63.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 61 بنسبة 36.3 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (67) تمثيل الفروق حول انتقال كثير من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

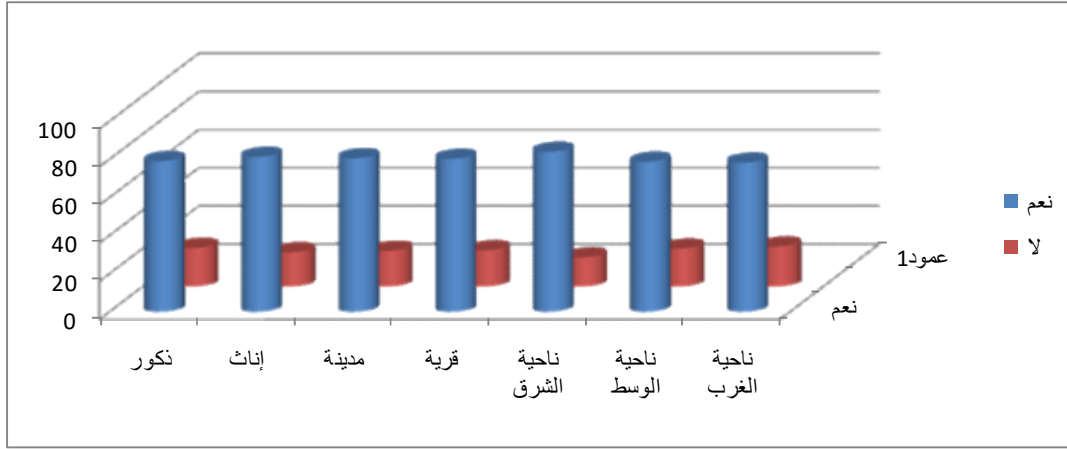
من خلال المخطط رقم 67 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتقال كثير من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة

أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغييرا في وظائف العشيرة بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان أفراد المجتمع مرجعيتهم في كافة الأمور إلى العشيرة وشيخ العشيرة ، نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك أصبح الكثير من أفراد المجتمع الجزائري في العديد من الأمور لا يستندون إلى العشيرة أو جماعة العرش وخاصة في الأمور التي تتعلق بالمشكلات الإجتماعية ، بل أصبحوا يتسترون ويرفعون ذلك إلى مؤسسات أخرى ، أدى إلى انتشار ثقافة جديدة أضعفت تلك الوظائف التي كان الأفراد لا يحيدون عنها أبدا ، ولا يخرج عن ذلك الدور إلا عاص ، كما نجد هناك نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لم تنتقل وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة ، وهذا ما يدل على أنه لا تزال بالمجتمع الجزائري بعض الأدوار والوظائف التي تقوم بها تلك العشائر بالموازاة مع المؤسسات الحديثة للدولة ، لكن رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق أدى إلى انتقال كثير من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة ، من خلال ما أكدته نسبة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

7 - 2 - الصف رقم (02) استبدال العرف والتقاليد بالقانون في فض الخصومات :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على استبدال العرف والتقاليد في فض الخصومات بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 79.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 20.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 280 بنسبة 81.6% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 63 بنسبة 18.4 % . كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 279 بنسبة 80.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 66 بنسبة 19.1 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 80.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 19.4 % . كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 166 بنسبة 84.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 31 بنسبة 15.7 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 140 بنسبة 79.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 20.9 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 132 بنسبة 78.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 21.4% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (68) تمثيل الفروق حول استبدال العرف والتقاليد بالقانون في فض الخصومات بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 68 نجد أن نسبة الذين أكدوا على استبدال العرف بالقانون في فض الخصومات بين أفراد المجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغييرا في فض الخصومات واستبدال العرف بالقانون في ذلك الأمر بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها تعود أفراد المجتمع على فض الخصومات بمعرفتهم التي تعودوا عليها ، نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك أصبح الكثير من الكثير من أفراد المجتمع الجزائري يلجئون إلى القانون في كل صغيرة وكبيرة بدلا من حلها في ضوء المتعارف عليه وديا ، في حين نجد هناك نسبة لا بأس بها من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا يزال يلجئون إلى العرف والتقاليد في فض الخصومات ، وهذا ما يدل على أنه لا يزال العرف والتقاليد ملاذا في حل الخصومات بالمجتمع الجزائري ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق في مجال فض الخصومات بالقانون بدلا من العرف والتقاليد من خلال ما أكدته نسبة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

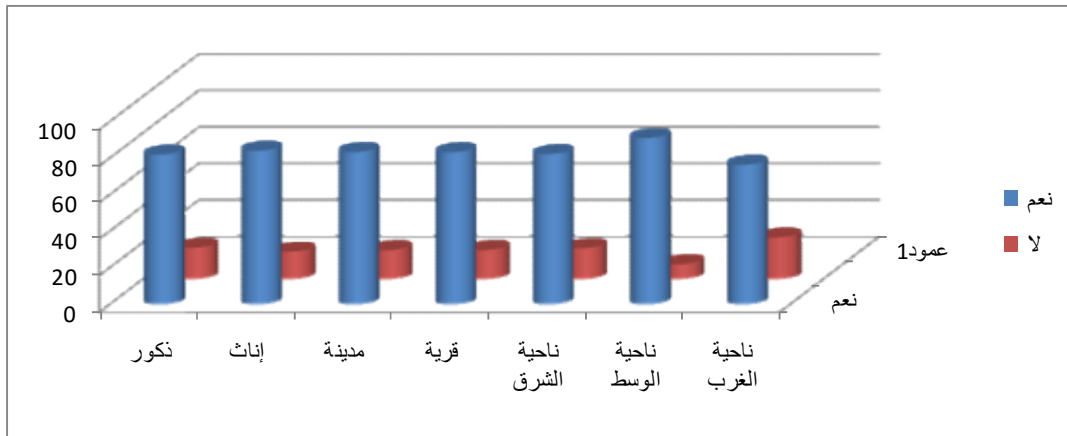
7 - 3 - الصف رقم (03) ظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق:

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثالثة ، الدالة على ظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 82.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 17.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 290 بنسبة 84.5 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 53 بنسبة 15.5 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 289 بنسبة 83.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 56 بنسبة 16.2 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 83.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.3 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 82.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 17.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 91.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 8.5 %

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 129 بنسبة 76.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 23.2 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (69) تمثيل الفروق حول ظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 69 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ظهور المنظمات للمطالبة بالحقوق بالمجتمع الجزائري تفوق نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا في أدى إلى ظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق بالمجتمع

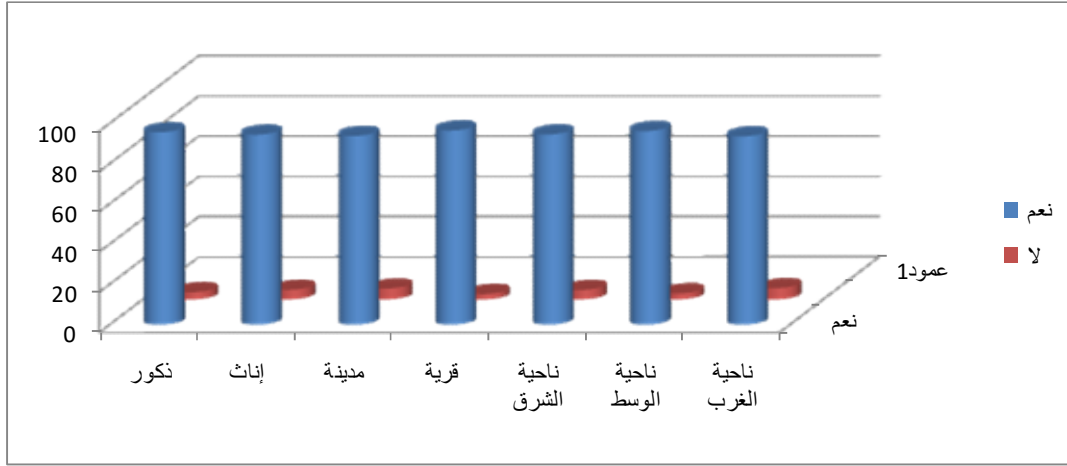
الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان الأفراد يطالبون بحقوقهم بطريقة تقليدية ، تغير ذلك وظهرت النقابات والمنظمات بمختلف المؤسسات العامة والخاصة نتيجة كثرة العمال وتعدد القوانين وعدم معرفة هؤلاء الأفراد لمضامينها ، حيث نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك كثرة الإضرابات والتوقف عن العمل لأبسط الأمور قد يكون سوء تفاهم بين موظف ومدير مؤسسة يرفع مشكلته للنقابة الوصية للمطالبة بحقوقه ، في حين نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا يزال يلجئون إلى الطرق التقليدية في المطالبة بالحقوق ، وهذا ما يدل على أنه لا تزال لم تنتضج بعد ثقافة النقابات والمنظمات المطالبة بالحقوق بالمجتمع الجزائري، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق في مجال ظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق ، من خلال ما أكدته نسبة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

7 - 4 - الصف رقم (04) دخول المرأة في المجالات السياسية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الرابعة ، الدالة على دخول المرأة في المجالات السياسية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 96 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 325 بنسبة 94.8% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 5.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 325 بنسبة 94.2% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 5.8% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 187 بنسبة 94.9% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 96.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.4 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 94% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 6% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (70) تمثيل الفروق حول دخول المرأة في المجالات السياسية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 70 نجد أن نسبة الذين أكدوا على دخول المرأة في المجالات السياسية بالجزائر تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا أدى إلى دخول المرأة في المجالات السياسية بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كانت المرأة لا تطرق هذه المجالات سابقا ، تغيرت أدوارها ودخلت في المجال السياسي وبقوة ، كما نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك كثرة النساء في المجال السياسي والنقابي والتوعوي ، وفي كل الجمعيات بمختلف أطيافها ، بل وصلت إلى الوزارة والبرلمان ، في حين نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لم تطرق المرأة مجال السياسة ، وهذا ما يدل على أنه هناك من النساء بالمجتمع الجزائري لم يدخلن معترك السياسة ويكتفين بأدوارهن السابقة ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق في مجال دخول المرأة في مجالات السياسة ، من خلال ما أكدته نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

7 - 5 - الصف رقم (05) انتشار ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية :

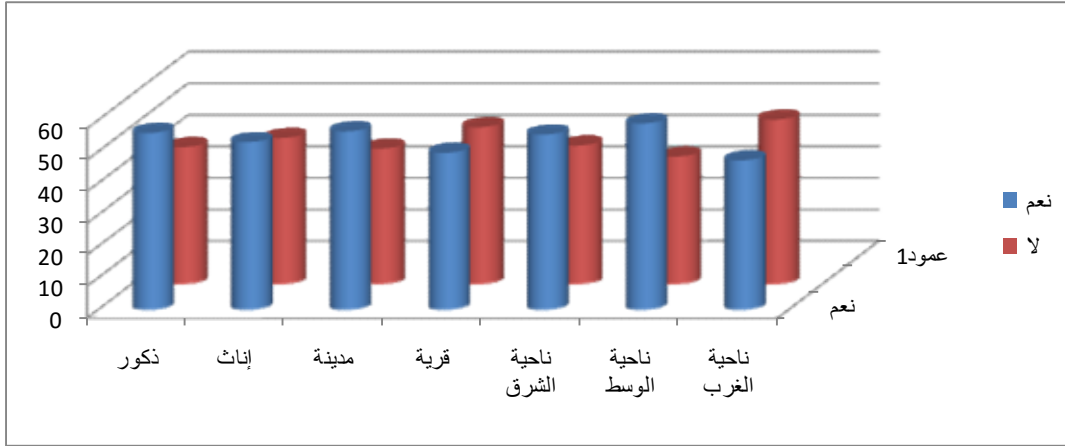
نلاحظ من خلال استجابة المفوضين على العبارة الخامسة ، الدالة على انتشار ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم

تساوي 112 بنسبة 56.3 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 87 بنسبة 43.7 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 53.4 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 160 بنسبة 46.6 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 196 بنسبة 56.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 149 بنسبة 43.2 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 98 بنسبة 50 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 98 بنسبة 50 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 110 بنسبة 55.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 87 بنسبة 44.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 105 بنسبة 59.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 72 بنسبة 40.7 % .

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 80 بنسبة 47.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 88 بنسبة 52.4 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (71) تمثيل الفروق حول انتشار ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 71 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية تكاد تساوي نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغييرا في السياسة العالمية بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان الأفراد قليل من يطرق مثل هذه المجالات سابقا ، تغيرت النظرة نحو العالم في المجال السياسي ، كما نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك كثرة المتتبعين للأخبار

السياسية عبر القنوات الفضائية المختلفة ، ومعرفة مختلف السياسات للدول ، وكذا مختلف المنظمات العالمية ودورها في الحفاظ على السلام العالمي ، إذ بات في الكثير من الأحيان القيام بوقفات احتجاجية أو تضامنية مع بعض الشعوب المضطهدة كالشعوب الفلسطينية والشعوب السورية وغيرها من الوقفات تماشيا مع الأحداث السياسية الدولية ، بهذا يمكن القول أنه حدث تغيرا بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق في مجال تمثيل ثقافة السلام العالمي ، من خلال ما أكدته نسب معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

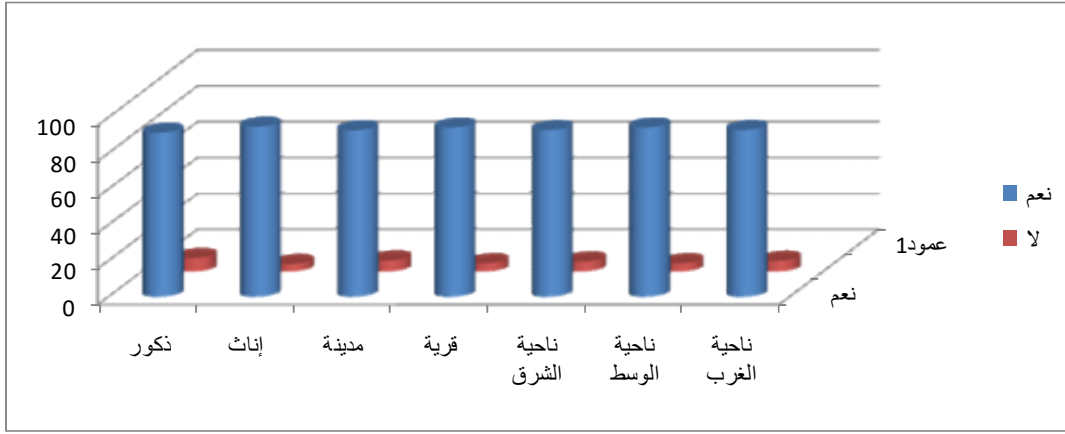
7 - 6 - الصف رقم (06) ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 326 بنسبة 95.3 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 4.7 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 322 بنسبة 93.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 6.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 93.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 94.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.1 % .

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 93.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.5 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (72) تمثيل الفروق حول ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 72 نجد أن نسبة الذين أكدوا على ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغييرا في ترويج الأفكار السياسية بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الإعلام دوره محدودا في مجالات معينة سابقا ، تغيرت أدواره وأصبح مقنعا لخدمة أهداف سياسية معينة ، كما نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك كثرة القنوات الفضائية في جميع المجالات لخدمة أغراض سياسية معينة بلا انسيابية ، فهذه قناة شيعية تروج لسياسة الشيعة ، وهذه قناة مغربية تروج أفكار سياسة مغربية وهذه قناة فرنسية لترويج السياسة الفرنسية وغيرها من القنوات غير المحدودة والتي تبث سمومها في شرائح المجتمع الجزائري ، في حين نجد هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا يتم ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام ، وهذا يدل على أن هناك فئة قليلة من المجتمع الجزائري التي تعي ذلك الدور رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا من ناحية الإعلام المروج للأفكار السياسية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

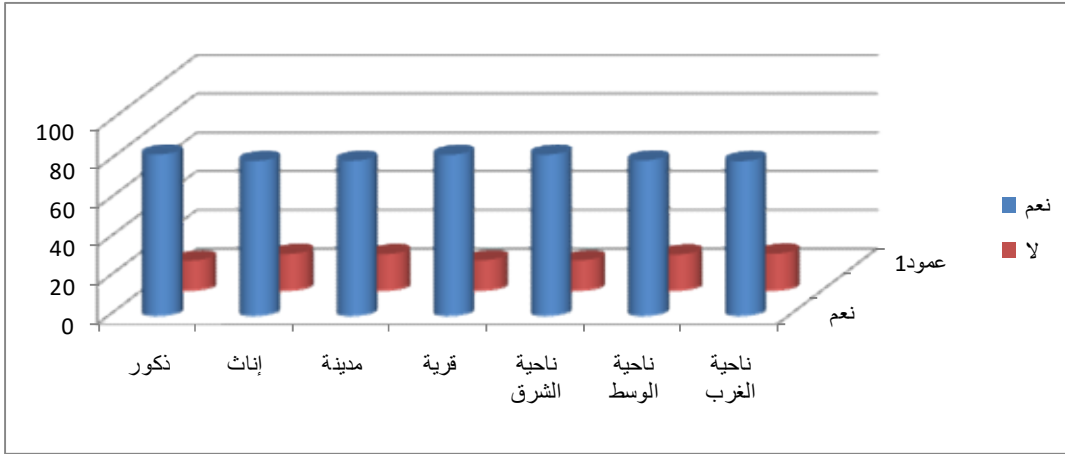
7-7 - الصف رقم (07) تغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة :

نلاحظ من خلال استجابة المفوضين على العبارة السابعة ، الدالة على تغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 83.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.1 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 276 بنسبة 80.5 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 67 بنسبة 19.5 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 278 بنسبة 80.6 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 67 بنسبة 19.4 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 83.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 98 بنسبة 50 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 83.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 80.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 19.2 % .

كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 135 بنسبة 80.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 19.6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (73) تمثيل الفروق حول تغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 73 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما

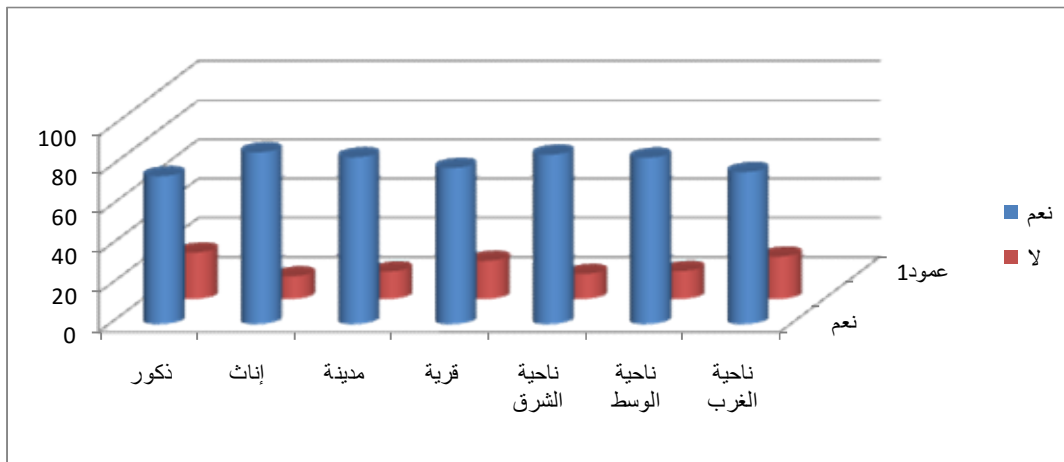
يدل على أن هناك تغيرا في اللوائح والقوانين بصفة مستمرة بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان القانون ثابتا نسبيا في السابق ، أصبح متغيرا بتغير أوضاع المجتمع واستقراره ، كما نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك التعديلات المتتالية للدستور ككل ، وقانون العقوبات وقانون الأسرة ، وقانون الإجراءات الجزائية ، ناهيك عن القوانين المرورية والقوانين الإدارية وقانون العمل التي يوما بعد يوم تصدر مراسيم فجائية لتلغي التي سبقتها وتعليمات جديدة والتي تكون أحيانا متناقضة ، في حين نجد هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا تتغير القوانين في المجتمع الجزائري قد يعود لأرائهم الشخصية نحو ذلك ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا من ناحية تغير القوانين واللوائح بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

7 - 8 - الصف رقم (08) زيادة وعي الإنسان بحقوقه :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على زيادة وعي الإنسان بحقوقه بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 75.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 48 بنسبة 24.1 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 302 بنسبة 88% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 12% .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 295 بنسبة 85.5% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة 14.5 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 80.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 19.9 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 86.8% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 13.2 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 85.3 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 14.7 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 131 بنسبة 78% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 22% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (74) تمثيل الفروق حول ازدياد وعي الإنسان بحقوقه
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 74 نجد أن نسبة الذين أكدوا ازدياد وعي الإنسان بحقوقه بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا زيادة وعي الإنسان بحقوقه بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الفرد يجهل كثيرا من حقوقه في السابق ، أصبح واعيا بمختلف حقوقه في جميع المجالات ، كما نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك اعتماد الجمعيات بمختلف توجهاتها وكذا المشاركة في كثير من اللجان والنقابات من أجل المطالبة بحقوقه ، في حين نجد هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا يزال الفرد لا يعي حقوقه بالمجتمع الجزائري قد يعود لعدة عوامل ربما ترجع لعوامل ثقافية أو عوامل الجهل ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا من ناحية تغيير وعي الإنسان بحقوقه بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

خلاصة لما سبق حول البعد السابع لمقياس التغيير الاجتماعي ، يمكن القول بأنه حدث تغير كبير في المجال السياسي بالمجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبيرا وواضحا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغيير وهذا ما دلت عليه النسب المرتفعة من خلال مؤشرات المقياس ، إذ أن بعض المناطق والأفراد شهدت تغيرا في هذا المجال

بدرجة قليلة ، كما أن هناك من شهدت هذا التغير بدرجة كبيرة ، وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب على مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على حدوث تغير في المجال السياسي واسع النطاق وعميق جدا في المجتمع الجزائري وله نتائجه على بقية المجالات الأخرى .

8 - عرض وتحليل نتائج البعد الثامن (التغير النفسي) :

لعرض نتائج البعد الثامن في مقياس التغير الإجتماعي ، وهو التغير النفسي والذي يحتوي على ثمانية مؤشرات (بنود) تمكن من قياس درجة التغير الإجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري بصفة عامة ، نورد ذلك بالجدولين الآتيين :

الرقم	العبارة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
8	نقص التعصب القبلي	33.2	66	66.8	133	25.4	87	74.6	256	25.5	50	74.5	146	29.9	103	70.1	242
16	انتشرت المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة	32.2	64	67.8	135	26.2	90	73.8	253	26.5	52	73.5	144	29.6	102	70.4	243
24	انتشرت الاستقلالية الشخصية بدلاً من الاعتماد على الأهل والأقارب	19.1	38	80.9	161	23.6	81	76.4	262	22.4	44	77.6	152	21.7	75	78.3	270
32	انتشرت الأمراض النفسية والعصبية	5	10	95	189	4.4	15	95.6	328	5.1	10	94.9	186	4.3	15	95.7	330
40	اتسعت معدلات الانحرافات كالجرائم وحالات الانتحار	9	18	91	181	6.7	23	93.3	320	8.2	16	91.8	180	7.2	25	92.8	320
48	سهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة	25.1	50	74.9	149	15.5	53	84.5	290	17.3	34	82.7	162	20	69	80	276
56	عدم تقبل الجيل القديم للجيل الحديث	17.6	35	82.4	164	15.2	52	84.8	291	14.3	28	85.7	168	17.1	59	82.9	286
64	تفشي القلق والتوتر	8.5	17	91.5	182	9.3	32	90.7	311	8.2	16	91.8	180	9.3	32	90.7	313

جدول رقم (33) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في التغير النفسي

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
8	نقص التعصب القبلي	70.6	139	29.4	58	69.5	123	30.5	54	75.6	127	24.4	41
16	انتشرت المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة	77.7	153	22.3	44	68.4	121	31.6	56	67.9	114	32.1	54
24	انتشرت الاستقلالية الشخصية بدلا من الاعتماد على الأهل والأقارب	82.7	163	17.3	34	77.4	137	22.6	40	73.2	123	26.8	45
32	انتشرت الأمراض النفسية والعصبية	95.4	188	4.6	9	96.6	171	3.4	6	94	158	6	10
40	اتسعت معدلات الانحرافات كالجرائم وحالات الانتحار	91.9	181	8.1	16	93.8	166	6.2	11	91.7	154	8.3	14
48	سهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة	83.2	164	16.8	33	84.2	149	15.8	28	75	126	25	42
56	عدم تقبل الجيل القديم للجيل الحديث	78.7	155	21.3	42	85.9	152	14.1	25	88.1	148	11.9	20
64	تفشي القلق والتوتر	89.8	177	10.2	20	96.6	171	3.4	6	86.3	154	13.7	23

جدول رقم (34) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في التغير النفسي

من خلال الجدولين رقم (33 ، 34) ، يمثلان مقارنة استجابات الطلبة بين الإناث والذكور والمدن والقرى ، ومختلف النواحي الجزائرية (ناحية الشرق ، ناحية الغرب ناحية الوسط) .

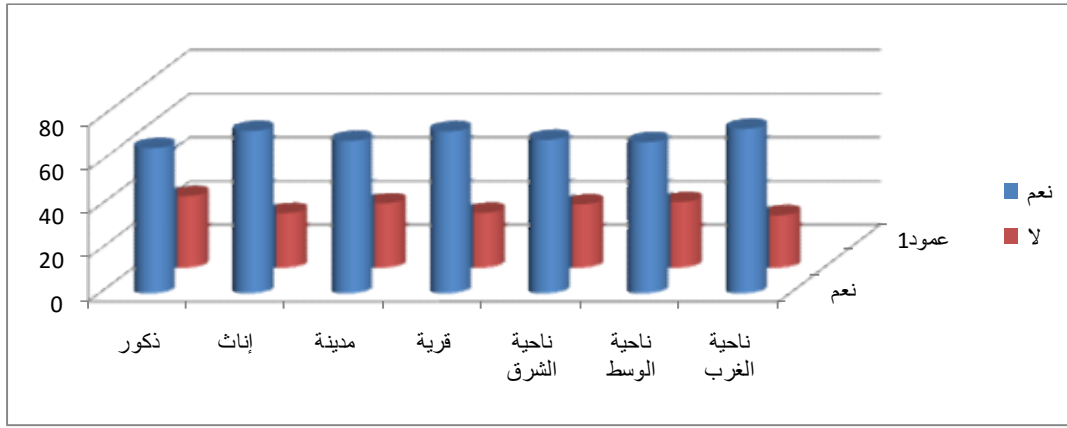
حيث أن كل صف في الجدولين يتضمن مؤشر من مؤشرات التغير النفسي وفقا للنتائج المتوصل إليها ، حيث تعكس قيمة استجابة أفراد العينة لذلك المؤشر، والتي يتم عرضها بالتسلسل لكل بند من بنود مقياس التغير الإجتماعي :

1-8 - الصف رقم (01) نقص التعصب القبلي :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الأولى ، الدالة على نقص التعصب القبلي بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 133 بنسبة 66.8 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 66 بنسبة 33.2 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 256 بنسبة 74.6% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 87 بنسبة 25.4 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 242 بنسبة 70.1 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 103 بنسبة 29.9 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 74.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة 25.5 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 139 بنسبة 70.6% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 58 بنسبة 29.4 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 123 بنسبة 69.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 30.5% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 75.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 24.4 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (75) تمثيل الفروق حول نقص التعصب القبلي

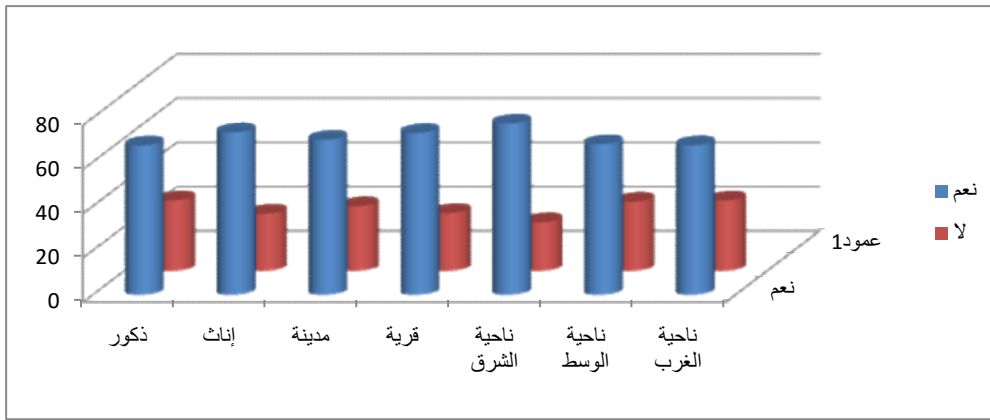
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 75 نجد أن نسبة الذين أكدوا على نقص التعصب القبلي بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا في جانب التعصب بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان التعصب أحد المركبات التي يتميز بها الأفراد ، بدلا من ذلك انتشر الوعي في جميع المجالات ، كما نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك نجاح سياسة التنمية في كل المجالات من طرق ومدارس ومؤسسات وبرامج تنموية مختلفة في جميع المجالات التي كانت تلقى اعتراضا من طرف بعض العروش بالمجتمع الجزائري ، في حين نجد هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا يزال التعصب موجودا بالمجتمع الجزائري وهذا طبيعي مقارنة بالسابق ، يعود لعدم تغير بعض الاتجاهات لدى فئة من الأفراد أو قد يعود لعوائق ابستمولوجية ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا من ناحية نقص التعصب القبلي والتعصب بصفة عامة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من خلال ما أكدته نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

8 - 2 - الصف رقم (02) انتشار المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثانية ، الدالة على انتشار المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 135 بنسبة 67.8 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 64

بنسبة 32.2 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 253 بنسبة 73.8% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 90 بنسبة 26.2 % . كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 243 بنسبة 70.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 102 بنسبة 29.6% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 144 بنسبة 73.5 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 52 بنسبة 26.5 % . كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 77.7% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 44 بنسبة 22.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 121 بنسبة 68.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 56 بنسبة 31.6% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 114 بنسبة 67.9% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 32.1% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (76) تمثيل الفروق حول انتشار المرونة إزاء حرية المرأة

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 76 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار المرونة إزاء حرية المرأة بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغييرا في جانب انتشار المرونة والتسامح بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان من الصعب تبديل الأفكار القديمة والاتجاهات وإقناع بعض الأفراد نحو موضوع معين وخاصة إزاء حرية المرأة ، على عكس وقتنا الحالي انتشرت المرونة

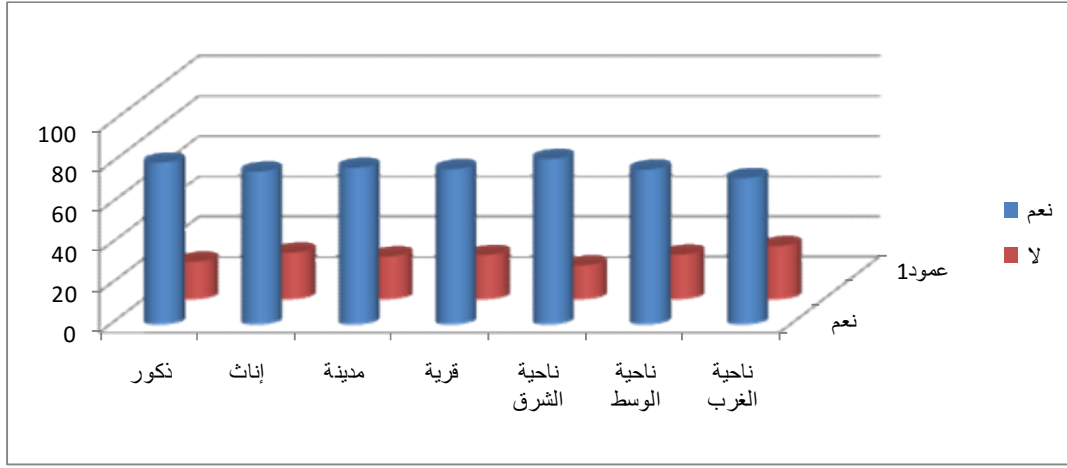
والتسامح إزاء المرأة التي كان المجتمع الجزائري سابقا يعاملها معاملة بحزم وجدية ، كما نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب ، وما يؤكد ذلك إعطاء الفتاة الاختيار لتكملة دراستها بدلا من الزواج ، وأصبح لها الخيار في الكثير من المواقف بالمجتمع الجزائري ، في حين نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا يزال تقييد حرية المرأة موجودا بالمجتمع الجزائري وهذا طبيعي مقارنة بالسابق ، يعود لعدم تغير بعض الاتجاهات لدى بعض الأسر ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا من ناحية المرونة والتسامح إزاء المرأة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق من خلال ما أكدته نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

8 - 3 - الصف رقم (03) انتشار الاستقلالية الشخصية بدلا من الاعتماد على الأهل :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثالثة ، الدالة على انتشار الاستقلالية الشخصية بدلا من الاعتماد على الأهل والأقارب بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 80.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 19.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 262 بنسبة 76.4 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 81 بنسبة 23.6 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 270 بنسبة 78.3 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 75 بنسبة 21.7 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 152 بنسبة 77.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 44 بنسبة 22.4 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 82.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 17.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 137 بنسبة 77.4 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 40 بنسبة 22.6 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 123 بنسبة 73.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 26.8 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (77) تمثيل الفروق حول انتشار الاستقلالية الذاتية بدلا من الاعتماد على الأهل

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

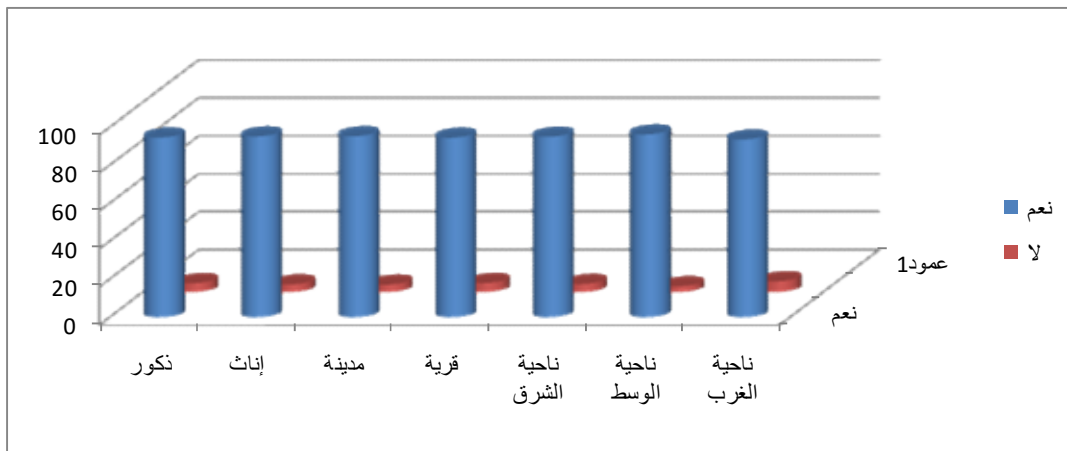
من خلال المخطط رقم 77 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار الاستقلالية الذاتية بدلا من الاعتماد على الأهل والأقارب بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا الاعتماد على الذات من قبل أفراد المجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كان الفرد يعتمد كثيرا في كافة جوانب حياته على الأهل والأقارب ومشورتهم والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في الحياة ، نجد في وقتنا الحالي أصبح الأفراد يعتمدون على دواتهم وكل واحد يريد أن يخوض غمار الحياة لوحده ، وذلك دليل على تأكيد الذات ، كما نشهد اليوم تبدا مقارنة بالسابق ، وما يؤكد ذلك تصرف الكثير بسرعة واتخاذ القرارات السريعة دون الرجوع إلى الأهل أو مشورة أهله أو أحد الأقارب ، في حين نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنهم لا يزالون يعتمدون على الأهل أو الأقارب في كثير من الأمور الحياتية رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا من ناحية انتشار الاستقلالية الشخصية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

8-4 - الصف رقم (04) انتشار الأمراض النفسية والعصبية :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الرابعة ، الدالة على انتشار الأمراض النفسية والعصبية بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 328 بنسبة 95.6% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.4 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 95.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.3 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 188 بنسبة 95.4 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.6 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 96.6 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.4 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 94 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 6 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (78) تمثيل الفروق حول انتشار الأمراض النفسية والعصبية

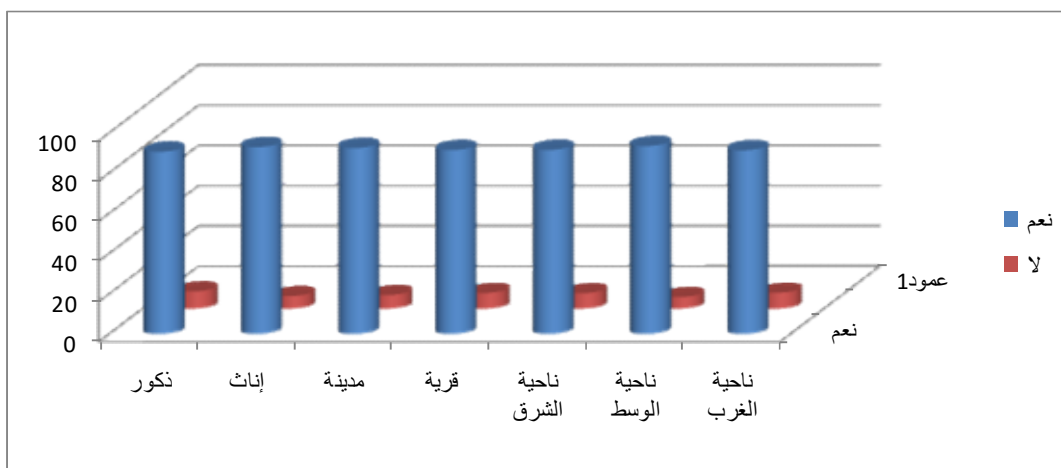
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 78 نجد أن نسبة الذين أكدوا على انتشار الأمراض النفسية والعصبية بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية وهذا ما

يدل على أن هناك تغيرا من حيث انتشار الأمراض النفسية والعصبية بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدها كانت تلك الأمراض قليلة نسبيا بالمجتمع الجزائري ، نجد في وقتنا الحالي أصبحت انتشار تلك الأمراض بنسب عالية كما نشهده اليوم مقارنة بالسابق وما يؤكد ذلك كثرة العيادات النفسية والأطباء النفسانيين والأخصائيين النفسانيين ، وكثرة تردد الأفراد الجزائريين على تلك العيادات ، في حين نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا وجود لتلك الأمراض النفسية ، قد يعود ذلك لعوامل ذاتية ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا من ناحية انتشار الأمراض النفسية والعصبية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

8-5 - الصف رقم (05) اتساع معدلات الانحرافات :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الخامسة ، الدالة على انتشار معدلات الانحرافات كالجرائم وحالات الانتحار بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 181 بنسبة 91 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 9 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 320 بنسبة 93.3% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 6.7 % . كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 320 بنسبة 92.8 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 7.2 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.2 % . كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 181 بنسبة 91.9% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.1 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 166 بنسبة 93.8 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.2% كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 154 بنسبة 91.7% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 8.3 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (79) تمثيل الفروق حول اتساع معدلات الانحرافات كالجرائم والانتحار

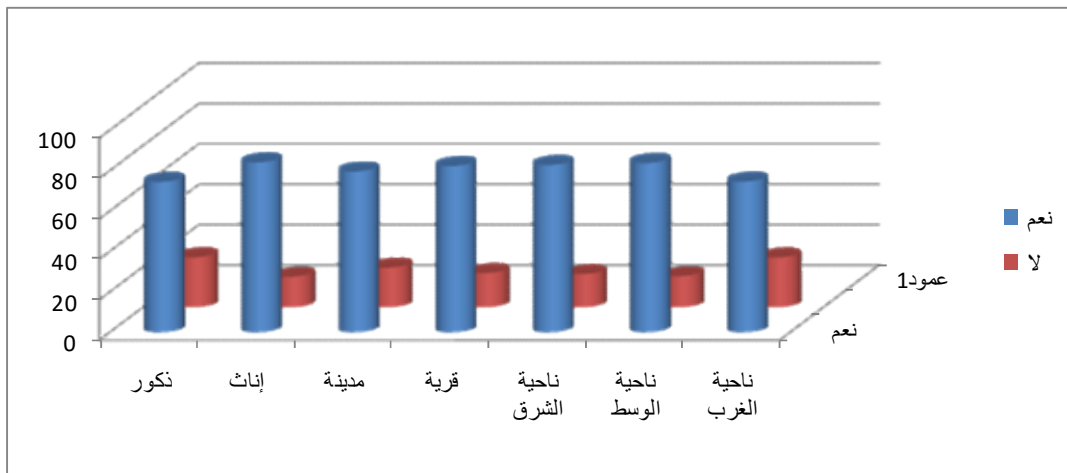
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 79 نجد أن نسبة الذين أكدوا على اتساع معدلات الانحرافات كالجرائم والانتحار بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغييرا من حيث اتساع معدلات الانحرافات بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان المجتمع متماسكا يخلوا من الانحرافات الإجتماعية ، نجد في وقتنا الحالي انتشارا واسعا في تلك الانحرافات والإجرام والانتحار وتعاطي المخدرات بنسب عالية ، وما يؤكد ذلك الجرائم الدموية التي لم يسلم منها حتى الأطفال الأبرياء ، في حين نجد هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا وجود لتلك الانحرافات ، قد يعود ذلك لنكران الواقع المعاش ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغييرا كبيرا من ناحية انتشار الانحرافات والجرائم بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة عالية من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

8 - 6 - الصف رقم (06) سهولة التكيف :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السادسة ، الدالة على سهولة التكيف مع الجديد كالمخترعات بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 74.9 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 50 بنسبة

25.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 290 بنسبة 84.5% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 53 بنسبة 15.5 % .
كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 276 بنسبة 80 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 69 بنسبة 20% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 82.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 17.3 % .
كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 83.2% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.8 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 84.2 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 15.8%
كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 126 بنسبة 75% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 25% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (80) تمثيل الفروق حول سهولة التكيف مع الأشياء

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 80 نجد أن نسبة الذين أكدوا على سهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا من حيث التكيف مع الجديد لدى أفراد المجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن فبعدما كان الفرد يرفض الجديد ويصعب التكيف معها في السابق ، نجد في وقتنا الحالي الفرد الجزائري يقبل على كل جديد ويتكيف معه

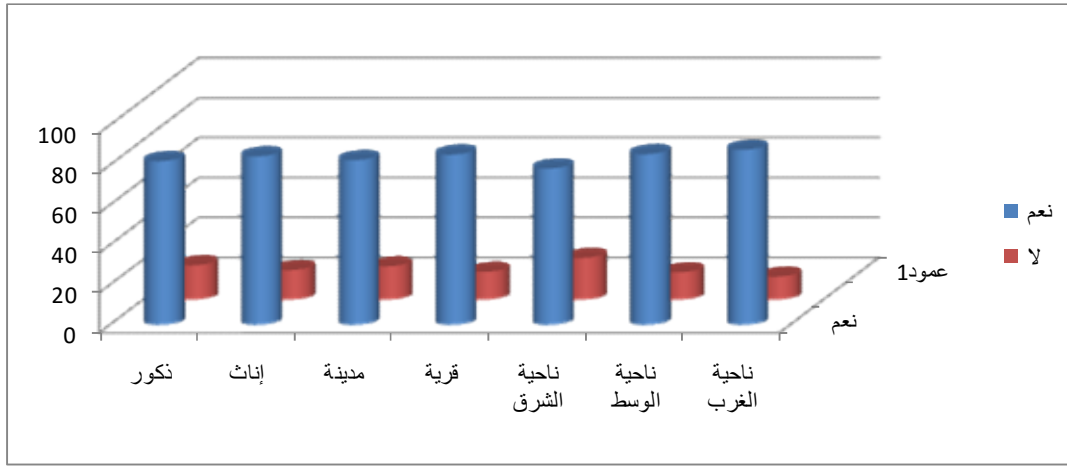
بسهولة من خلال العمليات العقلية والمعرفية ، وما يؤكد ذلك سرعة التكيف مع مختلف المخترعات والآلات المنتشرة في كل مكان ، والتي باتت مطلوبة من قبل الجميع لتيسير الحياة ، في حين نجد هناك نسبة قليلة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه ليس لديهم قابلية للتكيف مع الجديد ، ويرفضون ذلك ، قد يعود لطبيعة شخصيتهم ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا كبيرا من ناحية التكيف السريع مع مختلف المستجدات بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق ، من خلال ما أكدته نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

8 - 7 - الصف رقم (07) عدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة السابعة ، الدالة على عدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد بالمجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 82.4 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 17.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 291 بنسبة 84.8 % يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 52 بنسبة 15.2 % .

كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 286 بنسبة 82.9 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 59 بنسبة 17.1 % ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 85.7 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 14.3 % .

كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 78.7 % تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 21.3 % ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 152 بنسبة 85.9 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 14.1 % كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 148 بنسبة 88.1 % ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 11.9 % ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



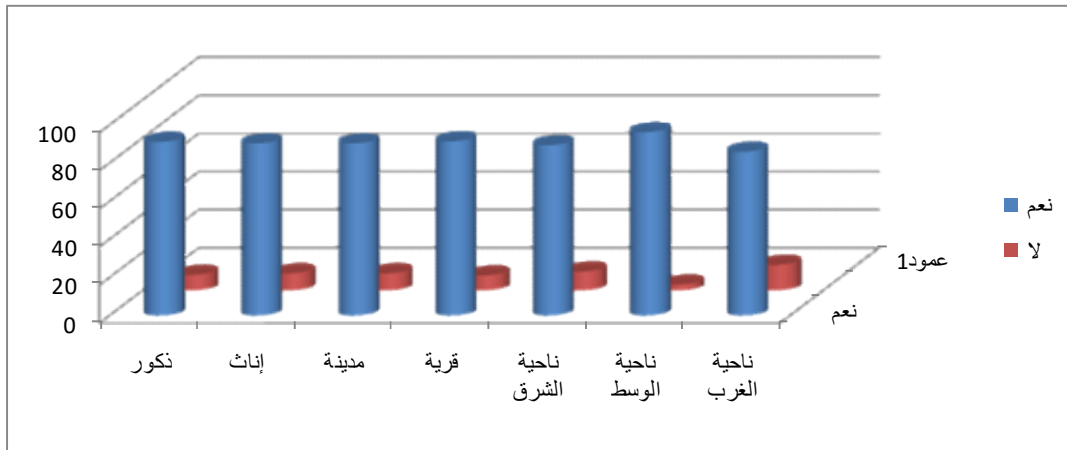
مخطط رقم (81) تمثيل الفروق حول عدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد
بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 81 نجد أن نسبة الذين أكدوا على عدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغيرا من حيث الفوارق بين الأجيال بالمجتمع الجزائري ، ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، فبعدها كانت الأجيال تكن لبعضها الاحترام والوقار في السابق ، نجد في وقتنا الحالي الجيل القديم يسخط على الجيل الذي يليه وينعته وينظر إليه نظرة سخرية وما يؤكد ذلك الصراع القائم بين الأجيال الكبيرة والأجيال الصغيرة سواء في العمل أو في التعليم وغيرها من المجالات الأخرى ، في حين نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بأنه لا يوجد صراع بين الجيلين ، قد يعود نتيجة اقتدائهم بجيل الكبار في جميع الجوانب ، رغم ذلك يمكن القول أنه حدث تغيرا من ناحية وجود فجوة جيلية بين الجيل القديم والجديد بالمجتمع الجزائري التي لم تكن موجودة سابقا ، من خلال ما أكدته نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

8 - 8 - الصف رقم (08) تفشي القلق والتوتر :

نلاحظ من خلال استجابة المفحوصين على العبارة الثامنة ، الدالة على تفشي القلق والتوتر بين أفراد المجتمع الجزائري ، نجد أن الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 91.5 % ، يقابلها الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.5 % ، في

حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 311 بنسبة 90.7% يقابلها الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 9.3% .
كما أن أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 313 بنسبة 90.7% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 9.3% ، في حين نجد أن أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.8% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.2% .
كما أن أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 89.8% تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 10.2% ، في حين نجد أن أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 96.6% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.4%
كما نجد أن أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 145 بنسبة 86.3% ، تقابلها الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 13.7% ، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط البياني التالي :



مخطط رقم (82) تمثيل الفروق حول تفشي القلق والتوتر بين الأفراد

بين الذكور والإناث والسكن والنواحي الجزائرية

من خلال المخطط رقم 82 نجد أن نسبة الذين أكدوا على تفشي القلق والتوتر لدى الأفراد بالمجتمع الجزائري تفوق بكثير نسبة الذين أجابوا بالسلب ، حيث أكد هذا التغيير كل من الذكور والإناث من مختلف النواحي الجزائرية سواء في المدينة أو القرية ، وهذا ما يدل على أن هناك تغييرا من حيث انتشار القلق والتوتر لدى الأفراد بالمجتمع الجزائري ويعكس مدى حدوث التغيير في هذا الإطار في جميع نواحي القطر الجزائري سواء في القرى أو المدن ، حيث لم تكن تلك المظاهر موجودة سابقا على الأفراد ، نجد اليوم العديد من الأفراد يبدووا عليهم دائما القلق والتوتر والحيرة ، لم يسلم منها حتى الأطفال الصغار ،

تجدهم مهمومين متوترين من أجل أمور تافهة ، في حين نجد هناك نسبة من أفراد المجتمع الجزائري الذين يصرحون بعدم انتشار تلك المظاهر للقلق والتوتر بين الأفراد ، قد يعود لعدم ملاحظة ذلك ، وعليه يمكن القول أنه حدث تغيرا من ناحية انتشار القلق والتوتر لدى الأفراد بالمجتمع الجزائري التي لم تكن موجودة سابقا ، من خلال ما أكدته نسبة معتبرة من أفراد المجتمع الجزائري حول ذلك .

خلاصة لما سبق حول البعد الثامن لمقياس التغير الإجتماعي ، يمكن القول بأنه حدث تغير كبير في المجال النفسي للأفراد بالمجتمع الجزائري ، والذي كان أثره كبيرا وواضحا من خلال مجموعة المؤشرات الدالة على حدوث هذا التغير وهذا ما دلت عليه النسب المرتفعة من خلال مؤشرات المقياس ، إذ أن بعض المناطق والأفراد شهدت تغيرا في هذا المجال بدرجة قليلة ، كما أن هناك من شهدت هذا التغير بدرجة كبيرة ، وهذا ما نستدل عليه من خلال تلك النسب على مؤشرات المقياس ، الشيء الذي يجعلنا نحكم على حدوث تغير في المجال النفسي واسع النطاق وعميق جدا في المجتمع الجزائري وله نتائجه على بقية المجالات الأخرى .

ملخص الفصل :

خلال هذا الفصل الذي خصصه الباحث لعرض وتحليل النتائج الميدانية المتوصل إليها جراء تطبيق مقياس التغيير الاجتماعي على عينة الدراسة الحالية ، حيث تم عرض جميع نتائج الأبعاد التي يحتوي عليه المقياس ، مروراً بنتائج بعد التغيير التكنولوجي ، والتي أسفرت على أنه حدث تغير تكنولوجي بالمجتمع الجزائري ، ثم نتائج بعد التغيير الاقتصادي والتي أسفرت على حدوث تغير اقتصادي بالمجتمع الجزائري ، ثم نتائج بعد التغيير الاجتماعي والتي أسفرت على أنه حدث تغير اجتماعي بالمجتمع الجزائري ، ثم نتائج بعد التغيير التربوي والتعليمي ، والتي أسفرت على حدوث تغير تربوي وتعليمي بالمجتمع الجزائري ، ثم نتائج بعد التغيير الثقافي ، والتي أيضاً أسفرت على حدوث تغير ثقافي بالمجتمع الجزائري ، ثم نتائج بعد التغيير الأسري والقرابي ، والتي أسفرت على حدوث تغير في المجال الأسري والقرابي بالمجتمع الجزائري ، ثم نتائج بعد التغيير السياسي ، والتي أسفرت على حدوث تغير في الجانب السياسي بالمجتمع الجزائري ، ثم نتائج بعد التغيير النفسي ، والتي أسفرت على حدوث تغير نفسي بالمجتمع الجزائري ، مما يجعلنا من خلال تلك المقارنات بين الذكور والإناث ومختلف النواحي الجزائرية ، ناحية الشرق ، ناحية الوسط ، ناحية الغرب الجزائري ، يمكن القول أنه حدث تغير اجتماعي واسع النطاق وعميق مس جميع شرائح ومناطق المجتمع الجزائري .

الفصل السادس

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة .

- تمهيد

1 - عرض النتائج

1 - 1 - عرض نتائج الفرضية الأولى .

1 - 2 - عرض نتائج الفرضية الثانية .

1 - 3 - عرض نتائج الفرضية الثالثة .

1 - 4 - عرض نتائج الفرضية الرابعة .

1 - 5 - عرض نتائج الفرضية الخامسة .

1 - 6 - عرض نتائج الفرضية السادسة .

1 - 7 - عرض نتائج الفرضية السابعة .

2 - تفسير النتائج :

2 - 1 - تفسير نتائج الفرضية الأولى .

2 - 2 - تفسير نتائج الفرضية الثانية .

2 - 3 - تفسير نتائج الفرضية الثالثة .

2 - 4 - تفسير نتائج الفرضية الرابعة .

2 - 5 - تفسير نتائج الفرضية الخامسة .

2 - 6 - تفسير نتائج الفرضية السادسة .

2 - 7 - تفسير نتائج الفرضية السابعة .

- خاتمة وتوصيات .

تمهيد :

خلال الفصل السابق رأينا كيف أن المجتمع الجزائري تعرض لتغيرات اجتماعية عميقة وواسعة النطاق ، في جميع المجالات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والأسرية والقرابية والتعليمية والتربوية والنفسية والاجتماعية والثقافية ، خلال هذا الفصل سيتم عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها حول انعكاس ذلك التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري ممثلاً في طلاب الجامعة ، ومن ثم مناقشة تلك النتائج وتفسيرها في ضوء الدراسات السابقة العربية والغربية التي تناولت التغير الاجتماعي والقيم الاجتماعية في تلك المجتمعات .

1 - عرض النتائج :

1-1 - عرض نتائج الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على : يمكن التنبؤ بانعكاس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاجتماعية (منظومة القيم)

تم قياس هذه الفرضية باستخدام معامل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Régression بين متغير التغير الاجتماعي كمتغير مستقل ، وبين القيم الاجتماعية كمتغير تابع ، كون أن الانحدار هو دراسة التوزيع المشترك للمتغيرين المستقل والتابع فالمتغير المستقل (التغير الاجتماعي) يقاس دون خطأ ، والمتغير التابع (القيم الاجتماعية) تأخذ قيمة تعتمد على قيمة المتغير المستقل ، بهدف إيجاد العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع لتساعد في تفسير التغير الذي قد يطرأ على القيم الاجتماعية تبعاً للتغير الاجتماعي وباستعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS₂₁ ، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الثابت CONSTANT	قيمة التغير	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المعدل R SQUARE	قيمة F	مستوى دلالة F	قيمة T _{B1}	مستوى الدلالة T
23.63	0.39	0.44	0.193	0.192	129.25	دالة عند 0.01	11.39	دالة عند 0.01

جدول رقم (35) الدلالة الإحصائية لقيمة التنبؤ بمدى

انعكاس التغير الإجتماعي على القيم الإجتماعية

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (35) يمكن استنتاج نموذج انحدار القيم الإجتماعية على التغير الإجتماعي كما يلي :

$$(\text{القيم الإجتماعية}) = 23.63 + 0.39 \times (\text{التغير الإجتماعي}) .$$

كذلك من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط r تساوي 0.44 وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين التغير الإجتماعي والقيم الإجتماعية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 .

كما نجد من خلال الجدول السابق ، قيمة معامل التحديد R² تساوي 0.193 ، ومعامل التحديد المعدل R. Square يساوي 0.192 .

كما نجد من خلال الجدول السابق قيمة F تساوي 129.25 ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 ، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين التغير الإجتماعي والقيم الإجتماعية ، وأن نموذج الانحدار السابق جيد .

كما نجد من خلال الجدول السابق قيمة T_{b1} تساوي 11.39 ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 ، وهذا يدل على أن التغير الإجتماعي متغير مؤثر في تفسير قيمة القيم الإجتماعية ويجب أن يكون ضمن نموذج خط الانحدار ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % ، وعليه إثبات الفرضية الأولى القائلة بأنه يمكن التنبؤ بانعكاس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاجتماعية (منظومة القيم) .

1 - 2 - عرض نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاقتصادية .

تم قياس هذه الفرضية باستخدام معامل ارتباط بيرسون ، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS₂₁ ، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

عدد الأفراد	قيمة r	درجة الحرية	مستوى الدلالة
542	0.23	541	دال عند 0.01
التغير الإجتماعي			
القيم الاقتصادية			

جدول رقم (36) قيمة r ودلالاتها الإحصائية
لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم الاقتصادية

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (36) أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة بين المتغيرين r تساوي 0.23 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 عند درجة حرية 203 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % ، وعليه إثبات الفرضية الثانية القائلة بأنه ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاقتصادية .

1 - 3 - عرض نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الدينية والأخلاقية .

تم قياس هذه الفرضية باستخدام معامل ارتباط بيرسون ، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS₂₁ ، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

عدد الأفراد	قيمة r	درجة الحرية	مستوى الدلالة
542	0.29	541	دال عند 0.01
التغير الإجتماعي			
القيم الدينية والأخلاقية			

**جدول رقم (37) قيمة r ودلالاتها الإحصائية
لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم الدينية**

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (37) أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة بين المتغيرين r تساوي 0.29 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 عند درجة حرية 203 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % ، وعليه إثبات الفرضية الثالثة القائلة بأنه ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الدينية .

1 - 4 - عرض نتائج الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على أنه: ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم السياسية .

تم قياس هذه الفرضية باستخدام معامل ارتباط بيرسون ، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS₂₁ ، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

عدد الأفراد	قيمة r	درجة الحرية	مستوى الدلالة
542	0.18	541	دال عند 0.01
التغير الإجتماعي			
القيم السياسية			

**جدول رقم (38) قيمة r ودلالاتها الإحصائية
لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم السياسية**

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (38) أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة بين المتغيرين r تساوي 0.18 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 عند درجة حرية 203 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % ، وعليه إثبات الفرضية الرابعة القائلة بأنه ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم السياسية .

1-5 - عرض نتائج الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الخامسة على أنه: ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم النظرية .

تم قياس هذه الفرضية باستخدام معامل ارتباط بيرسون ، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS₂₁ ، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

عدد الأفراد	قيمة r	درجة الحرية	مستوى الدلالة
542	0.389	541	دال عند 0.01
التغير الاجتماعي			
القيم النظرية			

جدول رقم (39) قيمة r ودالاتها الإحصائية

لمعامل الارتباط بين التغير الاجتماعي والقيم النظرية

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (39) أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة بين المتغيرين r تساوي 0.39 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 عند درجة حرية 203 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % ، وعليه إثبات الفرضية الخامسة القائلة بأنه ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم النظرية .

1-6 - عرض نتائج الفرضية السادسة :

تنص الفرضية السادسة على أنه: ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الجمالية .

تم قياس هذه الفرضية باستخدام معامل ارتباط بيرسون ، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS₂₁ ، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

عدد الأفراد	قيمة r	درجة الحرية	مستوى الدلالة
542	0.33	541	دال عند 0.01
التغير الإجتماعي			
القيم الجمالية			

جدول رقم (40) قيمة r ودالاتها الإحصائية لمعامل الارتباط بين التغير الإجتماعي والقيم الجمالية

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (40) أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة بين المتغيرين r تساوي 0.33 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 عند درجة حرية 203 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % ، وعليه إثبات الفرضية السادسة القائلة بأنه ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم النظرية .

1-7 - عرض نتائج الفرضية السابعة :

تنص الفرضية السابعة على أنه: ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الإجتماعية .

تم قياس هذه الفرضية باستخدام معامل ارتباط بيرسون ، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS₂₁ ، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

عدد الأفراد	قيمة r	درجة الحرية	مستوى الدلالة
542	0.389	541	دال عند 0.01
التغير الإجتماعي			
القيم الإجتماعية			

جدول رقم (41) قيمة r ودالاتها الإحصائية لمعامل الارتباط

بين التغير الإجتماعي والقيم الإجتماعية

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (41) أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة بين المتغيرين r تساوي 0.39 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 عند درجة حرية 203 ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99 % ، وعليه إثبات الفرضية السابعة القائلة بأنه ينعكس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الإجتماعية .

2 - مناقشة النتائج :

من خلال عرض النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة ، سيتم مناقشتها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري وبيان علاقة هذه النتائج بالدراسات السابقة .

2-1 - مناقشة نتائج الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على : يمكن التنبؤ بانعكاس التغير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الاجتماعية (منظومة القيم) .

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (34) عن صحة هذه الفرضية ، نجد أن قيمة معامل الارتباط r تساوي 0.44 وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين التغير الاجتماعي والقيم الإجتماعية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 .

كما أن قيمة F تساوي 129.25 ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 ، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين التغير الاجتماعي والقيم الإجتماعية ، وأن نموذج الانحدار جيد ، كما أن قيمة T_{b1} تساوي 11.39 ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 وهذا يدل على أن التغير الاجتماعي متغير مؤثر في تفسير قيمة القيم الإجتماعية ويجب أن يكون ضمن نموذج خط الانحدار، كل ذلك يؤكد على أنه يمكن التنبؤ بانعكاس التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية ، من خلال الارتباط القوي بين التغير الاجتماعي والقيم الاجتماعية ، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي أجراها كل من كال و دراسة سكوبي ودراسة الأزرق (1978) ودراسة مقدم (1987) ودراسة بوشلوش (2002) ودراسة حويتي (2002) ودراسة النكلاوي (1970) ودراسة نعيمة (1994) ودراسة بيومي ودراسة الجابري (2002) ، وتتعارض مع الدراسة التي أجراها حسن (1966) .

ويمكن تفسير ذلك نتيجة للتغيرات التي حصلت لمنظومة قيم (نسق القيم) أفراد المجتمع الجزائري جراء تعرضهم للتغير الإجتماعي ، أسهم ذلك في تغير ترتيب سلم القيم لديهم تماشياً مع التفضيل لتلك القيم من أجل الحصول على إشباع لمختلف الحاجات الحياتية ، مما أدى إلى ظهور صراع و تعارض في ترتيب القيم في مختلف المواقف و بروز اتجاهات جديدة تؤثر في شخصيات أفراد المجتمع الجزائري .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية حول منظومة القيم لأفراد المجتمع الجزائري ممثلاً في طلاب الجامعة ، ولأجل إعطاء صورة عميقة وحقيقية ، ليست مظهرية حول منظومة القيم التي يتصرف هؤلاء الأفراد إزاءها في مختلف المواقف اليومية في واقعنا المعاش ، ومن أجل التفسير العميق لما حدث لمنظومة القيم بالمجتمع الجزائري قمنا بمقارنة النتائج بين الإحصاء الوصفي الذي يكشف الظاهر من خلال المتوسطات الحسابية لكل قيمة ، والإحصاء الاستدلالي الذي يكشف محتوى ارتباط كل قيمة بالمقياس الكلي ، نورد ذلك من خلال الجدول التالي :

الترتيب	قيمة معامل الارتباط R	ترتيب \bar{X}	المتوسط الحسابي	البعد
6	0.608	1	12.76	القيم الدينية
2	0.699	5	6.60	القيم الاقتصادية
4	0.689	3	8.18	القيم الإجتماعية
5	0.652	6	4.38	القيم السياسية
1	0.805	2	9.7	القيم النظرية
3	0.694	4	7.24	القيم الجمالية

جدول رقم (42) قيمة r ودلالاتها الإحصائية لمعامل الارتباط لتحديد منظومة القيم
من خلال الجدول رقم 42 يتبين أنه لدينا نموذجين لترتيب القيم في منظومة لأفراد المجتمع الجزائري ، النموذج الأول يكون الترتيب حسب المتوسط الحسابي ، إذ نجد أن منظومة القيم الراهنة (نسق القيم) لبعض أفراد المجتمع الجزائري مرتبة وفق التسلسل التالي :

في المرتبة الأولى القيم الدينية ، تليها في المرتبة الثانية القيم النظرية ، ثم تليها في المرتبة الثالثة القيم الإجتماعية ، ثم تليها في المرتبة الرابعة القيمة الجمالية ثم تليها في المرتبة الخامسة القيمة الاقتصادية ، ثم تليها في المرتبة السادسة القيمة السياسية .

النموذج الثاني حسب مصفوفة الارتباط مع البعد الكلي ، نجد أن منظومة القيم الراهنة (نسق القيم) لبعض أفراد المجتمع الجزائري مرتبة وفق التسلسل التالي :

في المرتبة الأولى القيم النظرية ، تليها في المرتبة الثانية القيم الاقتصادية ، ثم تليها في المرتبة الثالثة القيم الجمالية ، ثم تليها في المرتبة الرابعة القيمة الاجتماعية ثم تليها في المرتبة الخامسة القيمة السياسية ، ثم تليها في المرتبة السادسة القيمة الدينية .

إذ أنه من الخطأ أن نحكم على منظومة قيم معينة من خلال قياس كل قيمة منفردة على حدا ، لأن المعرفة الحقيقية لمنظومة القيم تكمن في اختيار ما له أهمية وقيمة عند الفرد في حالة الاختيار من بين بدائل في نفس الوقت أو في نفس الموقف ، و لا يكون ذلك الاختيار منفردا لأن الفرد يمكنه أن يفضل أكثر من قيمة في نفس الوقت ، لكن عند مفاضلته أو اختياره بين قيمتين أو أكثر مجتمعة سوف نعرف مرتبة كل قيمة لدى ذلك الشخص ، مثال ذلك عندما يطلب من شخص أن يختار بين المال و العلم ، في هذا الموقف يجب عليه المفاضلة وإعطاء ما ينطبق عليه من قيمة مرتبة وفقا أولوياتها لديه ، فما بالك عند ما يطلب من شخص أن يختار بين أكثر من قيمتين في نفس الوقت ، مثل أداء صلاة الجمعة أو مشاهدة مباراة مهمة أو حضور محاضرة أو حضور تجمع حزبي أو زيارة الوالدين أو تحصيل المال ، وكمثال آخر لو توفر لديك بعض المال ماذا تفضل أن تفعل به ، تحج أو تستثمره أو تتزوج به أو تذهب في رحلة سياحية أو تنفقه على الدراسة ، لأنها في العديد من المواقف تكون متعارضة ، ويجب على الفرد أن يختار وفقا لأولوياتها لديه بالترتيب في حين قد تتساوى قيمتين في نفس الترتيب ولكن لا يمكن أن تتساوى أكثر من قيمتين في نفس الترتيب ، كما أنها تكون نسبية ومتغيرة بتغير الوقت والموقف وتغير اتجاهات الفرد نحو الموضوعات والحياة بصفة عامة .

لذا من خلال ما سبق في تفسير منظومة القيم لا يمكن الاعتماد على المنظومة الظاهرية التي تقول بأن أغلبية أفراد المجتمع الجزائري ظاهريا يتمتعون بمنظومة قيم تغلب عليها القيمة الدينية على بقية القيم الأخرى ، بل يجب الاعتماد على المنظومة الثانية في كثير من

المواقف والحالات عند تفسير منظومة القيم ، وهي المنظومة الحقيقية لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري إن لم نقل أغلبهم ، وهي الأقرب للواقع المعاش وتختلف عن المنظومة الأولى ، فنجد خلالها أن القيمة الدينية تأتي في مؤخرة الترتيب وتغلب القيم النظرية و الاقتصادية والجمالية على منظومة القيم ، حيث أصبحت القيم الدينية في المرتبة الأخيرة بعدما كان الدين هو المسيطر على التفكير لدى أغلب الأفراد بالمجتمع الجزائري وهو فلسفة حياتهم ككل ، تراجع ذلك الدور إلى المرتبة الأخيرة مقارنة بباقي القيم الأخرى التي تدخل في تشكيل منظومة القيم لدى أغلبية الأفراد الجزائريين ، وهذا ما قصدناه من خلال تفسير نتائج الفرضية الأولى بعدما تم التأكد من انعكاس التغير الإجتماعي على القيم الاجتماعية وتحديدًا منظومة القيم ، ودليل ذلك في وقتنا الحالي عندما تنهى شخصا عن فعل غير مقبول شرعا وتوجهه بأن ذلك حرام أو غير مقبول شرعا ويتعارض مع الدين وهو يعلم بأنه فعلا مخالف للدين لكنه يقدم على ذلك ويفضل قيمة اقتصادية أو جمالية ولا تهمة تلك القيمة الدينية ، وهذا دليل على تراجع القيمة الدينية في منظومته ، وما أكثر تلك السلوكيات في مجتمعنا الجزائري وتفشيها بصورة رهيبة .

كذلك بالنسبة لتصدر القيم النظرية المرتبة الأولى بعدما كانت مقارنة بالسابق أقل أهمية من حيث الترتيب في منظومة القيم، وما دل ذلك إلا على الثورة العلمية لأفراد المجتمع الجزائري والبحث عن التعلم والمعلومات بغية إشباع مختلف الحاجات المتجددة والمتطورة مع تطور العصر ومواكبة التغيرات الحاصلة ، لأن ضرورة العلم والبحث عن المعلومات في جميع المجالات أساس إشباع بقية الحاجات وفي جميع المجالات ، وبدون ذلك المستوى العلمي والمعرفي والفهم الحقيقي لمختلف الظواهر التي تقع من حولنا وتحيط بنا وتتحكم في تطورنا وفي علاقتنا ببيئتنا يجعلنا نصنّف ضمن قائمة المتخلفين بل في تعداد الأموات وهذا ما يثبت انعكاس التغير الإجتماعي في هذا الإطار ، لذا تصدرت هذه القيمة منظومة القيم مقارنة بالسابق .

كما نجد أن القيم الاقتصادية والقيم الجمالية جاءت في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي متلاصقتين من حيث الترتيب والتأثر مقارنة ببقية القيم الأخرى ، وهذا يدل على تغير منظومة قيم كثير من أفراد المجتمع الجزائري ، لأن التغيرات الاقتصادية اقترنت بالتهذيب والنضج الفكري للأفراد وإيمانهم الفعلي بعدم توفر وإشباع الحاجة المادية كالمال ، يقترن

ذلك بضرورة الاهتمام بالشكل والمظهر والتناسق والجمال والذي لا يتأتى إلا من خلال السعي وراء التحصيل المادي لبلوغ النظرة الحقيقية للعيش بسلام وأمن مادي وإعطاء صورة مثالية للذات من خلال الشكل والمظهر اللائق بتلك الصورة بات في الكثير من الأحيان يفرض على الكثير أحيانا التخلي عن المبادئ الدينية والأخلاقية من أجل بلوغ الرفاهية والمظهرية بدلا من تقييد الحريات ، وهذا ما يؤكد انعكاس التغيير الاجتماعي على قيم الكثير من الأفراد بالمجتمع الجزائري في هذا الجانب .

في حين نرى أن ترتيب القيم الاجتماعية تراجع مقارنة بالسابق ، والذي جاء في المرتبة الرابعة ، كون أن أهمية تلك العلاقات بين الكثير من أفراد المجتمع الجزائري لم يعد ينظر لها بمنظار السابق في إشباع الحاجات المختلفة للأفراد ، وأصبحت تعتبر ثانوية تقدر من خلال المصلحة وراء تلك العلاقات ، مما انجر عنه نوع من البرود في العلاقات الحميمة والعلاقات الدموية ، فأصبح أغلبية أفراد المجتمع الجزائري لا يبالي بأهمية تلك العلاقات في حياته اليومية ، ودليل ذلك اختيار الابن للسكن بعيدا عن والديه وعن أهله وأقاربه لأجل العمل أو غير ذلك ، و لا يسأل عليهم وعن حالهم وعن علاقاتهم لمدة طويلة من الزمن قد تتعدى الشهور والسنوات ، دون مبالاة ، رغم ذلك تستمر حياته ويشبع حاجاته بدون تضرر أو افتقاد لتلك العلاقات الحميمة أو العائلية أو القرابية ، وهذا ما يفسر انعكاس التغيير الاجتماعي على القيم الاجتماعية لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري ، وتراجع القيمة الاجتماعية مقارنة بالسابق .

2 - 2 - مناقشة نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغيير في قيمهم الاقتصادية .

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 35 ، عن صحة هذه الفرضية حيث تبين أن قيمة r دالة إحصائيا ، حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.23 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يؤكد وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغيير الاجتماعي والقيم الاقتصادية لدى أفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة ، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي أجراها كل من : الدسوقي (1970) ، ودراسة النصار (1977) ودراسة أحمد فاروق ، ودراسة بوشلوش (2002) .

ويمكن تفسير ذلك نتيجة للتغيرات التي حصلت للقيم الاقتصادية لأفراد المجتمع الجزائري جراء التغير الاجتماعي ، أسهم ذلك في التفكير في ولوج معترك الحياة من أجل البقاء وبلوغ أهداف مادية من خلال الربح وتحسين مستوى المعيشة وضمان مستقبل الأسرة والأبناء وإشباع مختلف الحاجات ، لأن تصور الأفراد للإشباع كان منحصرا في الإشباع الروحي بدلا من الإشباع المادي ، مما أدى إلى ظهور صراع و تعارض في الأدوار في مختلف المواقف وبروز اتجاهات جديدة تبرز من خلال شخصيات أفراد المجتمع الجزائري وتفاعلهم المستمر من أجل الحياة .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية ، كمقارنة بين النواحي الجزائرية في مؤشرات المقياس على بعد القيمة الاقتصادية حسب التقسيم السابق في الدراسة حول وضعية القيم الاقتصادية لأفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة نورد ذلك من خلال الجدولين التاليين :

الرقم	العبارة	نكر				أنثى				مدينة				قرية					
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم			
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
2	أحتفظ بملابسي طالما أنها صالحة .	8	16	92	183	35	102	89.8	308	35	102	88.7	306	39	11.3	185	93.9	12	61
8	وقتنا الحالي يفرض على الفرد أن يعمل أعمالا إضافية أخرى	13.6	27	86.4	172	58	16.9	83.1	285	58	16.9	84.6	292	53	15.4	165	83.8	32	16.2
14	أسعى لأن أكون في حالة مالية مناسبة .	5	10	95	189	28	8.2	91.8	315	28	8.2	94.2	325	20	5.8	179	90.9	18	9.1
17	أتابع تقلبات الأسعار باهتمام	59.3	118	40.7	81	85	24.8	285	75.2	85	24.8	33.6	116	229	66.4	50	25.4	147	74.6
21	أرفض فكرة جمع المال من أجل اكتنازه .	26.6	53	73.4	146	83	24.2	75.8	260	83	24.2	76.2	263	82	23.8	143	27.6	54	27.4
27	أوازن بين توفير المال و الاستفادة منه .	13.6	27	86.4	172	48	14	86	295	48	14	58.2	294	51	14.8	173	87.8	24	12.2
33	أحاول تقليص نفقاتي من أجل ادخار بعض المال .	34.2	68	65.8	131	126	36.7	63.3	217	126	36.7	65.2	225	120	34.8	123	62.4	74	37.6
39	أسعد بأي تقدم اقتصادي يحدث في بلدنا .	14.1	28	85.9	171	35	10.2	89.8	308	35	10.2	87.2	301	44	12.8	178	90.4	19	9.6
60	أسعى إلى فهم المشكلات الاقتصادية .	44.2	88	55.8	111	196	57.1	42.9	147	196	57.1	49.6	171	174	50.4	87	44.2	110	55.8

جدول رقم (43) مقارنة بين النكور والإناث

والقرية والمدينة في القيم الاقتصادية

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
2	أحتفظ بملابسي طالما أنها صالحة .	91.4	180	8.6	17	91.5	161	8.5	15	88.8	150	11.2	19
8	وقتنا الحالي يفرض على الفرد أن يعمل أعمالا إضافية أخرى	83.2	164	16.8	33	81.8	144	18.2	32	88.2	149	11.8	20
14	أسعى لأن أكون في حالة مالية مناسبة .	90.9	179	9.1	18	92.6	163	7.4	13	95.9	162	4.1	7
17	أتابع تقلبات الأسعار باهتمام	19.8	39	80.2	158	30.7	54	69.3	122	43.2	73	56.8	96
21	أرفض فكرة جمع المال من أجل اكتنازه .	72.1	142	27.9	55	73.9	130	26.1	46	79.3	134	20.7	35
27	أوازن بين توفير المال و الاستفادة منه .	89.3	176	10.7	21	80.1	141	19.9	35	88.8	150	11.2	19
33	أحاول تقليص نفقاتي من أجل ادخار بعض المال .	59.9	118	40.1	79	60.8	107	39.2	69	72.8	123	27.2	46
39	أسعد بأي تقدم اقتصادي يحدث في بلدنا .	90.4	178	9.6	19	86.4	152	13.6	24	88.2	149	11.8	20
60	أسعى إلى فهم المشكلات الاقتصادية .	47.2	93	52.8	104	43.8	77	56.3	99	52.1	88	47.9	81

جدول رقم (44) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في القيم الاقتصادية

من خلال الجدولين رقم (43 ، 44) ، تعكس قيم الأفراد نتيجة استشارتهم حول القيم الاقتصادية والتي تحتوي على مجموعة من المؤشرات ، نوردها كما يلي :

- قيم الاعتدال في الاستهلاك :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 02 ، الدالة على الاحتفاظ باللباس طالما أنه صالحا ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 308 بنسبة 89.8 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 10.2 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 306 بنسبة 88.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 11.3 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.4 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.6 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 91.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 8.5 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 88.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 11.2 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 21 ، الدالة على رفض فكرة جمع المال من أجل اكتنازه ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 73.4 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 53 بنسبة 26.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 260 بنسبة 75.8 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 83 بنسبة 24.2 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 263 بنسبة 76.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 82 بنسبة 23.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 72.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 27.4 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 72.1% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 55 بنسبة 27.9% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 130 بنسبة 73.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 26.1% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 134 بنسبة 79.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 20.7% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 27 ، الدالة على الموازنة بين توفير بعض المال والاستفادة منه ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 86.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 13.6% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 295 بنسبة 86% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 48 بنسبة 14% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 294 بنسبة 85.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 51 بنسبة 14.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 87.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 12.2% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 176 بنسبة 89.3% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.7% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 141 بنسبة 80.1% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 19.9% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 88.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 11.2% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، والتي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية بالغة للقيمة الاقتصادية من خلال الاهتمام بقيم الاعتدال وترشيد الاستهلاك و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد الاهتمام الكبير لأفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الاقتصادية .

- قيم الرغبة في الاستهلاك :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 8 ، الدالة على أن وقتنا الحالي يفرض على الفرد أن يعمل أعمالاً إضافية أخرى ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 86.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 13.6% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 285 بنسبة 83.1% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 58 بنسبة 16.9% .
كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 292 بنسبة 84.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 53 بنسبة 15.4% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 83.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.2% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 83.2% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 144 بنسبة 81.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 18.2% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 88.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 11.8% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 14 ، الدالة على السعي لأن يكون الفرد الجزائري في حالة مالية مناسبة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 315 بنسبة 91.8% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 8.2% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 325 بنسبة 94.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 5.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 179 بنسبة 90.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 9.1% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 179 بنسبة 90.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 9.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط

الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 92.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 7.4 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 95.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4.1 % .

من خلال هذان المؤشران ، الذين يؤكدان وتعكسان اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية بالغة بالقيمة الاقتصادية من خلال الاهتمام بقيم الرغبة في تحسين المعيشة و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد الاهتمام الكبير لأفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الاقتصادية .

- قيم الادخار :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 33 ، الدالة على تقليص النفقات من أجل ادخار بعض المال ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 131 بنسبة 65.8 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 68 بنسبة 34.2 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 217 بنسبة 63.3 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 126 بنسبة 36.7 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 225 بنسبة 65.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 120 بنسبة 34.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 123 بنسبة 62.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 74 بنسبة 37.6 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 118 بنسبة 59.9 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 79 بنسبة 40.1 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 107 بنسبة 60.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 69 بنسبة 39.2 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 123 بنسبة 72.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 27.2 % .

من خلال هذا المؤشر ، الذي يؤكد ويعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون

أهمية بالغة بالقيمة الاقتصادية من خلال الاهتمام بقيمة الادخار ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد اهتمام أفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الاقتصادية .
- قيم الثقافة الاقتصادية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 17 ، الدالة على متابعة تقلبات الأسعار في السوق باهتمام ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 81 بنسبة 40.7 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 118 بنسبة 59.3 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 85 بنسبة 24.8 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 285 بنسبة 75.2 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 116 بنسبة 33.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 229 بنسبة 66.4 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 50 بنسبة 25.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 147 بنسبة 74.6 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 39 بنسبة 19.8 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 158 بنسبة 80.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 54 بنسبة 30.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 122 بنسبة 69.3 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 73 بنسبة 43.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 96 بنسبة 56.8 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 39 ، الدالة على سعادة أفراد المجتمع الجزائري بأي تقدم اقتصادي يحدث في بلدنا ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 85.9 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 14.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 308 بنسبة 89.8 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 10.2 % .
كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 301 بنسبة 87.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 44 بنسبة 12.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 90.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 9.6 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 90.4% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 9.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 152 بنسبة 86.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 13.6% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 88.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 11.8% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 60 ، الدالة على السعي لفهم المشكلات الاجتماعية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 111 بنسبة 55.8% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 88 بنسبة 44.2% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 147 بنسبة 42.9% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 196 بنسبة 57.1% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 49.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 174 بنسبة 50.4% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 87 بنسبة 44.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 110 بنسبة 55.8% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 93 بنسبة 47.2% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 104 بنسبة 52.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 77 بنسبة 43.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 99 بنسبة 56.3% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 88 بنسبة 52.1% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 81 بنسبة 47.9% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، والتي تؤكد وتعكس التزايد في اهتمام أفراد المجتمع الجزائري بالقيمة الاقتصادية في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم بدؤوا يولون أهمية بالثقافة الاقتصادية ، من خلال النسب المتقاربة والتي تكاد توحى بأنه لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد اهتمام أفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الاقتصادية .

2 - 3 - مناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم الدينية .

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 36 ، عن صحة هذه الفرضية حيث تبين أن قيمة r دالة إحصائيا ، حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.29 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يؤكد وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغيير الاجتماعي والقيم الدينية لدى أفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة ، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي أجراها كل من : زروالي (2010) ، ودراسة بوشلوش (2002) ودراسة حويطي (2002) ، وتختلف مع دراسة ماكينون (1995) ودراسة الدسوقي .

ويمكن تفسير ذلك بالواقع المعاش الذي آلت إليه القيم الدينية لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري جراء التغيير الاجتماعي ، أسهم ذلك في خلق صراع في حياة أفراد المجتمع الجزائري أثر على العلاقة بين الفرد الجزائري وتمسكه بالجوانب الدينية في مختلف المواقف التي يعيشها ، باتت تفرض عليه في الكثير من الأحيان التقصير في هذا الجانب تارة ، وتارة أخرى التمسك بثقافته الدينية الأصلية التي تربي عليها واكتسبها من وسطه الاجتماعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، ذلك الصراع المستمر بين التمسك بالدين وإشباع مختلف الحاجات العصرية بطرق حديثة ، أدى إلى بروز اتجاهات جديدة تطبعت بها شخصيات أفراد المجتمع الجزائري تظهر في العديد من السلوكيات التي أحيانا تجعلنا نحكم على الأفراد بالابتعاد عن الالتزام بالدين والنفور من الثقافة الدينية وكل ما يتعلق بالجانب الديني .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية ، كمقارنة بين النواحي الجزائرية في مؤشرات المقياس على بعد القيمة الدينية حسب التقسيم السابق في الدراسة حول وضعية القيم الدينية لأفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة نورد ذلك من خلال الجدولين التاليين :

الرقم	العبارة	نكر				أنثى				مدينة				قرية			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
1	يهمني معرفة حكم الدين في المواقف التي أقبل عليها	96	8	4	335	97.7	8	2.3	333	96.5	12	3.5	193	98	4	2	
7	أشاهد القنوات الفضائية الدينية .	69.3	61	30.7	249	72.6	94	27.4	235	68.1	110	31.9	152	77.2	45	22.8	
13	أواظب على أداء الصلوات .	83.4	33	16.6	313	91.3	30	8.7	302	87.5	43	12.5	177	89.8	20	10.2	
20	أتصدق على الفقراء والمساكين ولو بالقليل .	93.5	13	6.5	32.4	94.5	19	5.5	325	94.2	20	5.8	185	93.9	12	6.1	
26	أصوم شهر رمضان .	97.5	5	2.5	342	99.7	1	0.3	341	98.8	4	1.2	195	99	2	1	
32	أنوي أداء الحج أو العمرة .	95.5	9	4.5	329	95.9	14	4.1	330	95.7	15	4.3	189	95.9	8	4.1	
38	أحرص على الوفاء بوعودي .	97	6	3	338	98.5	5	1.5	336	97.4	9	2.6	195	99	2	1	
46	أحرص على إتقان عملي .	96.5	7	3.5	333	97.1	10	2.9	334	96.8	11	3.2	191	97	6	3	
51	يهمني الإلمام بالجوانب الدينية	92	16	8	327	95.3	16	4.7	323	93.6	22	6.4	187	94.9	10	5.1	
53	أحيد ارتداء الفتاة للحجاب .	93	14	7	326	95	17	5	324	93.9	21	6.1	187	94.9	10	5.1	
55	أتمسك بتعاليم الدين .	93	14	7	322	96.8	11	3.2	329	95.4	16	4.6	188	95.4	9	4.6	
57	أتأسف عندما أرى عدم التزام بعض الشباب الجامعي بالتعاليم الدينية .	89.4	21	10.6	320	93.3	23	6.7	313	90.7	32	9.3	185	93.9	12	6.1	
58	أتعامل بصدق مع الناس .	59.8	80	40.2	219	63.8	124	36.2	212	61.4	133	38.6	126	64	71	36	
59	أرفض فكرة بناء العلاقات العاطفية بين الطلبة والطالبات	190	9	4.5	337	98.3	6	1.7	334	96.8	11	3.2	193	98	4	2	

جدول رقم (45) مقارنة بين النكور والإناث

والقرية والمدينة في القيم الدينية

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
1	يهتمني معرفة حكم الدين في المواقف التي أقبل عليها	96.4	190	3.6	7	97.6	165	2.4	4	97.2	171	2.8	5
7	أشاهد القنوات الفضائية الدينية .	66	130	34	67	78.1	132	21.9	37	71	125	29	51
13	أواظب على أداء الصلوات .	91.9	181	8.1	16	88.2	149	11.8	20	84.7	149	15.3	27
20	أتصدق على الفقراء والمساكين ولو بالقليل .	91.9	181	8.1	16	95.9	162	4.1	7	94.9	167	5.1	9
26	أصوم شهر رمضان .	99.5	196	0.5	1	99.4	168	0.6	1	97.7	172	2.3	4
32	أنوي أداء الحج أو العمرة .	59.9	189	4.1	8	94.1	159	5.9	10	97.2	171	2.8	5
38	أحرص على الوفاء بوعودي .	99	195	1	2	97.6	165	2.4	4	97.2	171	2.8	5
46	أحرص على إتقان عملي .	98	193	2	4	95.9	160	4.1	9	97.7	172	2.3	4
51	يهتمني الإلمام بالجوانب الدينية	95.9	198	4.1	8	92.3	156	7.7	13	93.8	165	6.3	11
53	أحبذ ارتداء الفتاة للحجاب .	94.9	187	5.1	10	94.1	159	5.9	10	93.8	165	6.3	11
55	أتمسك بتعاليم الدين .	97	191	3	6	95.3	161	4.7	8	93.8	165	6.3	11
57	أتأسف عندما أرى عدم التزام بعض الشباب الجامعي بالتعاليم الدينية .	92.9	183	7.1	14	91.7	155	8.3	14	90.9	160	9.1	16
58	أتعامل بصدق مع الناس .	65	128	35	69	71.6	121	28.4	48	50.6	89	49.4	87
59	أرفض فكرة بناء العلاقات العاطفية بين الطلبة والطالبات	98	193	2	4	95.9	162	4.1	7	97.7	172	2.3	4

جدول رقم (46) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في القيم الدينية

من خلال الجدولين رقم (45 ، 46) ، تعكس قيم الأفراد نتيجة استشارتهم حول القيم الدينية والتي تحتوي على مجموعة من المؤشرات ، نوردتها كما يلي :

- القيم التعبدية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 13 ، الدالة على المواظبة على أداء الصلوات نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 166 بنسبة 83.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 313 بنسبة 91.3% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 8.7 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 302 بنسبة 87.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 43 بنسبة 12.5% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 89.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 10.2 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 181 بنسبة 91.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.1 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 88.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 11.8% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 84.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 15.3% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 20 ، الدالة على التصديق على الفقراء والمساكين ولو بالقليل ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 93.5 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 64.5% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 5.5 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 325 بنسبة 94.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 5.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 181 بنسبة 91.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 95.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4.41% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 94.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.1% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 26 ، الدالة على صوم شهر رمضان ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 194 بنسبة 97.5% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.5% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 342 بنسبة 99.7% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.3% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 341 بنسبة 98.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 1.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 195 بنسبة 99% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 2 بنسبة 1% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 196 بنسبة 99.5% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.5% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 99.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.6% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 97.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.3% .

من خلال هذه المؤشرات الأربعة ، والتي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية بالغة للقيمة الدينية من خلال الاهتمام بالقيم التعبدية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد على أنه لا يزال هناك اهتمام كبير من قبل أفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الدينية .

- القيم المعاملاتية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 38 ، الدالة على نية أداء الحج أو العمرة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 95.5% يقابلها عدد

الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 329 بنسبة 95.9 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 4.1 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 95.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.3 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.1 % كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95.9 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.1 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 94.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 9.5 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 97.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.8 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 46 ، الدالة على الحرص على إتقان العمل نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 192 بنسبة 96.5 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.5 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 333 بنسبة 97.1 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 2.9 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 334 بنسبة 96.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 3.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 97 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 3 % . كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 95.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.1 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 97.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.3 % .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، التي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم

يولون أهمية بالغة للقيمة الدينية من خلال الاهتمام بالقيم المعاملاتية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد بأنه لا يزال هناك اهتمام كبير من قبل أفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الدينية .

- قيم الثقافة الدينية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 1 ، الدالة على الاهتمام بمعرفة حكم الدين في المواقف التي يقبلون عليها ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 96 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 335 بنسبة 97.7% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 2.3 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 333 بنسبة 96.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 3.5 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 193 بنسبة 98 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.4 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 97.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.4 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 97.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.8 % .

ومن خلال استجابة المفحوصين على العبارة 07 ، الدالة على مشاهدة القنوات الفضائية الدينية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 138 بنسبة 69.3 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 61 بنسبة 30.7 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 249 بنسبة 72.6 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 94 بنسبة 27.4 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 235 بنسبة 68.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 110 بنسبة 31.9 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 152 بنسبة 77.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 22.8 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 130 بنسبة 66% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 67 بنسبة 34% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 132 بنسبة 78.1% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 21.9% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 125 بنسبة 71% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 51 بنسبة 29% .

ومن خلال استجابة المفحوصين على العبارة 51 ، الدالة على الاهتمام بالإمام بالجوانب الدينية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 327 بنسبة 95.3% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 4.7% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 323 بنسبة 93.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 6.4% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 187 بنسبة 94.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 156 بنسبة 92.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 7.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 93.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.3% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، التي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد السواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية بالغة بالقيمة الدينية من خلال الاهتمام بقيمة الثقافة الدينية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد بأنه لا يزال هناك اهتمام كبير من قبل أفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الدينية .

- قيم الالتزام الديني :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 53 ، الدالة على تحبيذ ارتداء الفتاة للحجاب نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 326 بنسبة 95% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 5 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 93.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 6.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 187 بنسبة 94.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 187 بنسبة 94.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.1 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 94.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.9% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 93.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.3 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 55 ، الدالة على التمسك بتعاليم الدين ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 332 بنسبة 96.8% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 3.2 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 329 بنسبة 95.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 4.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 188 بنسبة 95.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.6% كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 191 بنسبة 97% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 95.3 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة

4.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 93.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.3% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 57 ، الدالة على التأسف عند رؤية عدم الالتزام بالتعاليم الدينية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 89.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.6% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 320 بنسبة 93.3% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 6.7% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 313 بنسبة 90.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 9.3% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 91.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 8.3% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 16 بنسبة 90.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 9.1% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 58 ، الدالة على التعامل بصدق مع الناس نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 119 بنسبة 59.8% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 80 بنسبة 40.2% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 219 بنسبة 63.8% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 124 بنسبة 36.2% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 212 بنسبة 61.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 133 بنسبة 38.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 126 بنسبة 64% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 71 بنسبة 36% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 128 بنسبة 65% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 69 بنسبة 35% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين

أجابوا بـ نعم تساوي 121 بنسبة 71.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 48 بنسبة 28.4% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 89 بنسبة 50.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 87 بنسبة 49.4% .

من خلال هذه المؤشرات الأربعة ، التي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية للقيمة الدينية ، لكن نجد أن هناك تناقص في الاهتمام بقيمة الالتزام الديني لدى كثير من الأفراد ، من خلال مؤشر التعامل بصدق مع الناس ، رغم ذلك يمكن القول بأنه لا يزال هناك اهتمام من قبل أفراد المجتمع الجزائري بالجوانب الدينية من خلال بقية الجوانب .

2 - 4 - مناقشة نتائج الفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم السياسية .

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 37 ، عن صحة هذه الفرضية حيث تبين أن قيمة r دالة إحصائيا ، حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.18 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يؤكد وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغيير الاجتماعي والقيم السياسية لدى أفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة ، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي أجراها كل من : **ماكينون (1995)** ، و **دراسة صبيح (1988)** ، و **دراسة أحمد فاروق ، ودراسة بوشلوش (2002)** .

ويمكن تفسير ذلك بالواقع السياسي الذي تعرفه البلاد ، من خلال مقارنة ذلك بما تعانيه باقي الدول من تخلخل وعدم استقرار وانعكاس ذلك على مكانتهم بين الدول من جهة وعلى وضعهم الداخلي من جهة أخرى ، لذا كانت نظرة أفراد المجتمع الجزائري من جانب حب الوطن والدفاع عليه ايجابية ، رغم وجود تغير في ثقافة تمثيل السلطة من طرف بعض المرشحين والوصول للمناصب السياسية في هرم السلطة ، أفضى إلى بروز صراع أيديولوجي بين مختلف الجبهات والممثلين أدى إلى ظهور ثقافة سياسية جديدة ، كما أسهم ذلك في تشويه العلاقة بين الفرد الجزائري بمختلف الجوانب السياسية بصورة عامة باتت تفرض عليه في الكثير من الأحيان التذمر في هذا الجانب تارة ، وتارة أخرى

المقاطعة ونبذ تلك الثقافة السياسية ، ذلك الصراع المستمر بين المشاركة والمقاطعة ، أدى إلى بروز اتجاهات جديدة تطبعت بها شخصيات أفراد المجتمع الجزائري تظهر في العديد من السلوكيات ، تجعلنا في الكثير من الأحيان نحكم على الأفراد بالابتعاد عن المشاركة السياسية وكل ما يتعلق بالجانب السياسي ، لكنه يكن الاحترام والتقدير لحب الوطن والدفاع عليه ، لأنه يؤمن بأن حب الوطن من الإيمان .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية كمقارنة بين النواحي الجزائرية في مؤشرات المقياس على بعد القيمة السياسية حسب التقسيم السابق في الدراسة حول وضعية القيم السياسية لأفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة نورد ذلك من خلال الجدولين التاليين :

الرقم	العبارة	ذكر				أنثى				مدينة				قرية			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
4	أشعر بالاعتزاز عند سماع النشيد الوطني .	183	92	16	8	329	95.9	14	4.1	326	94.5	19	5.5	186	94.4	11	5.6
10	يجب الدفاع عن سيادتنا الوطنية	186	93.5	13	6.5	331	96.5	12	3.5	327	94.8	18	5.2	190	96.4	7	3.6
16	أغضب إذا رأيت أي إهمال في مرفق عمومي .	160	80.4	39	19.6	282	82.2	61	17.8	278	80.6	67	19.4	164	83.2	33	16.8
23	أفتخر بتاريخ بلادي .	185	93	14	7	338	98.5	5	1.5	333	96.5	12	3.5	190	96.4	7	3.6
29	أميل إلى المشاركة في النشاطات التي لها علاقة بالجانب السياسي	59	29.6	140	70.4	62	18.1	281	81.9	80	23.2	165	76.8	41	20.8	156	79.2
35	أهتم بالمشاركة في الانتخابات .	46	23.1	153	76.9	37	10.8	306	89.2	58	16.8	287	83.2	25	12.7	172	87.3
41	أهتم بنشاطات الأحزاب .	80	40.2	119	59.8	96	28	247	72	109	31.6	236	68.4	67	34	130	66

جدول رقم (47) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في القيم السياسية

الرقم	العبارة		ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
			نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
4	أشعر بالاعتزاز عند سماع النشيد الوطني .		93.4	184	6.6	13	94.7	160	5.3	9	95.5	168	4.5	8
10	يجب الدفاع عن سيادتنا الوطنية		95.4	188	4.6	9	96.4	163	3.6	6	94.3	166	5.7	10
16	أغضب إذا رأيت أي إهمال في مرفق عمومي .		81.2	160	18.8	37	84	142	16	27	79.5	140	20.5	36
23	أفتخر بتاريخ بلادي .		95.9	189	4.1	8	97	164	3	5	96.6	170	3.4	6
29	أميل إلى المشاركة في النشاطات التي لها علاقة بالجانب السياسي		21.3	42	78.7	155	30.2	51	69.8	118	15.9	28	84.1	148
35	أهتم بالمشاركة في الانتخابات .		15.2	30	84.8	167	19.5	33	80.5	136	11.4	20	88.6	156
41	أهتم بنشاطات الأحزاب .		29.9	59	70.1	138	35.5	60	64.5	109	32.4	57	76.6	119

جدول رقم (48) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في القيم السياسية

من خلال الجدولين رقم (47 ، 48) ، تعكس قيم الأفراد نتيجة استنابهم حول القيم السياسية والتي تحتوي على مجموعة من المؤشرات ، نوردها كما يلي :

- القيم الوطنية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 04 ، الدالة على الشعور بالاعتزاز عند سماع النشيد الوطني ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 329 بنسبة 95.9% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 4.1 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 326 بنسبة 94.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 5.5% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا

بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.6 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 93.4 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.6 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 94.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.3 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 168 بنسبة 95.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.5 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة **10** ، الدالة على واجب الدفاع عن السيادة الوطنية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 93.5 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 331 بنسبة 96.5 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 3.5 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 327 بنسبة 94.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 5.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 188 بنسبة 95.4 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.6 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 96.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.6 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 166 بنسبة 94.3 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.7 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة **16** ، الدالة على الغضب عند رؤية أي إهمال يصيب مرفق عمومي ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 80.4 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 39 بنسبة 19.6 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 282 بنسبة 82.2 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 61 بنسبة 17.8 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 278 بنسبة 80.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 67 بنسبة 19.4 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 83.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.8 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 81.2 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 18.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 84 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 16 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 140 بنسبة 79.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 20.5 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة **23** ، الدالة على الافتخار بتاريخ بلدنا الجزائر، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 338 بنسبة 98.5 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 1.5 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 333 بنسبة 96.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 3.5 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95.9 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.1 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 97 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 3 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 170 بنسبة 96.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 4.3 % .

من خلال هذه المؤشرات الأربعة ، والتي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية للقيمة السياسية من خلال الاهتمام بالقيم الوطنية وحب الوطن والدفاع عنه

و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد على أنه لا يزال هناك اهتمام كبير من قبل أفراد المجتمع الجزائري بالولاء للوطن والتغني بذلك .

- قيم المشاركة السياسية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 29 ، الدالة على الميل للمشاركة في النشاطات التي لها علاقة بالجانب السياسي ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 59 بنسبة 29.6 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 140 بنسبة 70.4 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 62 بنسبة 18.1 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 281 بنسبة 81.9 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 80 بنسبة 23.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 265 بنسبة 76.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 41 بنسبة 20.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 156 بنسبة 79.2 %

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 42 بنسبة 21.3 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 155 بنسبة 78.7 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 51 بنسبة 30.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 118 بنسبة 69.8 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 28 بنسبة 15.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 148 بنسبة 84.1 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 35 ، الدالة على الاهتمام بالمشاركة في الانتخابات ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 46 بنسبة 23.1 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 153 بنسبة 76.9 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 37 بنسبة 10.8 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 306 بنسبة 89.2 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 58 بنسبة 16.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 287 بنسبة 83.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 25 بنسبة 12.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 172 بنسبة 87.3 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 30 بنسبة 15.2% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 167 بنسبة 84.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 33 بنسبة 19.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 136 بنسبة 80.5% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 20 بنسبة 11.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 156 بنسبة 88.6% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 41 ، الدالة على الاهتمام بنشاطات الأحزاب ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 80 بنسبة 40.2% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 119 بنسبة 59.8% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 96 بنسبة 28% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 247 بنسبة 72% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 109 بنسبة 31.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 236 بنسبة 68.4% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 67 بنسبة 34% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 130 بنسبة 66% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 59 بنسبة 29.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 138 بنسبة 70.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 60 بنسبة 35.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 109 بنسبة 64.5% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 57 بنسبة 32.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 119 بنسبة 67.6% .

من خلال هذه المؤشرات الأربعة ، التي تؤكد وتعكس تناقص اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور نجد أنهم لا يولون أهمية لقيمة المشاركة السياسية ، ما عدا فئة قليلة من تقوم بالمشاركة السياسية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد بأنه هناك عزوف من قبل أفراد المجتمع الجزائري على المشاركة السياسية ، ولا يهتمون بذلك ، رغم أنهم يؤمنون بالجوانب السياسية في خدمة الوطن والدفاع عن السيادة الوطنية .

2-5 - مناقشة نتائج الفرضية الخامسة :

تنص الفرضية الرابعة على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغير في قيمهم النظرية .

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 38 ، عن صحة هذه الفرضية حيث تبين أن قيمة r دالة إحصائيا ، حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.39 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يؤكد وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغيير الاجتماعي والقيم النظرية لدى أفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة ، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي أجراها كل من : ناصر ودراسة حسن (1994) ، ودراسة صبيح (1988) .

ويمكن تفسير ذلك من خلال البحث عن المعلومات والمعرفة في جميع المجالات من طرف أفراد المجتمع الجزائري وإيمانهم بضرورة طلب العلم والمعرفة وتحصيل الشهادات العلمية في مختلف المجالات العلمية ، وانعكاس ذلك على مكانتهم وإشباع حاجاتهم المختلفة ، لذا جاءت نظرة أفراد المجتمع الجزائري للقيم النظرية على اعتبارها ضرورة فرضتها الحياة المعاصرة ، مواكبة لمجتمع المعلومات العالمي ، نتيجة الثورة المعلوماتية ، لذا تصدرت القيمة النظرية منظومة القيم الحالية ، مما أدى إلى بروز اتجاهات جديدة في شخصيات أفراد المجتمع الجزائري أكدتها العديد من السلوكيات لدى كلا الجنسين وفي كل المناطق الجزائرية دون استثناء .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية ، كمقارنة بين النواحي الجزائرية في مؤشرات المقياس على بعد القيمة النظرية حسب التقسيم السابق في الدراسة حول وضعية القيم النظرية لأفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة نورد ذلك من خلال الجدولين التاليين :

الرقم	العبارة	نكر				أثني				مدينة				قرية			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
5	أحب مطالعة الكتب والمجلات التي تشبع فضولي	28.6	57	71.4	142	22.2	76	77.8	267	75.1	259	24.9	86	76.1	150	23.9	47
11	أهتم بإثراء معلوماتي في مختلف مجالات الحياة .	9.5	19	90.5	180	8.5	29	91.5	314	91.3	315	8.7	30	90.9	179	9.1	18
18	أفكر في معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث بعض الظواهر .	29.1	58	70.9	141	27.4	94	72.6	249	37.3	253	26.7	92	69.5	137	30.5	60
24	أعتقد أنه من الضروري معرفة القوانين لتنظيم حياة الناس .	13.1	26	86.9	173	10.5	36	89.5	307	90.1	311	9.9	34	85.8	169	14.2	28
30	إنني من المؤمنين بأن هناك قوانين تتحكم في مختلف الظواهر .	17.6	35	82.4	164	16.9	58	83.1	285	82.6	285	17.4	60	83.2	164	16.8	33
36	أحيانا أجد نفسي أفكر في العلاقات التي تربط بين الموضوعات	38.2	76	61.8	123	33.2	114	66.8	229	65.2	225	34.8	120	64.5	127	35.5	70
42	أقبل الرأي الصائب إذا كان مقنعا .	8	16	92	183	3.8	13	96.2	330	93.6	323	6.4	22	96.4	190	3.6	7
44	أحرص على أن تكون أحكامي على الأشياء بكل موضوعية .	5.5	11	94.5	188	4.4	15	95.6	328	95.7	330	4.3	15	94.4	186	5.6	11
49	أعتقد أن الكفاءة العلمية معيار أساسي للمفاضلة بين الأشخاص .	30.2	60	69.8	139	29.7	102	70.3	241	71	245	29	100	68.5	135	31.5	62
52	ليس من السهل أن أقتنع بالأفكار التي يطرحها الآخرون .	32.7	65	67.3	134	23.9	82	76.1	261	74.8	258	25.2	87	69.5	137	30.5	60
54	غالبا ما تكون أفكاري حول الموضوعات ذات خلفية علمية .	23.1	46	76.9	153	30	103	70	240	74.2	256	25.8	89	69.5	137	30.5	60
56	أقبل نقد الآخرين لي إذا كانوا على صواب .	10.6	21	89.4	178	10.5	36	89.5	307	89.6	309	10.4	36	89.3	176	10.7	21

جدول رقم (49) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في القيم النظرية

الرقم	العبارة									
	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب	
	نعم		لا		نعم		لا		نعم	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5	151	76.6	46	23.4	122	72.2	47	27.8	136	77.3
11	177	89.8	20	10.2	158	93.5	11	6.5	159	90.3
18	127	64.5	70	35.5	134	79.3	35	20.7	129	73.3
24	165	83.8	32	16.2	159	94.1	10	5.9	156	88.6
30	160	81.2	37	18.8	147	87	22	13	142	80.7
36	128	65	69	35	112	66.3	57	33.7	112	63.6
42	185	93.9	12	6.1	158	93.5	11	6.5	170	96.6
44	186	94.4	11	5.6	160	94.7	9	5.3	170	96.6
49	135	68.5	62	31.5	131	77.5	38	22.5	114	64.8
52	146	74.1	51	25.9	128	75.7	41	24.3	121	68.8
54	138	70.1	59	29.9	125	74	44	26	130	73.9
56	180	91.4	17	8.6	151	89.3	18	10.7	154	87.5

جدول رقم (50) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في القيم النظرية

من خلال الجدولين رقم (49 ، 50) ، تعكس قيم الأفراد نتيجة استشارتهم حول القيم النظرية والتي تحتوي على مجموعة من المؤشرات ، نوردتها كما يلي :

- القيم المعرفية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 05 ، الدالة على حب المطالعة للكتب والمجلات التي تشبع الفضول ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 71.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 57 بنسبة 77.8 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 267 بنسبة 95.9% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 76 بنسبة 22.2 % . كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 259 بنسبة 75.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 86 بنسبة 24.9% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 76.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 23.9 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 76.6% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 23.4 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 122 بنسبة 72.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 27.8% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 136 بنسبة 77.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 40 بنسبة 22.7 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 11 ، الدالة على الاهتمام بإثراء المعلومات في مختلف مجالات الحياة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 90.5% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 9.5 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 314 بنسبة 91.5% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 8.5 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 315 بنسبة 91.3 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 30 بنسبة 8.7% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 179 بنسبة 90.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 9.1%

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 177 بنسبة 89.8% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 10.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 93.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.5% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 90.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 9.7% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة **18** ، الدالة على التفكير في معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث بعض الظواهر ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 141 بنسبة 70.9% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 58 بنسبة 29.1% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 249 بنسبة 72.6% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 94 بنسبة 27.4% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 253 بنسبة 73.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 92 بنسبة 26.7% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 137 بنسبة 69.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 30.5% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 64.5% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 70 بنسبة 35.5% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 134 بنسبة 79.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 20.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 129 بنسبة 73.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 26.7% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، والتي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم تزايد اهتمامهم بالقيمة النظرية من خلال الاهتمام بالقيم المعرفية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد على الثورة العلمية وتطور العلوم وحب المعرفة التي توصل إلى إشباع الحاجات من قبل أفراد المجتمع الجزائري.

- القيم التنظيمية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 24 ، الدالة على معرفة القوانين التي تنظم حياة الناس ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 86.9 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 13.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 307 بنسبة 89.5 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 10.5 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 311 بنسبة 90.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 9.9 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 169 بنسبة 85.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 14.2 %

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 83.8 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 159 بنسبة 94.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5.9 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 156 بنسبة 88.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 20 بنسبة 11.4 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 30 ، الدالة على الإيمان بأن هناك قوانين تتحكم في مختلف الظواهر ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 28.4 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 17.6 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 285 بنسبة 83.1 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 58 بنسبة 16.9 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 285 بنسبة 82.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 17.4 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 164 بنسبة 83.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 33 بنسبة 16.8 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 81.2 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 18.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية

الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 147 بنسبة 87 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 13% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 80.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 19.3% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 36 ، الدالة على التفكير في العلاقات التي تربط بين مختلف الموضوعات ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 123 بنسبة 61.8% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 76 بنسبة 38.2% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 229 بنسبة 66.8% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 114 بنسبة 33.2% . كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 225 بنسبة 65.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 120 بنسبة 34.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 64.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 70 بنسبة 35.5% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 128 بنسبة 65% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 69 بنسبة 35% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 112 بنسبة 66.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 57 بنسبة 33.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 112 بنسبة 63.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 64 بنسبة 36.4% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، التي تؤكد وتعكس تزايد اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور نجد أنهم أصبحوا يولون أهمية للقيمة التنظيمية ، من خلال الاستناد للعلم والمعرفة في كافة المجالات بدلا من الاعتقاد القديم بالخرافات ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد بأنه هناك تزايد من قبل أفراد المجتمع الجزائري على الاهتمام بالقيم النظرية في تنظيم حياتهم ككل وبدون ذلك لا يمكن تحقيق وإشباع الحاجات .

- القيم الموضوعية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 42 ، الدالة على تقبل الرأي الصائب إذا كان مقنعا ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92%

يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 8 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 96.2 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 3.8 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 323 بنسبة 93.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 6.4 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6 % كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 185 بنسبة 93.9 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6.1 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 93.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.5 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 170 بنسبة 96.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.4 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 44 ، الدالة على الحرص على أن تكون أحكامهم على الأشياء بموضوعية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 188 بنسبة 94.5 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.5 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 328 بنسبة 95.6 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.4 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 95.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.3 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.4 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.6 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 186 بنسبة 94.4 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 5.6 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 94.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.3 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 170 بنسبة 96.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 3.4 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 49 ، الدالة على أن الكفاءة العلمية معيار أساسي للمفاضلة بين الأشخاص ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 139 بنسبة 69.8 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 30.2 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 241 بنسبة 70.3 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 102 بنسبة 29.7 % . كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 245 بنسبة 71 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 100 بنسبة 29 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 135 بنسبة 68.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 62 بنسبة 31.5 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 135 بنسبة 65 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 62 بنسبة 31.5 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 131 بنسبة 77.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 22.5 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 114 بنسبة 64.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 62 بنسبة 35.2 % .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، التي تؤكد وتعكس تزايد اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور نجد أنهم أصبحوا يولون أهمية للقيمة الموضوعية ، من خلال التحصيل العلمي الذي انعكس على العمليات العقلية و المعرفية في كافة المجالات وتوحيد التصور الموضوعي في النظرة لمختلف الموضوعات والأشياء ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك وهذا ما يؤكد بأنه هناك تزايد من قبل أفراد المجتمع الجزائري على الاهتمام بالقيم النظرية في تنظيم وتقديم حياتهم .

- القيم النقدية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 52 ، الدالة على أنه ليس من السهل الاقتناع بالأفكار التي يطرحها الآخرون، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 134 بنسبة 67.3 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 65 بنسبة

32.7 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 261 بنسبة 76.1 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 82 بنسبة 23.9 % .
كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 258 بنسبة 74.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 87 بنسبة 25.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 137 بنسبة 69.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 30.5 %

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 74.1 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 51 بنسبة 52.9 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 128 بنسبة 75.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 24.3 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 121 بنسبة 68.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 55 بنسبة 31.3 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 54 ، الدالة على غالبية ما تكون أفكارهم حول الموضوعات ذات خلفية علمية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 76.9 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 23.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 240 بنسبة 70 % يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 103 بنسبة 30 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 256 بنسبة 74.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 89 بنسبة 25.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 137 بنسبة 69.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 30.5 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 138 بنسبة 70.1 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 59 بنسبة 29.9 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 125 بنسبة 74 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 44 بنسبة 26 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 130 بنسبة 73.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 26.1 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 56 ، الدالة على تقبل نقد الآخرين إذا كانوا على صواب ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 89.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.6% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 307 بنسبة 89.5% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 10.5% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 309 بنسبة 89.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 10.4% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 176 بنسبة 89.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.7% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.4% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 89.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 154 بنسبة 87.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 12.5% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، التي تؤكد وتعكس تزايد اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور نجد أنهم أصبحوا يولون أهمية للقيمة الموضوعية ، من خلال نمو القيمة النقدية في مختلف الموضوعات وتقبل الآراء التي تمكنهم من التفاعل الصحيح ، وتفعيل آليات الإقناع من خلال المعرفة الاستمولوجية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد بأنه هناك تزايد من قبل أفراد المجتمع الجزائري على الاهتمام بالقيم النظرية في جميع المجالات والبحث عن المعلومة الناضجة لبلوغ أهداف الحياة .

2 - 6 - مناقشة نتائج الفرضية السادسة :

تنص الفرضية الرابعة على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغيير في قيمهم الجمالية .

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 39 ، عن صحة هذه الفرضية حيث تبين أن قيمة r دالة إحصائيا ، حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.33 دالة إحصائيا عند مستوى

الدلالة 0.01 ، وهذا يؤكد وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغيير الإجتماعي والقيم الجمالية لدى أفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة ، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي أجراها النصار (1977) وتختلف مع الدراسة التي أجراها حسن .

ويمكن تفسير ذلك من خلال تحسن الوضعية المالية والمعيشية لأفراد المجتمع الجزائري تعزز إيمانهم بضرورة البحث عن الرفاهية والاهتمام بالشكل وتذوق طعم الحياة والمعيشة في حال يعكس شخصيتهم وانسجامهم مع عالمهم وبيئتهم التي يعيشون فيها ، وذلك بناء على الموارد المتوفرة كما ونوعا واستغلالها في تحسن تلك الصورة بما يتوافق بدرجة وجودهم في الحياة ، لذا جاءت نظرة أفراد المجتمع الجزائري للقيم الجمالية على اعتبارها ضرورة فرضتها الحياة المعاصرة ، ومواكبة المجتمعات المتحضرة والراقية ولا بد من لحق ذلك الركب مهما كانت الظروف ، فظهر التقليد لمختلف سلوكياتهم وعاداتهم وتقاليدهم دون النظر إلى عواقب ذلك التقليد الحرفي وغير المحدود ، مما انعكس ذلك على تنامي القيمة الجمالية وأثر على منظومة القيم الحالية للمجتمع الجزائري ، إلى بروز اتجاهات جديدة لدى أفراد المجتمع الجزائري تظهر في العديد من السلوكيات الشكلية والمظهرية لدى كلا الجنسين وفي كل المناطق الجزائرية دون استثناء .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية كمقارنة بين النواحي الجزائرية في مؤشرات المقياس على بعد القيمة الجمالية حسب التقسيم السابق في الدراسة حول وضعية القيم النظرية لأفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة نورد ذلك من خلال الجدولين التاليين :

الرقم	العبارة	ذكر				أنثى				مدينة				قرية			
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
6	أطمح إلى إنتاج الجديد في مجال تخصصي	87.9	175	12.1	24	30.8	308	89.8	35	10.2	35	87.8	303	12.2	42	91.4	180
12	يشغل بالي كثيرا أن أكون مبدعا متميزا في مجال ما .	87.4	174	12.6	25	300	300	87.5	43	12.5	43	86.7	299	13.3	46	88.8	175
19	أتنافس مع غيري في الأعمال الفنية	52.3	104	47.7	95	133	133	38.8	210	61.2	210	45.8	158	54.2	187	40.1	79
25	أستمتع برؤية المناظر الطبيعية الجميلة .	94	187	6	12	332	332	96.8	11	3.2	11	95.7	330	4.3	15	59.9	189
31	أفضل زيارة بعض البلدان الأثرية	75.9	151	24.1	48	271	271	79	72	21	72	78.8	272	21.2	73	76.1	150
37	كثيرا ما أتأمل في تمييز الأشياء الجميلة من الرديئة .	87.4	174	12.6	25	324	324	94.5	19	5.5	19	91.6	316	8.4	29	92.4	182
43	أهتم بتسريحة شعري .	69.8	139	30.2	60	272	272	93.3	71	20.7	71	76.8	265	23.2	80	74.1	146
45	أميل إلى سماع الألحان الهادئة .	71.9	143	28.1	56	275	275	80.2	68	19.8	68	76.2	263	23.8	82	78.7	155
50	تجذبني الأشكال المتناسقة .	81.4	162	18.6	37	298	298	86.9	45	13.1	45	86.7	299	13.3	46	81.7	161

جدول رقم (51) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في القيم الجمالية

الرقم	العبارة	ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
6	أطمح إلى إنتاج الجديد في مجال تخصصي	11.2	22	88.8	175	11.2	22	88.8	175	10.8	19	89.2	157
12	يشغل بالي كثيرا أن أكون مبدعا متميزا في مجال ما .	11.2	22	88.8	175	10.7	18	89.3	151	15.9	28	84.1	148
19	أتنافس مع غيري في الأعمال الفنية	59.9	114	42.1	83	52.1	88	47.9	81	58.5	103	41.5	73
25	أستمتع برؤية المناظر الطبيعية الجميلة .	3.6	7	96.4	190	4.1	7	95.9	162	5.1	9	94.9	167
31	أفضل زيارة بعض البلدان الأثرية .	20.8	41	79.2	156	24.3	41	75.7	128	21.6	38	78.4	138
37	كثيرا ما أتأمل في تمييز الأشياء الجميلة من الرديئة .	7.1	14	92.9	183	7.1	12	92.9	157	10.2	18	89.8	158
43	أهتم بتسريحة شعري .	24.4	48	75.6	149	24.9	42	75.1	127	23.3	41	76.7	135
45	أميل إلى سماع الألحان الهادئة .	27.4	54	72.6	143	16	27	84	142	24.4	43	75.6	133
50	تجذبني الأشكال المتناسقة .	12.2	24	87.8	173	12.4	21	87.6	148	21	37	79	139

جدول رقم (52) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في القيم الجمالية

من خلال الجدولين رقم (51 ، 52) ، تعكس قيم الأفراد نتيجة استشارتهم حول القيم الجمالية والتي تحتوي على مجموعة من المؤشرات ، نوردتها كما يلي :

- قيم الإبداع :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 06 ، الدالة على الطموح لإنتاج الجديد في مجال التخصص ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 87.9% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 12.1 % ، في حين نجد

أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 308 بنسبة 89.8% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 10.2% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 303 بنسبة 87.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 12.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.6% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 88.8% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 11.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 89.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 89.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 10.8% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 12 ، الدالة على يشغل بالهم كثيرا أن يكونوا مبدعين في مجال ما ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 174 بنسبة 87.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 12.6% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 300 بنسبة 87.5% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 43 بنسبة 12.5% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 299 بنسبة 86.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 13.3% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 88.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 11.2%

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 88.8% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 22 بنسبة 11.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 89.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 148 بنسبة 84.1% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 28 بنسبة 15.9% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 19 ، الدالة على التنافس مع الغير في الأعمال الفنية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 104 بنسبة 52.3% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 95 بنسبة 47.7% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 133 بنسبة 38.8% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 210 بنسبة 61.2% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 45.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 187 بنسبة 54.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 79 بنسبة 40.1% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 118 بنسبة 59.9% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 83 بنسبة 42.1% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 114 بنسبة 59.9% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 81 بنسبة 47.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 88 بنسبة 52.1% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 73 بنسبة 41.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 103 بنسبة 58.5% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، والتي تؤكد وتعكس مدى اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور نجد أنهم تزايد اهتمامهم بالقيمة الجمالية من خلال الاهتمام بقيم الإبداع لكنهم لم تبرز بعد ثقافة التنافس في ذلك إلا لدى القليل منهم ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك وهذا ما يؤكد على تنامي روح حب الدنيا لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري وتكوين اتجاه قوي نحو العيش برفاهية والعمل من اجل تحقيق ذلك بثتى الطرق والتخلص من مصادر الضغط والعوائق التي تقف في وجه ذلك ، والوصول لإشباع حاجات المتعة والتسلية والترفيه والمفاخرة والتباهي بين أفراد المجتمع الجزائري.

- قيم التدوق الجمالي :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 25 ، الدالة على الاستمتاع برؤية المناظر الطبيعية الجميلة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 187 بنسبة 94% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 6% ، في حين نجد أن

الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 332 بنسبة 96.8% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 3.2% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 330 بنسبة 95.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 4.3% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 8 بنسبة 4.1% كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.4% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 95.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 4.1% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 94.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.1% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 31 ، الدالة على تفضيل زيارة بعض البلدان الأثرية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 75.9% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 48 بنسبة 24.1% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 271 بنسبة 79% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 72 بنسبة 21% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 272 بنسبة 78.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 73 بنسبة 21.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 150 بنسبة 76.1% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 47 بنسبة 23.9% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 156 بنسبة 97.2% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 20.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 128 بنسبة 75.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 24.3% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 138 بنسبة 78.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 21.6% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 37 ، الدالة على التأمل في تمييز الأشياء الجميلة من الرديئة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 174

بنسبة 87.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 25 بنسبة 12.6% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 324 بنسبة 94.5% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 5.5% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 316 بنسبة 91.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 29 بنسبة 8.4% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 92.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 7.6% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92.9% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 92.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 12 بنسبة 7.1% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 89.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.2% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، التي تؤكد وتعكس تزايد اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور نجد أنهم أصبحوا يولون أهمية لقيمة التذوق الجمالي والاهتمام بالشكل ، من خلال في كافة المجالات ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد بأنه هناك تزايد من قبل أفراد المجتمع الجزائري على الاهتمام بالقيم الجمالية في إشباع الحاجات وانعكاس ذلك في شخصياتهم وتغير منظومة قيمهم .

- قيم الانسجام :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 43 ، الدالة على الاهتمام بتسريحة الشعر نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 139 بنسبة 69.8% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 60 بنسبة 30.2% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 272 بنسبة 93.3% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 71 بنسبة 20.7% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 265 بنسبة 76.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 80 بنسبة 23.2% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين

أجابوا بـ نعم تساوي 146 بنسبة 74.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 51 بنسبة 25.9%

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 149 بنسبة 75.6 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 48 بنسبة 24.4 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 75.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 24.9 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 135 بنسبة 76.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 23.3 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 45 ، الدالة على الميل إلى سماع الألحان الهادئة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 71.9 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 56 بنسبة 28.1 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 275 بنسبة 80.2 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 13.1 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 263 بنسبة 76.2 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 82 بنسبة 23.8 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 155 بنسبة 78.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 42 بنسبة 21.3 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 143 بنسبة 72.6 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 54 بنسبة 27.4 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 84 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 16 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 133 بنسبة 75.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 43 بنسبة 24.4 % .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 50 ، الدالة على الانجذاب للأشكال المتناسقة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 162 بنسبة 81.4 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 18.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 298 بنسبة 86.9 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 13.1 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 299 بنسبة 86.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 13.3 % ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 161 بنسبة 81.7 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 18.3 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 87.8 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 12.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 148 بنسبة 87.6 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 12.4 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 139 بنسبة 79 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 21 % .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، التي تؤكد وتعكس تزايد اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور نجد أنهم أصبحوا يولون أهمية لقيمة الانسجام الشكلي ، من خلال الاستمتاع برؤية الشكل المتناسق وتقديس الجمال ، وأصبحت النظرة لمختلف الموضوعات والأشياء ضمن هذا النسق وفي إطار تلك الثقافة ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد بأنه هناك تزايد من قبل أفراد المجتمع الجزائري على الاهتمام بالقيم الجمالية ، من خلال البحث عن إشباع الكماليات والتفنن في ذلك ، وبالتالي ظهر الغلو وعدم التواضع والفردية والرياء والموضة ، بالإضافة إلى العديد من السلوكيات المظهرية التي لا تمت للقيم الدينية بأية صلة .

2 - 7 - مناقشة نتائج الفرضية السابعة :

تنص الفرضية الرابعة على أنه: ينعكس التغيير الاجتماعي بشكل مباشر على سلوكيات طلاب الجامعة مما يؤدي إلى تغيير في قيمهم الاجتماعية .

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 40 ، عن صحة هذه الفرضية حيث تبين أن قيمة r دالة إحصائيا ، حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.39 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 ، وهذا يؤكد وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغيير الاجتماعي والقيم الاجتماعية لدى أفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة ، وتتفق هذه النتائج مع

الدراسات التي أجراها كل من سكوبي ، ودراسة الباز (2004) ، ودراسة الجابري (2002) ، ودراسة نعيمة (1994) ، ودراسة بوشلوش (2002) .

ويمكن تفسير ذلك من خلال التغير الملاحظ في قيم العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري على حد سواء ، حيث ظهرت العلاقات المبنية على المصلحة بدلا من العلاقات الدموية التي لم يعد الفرد الجزائري في كثير من الأحيان يبالي بذلك ، كذلك انتشرت اللامبالاة في كثير من المسؤوليات والتي أصبحت تؤرق الكثير ، وذلك نتيجة انعكاس التغير الإجتماعي على منظومة القيم وخاصة القيم الإجتماعية لأنه بالدرجة الأولى تأثرت تلك العلاقات التي يتبادل من خلالها الأفراد مختلف أدوارهم الإجتماعية لكنها تؤثر على الطابع العام ونسق النظم الإجتماعية ومن ثم يؤثر ذلك على صلابة البناء الإجتماعي ويظهر ذلك من خلال العديد من السلوكيات التي برزت من خلال اتجاهات جديدة لدى أفراد المجتمع الجزائري كالفردية ، ونقص التضامن ، وانعدام الثقة ، والتكبر ، والنفعية وخيانة الأمانة وعدم تحمل المسؤولية ويظهر ذلك لدى الكثير من الأفراد ، من كلا الجنسين وفي كل المناطق الجزائرية .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية ، كمقارنة بين النواحي الجزائرية في مؤشرات المقياس على بعد القيمة الاجتماعية حسب التقسيم السابق في الدراسة حول وضعية القيم الاجتماعية لأفراد المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة نورد ذلك من خلال الجدولين التاليين :

الرقم	العبارة	ذكر				أنثى				مدينة				قرية					
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا			
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
03	أسعى على أن تكون علاقتي طيبة مع الآخرين .	98	4	2	4	98.5	5	1.5	5	338	98.3	6	1.7	6	339	98.5	3	1.5	3
09	أحرص على أن تكون علاقتي جيدة مع أفراد أسرتي .	99	2	1	2	98.8	4	1.2	4	399	98.6	5	1.4	5	340	99.5	1	0.5	1
15	أعتقد أنني مسؤول فعلا على التخطيط لمستقبلي .	89.4	21	10.6	21	88	41	12	41	302	89	38	11	38	307	87.8	24	12.2	24
22	أقوم بمراجعة علاقتي مع الناس	81.9	36	18.1	36	89.8	35	10.2	35	308	87	45	13	45	300	86.8	26	13.2	26
28	أحس بالسعادة عندما يطلب مني القيام بعمل يعود بالفائدة على الآخرين .	95.5	9	4.5	9	98	7	2	7	336	95.9	14	4.1	14	331	99	2	1	2
34	أقدم بعض الخدمات إلى أعضاء أسرتي دون طلب منهم .	91.5	17	8.5	17	90.1	34	9.9	34	309	89.3	37	10.7	37	308	92.9	14	7.1	14
40	أرحب بأي نشاط جديد يعطيني الفرصة لكي أمارس أدوار قيادية .	76.9	46	23.1	46	68.2	109	31.8	109	234	71	100	29	100	245	72.1	55	27.9	55
47	أحرص على الفوز بحماس في أي نشاط .	88.4	23	11.6	23	93.9	21	6.1	21	322	92.2	27	7.8	27	318	91.4	17	8.6	17
48	كثيرا ما يشغل تفكيري كيفية النجاح في المسؤوليات التي أتولاها .	95	10	5	10	93.3	23	6.7	23	320	94.5	19	5.5	19	326	92.9	14	7.1	14

جدول رقم (53) مقارنة بين الذكور والإناث

والقرية والمدينة في القيم الاجتماعية

الرقم	العبارة		ناحية الشرق				ناحية الوسط				ناحية الغرب			
			نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
03	أسعى على أن تكون علاقتي طيبة مع الآخرين .		99.5	1	0.5	165	97.6	4	2.4	172	97.7	4	2.3	
09	أحرص على أن تكون علاقتي جيدة مع أفراد أسرتي .		98.5	3	1.5	167	98.8	2	1.2	175	99.4	1	0.6	
15	أعتقد أنني مسؤول فعلا على التخطيط لمستقبلي .		89.3	21	10.7	151	89.3	18	10.7	153	86.9	23	13.1	
22	أقوم بمراجعة علاقتي مع الناس		83.8	32	16.2	153	90.5	16	9.5	153	86.9	23	13.1	
28	أحس بالسعادة عندما يطلب مني القيام بعمل يعود بالفائدة على الآخرين .		96.4	7	3.6	165	97.6	4	2.4	171	97.2	5	2.8	
34	أقدم بعض الخدمات إلى أعضاء أسرتي دون طلب منهم .		92.4	15	7.6	152	89.9	17	10.1	157	89.2	5	2.8	
40	أرحب بأي نشاط جديد يعطيني الفرصة لكي أمارس أدوار قيادية .		71.1	57	28.9	127	75.1	41	24.3	120	68.2	56	31.8	
47	أحرص على الفوز بحماس في أي نشاط .		93.4	13	6.6	154	91.1	15	8.9	160	90.9	16	9.1	
48	كثيرا ما يشغل تفكيري كيفية النجاح في المسؤوليات التي أتولاها .		93.4	13	6.6	158	93.5	11	6.5	167	94.9	9	5.1	

جدول رقم (54) مقارنة بين النواحي الجزائرية

(شرق غرب وسط) في القيم الاجتماعية

من خلال الجدولين رقم (53 ، 54) ، تعكس قيم الأفراد نتيجة استنابهم حول القيم الاجتماعية والتي تحتوي على مجموعة من المؤشرات ، نوردها كما يلي :

- قيم العلاقات الإجتماعية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 03 ، الدالة على السعي على أن تكون العلاقة طيبة مع الآخرين ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 195

بنسبة 98% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 388 بنسبة 98.5% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 1.5% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 339 بنسبة 98.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 6 بنسبة 1.7% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 194 بنسبة 98.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5% كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 196 بنسبة 99.5% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.5% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 97.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.4% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 172 بنسبة 97.7% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.3% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة **09** ، الدالة على الحرص على أن تكون العلاقات جيدة مع أفراد الأسرة ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 197 بنسبة 99% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 2 بنسبة 1% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 399 بنسبة 98.8% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 1.2% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 340 بنسبة 98.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 1.4% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 196 بنسبة 99.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.5% كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 194 بنسبة 98.5% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 3 بنسبة 1.5% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 98.8% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 2 بنسبة 1.2% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 175 بنسبة 99.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 1 بنسبة 0.6% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة **22** ، الدالة على مراجعة العلاقات مع الناس نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 163 بنسبة 81.9% يقابلها

عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 36 بنسبة 18.1 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 308 بنسبة 89.8 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 35 بنسبة 10.2 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 300 بنسبة 87 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 45 بنسبة 13% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 86.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 26 بنسبة 13.2 % . كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 83.8 % تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 32 بنسبة 16.2 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 90.5 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 9.5 % ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 86.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 13.1 % .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، والتي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية للقيمة الإجتماعية من خلال الاهتمام بقيم العلاقات الإجتماعية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد على أنه لا يزال هناك اهتمام من قبل أفراد المجتمع الجزائري بالقيم الاجتماعية .

- قيم المسؤولية الاجتماعية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 15 ، الدالة على المسؤولية والتخطيط للمستقبل نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 178 بنسبة 89.4 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.6 % ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 302 بنسبة 88 % ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 41 بنسبة 12 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 307 بنسبة 89 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 38 بنسبة 11% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 173 بنسبة 87.8 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 24 بنسبة 12.2 %

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 176 بنسبة 89.3% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 10.7% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 151 بنسبة 89.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 18 بنسبة 10.7% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 86.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 13.1% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 28 ، الدالة على الإحساس بالسعادة عند طلب القيام بعمل يعود بالفائدة على الآخرين ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 95.5% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 4.5% في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 336 بنسبة 98% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 2% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 331 بنسبة 95.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 4.1% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 195 بنسبة 99% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 2 بنسبة 1% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 190 بنسبة 96.4% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 7 بنسبة 3.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 165 بنسبة 97.6% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 4 بنسبة 2.4% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 171 بنسبة 97.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 5 بنسبة 2.8% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 34 ، الدالة على تقديم بعض الخدمات إلى أفراد الأسرة دون طلب منهم ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 91.5% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.5% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 309 بنسبة 90.1% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 34 بنسبة 9.9% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 308 بنسبة 89.3% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 37 بنسبة 10.7% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين

أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7.1 % .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 182 بنسبة 92.4% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 7.6 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 152 بنسبة 89.9 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 10.1% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 157 بنسبة 89.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 10.8% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، والتي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية للقيمة الاجتماعية ، من خلال الاهتمام بقيم المسؤولية ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد على أنه لا يزال هناك اهتمام من قبل الكثير من أفراد المجتمع الجزائري وتقديرهم للمسؤولية الاجتماعية .

- القيم القيادية :

من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 40 ، الدالة على الترحيب بأي نشاط تكون فيه فرصة لممارسة أدوار قيادية ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 153 بنسبة 76.9 % يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 46 بنسبة 23.1 % في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 234 بنسبة 68.2% يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 109 بنسبة 31.8 % .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 245 بنسبة 71 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 100 بنسبة 29% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 142 بنسبة 72.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 55 بنسبة 27.9%

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 140 بنسبة 71.1% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 57 بنسبة 28.9 % ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 127 بنسبة 75.1 % ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا

تساوي 41 بنسبة 24.3% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 120 بنسبة 68.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 56 بنسبة 31.8% .
و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 47 ، الدالة على الحرص للفوز بحماس في أي نشاط ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 176 بنسبة 88.4% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 11.6% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 322 بنسبة 93.9% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 21 بنسبة 6.1% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 318 بنسبة 92.2% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 27 بنسبة 7.8% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 180 بنسبة 91.4% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 17 بنسبة 8.6% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 93.4% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 154 بنسبة 91.1% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 15 بنسبة 8.9% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 160 بنسبة 90.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 16 بنسبة 9.1% .

و من خلال استجابة المفحوصين على العبارة 48 ، الدالة على التفكير في كيفية النجاح في المسؤوليات ، نجد عدد الذكور من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 189 بنسبة 95% يقابلها عدد الذكور الذين أجابوا بـ لا تساوي 10 بنسبة 5% ، في حين نجد أن الإناث من أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 320 بنسبة 93.3% ، يقابلها عدد الإناث الذين أجابوا بـ لا تساوي 23 بنسبة 6.7% .

كما أن عدد أفراد المدينة الذين أجابوا بـ نعم تساوي 326 بنسبة 94.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 19 بنسبة 5.5% ، في حين نجد أن عدد أفراد القرية الذين أجابوا بـ نعم تساوي 183 بنسبة 92.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 14 بنسبة 7.1% .

كما أن عدد أفراد ناحية الشرق الذين أجابوا بـ نعم تساوي 184 بنسبة 93.4% تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 13 بنسبة 6.6% ، في حين نجد أن عدد أفراد ناحية الوسط الذين أجابوا بـ نعم تساوي 158 بنسبة 93.5% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 11 بنسبة 6.5% ، كما نجد أن عدد أفراد ناحية الغرب الذين أجابوا بـ نعم تساوي 167 بنسبة 94.9% ، تقابلها عدد الذين أجابوا بـ لا تساوي 9 بنسبة 5.1% .

من خلال هذه المؤشرات الثلاثة ، والتي تؤكد وتعكس اهتمام أفراد المجتمع الجزائري في كافة النواحي الجزائرية على حد سواء في القرى و المدن والإناث والذكور ، نجد أنهم يولون أهمية للقيمة الاجتماعية ، من خلال وجود البعض من يهتم بقيم القيادة ، أي أن هناك ميل وقابلية لمساعدة الآخرين ، و لا وجود لفروق بينهم في الاهتمام بذلك ، وهذا ما يؤكد على أنه لا يزال هناك اهتمام من قبل أفراد المجتمع الجزائري وتقديرهم للمسؤولية الاجتماعية .

- خاتمة :

يمكن القول من خلال ما تضمنته فصول الدراسة الحالية ، من خلال كل من الجانب النظري و الجانب الميداني ، فمن خلال الفصول الثلاثة للجانب النظري والتي جاءت متسلسلة منهجيا ، أين تناول الباحث خلال الفصل الأول إشكالية الدراسة ، والتي من خلالها تم طرح تساؤلات الدراسة ، ثم فرضيات الدراسة ، ليليها الضبط الإجرائي لمتغيرات الدراسة ، ثم أهداف الدراسة وأهميتها ، ثم توضيح حدود الدراسة ، ومن ثم سرد مختلف الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة سواء الدراسات الأجنبية أو الدراسات العربية ، كما تم التركيز على بعض الدراسات الجزائرية ، ومناقشتها من خلال المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية ، و من خلال الفصل الثاني الذي خصص للتغير الإجتماعي مركزا بشكل رئيسي على التصور النظري من خلال التعريفات لهذا المفهوم ومختلف المفاهيم المتعلقة به ، ثم توضيح مختلف النظريات التي تناولت المفهوم ، ومن ثم أنواعه وأشكاله ومراحله ، وذكر مختلف المعوقات التي تقف في وجه التغير الإجتماعي ، وفي النهاية تم سرد بعض مظاهر وإفرازات التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري ، ومكن خلال الفصل الثالث تم عرض أهم التعريفات التي تناولت القيمة في مختلف المجالات كالقيمة في اللغة العربية واللغة اللاتينية والقيمة لدى علماء الاقتصاد والفلاسفة والأنثروبولوجيون و السوسيولوجيون والسيكولوجيين على حد سواء ومحاولة التعليق على هذه التعريفات والمقارنة بينها ، ليليها توضيح علاقة القيمة ببعض المصطلحات السيكولوجية ، ثم إبراز مكونات القيم بما فيها المكون الوجداني والمكون المعرفي والمكون السلوكي ، ومن ثم التعرف على أهم المصادر الرئيسية للقيم كالأ أسرة و المدرسة و جماعة الرفاق والمسجد ووسائل الإعلام و الظروف الإجتماعية والاقتصادية ثم الثقافة كمصدر للقيم ، ليليها خصائص القيم ، ونسقتها مع ذكر أهم التصنيفات للقيم على أساس المحتوى و المقصد والشدة والوضوح والعمومية والدوام ، ثم بعض النظريات التي حاولت تفسير القيم ، ثم كيفية قياس القيم كالملاحظة المنظمة والمقابلة و تحليل المضمون و الاختبارات وغيرها .

ومن خلال الجانب الميداني ، تم التطرق في الفصل الرابع لإجراءات الدراسة الميدانية من خلال المنهج المتبع ثم الدراسة الاستطلاعية التي أجريت على طلاب الجامعة ببعض

الجامعات الجزائرية من خلال المقارنة بين النواحي (الشرق ، الوسط ، الغرب) ،ومن ثم وصف لأدوات القياس المستخدمة في الدراسة (مقياس التغير الاجتماعي ، ومقياس القيم الاجتماعية) من إعداد الباحث ، في حين تم التأكد من خصائصهما السيكمترية مرورا بصدق المحكمين ، ثم تم التطرق لإجراءات الدراسة الأساسية ، ثم عينة الدراسة والتي بلغ عدد أفرادها 542 طالبا وطالبة جامعية ، حيث تم اختيارهم بأسلوب العينة الحصصية كما استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة ليسهل بالتالي عرضها وتحليلها ومن ثم تفسيرها في ضوء الدراسات السابقة من بينها معامل ارتباط بيرسون وكذا معامل الارتباط المتعدد وكذا تحليل الانحدار الخطي البسيط ، ومن خلال الفصل الخامس تم تخصيصه لعرض نتائج التغير الاجتماعي بالمجتمع الجزائري ، حيث تم عرض كل الأبعاد المشكلة لمقياس التغير الاجتماعي ، التغير التكنولوجي ، التغير الاقتصادي ، التغير الاجتماعي ، التغير التربوي والتعليمي ، التغير الثقافي ، التغير الأسري والقرابي ، التغير السياسي ، التغير النفسي ، وخلال الفصل السادس تم عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها في الدراسة والإجابة على فرضيات الدراسة بعد تطبيق التقنيات والأساليب الإحصائية ، ثم تفسيرها على ضوء ما سبق ذكره في الإطار النظري والدراسات السابقة ، حيث توصلت الدراسة إلى تحقيق وإثبات الفرضية الأولى التي نصت على أنه يمكن التنبؤ بانعكاس التغير الاجتماعي على القيم الاجتماعية كذلك الأمر بالنسبة للفرضية الثانية فقد تم تحقيق وإثبات الفرضية الثانية التي نصت على وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغير الاجتماعي و القيم الاقتصادية ، كما تم تحقيق وإثبات الفرضية الثالثة التي نصت على وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغير الاجتماعي والقيم الدينية ، كما تم إثبات وتحقيق الفرضية الرابعة التي نصت على وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغير الاجتماعي و القيم السياسية ، كما تم إثبات الفرضية الخامسة التي نصت على وجود ارتباط دال إحصائيا بين التغير الاجتماعي والقيم النظرية ، كما تم إثبات الفرضية السادسة التي نصت على وجود ارتباط بين التغير الاجتماعي و القيم الجمالية ، كما تم إثبات الفرضية السابعة التي نصت على وجود ارتباط بين التغير الاجتماعي والقيم الاجتماعية حيث اتفقت النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة وتباينت مع دراسات أخرى ، فبعد التحليل الإحصائي للفرضية الأولى ، اتفقت النتائج مع نتائج دراسة كل من كمال ودراسة

سكوبي ودراسة الأزرق (1978) ودراسة مقدم (1987) ودراسة بوشلوش (2002)
ودراسة حويتي (2002) ودراسة النكلوي (1970) ودراسة نعيمة (1994) ودراسة
بيومي ودراسة الجابري (2002) وتتعارض مع دراسة حسن (1966) ، وبعد التحليل
الإحصائي للفرضية الثانية ، اتفقت النتائج مع نتائج دراسة الدسوقي (1970) ودراسة
النصار (1977) ودراسة أحمد فاروق ، ودراسة بوشلوش (2002) ، وبعد التحليل
الإحصائي للفرضية الثالثة اتفقت النتائج مع نتائج دراسة زروالي (2010) ودراسة
بوشلوش (2002) ودراسة حويتي (2002) ، وتباينت مع دراسة ماكينون (1995)
ودراسة الدسوقي ، وبعد التحليل الإحصائي للفرضية الرابعة اتفقت النتائج مع نتائج دراسة
ماكينون (1995) ودراسة صبيح (1988) ودراسة أحمد فاروق ودراسة بوشلوش
(2002) ، وبعد التحليل الإحصائي للفرضية الخامسة اتفقت النتائج مع نتائج دراسة
ناصر ودراسة حسن (1994) ودراسة صبيح (1988) ، وبعد التحليل الإحصائي
للفرضية السادسة اتفقت النتائج مع نتائج دراسة النصار (1977) وتختلف مع دراسة
حسن ، وبعد التحليل الإحصائي للفرضية السابعة ، اتفقت النتائج مع نتائج دراسة سكوبي
ودراسة الباز (2004) ودراسة الجابري (2002) ودراسة نعيمة (1994) ودراسة
بوشلوش (2002) ، وعليه فإن التغيير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية جاءت
وفق تصور الباحث ، من خلال مقارنة نفسية - إجتماعية في بيئة محلية على فئة ذات
مستوى تعليمي (نخبة) ، يرى الباحث أن تلك النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة
الحالية لا تختلف كثيرا عما توصلت إليه دراسات مشابهة في هذا الاطار .

- توصيات واقتراحات :

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها يظهر جليا مدى انعكاس التغير الاجتماعي على سلوكيات المجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة وبالتحديد على القيم الإجتماعية ومنظومة القيم ، إذ يعتبر التغير الاجتماعي عاملا مؤثر وحيويا على القيم الاجتماعية حيث أن القيم الإجتماعية تسهم بدور هام في مختلف النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي وتدعمه ، لذلك أصبحت القيم الإجتماعية تشغل العديد من الباحثين الذي يلحون على ضرورة أن اعطائها قدرا من الأهمية ، ومن هذا المنطلق فإن الباحث يقترح جملة من التوصيات التي يراها جديرة بالاهتمام :

- يقترح الباحث إجراء هذه الدراسة على عينة مختلفة من المستويات التعليمية (ابتدائي ، متوسط ، ثانوي) ، وتبعاً لمتغيرات سوسيوديموغرافية أخرى .
- ضرورة توعية الوالدين والمربين بالدور الذي يمكن أن تسهم فيه القيم الإجتماعية في تكوين شخصية أبنائهم وتأثيراتها المستقبلية على سلوكهم .
- ضرورة الاهتمام بالقيم التي يتلقونها البناء من مختلف الوسائط ، كالأسرة التي تكسب الأبناء قيما ، وكذا القيم التي يتلقونها في الوسائط الأخرى كالمدرسة والجامعة ...إلخ .
- تضافر الجهود بين الأسرة ومؤسسات المجتمع الأخرى من أجل الحفاظ على توارث القيم الأصيلة ونقلها من جيل إلى آخر ، نتيجة انعكاس التغير الاجتماعي .
- ضرورة بناء البرامج التعليمية وفق قيم متفق عليها في بناء شخصية الطالب التي تتماشى مع قيم المجتمع ، ومع التطورات والتغيرات الحاصلة .
- دعم وجود إعلام هادف يهتم بقضايا توعية الشباب وإرشادهم بكل ما من شأنه تلقي قيم مرغوبة اجتماعيا ، والابتعاد عن القيم السلبية والهدامة .

فَائِضَةٌ

الْمُرَاجِعُ

قائمة المراجع

المصادر:

- 01 - القرعان الكريم .
- المراجع باللغة العربية :
- 02 - أبو النيل ، محمود . (1985) . علم النفس الإجتماعي . بيروت . دار النهضة العربية .
- 03 - أبو طاحون ، عدلي علي . (1977) . في التغيير الإجتماعي . الإسكندرية . المكتب
- 04 - أسامة ربيع أمين (2007) . التحليل الإحصائي باستخدام SPSS . ج 1 . ط 2 . القاهرة . جامعة المنوفة .
- 05 - أسامة ، ربيع أمين . (2008) . التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام SPSS . القاهرة . جامعة المنوفة .
- 06 - إبن منظور ، محمد مكرم . (ب س) . معجم لسان العرب . ج 5 . بيروت . دار صادر .
- 07 - إستيتية ، دلال ملحسن . (2008) . التغيير الإجتماعي والثقافي . ط 2 . الأردن
- 08 - إستيتية ، دلال ملحسن . (2004) . التغيير الإجتماعي والثقافي . ط 1 . الأردن . دار وائل .
- 09 - افيرت ، هاجن . (1979) . حول نظرية التغيير الاجتماعي . ترجمة عبد المغني سعيد . القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية .
- 10 - انسكوج ، سكوبلر . (1993) . علم النفس الاجتماعي التجريبي . ترجمة عبد الحميد ، صفوت ابراهيم . ط 1 . الرياض . مطابع جامعة الملك سعود .
- 11 - بيومي ، محمد أحمد و ناصر ، عفاف عبد العليم . (ب س) . دراسة التغيير في الأسرة العربية . مصر . دار المعرفة الجامعية .
- 12 - بوشلوش ، طاهر محمد . (2008) . التحولات الإجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري . ط 1 . الجزائر . بن مرابط للنشر والطباعة .
- 13 - بدوي ، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ، مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلح، بيروت 1982 .

- 14 - بوحوش ، عمار . الذنبيات ، محمد محمود . (2007) . مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 15 - بوحفص ، عبد الكريم . (2011) . الإحصاء المطبق في العلوم الإجتماعية والإنسانية . ط 3 . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 16 - بوخريسة ، بوبكر . (2006) . المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الإجتماعي . عنابة . منشورات جامعة باجي مختار .
- 17 - بوحفص ، عبد الكريم . (2011) . أسس ومناهج البحث في علم النفس . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 18 - بوغلاق ، محمد . (2010) . الموجه في الإحصاء الوصفي والإستدلالي . الجزائر . دار الأمل للطباعة والنشر .
- 19 - جابر ، نصر الدين . (2006) . مفاهيم أساسية في علم النفس الإجتماعي ، ط 2 . قسنطينة . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 20 - البلداوي ، عبد الحميد عبد المجيد . (2014) . الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية . دار الشروق .
- 21 - تيسير ، الناشف . (2003) . السلطة والفكر والتغير الاجتماعي . ط 1 . عمان . أزمنة للنشر والتوزيع .
- 22 - الجلاد ، ماجد زكي . (2005) . تعلم القيم وتعلمها . ط 1 . الأردن . دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- 23 - جلاطو ، جيلالي . (2001) . الإحصاء . مع تمارين ومسائل مطولة . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 24 - جودت ، بني جابر . (2004) . علم النفس الإجتماعي . ط 1 . الأردن . مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- 25 - جون ، دكت . (2000) . علم النفس الاجتماعي والتعصب . ترجمة عبد الحميد ، صفوت ابراهيم . القاهرة . دار الفكر العربي .
- 26 - حامد ، عبد السلام زهران . (2000) . علم النفس الاجتماعي . ط 6 . القاهرة . عالم الكتب .

- 27 - الحسن ، إحسان . عدنان ، سليمان الأحمد . (ب س) . المدخل إلى علم الاجتماع ط1 . الأردن . دار وائل للنشر .
- 28 - الحسن ، إحسان محمد . (2005) . مبادئ علم الاجتماع الحديث . ط1 . الأردن . دار وائل للنشر والطباعة .
- 29 - خياط ، محمد جميل . (1996) . المبادئ والقيم في التربية الإسلامية . مكة المكرمة . جامعة أم القرى .
- 30- الخولي ، سناء . (2006) . التغيير الاجتماعي والتحديث . الأسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
- 31 - خليفة ، عبد اللطيف محمد و معتز ، سيد عبد الله . (2001) . علم النفس الاجتماعي . القاهرة . دار غريب للطباعة والنشر .
- 32 - درويش ، زين العابدين . (1999) . علم النفس الاجتماعي وتطبيقاته . مصر . دار الفكر العربي .
- 33 - الدسوقي ، عبده إبراهيم . (2004) . التغيير الاجتماعي والوعي الطبقي تحليل نظري . الأسكندرية . دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر .
- 34- الدقس ، محمد عبد المولى . (2005) . التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق . ط2 . الأردن . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- 35 - داود ، معمر . (2010) . مدخل إلى علم الاجتماع . ط1 . الجزائر . منشورات دار طليطلة .
- 36 - ذياب ، فوزية . (1980) . القيم والعادات الاجتماعية . بيروت . دار النهضة العربية .
- 37 - رضوان ، شفيق . (2008) . علم النفس الاجتماعي . ط2 . لبنان . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- 38 - رشوان ، حسين عبد الحميد أحمد . (2002) . التربية والمجتمع . مصر . المكتب العربي الحديث .
- 39 - رشاد ، صالح دمنهوري . (2006) . التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي . الأسكندرية . دار المعرفة الجامعية .

- 40 - زيدان ، عبد الباقي . (1975) . علم النفس الإجتماعي في المجالات الإعلامية . القاهرة . مكتب غريب .
- 41 - الزلباني ، محمد . (1973) . القيم الإجتماعية . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية
- 42 - زيدان ، محمد مصطفى . (1979) . معجم المصطلحات النفسية والتربوية . ط1 . جدة . درا الشروق للنشر والتوزيع والطبع .
- 43 - الزيود ، ماجد . (2006) . القيم والشباب في عالم متغير . ط1 . الأردن . دار الشروق .
- 44 - زهران ، حامد عبد السلام . إجلال ، محمد سري . (2003) . دراسات في علم النفس النمو . ط1 . القاهرة . عالم الكتب .
- 45 - زعيبي ، مراد . (2004) . علم الإجتماع رؤية نقدية . الجزائر . مؤسسة الزهران للفنون المطبعية .
- 46 - الزبيدي ، كامل علوان . (2004) . علم النفس الإجتماعي . الأردن . الوراق للنشر والتوزيع .
- 47 - زاهر ، ضياء . (1996) . القيم في العملية التربوية . مصر . مركز الكتاب للنشر .
- 48 - زرواتي ، رشيد . (2002) . تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية . ط1 .
- 49 - طارق ، كمال . (2005) . أساسيات في علم النفس الإجتماعي . الإسكندرية . مؤسسة شباب الجامعة .
- 50 - طهطاوي ، سيد أحمد . (1996) . القيم التربوية في القصص القرآني . دار الفكر العربي
- 51 - الطنوبي ، محمد عمر . (1996) . التغيير الإجتماعي . جامعة الإسكندرية . منشأة المعارف .
- 52 - طيارة ، رجاء مكي . (2000) . دراسات نظرية وعلمية لتقنيات وميادين علم النفس الاجتماعي . ط1 . بيسان للنشر والتوزيع والإعلام .

- 53 - كامل ، محمد محمد عويضة . (1996) . دراسة علمية بين علم النفس الإجتماعي والعلوم الأخرى . ط1 . بيروت . دار الكتب العلمية .
- 54 - لوري ، علي عبد الرحمان . (2000) . دليل الباحث للتوثيق في البحوث والدراسات التربوية وفقا لدليل ج ع ن الأمريكية APA .
- 55 - نعيمة ، محمد محمد . (2002) . التنشئة الإجتماعية وسمات الشخصية . ط1 . مصر . دار الثقافة العلمية .
- 56 - مدبولي ، جلال . (1979) . الإجتماع الثقافي . القاهرة . دار الثقافة للطباعة والنشر .
- النكلاوي ، أحمد . (1968) . التغيير والبناء الإجتماعي . القاهرة . المكتبة الحديثة .
- 57 - مصطفى ، مريم أحمد . السيد ، عبد العاطي السيد . غنيم ، السيد رشاد . (2002) . التغيير ودراسة المستقبل . الأسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
- 58 - مجمع اللغة العربية (1972) . المعجم الوسيط . ج2 . ط3 . القاهرة . دار عمران
- 59 - المعاينة ، خليل عبد الرحمان . (2007) . علم النفس الإجتماعي . ط2 . الأردن . دار الفكر .
- 60 - مرداسي ، مراد . (2009) . مواضيع علم النفس وعلم النفس الإجتماعي . ط2 . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 61 - معوض ، خليل ميخائيل . (1999) . علم النفس الإجتماعي . الأسكندرية . دار الفكر الجامعي .
- 62 - معتز ، سيد عبد الله . عبد اللطيف محمد خليفة . (2001) . علم النفس الإجتماعي . القاهرة . دار غريب .
- 63 - مشري ، عمر أحمد . (2003) . التنشئة الإجتماعية للطفل . ط1 . الأردن . دار صفاء للنشر .
- 64 - ملحم ، سامي محمد . (2001) . سيكولوجية التعلم والتعليم . ط1 . عمان . دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- 65 - مقدم ، عبد الحفيظ . (2003) . الإحصاء والقياس النفسي والتربوي . ط2 . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .

- 66 - معمريّة ، بشير . (2007) . *القياس النفسي وتصميم أدواته* . ط2 . الجزائر . منشورات الحبر .
- 67 - محمود ، السيد أبو النيل . (2009) . *علم النفس الاجتماعي* . القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية .
- 68 - محمد ، مصطفى الديب . (2003) . *علم النفس الاجتماعي التربوي* . ط1 . القاهرة . عالم الكتب للنشر والتوزيع .
- 69 - محمد ، السيد عبد الرحمن . (2004) . *علم النفس الاجتماعي المعاصر* . ط1 . القاهرة . دار الفكر العربي .
- 50 - معتز ، سيد عبد الله . *بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية* . القاهرة . دار غريب للطباعة والنشر .
- 51 - محمد ، الجوهري وآخرون . (2000) . *التغير الاجتماعي* . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
- 52 - مانع ، علي . (2002) . *جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة* . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 53 - محمد ، أبو العلا أحمد . (2000) . *علم النفس الاجتماعي* . القاهرة . مكتبة عين شمس .
- 54 - محمد ، سيد فهمي . (2007) . *العولمة والشباب من منظور اجتماعي* . ط1 . الإسكندرية . دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر .
- 55 - محمد ، أحمد بيومي . (2006) . *القيم وموجهات السلوك الاجتماعي* . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
- 56 - محمد ، علي البدوي . (2006) . *دراسات سوسيو اعلامية* . ط1 . لبنان . دار النهضة العربية .
- 57 - النقيب ، إيمان عربي . (2002) . *القيم التربوية في مسرح الطفل* ، ط1 . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
- 58 - الصالح ، مصلح . (2002) . *التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة* . ط1 . الأردن . الوراق للنشر والتوزيع .

- 59 - عبد المعطي، عبد الباسط . (1985) . البحث الإجتماعي . دار المعارف الجامعية .
- 60 - عثمان ، إبراهيم . قبس ، النوري . (2009) . التغيير الإجتماعي . القاهرة . الشركة العربية للتسويق .
- 61 - عبد اللطيف ، محمد خليفة (1992) . إرتقاء القيم . سلسلة عالم المعرفة . الكويت . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- 62 - عبد اللطيف ، محمد خليفة . (2000) . دراسات في علم النفس الاجتماعي . القاهرة . دار قباء للطباعة والنشر .
- 63 - عقيل ، حسين عقيل . (2004) . خماسي تحليل القيم . ط1 . لبنان . دار الكتاب الجديد المتحدة .
- 64 - عبد الوهاب ، المسيري . (2013) . العلمانية والحدثة والعولمة . دمشق . دار الفكر .
- 65 - عبد العزيز ، السيد الشخص . (2001) . علم النفس الاجتماعي . ط1 . القاهرة . دار القاهرة للكتاب .
- 66 - عيد ، محمد ابراهيم . (2000) . علم النفس الاجتماعي . ط1 . القاهرة . مكتبة زهراء الشرق .
- 67 - عبد السلام ، الشيخ . (1992) . علم النفس الاجتماعي . مصر . دار القاهرة للكتاب .
- 68 - علي ، ليلة . (2004) . الشباب والمجتمع أبعاد الاتصال والانفصال . الإسكندرية . المكبة المصرية للطباعة والنشر .
- 69 - عبد الرحمن ، محمد العسوي . (2006) . في علم النفس الاجتماعي التطبيقي . مصر . الدار الجامعية للطباعة والنشر .
- 70 - عباس ، محمود عوض . رشاد ، صالح دمنهوري . (2003) . علم النفس الاجتماعي نظرياته وتطبيقاته . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
- 71 - عشوي ، مصطفى . (2010) . مدخل إلى علم النفس المعاصر . ط 3 . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .

- 72 - العتوم ، عدنان يوسف . (2001) . علم النفس الإجتماعي . ط1 . الأردن . إثراء للنشر والتوزيع .
- 73 - عبد الحميد ، علي أحمد (2010) . التحصيل الدراسي وعلاقته بالقيم الإسلامية التربوية . ط 1 . بيروت . مكتبة حسين العصرية.
- 74 - عامر ، مصباح . (2002) . التنشئة الإجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 75 - العزة ، سعيد حسني (2006) . دليل المرشد التربوي . ط1 . الأردن . دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- 76 - العمر، معن خليل . (2004) . التغيير الإجتماعي . ط1 . الأردن . دار الشروق .
- 77 - غيث ، محمد عاطف . (1966) . التغيير الإجتماعي والتخطيط . ط2 . القاهرة . دار المعارف .
- 78 - غنيم ، رشاد . (2008) . التكنولوجيا والتغيير الإجتماعي . ط 1 . الأسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
- 79 - غيث ، محمد عاطف (1989) . قاموس علم الإجتماع . ط1 . الأسكندرية . دار المعارف الجامعية .
- 80 - فرد ، ميلسون . (2007) . الشباب في مجتمع متغير . ترجمة يحي ، مرسي عيد بدر . الأسكندرية . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .
- 81 - قنوص ، محمد صبحي . (2001) . دراسات في علم الإجتماع . ط 1 . مصر . دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
- 82 - سلامة ، عبد الحافظ . (2007) . علم النفس الإجتماعي . الأردن . دار اليازوري للنشر والتوزيع .
- 83 - سهير ، كامل أحمد . (2001) . علم النفس الإجتماعي بين التنظير والتطبيق . مصر . مركز الأسكندرية للكتاب .
- 84 - سيد ، محمد الطواب وآخرون . (2007) . الصحة النفسية وعلم النفس الإجتماعي والتربية الصحية . مصر . مركز الأسكندرية للكتاب .

- 85 - سمير ، عبد الفتاح . (2006) . *مبادئ علم الإجتماع* . ط 1 . الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع .
- 86 - سامية ، الساعاتي . (2003) . *الشباب العربي والتغير الاجتماعي* . ط 1 . القاهرة . عربية للطباعة والنشر .
- 87 - سامية ، لطفي الأنصاري . أحلام ، حسن محمود . (2007) . *الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية* . مصر . مركز الأسكندرية للكتاب .
- 88 - السيد ، فؤاد البهي . سعد ، عبد الرحمان . (1999) . *علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة* . القاهرة . دار الفكر العربي .
- 89 - سعيد ، حبر سعاد . (2008) . *القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني* . ط 1 . الأردن . عالم الكتب الحديث .
- 90 - السامرائي ، هاشم جاسم . (1991) . *المدخل في علم النفس* . العراق . مكتب الشروق .
- 91 - الشيباني ، عمر التومي . (1990) . *مقدمة في الفلسفة الإسلامية* . ط 1 . تونس . الدار العربية للكتاب .
- 92 - شروخ ، صلاح الدين . (2010) . *علم النفس الاجتماعي والإسلام* . الجزائر . دار العلوم للنشر والتوزيع .
- 93 - الشافعي ، إبراهيم محمد . (1971) . *الإشترابية العربية كفلسفة للتربية* . ط 1 . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية .
- 94 - وحيد ، أحمد عبد اللطيف . (2001) . *علم النفس الاجتماعي* . ط 1 . الأردن . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- المراجع باللغة الأجنبية :**

95- Aissani, Y . (2003) . *La psychologie social* , Armand colin .

96- david .1. *International Encyclopedia of social sciences* . skills editors.116, the mac company and press.

97 -Rocher ,G . (1968) . *le changement social générale* . Paris. ed

HMH

- 98- Mitchel , g . (1968) . *Dictionary of sociology* . LONDON .
Routledge et Kegan Paul .
- 99- Londerville,S & Main, M . (1981). *Security of attachment*,
Compliance, and maternal training methods in the second year of life.
Developmental Psychology- vol 7 .
- 100– Dalton , d . 1961 . *personality and social interaction* d c . health
. co . Boston .
- 101- Lazarus S.R. (1976). *patterns of Adjustment* . 03 rd. New York.
Edition.Mc Graw – Hill.

الرسائل الجامعية :

- 102 - أبو نصر ، سميحة محمد (1982) . دراسة القيم الإجتماعية لدى الفتاة الكويتية
وأبعادها التربوية . رسالة ماجستير منشورة .
- 103 - بن الشين ، أحمد . (2008) . *التغير الإجتماعي وأثره على جنح الأحداث في
الجزائر* . أطروحة دكتوراه منشورة . كلية العلوم الإجتماعية . جامعة الجزائر .
- 104 - تالي ، جمال . (2015) . *التغير القيمي ومظاهر الاغتراب في الوسط الجامعي*
أطروحة دكتوراه منشورة . كلية العلوم الإجتماعية . جامعة بسكرة .
- 105 - بوراكي ، محمد . (2003) . *القيم الثقافية وإشكالية الهوية الوطنية في الجزائر بعد
الإستقلال* . أطروحة دكتوراه منشورة . جامعة الجزائر .
- 106 - بوعطيط ، سفيان . (2012) . *القيم الشخصية في ظل التغير الإجتماعي وعلاقتها
بالتوافق المهني* . أطروحة دكتوراه منشورة . كلية العلوم الإجتماعية . جامعة قسنطينة .
- 107 - حران ، العربي . (2008) . *تغير القيم الإجتماعية والأخلاقية لدى الشباب
المتعاطي للمخدرات* . رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر .
- 108 - حمودة ، سليمة . (2013) . *التغيرات الإجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على
السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية* . أطروحة دكتوراه منشورة . كلية
العلوم الإجتماعية . جامعة بسكرة .

- 109 - زروال ، ليلي . (2010) . أثر تكنولوجيا الانترنت على القيم . أطروحة دكتوراه منشورة . كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية . جامعة باتنة .
- 110 - نعموني ، مراد . (2012) . القيم وإتساقها وعلاقتها بالإلتزام التنظيمي في مرحلة التغيير التنظيمي ، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة الجزائر .
- 111 - عباس ، يزيد . (2016) . مشكلات الشباب الإجتماعية في ضوء التغييرات الإجتماعية الراهنة في الجزائر . أطروحة دكتوراه منشورة . كلية العلوم الإجتماعية . جامعة بسكرة .
- 112 - عروس ، الزبير . (2008) . تغير القيم الإجتماعية وأثارها على إنحراف المراهق . رسالة ماجستير منشورة . جامعة الجزائر .
- الدوريات والمنشورات :**
- 113 - طبال ، لطيفة . (2012) . التغيير الإجتماعي ودوره في تغير القيم الإجتماعية . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد (08) ، 406 - 428 .
- 114 - بشير ، معمريه . (2001) . التغيير في إرتقاء القيم لدى مجموعات عمرية مختلفة من الجنسين . مجلة العلوم الإجتماعية . عدد 15 . 7 - 34 .
- 115 - Maia ,Elene . (2002) . *communication for social change* .the rocke feller foundation .
- 116 - Hanna , Tylor .(2012) .*social media for social change* .open society foundations .
- 117 - Hans , Haferkamp. NEILS , J . (1992) . *social change and modernity* .university of California press .
- 118 - Karina , Barber .(2009) . *introduction to social change and human development* .university of western Ontario . Canada . B1. S N°55 .
- 119 - Diana . Leat .(2005) .*theories of social change* .Bertelsmann stiling.
- 120 - Robin , Goodwin (2008) . *changing relation* .Cambridge university press .
- 121 - Jeremy . Nezih . (2008) . *social change* . Germany . forschungs institute zurzukunft der arbeit .
- 122 - أنوار ، محمود علي (2012) . دور التربية في التغيير الإجتماعي . مجلة كلية العلوم الإسلامية . مجلد 6 . عدد 12 .

- 123 - بوعطيط ، سفيان . (2012) . *التغير الإجتماعي في الجزائر وتأثيراته على القم* . كلية الآداب والعلوم الإجتماعية جامعة سكيكدة .
- 124 - بن رمضان ، سامية . (2103) . *التغير القيمي وأثره على اتجاهات الشباب في المجتمع الجزائري* . مجلة علوم الإنسان والمجتمع . عدد 7 .
- 125 - لينى ، عبد الله القاضي . (1990) . *أثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية* . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض .
- 126 - عبد اللطيف ، محمد خليفة . (1992) . *إرتقاء القيم* . سلسلة علم المعرفة . الكويت . بحوث يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- 127 - فؤاد ، علي العاجز . عطية ، العمري . (199) . *القيم وطرق تعلمها وتعليمها* . الأردن . دراسات في القيم والتربية . مؤتمر كلية التربية والفنون . جامعة اليرموك .
- 128 - عبد الله ، عبد الدايم وآخرون . (2005) . *التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي* . بيروت . سلسلة 39 في كتب المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية .
- 129 - جمال ، سليمان . خوان خيمينث . (2000) . *التعلم والقيم المعاصرة* . دمشق . منشورات وزارة الثقافة .
- 130 - ريمون ، رويه . ترجمة عادل العو (1983) . *نقد المجتمع المعاصر* . بيروت . منشورات عويدات .

مواقع إلكترونية :

- 131 - إسماعيل ، عبد الفتاح عبد الكافي . *القيم السياسية في الإسلام* . (2016/10/11) .
على الموقع : www.kotobarabia.com .
- 132 - لبنى ، بنت حسين العجمي . *امتداد تأثير العولمة على التعليم في الوطن العربي*
(2016/10/11) . على الموقع : <https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/tathyr-alwlmte-ly-altlym->
- 133 - سارة ، إبراهيم العريني . *أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي* .
(2016/10/11) . على الموقع :
<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/athr-alwlmte-ly-altlym-aljamy-fy-alwtn-alrby>

- 134 - خالد، كاظم أبو دوح (2009) . التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية في المجتمع المصري دراسة اجتماعية لرؤى عينة من مثقفي المجتمع المصري .
(2016/10/11) . على الموقع :
<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/althwlat-alalmyte-aljdydte-waldyqratyte-fy-almjtm-almsry>
- 135 - ليلي بيومي . (2006) . التدهور الأخلاقي في مجتمعنا هل أصبح ظاهرة .
(2016/10/11) . على الموقع :
<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/althdhwralakhlraqy-fy-mjtmnatna>
- 136 - فؤاد فاطمي فريد (2012) . التغيير الاجتماعي في الوطن العربي بين السياسة والعنف . مجلة العلوم الاجتماعية . (2016/10/11) . على الموقع :
<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/altghyr-alajtmay-fy-alwtn-alrby-byn-alsyaste-w-alnf>
- 137 - السعيد ، بن يمينة . (210) . التغيير الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي . جامعة المسيلة . (2016/10/11) . على الموقع :
<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/altghyr-alajtmay-wathrh-ly-slwk-alshbab-fy-almjtm-alrby>
- 138 - فاطمة ، الهادي . اثر التغيير الاجتماعي على القيم في عصر المعلوماتية .
(2016/10/11) . على الموقع :
http://fnoon99.blogspot.com/2014/05/blog-post_6291.html
- 139 - عبد الله ، بن ناصر الصبيح . (2010) . التغيير الاجتماعي وصراع القيم .
(2016/10/11) . على الموقع :
<http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-40-128595.htm>
- 140 - ليلي ، بلعيفة . التغيير القيمي السوسيو ثقافي في المدينة الجزائرية : المظاهر والأبعاد ، جامعة سطيف . (2016/10/11) . على الموقع :

<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/altghyr-alqymy-fy-almdynte-aljzayryte>
141 - معتز حيسو. تحولات المنظومة القيمية . (2016/10/11) . على الموقع :
<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/thwlat-almnzwmt-alqymyte>

ملاحظہ

قائمة المحكمين لمقياس التغير الإجتماعي

الجامعة	الدرجة العلمية	اللقب والإسم	الرقم
الوادي	أستاذ التعليم العالي	سعد الله الطاهر	01
الوادي	دكتوراه العلوم	بالطاهر النوي	02
الوادي	أستاذ التعليم العالي	لعيس إسماعيل	03
الوادي	دكتوراه العلوم	بوترعة بلال	04
الوادي	دكتوراه العلوم	لوحيدي فوزي	05
الوادي	دكتوراه العلوم	غربي عبد الناصر	06
عنابة	دكتوراه العلوم	كريوش رمضان	07
الوادي	دكتوراه العلوم	مشري سلاف	08

قائمة المحكمين لمقياس القيم الإجتماعية

الجامعة	الدرجة العلمية	اللقب والإسم	الرقم
الوادي	أستاذ التعليم العالي	لعيس اسماعيل	01
الوادي	أستاذ التعليم العالي	سعد الله الطاهر	02
الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	بوقطاية مراد	03
عنابة	دكتوراه العلوم	لرقم عز الدين	04
عنابة	دكتوراه العلوم	بوفولة بوخميس	05
الوادي	دكتوراه العلوم	بالطاهر النوي	06
الوادي	دكتوراه العلوم	بوترعة بلال	07
الوادي	دكتوراه العلوم	منصور بوبكر	08
الوادي	دكتوراه العلوم	مشري سلاف	09
الوادي	دكتوراه العلوم	غربي عبد الناصر	10
عنابة	دكتوراه العلوم	كريوش رمضان	11

مقياس القيم الإجتماعية في صورته الأولى

الرقم	البند	نعم	لا
01	أواظب على أداء الصلوات		
02	أحرص على إيتاء الزكاة		
03	أصوم شهر رمضان كله كما فرض علينا		
04	لا أتمنى أداء فريضة الحج		
05	أحرص على الوفاء بوعودي		
06	أتعامل بصدق مع جميع الناس		
07	أتحرى الصدق في أقوالي		
08	كثيرا ما أخادع في معاملاتي مع الآخرين		
09	أشارك في الإحتفالات بالمناسبات والأعياد الدينية		
10	يهمني معرفة رأي الدين في المواقف التي أقبل عليها		
11	كثيرا ما أشاهد القنوات الفضائية الدينية		
12	لا يهمني الإمام بالجوانب الدينية		
13	أحبد إرتداء الفتاة للحجاب		
14	أتمسك بتعاليم الدين رغم مغريات الحياة العصرية		
15	أتأسف عندما أرى عدم إلتزام الشباب الجامعي بالتعاليم الدينية		
16	أوافق على فكرة مصاحبة الطلبة للطالبات		
17	أحتفظ بملابسي طالما أنها صالحة		
18	أرفض جمع المال من أجل إكتنازه		
19	أوازن بين توفير المال والتمتع به		
20	أرى في عصرنا الحالي أن المال هو العامل الوحيد لتحقيق السعادة		
21	أوافق على عمل المرأة		
22	أرغب في الزواج من زوج أو زوجة يكون أهلها أغنياء		
23	الحياة المعاصرة تتطلب أن يعمل الفرد أعمالا إضافية أخرى		
24	بالنسبة لي الوظيفة أهم من عائدها المادي		
25	أسعى لإستثمار مالي في مشاريع مربحة		
26	أهتم بالإدخار حتى لو كان دخلي ضعيفا		
27	أحرص على تقليص نفقاتي من أجل توفير بعض المال		
28	لا يهمني توفير بعض المال تحسبا لطوارئ المستقبل		
29	أسعد بأي إنجاز أو تقدم إقتصادي يحدث في المجتمع		

30	أسعى إلى فهم المشكلات الاقتصادية التي يعانيتها المجتمع
31	أتابع تقلبات الأسعار في السوق باهتمام
32	لا يعنيني فهم المصطلحات الاقتصادية المتداولة
33	أسعى على أن تكون علاقتي طيبة مع الآخرين .
34	أحرص على أن تكون علاقتي جيدة مع أفراد أسرتي .
35	أعمل على تقييم علاقتي مع الناس من أجل تعميقها وإستمرارها .
36	أسعد عندما يطلب مني القيام بعمل يعود بالفائدة على الآخرين .
37	أعتقد أنني مسؤول فعلا على التخطيط لمستقبلي .
38	أقدم بعض الخدمات إلى أعضاء أسرتي دون طلب منهم .
39	أرحب بأي نشاط جديد يعطيني الفرصة لكي أمارس أدوار قيادية .
40	يهمني أن أكون مؤثرا في الجماعة حتى إن لم أكن قائدا رسميا لها .
41	أقبل القيام ببعض المسؤوليات ضمن الجماعة عن رضا وإقتناع .
42	ليس من الضروري أن تكون مسؤولياتي قيادية .
43	يشغل تفكيري دائما كيفية النجاح في المسؤوليات التي أتولاها .
44	لا أستسلم لأي صعوبات تعوقني عن تحقيق أهدافي .
45	أحرص على الفوز بحماس وتنافس في أي نشاط .
46	أشعر بالمتعة عند تحطّي أي مشكلة أو موقف .
47	أشعر بالإعتزاز عند سماع النشيد الوطني
48	أغضب إذا رأيت أي إهمال في مرفق عمومي
49	يجب الدفاع عن سيادتنا الوطنية بكل ما نملك
50	لا أفتخر بتاريخ بلادي
51	أسعى لأن أكون مقبولا لدى طلاب الجامعة
52	لدي القدرة على المساهمة في حل المشكلات التي يواجهها الطلبة
53	أبدل ما بوسعي إذا توليت مناصب ذات مسؤوليات
54	لا أرغب في التطلع إلى مناصب عليا مستقبلا
55	أميل إلى المشاركة في أي نشاط سياسي من شأنه خدمة المجتمع
56	أهتم بنشاطات الأحزاب
57	أوافق على المشاركة السياسية للمرأة
58	أحب مطالعة الكتب والمجلات التي تشبع فضولي
59	أبحث دائما عن الجديد في العلوم المختلفة
60	أفكر في معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث الظواهر
61	أسعى وراء ملاحظة ورصد مختلف المشكلات والظواهر

		أعتقد أن معرفة القوانين ضرورية لتنظيم حياة الناس	62
		إنني من المؤمنين بأن هناك قوانين تتحكم في مختلف الظواهر	63
		غالبا ما أجد نفسي أفكر في تفسير العلاقة بين الموضوعات	64
		أتساءل عن أسباب حدوث الظواهر	65
		أتقبل الرأي الصائب إذا كان مقنعا	66
		أحرص على أن تكون أحكامي على الأشياء موضوعية	67
		إيماني بالله يمنعني من السعي وراء التدخلات أثناء البحث عن منصب عمل	68
		الكفاءة العلمية هي المعيار الأساسي للمفاضلة بين الأشخاص	69
		لا أقتنع بأي فكرة يطرحها الآخرون	70
		غالبا تكون أفكاري حول الموضوعات ذات مرجعية علمية	71
		أتقبل نقد الآخرين إذا كانوا على صواب	72
		أعتقد أنه لدي القدرة على إنتاج الجديد في مجال تخصصي	73
		يشغل بالي كثيرا أن أكون فنانا متميزا	74
		أتنافس مع غيري في أعمال الفنيّة	75
		أحرص على أن أكون مبدعا	76
		أستمتع برؤية المناظر الطبيعية الجميلة	77
		أفضل زيارة بعض البلدان الأثرية	78
		لدي القدرة على تمييز الجميل من الرديئ	79
		أميل إلى سماع الألحان الجميلة	80
		أهتم بتسريحة شعري دائما	81
		أميل إلى سماع الموسيقى الهادئة مثل الموسيقى التركية	82
		أعتقد أن الشكل مهم إذا كان متناسقا	83

مقياس القيم الإجتماعية في صورته النهائية

لا	نعم	البند	الرقم
		يهمني معرفة حكم الدين في المواقف التي أقبل عليها .	01
		أحتفظ بملابسي طالما أنها صالحة .	02
		أسعى على أن تكون علاقتي طيبة مع الآخرين .	03
		أشعر بالإعتزاز عند سماع النشيد الوطني .	04
		أحب مطالعة الكتب والمجلات التي تشبع فضولي .	05
		أطمح إلى إنتاج الجديد في مجال تخصصي .	06
		أشاهد القنوات الفضائية الدينية .	07
		وقتنا الحالي يفرض على الفرد أن يعمل أعمالا إضافية أخرى .	08
		أحرص على أن تكون علاقتي جيدة مع أفراد أسرتي .	09
		يجب الدفاع عن سيادتنا الوطنية .	10
		أهتم بإثراء معلوماتي في مختلف مجالات الحياة .	11
		يشغل بالي كثيرا أن أكون مبدعا متميزا في مجال ما .	12
		أواظب على أداء الصلوات .	13
		أسعى لأن أكون في حالة مالية مناسبة .	14
		أعتقد أنني مسؤول فعلا على التخطيط لمستقبلي .	15
		أغضب إذا رأيت أي إهمال في مرفق عمومي .	16
		أتابع تقلبات الأسعار بإهتمام .	17
		أفكر في معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث بعض الظواهر .	18
		أتنافس مع غيري في الأعمال الفنية	19
		أتصدق على الفقراء والمساكين ولو بالقليل .	20
		أرفض فكرة جمع المال من أجل إكتنازه .	21
		أقوم بمراجعة علاقتي مع الناس	22
		أفتخر بتاريخ بلادي .	23
		أعتقد أنه من الضروري معرفة القوانين لتنظيم حياة الناس .	24
		أستمتع برؤية المناظر الطبيعية الجميلة .	25
		أصوم شهر رمضان .	26

	أوازن بين توفير المال و الإستفادة منه .	27
	أحس بالسعادة عندما يطلب مني القيام بعمل يعود بالفائدة على الآخرين .	28
	أميل إلى المشاركة في النشاطات التي لها علاقة بالجانب السياسي .	29
	إنني من المؤمنين بأن هناك قوانين تتحكم في مختلف الظواهر .	30
	أفضل زيارة بعض البلدان الأثرية .	31
	أنوي أداء الحج أو العمرة .	32
	أحاول تقليص نفقاتي من أجل إدخار بعض المال .	33
	أقدم بعض الخدمات إلى أعضاء أسرتي دون طلب منهم .	34
	أهتم بنشاطات الأحزاب .	35
	أحيانا أجد نفسي أفكر في العلاقات التي تربط بين الموضوعات .	36
	كثيرا ما أتأمل في تمييز الأشياء الجميلة من الرديئة .	37
	أحرص على الوفاء بوعودي .	38
	أسعد بأي تقدم إقتصادي يحدث في بلدنا .	39
	أرحب بأي نشاط جديد يعطيني الفرصة لكي أمارس أدوار قيادية .	40
	أهتم بالمشاركة في الإنتخابات .	41
	أتقبل الرأي الصائب إذا كان مقنعا .	42
	أهتم بتسريحة شعري .	43
	أحرص على أن تكون أحكامي على الأشياء بكل موضوعية .	44
	أميل إلى سماع الألحان الهادئة .	45
	أحرص على إتقان عملي .	46
	كثيرا ما يشغل تفكيري كيفية النجاح في المسؤوليات التي أتولاها .	47
	أحرص على الفوز بحماس في أي نشاط .	48
	أعتقد أن الكفاءة العلمية معيار أساسي للمفاضلة بين الأشخاص .	49
	تجذبني الأشكال المتناسقة .	50
	يهمني الإمام بالجوانب الدينية	51
	ليس من السهل أن أقتنع بالأفكار التي يطرحها الآخرون .	52
	أحبذ إرتداء الفتاة للحجاب .	53
	غالبا ما تكون أفكارني حول الموضوعات ذات خلفية علمية .	54

		أتمسك بتعاليم الدين .	55
		أقبل نقد الآخرين لي إذا كانوا على صواب .	56
		أتأسف عندما أرى عدم إلتزام بعض الشباب الجامعي بالتعاليم الدينية .	57
		أرفض فكرة بناء العلاقات العاطفية بين الطلبة والطالبات .	58
		أتعامل بصدق مع الناس .	59
		أسعى إلى فهم المشكلات الإقتصادية .	60

مقياس التغير الإجتماعي في صورته الأولى

الرقم	البند	نعم	لا
01	السيارات والطائرات وغيرها من المخترعات حلت محل حيوانات الحمل والعربات التي تجرها الحيوانات		
02	انتشرت المصابيح الكهربائية بدلا من المصابيح الزيتية كالقناديل		
03	انتشرت مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة بدلا من الطرق التقليدية		
04	أصبحت مختلف الأجهزة الكهرومنزلية كالتلفاز وآلة الغسيل وغيرها في البيت ضرورية ولا يمكن الإستغناء عنها		
05	تنوعت وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية الحديثة بدلا من الوسائل التقليدية		
06	الإعتماد على وسائل الإتصال الحديثة في العديد من المجالات		
07	كثيرا ما تستخدم الآلات التكنولوجية بدلا من إستخدام القوى العضلية		
08	ظهر إكتشاف الرجل الآلي لأداء وظائف كثيرة على نحو أفضل من البشر		
09	أصبحت الوسائل التكنولوجية تساعد في نشر المعرفة		
10	تطور المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير		
11	يتحكم الشباب بالمعلومات من خلال الوسائل التكنولوجية		
12	كثرت الإكتشافات العلمية الدقيقة		
13	إتسعت فرص العمل في المدن		
14	إزداد عدد المهن والحرف وتنوعت		
15	كثرت المصانع بأنواعها		
16	كثرت الهجرة من الأرياف إلى المدينة		
17	تفشيت ثقافة الإستهلاك في جميع المجالات		
18	كثرت الأسواق كالسوق اليومية والسوق الأسبوعية		
19	أصبح الناس يشترون السلع الكمالية رغم غلاء ثمنها		
20	ظهر التباين المالي في مداخيل الناس		
21	أصبح إستهلاك الموارد الطبيعية بكميات هائلة		
22	إستخدام البذور المحسنة والمهجنة والمعالجة		
23	إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيهيه (الموسيقية و السينمائية)		
24	الثراء الفاحش وظهور الفوارق بين الناس في المال		
25	الإيمان بضرورة تقسيم العمل		
26	ضعفت الروابط العشائرية في عصرنا الحالي		

	تأخر سن الزواج مقارنة بالسابق	27
	ضعف التضامن الإجتماعي بين أبناء المجتمع	28
	التخلي عن الزواج من الأقارب خاصة زواج أبناء العمومة	29
	تفشي الأسر الصغيرة (النواة) بدلا من الأسر الممتدة (الكبيرة)	30
	إنتقال الأزواج إلى بيوت منفصلة عن الأهل ليكونوا أسرة خاصة بهم	31
	ضعفت وحدة الأسرة الممتدة	32
	إنتقال وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة والتنظيمات الحضرية	33
	تغير طرق تربية الأبناء ومعاملتهم بكل ديمقراطية بدلا من التسلط	34
	تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل	35
	تزايد نسبة الزواج الثاني أو إعادة الزواج	36
	التحكم في إنجاب الأطفال بإستعمال مختلف أساليب منع الحمل	37
	الإرتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة	38
	تحسن أوضاع الناس في العديد من المجالات	39
	التفاوت الطبقي بين الناس ولم تعد الحياة متجانسة كالسابق	40
	مكانة الأفراد تستمد من مراتبهم الشخصية والمالية والتعليمية والسياسية	41
	التوجه نحو الإستقلالية الفردية في العلاقات	42
	تغير ملابس النساء التي كانت تغطي معظم أجسادهن	43
	التركيز على الماديات أكثر من الروحانيات	44
	النفاق والمجاملة في المعاملات	45
	عدم الإتفاق العام على ما هو صواب و الإختلاف حوله	46
	النظرة إلى الأخلاق تغيرت وتفشي الحرية الأخلاقية	47
	غياب القدوة الصالحة و الإقتداء بأشخاص كالفنانين واللاعبين	48
	ضعف التعاون بين الناس في كثير من الأمور	49
	تضاءل كرم الضيافة مقارنة بالماضي	50
	زيادة الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن	51
	إنتشار المساكن العصرية بدلا من البيوت المبنية من الطين أو القصب	52
	تنوع وكثرة الألبسة وظهور تأثير الأزياء الغربية عليها	53
	تغيرت الفناعات نحو مختلف الموضوعات ولم تعد ثابتة	54
	ظهور أذواق خاصة في مجال الترفيه كالموسيقى والرقص	55
	المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف	56
	وجود مجال حرية إختيار شريك أو شريكة الحياة	57
	تقبل الآباء لفكرة متابعة الفتاة دراستها في الكليات والمعاهد المختلفة	58

		ظهور الاختلافات الدينية والمذهبية	59
		التخلي عن الكثير من التقاليد القديمة	60
		توفر أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية والنوادي وغيرها	61
		ضعفت سلطة كبار السن	62
		تدني نسبة الأمية التي كانت متفشية	63
		تعمم التعليم وخاصة التعليم الإبتدائي	64
		توسعت فرص التعليم أمام المرأة	65
		إقبال المرأة على التعليم بمختلف مراحلها	66
		يفضل حامل الشهادة أن يخاطب بدرجة الشهادة (دكتور) مثلا بدلا من الألقاب الأخرى	67
		مكانة الأسرة تزداد بزيادة حصول أبنائها على الشهادة الجامعية	68
		تعدد الإكتشافات العلمية كعلم الذرة والخلية وغيرها	69
		توسع القدرة البشرية على التحكم في الطبيعة والأشياء	70
		تعدد مصادر المعلومات وتنوعها	71
		زوال الهوة المعرفية بين الرجال والنساء	72
		إمتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من والديهم	73
		إنتشار الصحوة العلمية	74
		تحول السلطة من سيادة القبلية إلى سيادة الدولة	75
		إستبدال العرف والتقاليد بالقانون	76
		ظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق	77
		دخول المرأة في المجالات السياسية	78
		إنتشار ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية	79
		إنتشار الهيمنة ومبادئ القوانين الدولية	80
		ترويج الأفكار الإعلامية الجديدة	81
		تغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة وعدم ثبوتها	82
		تطور النظام الديمقراطي بدلا من النظام القبلي	83
		زيادة وعي الإنسان بحقوقه	84
		نقص التعصب القبلي	85
		إنتشار المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة	86
		الإستقلالية الشخصية بدلا من الإعتماد على الأهل والأقارب	87
		تعقد الحياة الحضرية	88
		إنتشار الأمراض النفسية والعصبية	89

		إتساع معدلات الإنحرافات كالجرائم وحالات الإنتحار	90
		سهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة	91
		الإنفصال بين الجيل القديم والجيل الحديث	92
		التغير في أساليب الحياة العامة	93
		إنتشار الأمراض الإجتماعية كالرشوة والمحسوبية	94
		إهمال النصيحة والتوجيه بين أفراد المجتمع	95
		تعدد الآراء وتناقضها وخاصة عند طلب المشورة	96

مقياس التغير الإجماعي في صورته النهائية

أخي الطالب ، أختي الطالبة :

يمكنكم أن تلاحظوا من خلال حياتكم الشخصية ومن ملاحظتكم لبيئتكم الإجتماعية ومجريات الأحداث المحلية والإقليمية والدولية ، الأشياء التي تتغير وتتبدل والأشياء الثابتة والتي لا تتبدل ، كما تلاحظون بعض أوجه الحياة التي يمكن أن تتبدل بسرعة أكثر من غيرها ، وتتغير مع هذه وتلك نظرتكم للأشياء والمواضيع لذا نرجو منكم قراءة كل البنود بعناية وتمعن ثم إعطاء إجابتكم عليها باختيار أحد البدائل التالية :

لا	نعم
----	-----

ضع علامة (×) في الخانة المناسبة لكل بند ، لا تترك موقف بدون إجابة لأنه لا توجد إجابة صحيحة أخرى خاطئة طالما أنها تعبر على نظرتكم لمختلف تلك الأشياء و المواضيع

.

نشكركم على تعاونكم

لا	نعم	البند	الرقم
		تطورت وسائل النقل	01
		إزداد عدد المهن والحرف	02
		ضعفت الروابط العشائرية (العروشية)	03
		الإرتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة	04
		إزدادت الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن	05
		تدنت نسبة الأمية	06
		إنتقلت كثيرا من وظائف العشيرة (العروشية) إلى مؤسسات الدولة	07
		نقص التعصب القبلي (العروشي)	08
		إنتشرت الإنارة بالمصابيح الكهربائية بدلا من المصابيح الزيتية	09
		كثرت المصانع	10
		تأخر سن الزواج	11
		تحسنت الأوضاع المعيشية للناس	12
		إنتشرت المساكن العصرية بدلا من البيوت المبنية من الطين أو القصب	13
		تعمم التعليم في كافة التراب الوطني	14
		إستبدل العرف والتقاليد بالقانون في فض الخصومات بين الناس	15
		إنتشرت المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة	16
		إنتشر إستخدام مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة	17
		كثرت الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل	18
		نقص كثيرا الزواج من الأقارب	19
		ظهر التفاوت الطبقي بين الناس	20
		تنوعت وكثرت الألبسة	21
		توسعت فرص التعليم أمام المرأة	22
		ظهرت النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق	23
		إنتشرت الإستقلالية الشخصية بدلا من الإعتماد على الأهل والأقارب	24
		تطورت وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية	25
		تفشيت ثقافة الإستهلاك في جميع المجالات	26

		تفشيت الأسر الصغيرة (النواة) بدلا من الأسر الممتدة (الكبيرة)	27
		كثرت مجالات إكتساب المكانة الإجتماعية (سياسي ، دكتور ، محامي ...)	28
		ظهرت أذواق خاصة في مجال الترفيه	29
		أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف	30
		دخلت المرأة في المجالات السياسية	31
		إنتشرت الأمراض النفسية والعصبية	32
		إنتشر إستخدام وسائل الإتصال الحديثة كالهاتف النقال	33
		إنتشرت الأسواق كالسوق اليومية والسوق الأسبوعية	34
		تغيرت طرق تربية الأبناء ومعاملتهم	35
		طغت النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد	36
		تغيرت النظرة إلى تعليم الفتاة	37
		كثر حاملي الشهادات العلمية في المجتمع	38
		إنتشرت ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية	39
		إتسعت معدلات الإنحرافات كالجرائم وحالات الإنتحار	40
		إستخدام الآلات التكنولوجية في العمل بدلا من القوى العضلية	41
		ظهرت الفوارق المالية في أجور الناس	42
		تزايدت نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل	43
		طغى الجانب المادي على الجوانب الأخرى	44
		زادت الإختلافات الدينية والمذهبية	45
		إرتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادات الجامعية	46
		ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام	47
		سهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة	48
		الإعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة	49
		تزايد إستنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة	50
		وجود مجال لحرية إختيار شريك أو شريكة الحياة	51
		إنتشرت المجاملة في المعاملات على أساس المصلحة	52
		تم التخلي عن الكثير من العادات و التقاليد	53
		تعددت مصادر المعلومات وتنوعت في الجانب التعليمي	54

		تتغير القوانين واللوائح بصفة مستمرة	55
		عدم تقبل الجيل القديم للجيل الحديث	56
		إنتشرت المنتجات الإلكترونية ذات الحجم الصغير	57
		كثر إستخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي	58
		ضعفت سلطة كبار السن	59
		تغيرت النظرة إلى الأخلاق وتفشت الحرية الأخلاقية	60
		توفرت أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية	61
		زالت الفوارق العلمية بين الرجال والنساء	62
		إزداد وعي الإنسان بحقوقه وواجباته	63
		تفشى القلق والتوتر	64
		إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيهية	65
		تزايدت نسبة التحكم في إنجاب الأطفال	66
		تغير الإقتداء بالأشخاص	67
		تغيرت نوعية الأطباق والمأكولات	68
		إمتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من والديهم	69
		ظهر الثراء الفاحش	70
		ضعف التعاون بين الناس في كثير من الأمور الحياتية	71
		تغيرت بعض المصطلحات في لهجات المجتمع	72
		تضاءل كرم الضيافة	73
		إنتشرت الأمراض الإجتماعية كالرشوة والمحسوبية	74